

البوليس المصرى

١٩٥٢ - ١٩٦٢

الدكتور عبد الوهاب بكر



مكتبة مدبولي

دكتور
عبد الوهاب بكر

استاذ التاريخ الحديث المساعد
كلية الآداب — جامعة الزقازيق

البوليسر المصري

١٩٥٢ - ١٩٢٢

الطبعة الأولى

الناشر
مكتبة ميدبولي
ميدان طلعت حرب
القاهرة

صورة الغلاف للواء توماس وينتورث راسل باشا حيدر پوليس
القاهرة ١٩١٨ - ١٩٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ ﴿١٥٨﴾

مَسَدِّقُ اللَّهِ الْعَظِيمِ

المحتويات

صفحة

٧	مقدمة
١٣	الفصل الأول : التنظيم في ظل النفوذ البريطاني
٦١	الفصل الثاني : بوليس المدينة في ظل الوجود البريطاني
٨١	الفصل الثالث : التنظيم الوطني للبوليس
١٠٣	الفصل الرابع : احوال الأمن العام
١٢٥	الفصل الخامس : اسباب الفشل
١٩٥	الفصل السادس : محاولات الإصلاح
٢٣١	الفصل السابع : ملء الفراغ
٢٤٧	الفصل الثامن : التحديث وإعادة التنظيم
٢٧٥	الفصل التاسع : البوليس والحرب العالمية الثانية
٢٩١	الفصل العاشر : بوليس والأمن السياسي
٣١٩	الفصل الحادي عشر : العلاقات السرية بين البوليس والوجود البريطاني
٢٣٥	الفصل الثاني عشر : البوليس والعمل الوطني
٢٥٢	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في عام ١٩٧٦ قدمت رسالتي (البوليس المصري ١٨٠٥ - ١٩٢٢) للحصول على درجة الماجستير في الآداب - لجامعة عين شمس . وقد حوت الرسالة تاريخا لجهاز البوليس المصري خلال الفترة موضوع الدراسة .

وبعد مضي عشر سنوات على ذلك التاريخ ظننت عملية كتابة تاريخ هذا الجهاز ثابتة في مكانها ، فلم يتصد باحث بمعد للكتابة عنه ورصد تاريخه الخفي - اللهم الا ذلك العمل الذي قام به (مركز بحوث الشرطة) باكاديمية الشرطة تحت عنوان (الشرطة والنضال الوطني ١٨٨١ - ١٩٨١)^(١) - وهو عن مسجل لبعض الجوانب الايجابية لجهاز الشرطة في مراحل مختارة في العمل الوطني المصري - ولنا عليه تحفظات عديدة سواء من حيث المنهج الذي اعتمدته هيئة الباحثين ، او من حيث الدراسة الموضوعية ذاتها .

(١) دراسة لدور الشرطة المصرية خلال مراحل الحركة الوطنية في مصر قامت بها مجموعة من الباحثين العلميين بهيئة الشرطة عام ١٩٨٢ ، وشارك المؤلف في الدراسة - وطبعت عام ١٩٨٢ (ديسمبر) على نفقة وزارة الداخلية - وتتبع الدراسة في اربعة ابواب تتناول فترة ما قبل الاحتلال البريطاني وحتى قيام ثورة ١٩١٩ - ثم مرحلة الفتنة (١٩٥١ - ١٩٥٢) - وتأتي بعد ذلك مرحلة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ - واخيرا تسجل الدراسة دور الشرطة خلال فترة أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . وتتبع لدراسة في ٢٠٧ صفحة - واعتبرت في ما انتجته على بعض المصادر الأولية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة - وبعض المؤلفات المعاصرة باللغتين العربية والانجليزية - وتسجيلات صوتية ومذكرات لشخصيات من هيئة الشرطة شريك في الحركة الوطنية - وبعض الدوريات المصرية - وقد طبعت هذه الدراسة في مطابع دار التعاون للطبع والنشر .

ونبينا جدا ذلك فلم تظهر حتى الآن — حسب علمى — فرأسة
أكاديمية فى الجامعات المصرية ، أو مؤلف يرصد تاريخ هذا الجهاز .

ومؤسسة حكومية كجهاز الشرطة فى مصر — لها وزن كبير لا يمكن
تجاهله سواء من حيث حسناتها أو أخطائها ، بالنظر للموقع الذى تشغله
من الجهاز الإدارى والسياسى فى مصر — وماياه هذا الموقع لها من
تدريبات التأثير على جوانب عديدة من حياة الناس اليومية — بل ومصر
البلاد فى مناسبات عديدة — لهذا فليس من المبالغة فى شيء القول بأن
جهاز الشرطة المصرى يعد أجدر فروع البيروقراطية الإدارية فى مصر
بالسجيل — فهو الهيئة المسئولة عن تأهيل المجتمع على نفسه وماله وعرضه
— وهى المسئولة عن تحقيق الضبط الاجتماعى لحياة الناس — وهى المسئولة
عن توفير المناخ اللائم للنظام الحاكم لينارس مهامه فى الحكم والإدارة .

ومسئوليات خطيرة كهذه تجعل من الجهاز القائم عليها جهازا ذا طبيعة
حساسة وحرية — سواء من حيث « أسلوب ممارسة أعماله » ، أو من
حيث « موقف المجتمع من هذا الأسلوب » — وهما أمران قد لا يفسجان
فى كثير من الأحوال . فطبيعة عمله تفرض عليه أن يطبق ما تقتضيه الظروف
— فى كثير من الأحيان بالقوة — والطبيعة البشرية تتحفز بالفضب دائما
عندما يمسوق إرادتها عائق — لذلك فإن احتمالات التصادم بين (العائق)
(الإرادة) كثيرا ما تطفئو على السطح مقررة العديد من مشاكل
العلاقات بين الطرفين .

وينطبق هذا الشكل من العلاقات على كافة مجالات العمل الشرطى
— فهو قائم فى مجال الجريمة الجنائية — والجريمة السياسية — وحفظ الأمن
لجنائى — والعمل السياسى — وضبط علاقات التعامل بين الناس . . . الخ
مظاهر أهتمامات واختصاصات هذا الجهاز .

الشرطة جهاز صدره القصور — الذى هو سنة الحياة — فحركة
المجتمع الى الأمام دائما — والجريمة بشتى أنواعها ظاهرة اجتماعية ، تتأور

مع تطور المجتمع — وما يصلح لمقاومتها بالأمس لا يصلح اليوم — وتدأبم اليوم تدرس مع تطور الفسد — وهكذا فإن الشرطة في عملها اليومي لا بد وأن تطوّر من أساليبها على كافة المستويات — ملاحقة منها للتطوّر الجنائي بأشكاله المختلفة — طالما كان دورها الأساسي هو حفظ المجتمع .

ووظيفة الشرطة تتطور مع مضي الوقت . فالشرطة التي كان اختصاصها لا يتجاوز الجريمة الجنائية في مصر للقرن التاسع عشر — تطورت مع ظهور الجريمة السياسية في مطلع القرن العشرين .. وتطورت مع قدوم المذاهب السياسية والأفكار الاجتماعية في ذلك القرن أيضاً .

وجهاز الشرطة الذي كان يعمل في ظل نظام اتوقراطي حاكم خلال سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين — فاجتاته عشرينيات القرن بنظام سياسي تميز بالصراع بين الأنوقراطية للسبقة والحكومة الدستورية التي أقرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص) — في ظل إطار من الصراع فسد وجود استثمارى مموق — وأحزاب سياسية تراوحت مواقعها بين كراسى السلطة وشراسة المعارضة .

في ظل هذه الظروف مارس جهاز الشرطة في مصر دوره الاجتماعي والسياسى — وهى ظروف لا اعتقد أنه يحسد عليها على الإطلاق .

لهذا كله — كان من الضروري أن يؤرخ لهذا الجهاز العتيق في فترة من أهم فترات تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، وهى فترة تبدأ بدخول البلاد مرحلة جديدة من مراحل تاريخها السياسى (ما بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) — وتنتهى بنهاية النظام السياسى الذى ساد مصر حتى عام ١٩٥٢ عندما حُلّ محله نظام آخر ، لازال يمارس السلطة السياسية حتى الآن .

ولا شك أن مثل هذا النوع من الدراسات — التى تتدخل في نطاق تاريخ مصر السياسى — يكتنفه الكثير من الصعاب — نظرا لطابع التعتيم الذى يفرض على وثائق بعض الأجهزة ذات الطابع الحساس في مصر —

والذى أصبح يشكل جدارا صلبا لا يمكن اختراقه — ويثنى الباحثين عن مجرد المحاولة لاكتشاف هذا المجهول بنتيجة مؤداها الاحجام عن دراسة هذا النوع من المؤسسات ، وبالتالى ضياع جزء هام من تاريخ مؤسسة لها دورها فى أحداث جرت فى تاريخ البلاد .

ولعل غياب أى دراسة جلية او مؤلف عن جهاز الشرطة وتاريخه — هو ابلغ دليل على حجة ما أقول .

واذا كان التعميم وحبس المعلومات هو احد الصعاب التى تواجه انباحث فى تاريخ اشربة — فان الوثائق الرسمية الخاصة بإنشاء وزارة الداخلية واجيزتها والمعدة لاختصاصاتها وإبنيتها التنظيمية منذ عام ١٨٥٧ (تاريخ إنشاء وزارة الداخلية) — كالأوامر السنية ، والذكريات والأوامر الملعية ، والمراسيم السلطانية والملكية — والقرارات الوزارية — وقرارات مجلس الوزراء ، والأوامر العمومية والإدارية واليومية ، والمنشورات ، والكتب الدورية ، والخطابات الرسمية — مبعثرة فى دوريات رسمية ، ومطبوعات ، وتقارير ، وملفات — وموزعة بين وزارات ومصالح وإدارات ، ودور حفظ ومكتبات — فى مصر وفى الخارج . وهو أمر يزيد من صعوبة مهمة الباحث — لو استطاع — فرضا — تخطى الصعوبة الأولى .

لكن البحث ومحاولة إعادة كتابة للتاريخ المصرى الحديث لا تعترف بالموائق والحوالجز .

وهذه — محاولة من جانبى لكتابة تاريخ هذا الجهاز المعتمد — استعنت فيها بما تيسر لى من وثائق لم تنشر — وكتب وملفات متخصصة لا توزع الا فى دائرة ضيقة تضم المشتغلين فى هذا الجهاز — وتعتبر فى حكم الوثائق غير المنشورة — وبعض ما ضمه دار الوثائق البريطانية من وثائق عن جهاز الشرطة المصرى بحكم هيمنة بريطانيا على مقدرات الأمور فى البلاد طوال أربعة وسبعين عاما — وسيطرتها على جهاز الشرطة تلبا خلال هذه الفترة — وبمعلومات وأوراق خاصة قدمها لى بعض الشباط العظام فى الجهاز ممن ادركوا أهمية ما تحويه أوراق هذا الجهاز من

معلومات تاريخية ثينة — فحفظوها من الضياع ، وقدموها لى — فكانت خير عون لى على لتجارت هذا العمل .

وقد اخترت (البوليس المصرى ١٩٢٢ — ١٩٥٢) عنوانا لهذه الدراسة لعدة اسباب :

— اولها : ان كلمة « الشرطة » لم تستخدم كاسم للجهاز الا فى عام ١٩٥٩ — اما قبل ذلك فقد كان اسمه هو (البوليس) .

— ثانيا : ان كلمة (المصرى) ارتبطت بالجهاز تمييزا له عن العنصر الأوروبى الذى ظل يشغل وظائف فيه حتى عام ١٩٤٦ ، والذى كان يرمز لأعضائه باسم البوليس الأوروبى European police ، وهى تسمية أخذت من تنظيمات دفرين Dufferin عام ١٨٨٢ .

— ثالثا : ان هذه الدراسة استمرار للدراسة التى انتهتها عام ١٩٧٦ — وبمبابة الجزء الثانى من دراسة واحدة ومتملة .

— وأخيرا : فان كلمة (الشرطة) لم تستطع حتى الآن ان تحو اسم (البوليس) من أذهان الناس — رغم استخدام كلمة الشرطة فى المسميات الرسمية وفى الصحافة .

اما الفترة الزمنية التى تناولتها الدراسة فقد بدأتها بعام ١٩٢٢ وهو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية لى دولة مستقلة ذات سيادة وفقنا للتصريح الذى أصدرته بريطانيا من جانب واحد يوم ٢٨ فبراير ، وقد انخل هذا الوضع الجديد تغييرات جذرية وتعدلات جوهرية على جهاز الشرطة تجعل من هذا التاريخ نقطة البداية بحفلة .

وانتهت الدراسة بعام ١٩٥٢ وهو عام سجل اليوم الثالث والمشرين من شهر يوليو فيه نهاية نظام حكم ويداية نظام جديد — تغيرت معه معالم كثيرة وأساسية فى الجهاز يستحق معها ان يكون نقطة الانتهاء .

ولست ادعى اننى قد المت بكل صغيرة وكبيرة في هذه الدراسة
— لكننى بذلت جهدى على كل حال — واستقيت المادة العلمية للدراسة
من مصادرها الأصلية .

ويتعين على في الختام ان اذكر ان أصحاب الفضل في ظهور هذه
الدراسة — بها قدومه لى من وثائق نادرة ومراجع قيمة وهما (المرحوم)
اللواء ابراهيم محمد الفحام ، واللواء محمد سعيد الجداوي — قد فتحا
لى مكتبتيهما الخاصة وقصدا لى ما احتاجته الدراسة من مادة علمية —
فلاولهما للرحمة والثواب — ولثانيهما للشكر والامتنان .

ويعد لمن تكن هذه الدراسة قد اسهمت في التاريخ لجهاز من
اهم مؤسسات الادارة في مصر — ففى لكون قد حققت ما اتناه — وان
لم تكن قد وفيت بالفرض ة تخصيبى لنى ثلت شرف المحاولة — ولعل لى
لجر المجتهدين .

والله من وراء القصد وهو عنده خير الجزاء .

عبد الوهاب بكر

بمصر الجديدة ١٩٨٧

الفصل الأول

تتضمن في ظل النفوذ البريتماني

في ١٨٩٤/١١/٢ صدر أمر عال بإلغاء نظام الإشراف البريتماني على جهاز البوليس والمسمى (بتفتيش عموم البوليس) — واستبدل به نظام جديد تحت اسم (قسم الضبط والربط) ، فاختص فرع (الضبط) بأعمال الأمن العام — بينما اختص فرع (الربط) بالأعمال النظامية والشئون الإدارية في البوليس .

وعندما أُعيد تنظيم مكونات نظارة لاداخلية في ١٨٩٥/٢/١٩ تؤكد هذا التقسيم عندما قسم قسم الضبط والربط الى « قسم الضبط » و « قسم النظام » أو قسم النظام العسكري — بينما تشكلت باقي فروع النظارة من (قسم الادارة — قسم المحاسبة — قسم مخازن البوليس — ادارة الجرائد الرسمية — قسم المطبوعات — القسم الامرنكى) ، وفي ١٩٠١/١/١ أُدمج قسم (النظام العسكري) و (المحاسبة) في قسم واحد أطلق عليه (قسم المستخدمين والمحاسبة) .

وفي فبراير ١٩٠٩ انتهى قسم جديد للتفتيش أطلق عليه اسم (قسم تفتيش النظام) كان اختصاصه (التفتيش على نظام بوليس التعليم فيما

يتعلق بالواجبات العسكرية والمهمات وغيرها والمراقبة على الدوريات ودركات الخفر ويكون هذا القسم تحت رئاسة موظف يلقب (بباشمفتش) بباشمفتش تنظيم البوليس) . وعلى الباشمفتش أن يوزع الأعمال على المفتشين ويعين لهم من وقت إلى آخر الحالات التي يجوزون فيها التفتيش ويقدم المفتشون الذين يقتدبون لهذا القسم تقاريرهم مباشرة إلى الباشمفتش (...) .

وفي يونيو من نفس العام أعيد تنظيم (قسم الضبط) إلى (أقلام) ثلاثة — لخص الأول منها (أ) بأعمال منع الجريمة — وأخص الثاني (ب) بالأعمال اللاحقة على وقوعها وعمل الإحصائيات الجنائية — أما الثالث (ج) فتشددت على متابعة المستحدث من الأساليب العلمية المطبقة في الدول المتقدمة في مجال التحري عن الجرائم ليقوم بتطبيقها في نظارة الداخلية وفي جهاز البوليس .

وكانت السيطرة البريطانية تسود كل هذه التنظيمات بطبيعة الحال (١) .

وفي ٢٩ يناير ١٩١٣ التي (قسم الضبط) وحلت محله « إدارة عموم الأمن العام » التي تشكلت من :

١ — إدارة الضبط :

وتألفت من قسمين :

(أ) ويختص بمكافحة التشرذ والمشبوهين ، وأعمال السجناء ، ووسائل نفي الأشخاص والبحث عن الأشخاص المطلوب القبض عليهم .

(ب) كتابة التقارير عن الحوادث الجنائية وحوادث السكك الحديدية — وما يتصل بنظم البوليس وأعداد ضف السوابق ، وتحقيق شخصيات المذنبين .

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصري ١٨٠٥ - ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة

— جامعة عين شمس — كلية الآداب ١٩٧٧ — من ٤٦٣ — والأوامر العمومية لنظارة الداخلية — رقم ٧٦ في ١٩٠٩/٢/١٤ .

٢ - إدارة اللوائح والرخص :

ومذه تألفت من علمين :

(ج) ولخصت بتحضير مشروعات لوائح الامن العام ، والتنسيق بين نظارة الداخلية والنظارات المختلفة في ما يختص باللوائح والقوانين وتجارة الأسلحة والذخائر ، واعداد مجموعات القسولين الادارية والجنتية وتمسديلاتها .

(د) واختص بمسائل المحاكم المركزية ومحاكم اللوائح وتنقيح القوانين الداخلية التي تطبق على جهاز البوليس .

٢ - ادارة المطبوعات :

وتألفت من علمين :

(هـ) ويختص بتنفيذ قانون المطبوعات (الذي صدر في ١١/٢٦/١٨٨١) - والذي اعيد العمل به في ١٩٠٩/٣/٢٥ - لاسكات للمصحفة التي كانت قد ازيجت بنقدها ، للجكومة والوجود البريطاني .
(و) واختص بامور الاجتماعات العامة والاعتصامات (٣) .

ولكى تحقق بريطانيا احكام سيطرتها على جهاز الأمن بعد ادخال هذه التعمديلات - صدر الامر الاداري رقم ٢ في ١٩١٣/١/٢٩ بتمكين جناب المستر جورج موريس مدير عموم ادارة الأمن العام هذه من مراقبة الأمور التي لها علاقة بالأمن العام مراقبة فعلية حتى ما كان متعلقا ايضا بإدارات أخرى بالنظارة - فمنع الحق في أن يبدي ملاحظاته التي يقضيها صالح الأمن العام كلما اقترحت إجراءات مهمة تتعلق بترقية أو نزل أو تأديب الموظفين والعمال بالحريات والمخلفات الذين يشتغلون بالأمن - ودخل في اختصاصه كافة الشكاوى التي تقدم في حق الموظفين والعمال

(٢) الأوامر المعمية لنظارة الداخلية - رقم ٦٥ في ١٩١٣/١/٣٠ (ترتيب عموم إدارة الأمن العام) .

المشتغلين بالأمن اذا كان لهما صلة بالأمن العام — وأصبحت ادارته مختصة
بتشياء نقط البوليس للجسدية والغاء الموجود منها — وترتيب نظام الخفر
وزيادة او انقاص عدد الخفراء — وكل ما يتعلق بترتيب دوريات البوليس
بانواعها — ومنح المكافآت التي تصرف من اجل للخدمات المفيدة للأمن العام
— وأخيرا مقصد كان اخذ رأى هذه الادارة ضروريا فيها يتعلق بحركة
قوة آلبوليس وتوزيعها وكل امر آخر يتعلق بالأمن العام (٢) .

فإذا علمنا ان جهازا اشرافيا آخر كان يتربع على كراسى السلطة في
نظارة لاداخلية منذ عام ١٨٩٥ — تمثل في « المستشار البريطاني للنظارة »
— الذي كان يتبعه ثلث من (مفتشى الداخلية) البريطانيين للتفتيش على اعمال
للبوليس في المديرية (الرئف) — بما في ذلك مراقبة اعمال (مدير المديرية)
نفسه — الى جانب الهيئة البريطانية الكاملة على اعمال انبوليس في مدن
مصر الرئيسية (القاهرة — الإسكندرية — بورسعيد — السويس —
الإسماعيلية) من طريق اسناد مناصب قادة البوليس (الحكمدارين) وما
يلبها الى ضبط بريطانيين .

إذا علمنا ذلك كله فبين لنا بوضوح شكل السيطرة البريطانية على
جهاز البوليس الى ما قبل عام ١٩٢٢ .

انتهت المباحثات بين (عبد الخالق ثروت بلخا) و (اللورد النبي)
المعتمد البريطاني في مصر — في يناير ١٩٢٢ الى اصدار بريطانيا لتصريحا

(٢) الأوامر العمومية لنظارة لاداخلية رقم ٦٦ في ١٩١٣/١/٣٠ اختصصت ادارة
عوم الأمن العام) — وبعد التي في ٢٤ اكتوبر ١٩١٨ قسم تفتيش النظام وتقبل انفراد الى
ادارة عوم الأمن العام التي أنشئ بها قسم النظام يرأسه ٧ باشمفتش للنظام (وتبعه ضابط
حولوا لقب (مفتش خفر) — راجع الأوامر العمومية لنظارة لاداخلية رقم ٤٨٣ في ١٩١٨/١٠/٢٤
(الأمر الإداري رقم ٦) — وفي ١٩٢٠/٢/٢٩ تغير لقب باشمفتش للنظام الى (مدير قسم
النظام والخفر) بادارة عوم الأمن العام — ومفتش الخفر الى (باشمفتش نظم الخفر) ومساعد
باشمفتش النظام الى (باشمفتش نظم النظام) — راجع الأوامر العمومية لنظارة لاداخلية
رقم ١٠٥ في ١٩٢٠/٢/٢٩ .

من جانب واحد (٢٨ فبراير ١٩٢٢) ، والذي أعلقت بمقتضاها انتفاها
 الحماية على مصر ، واستقلالها — مع احتفاظ بريطانيا بصورة مطلقة بتأمين
 مواصلاتها في مصر — والدفاع عنها من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات
 أو بالواسطة — وحماية المصالح الأجنبية والأطليات والسودان . واستبقت
 في سبيل تحقيق الاحتفاظ الثالث اشراكا ماليا على المسألة المصرية بهدف
 ضمان استمرار مصر في الوفاء بديونها لدائنها الأجانب — وآخر قضائيا
 لضمان عدم تطبيق القوانين المصرية على رعايا الدول صاحبة الامتيازات
 في مصر دون رضا هذه الدول — وبكلمة أخرى مراقبة تنفيذ القانون في
 جميع المسائل التي تمس الأجانب^(١) وفي نفس الوقت لدى منصب (مستشار
 الداخلية) في مقابل أن يستعاض عنه باستمرار قيادة العناصر البريطانية
 لقوات البوليس في القاهرة والاسكندرية والقنال إلى جانب وجود عنصر
 أوروبي في هذه القوات — وإنشاء جهاز للأمن السياسي في إدارة مرسوم
 الأمن العام^(٢) التي أصبحت تحت رئاسة مصري لأول مرة .

كانت حماية الأجانب في مصر أحد القضايا التي تحفظ عليها تصريح
 ٢٨ فبراير انتظارا لمباحثات المستقبل ، وكان لابد والأمر كذلك — من قيام
 جهاز يتولى عملية هذه المصالح ، خاصة وأن ممدد للجرائم التي تعرض
 لها الأجانب سياسيا بلغت ٤٨ حتى نهاية عام ١٩٢٢^(٣) .

أقيم ذلك الجهاز في مايو ١٩٢٢ تحت مسمى « الإدارة الأوروبية » ، وتبع
 إدارة عموم الأمن العام في الترتيب الإداري ، وتكون من مدير عام ورئيسة
 موظفين تنفيذيين . ونص قرار إنشاء الجهاز على ضرورة الحصول على

(٤) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ - ص ٢١٣ .

(٥) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٩ في ١٩٢٢/١/٤ بتعيين جناب المستر

« بيليت » بالتصميم المنصوص بإنشائه عموم الأمن العام .

(٦)

St. Antony's College, Oxford " Russell private papers "

Egypt Political J. O. 3801, A list about the political crimes
 which took place between the years 1910 and 1946.

موافقة مدير الإدارة العام على كل التعطيلات الصادرة من إدارة عموم الأمن العام فيها يتعلق بالأجانب ، وإطلاعه ونحصره كل الشكاوى المقدمة من قبل أو ضد الأجانب ، ونحصره كل القرارات فيها يتعلق بمنح أو رفض التراخيص للأجانب ، وكل الحالات المتصلة بترحيل الأجانب . وعلاوة على ذلك فقد كان يضمن لبلاغ هذا المدير بكل الإتهامات الجنائية وغيرها الموجهة ضد الأجانب ، وكان له أو لمن يمثله الحق في حضور التحقيقات التي تجرى في هذا الشأن . وكان المدير العام للإدارة الأوروبية — علاوة على الاختصاصات السابقة يشترك مع مدير عموم إدارة الأمن العام جميع المسائل المتعلقة بتنظيم قوات البوليس في القاهرة والإسكندرية والقنال ، وسلطات حكامدى البوليس الإنجليز في هذه المدن . كما كان له الكلمة فيها يتعلق بتعيين مدير مكتب (نظم) التصاريح . (وهو فرع من إدارة عموم الأمن العام) . وحكمدارى : ومساعدى حكمدارى : ومفتشى : وأمورى : وأمورى الضبط في بوليس القاهرة ، والإسكندرية والقنال . ومن المعروف أن الحكمدارين ومساعدتهم في هذه المدن كانوا من البريطانيين فقط ، ولم يكن للمصريين من حق في هذه المناصب اللهم إلا منصب مساعد حكمدار واحد فقط . وكان من المتفق عليه بين الحكومة المصرية والبريطانية أن لا يقل عدد (الكونستابلات) البريطانيين في قوة بوليس المدن من ٢٠٠ — إلى جانب عدد آخر يخصص للواجبات الخاصة .

ولقد كانت واجبات ووظائف الإدارة الأوروبية تصعد في الواجب وبصفة عامة بمعرفة المندوب السامى البريطانى ورئيس الوزراء المصرى — فالأخير كمضطر للبحث والتقصي نتيجة للحدث والولم الموجه ليه من جانب الأول ، عليه بصفته رئيسا للحكومة أن يزود الإدارة بكافة المعلومات اللازمة لها — وأن يحصل على رأيها في قضائيا معينة ، وفي نفس الوقت فقد كان على (الإدارة الأوروبية) أن تساعد وزارة الداخلية في معاملاتها مع الأجانب — وفي حالة رفض الحكومة المصرية الأذمان لنصيحة (الإدارة الأوروبية) فقد كان مفهوما أنها ستلجأ للمعجدية البريطانية ... وهكذا .

ولقد كانت الفلسفة البريطانية في مسألة لجوء الإدارة الأوروبية إلى (المعتمدة Residency) - هو أن هذا المسلك أكثر كفاءة ومسلطة في شأن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية - من احتفاظ (الإدارة) للذكورة بسلطات تنفيذية .

نظريا - فإن الإدارة سلكت وحتى ١٩٢٤ مسلكا غير معترض عليه نينا يتعلق بمصالح الأجانب - فكان قادة البوليس البريطانيين مسئولين أمامها - وكانت أهم جهودها نينا يتصل بالأجانب تتعلق برقبة مسائل التراخيص للمحال الملققة للزاجة والضارة بالصحة ، الأخلاق والأمن ، استيراد وحيازة والحركة الداخلية لبسلة والمفرقات ... الخ ، والتطراف اللاسكى ، واستيراد وتهريب المقروبات الروحية ، والمنامات المخطبة ، والمديد من المين الصلبة والحرف (١٧) .

وكان هذا في حد ذاته مقبولا عند المصريين كجوع من الغيمان لرمايا الدول صاحبة الامتيازات في مصر - وكبديل عن إلغاء منصب (مستشار الداخلية) منع صدور تصريح ٢٨ فبراير .

لكن الوجود البريطانى لم يكن ليرضى بهذه التسوية - وكان لابد للإدارة الأوروبية من أن تكون شيئا يتفق مع المصالح البريطانية وليس مع التسوية المصرية .

كانت وجهة النظر البريطانية تجاه الإدارة الوليدة هي أن تكون جهازا يحمى المصالح الأجنبية في مصر على أن لا تزج كسدراتها ولكفائتها للشعور الوطنى في البلاد .

بناء على ذلك فمكد اتفق (اللورد اللين) المتمد البريطانى ورئيس الوزراء المصرى (بعد ٢٨ فبراير ١٩٢٢) على أن تتشكل الإدارة الأوروبية

F. O. 371-73659, File 1845 - J 7168 ME 68-49 "European Elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922."

من مدير عام ، وخمسة أو ستة موظفين إداريين (كان هذا العدد في يوليو ١٩٢٣ أربعة فقط) - وأن تكون لخصائص المدير العام وفقا لمسا
نص عليه القرار الوزاري الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ (١) - إلى جانب قيام

(٨) الأوامر العمومية لنظارة الداخلية رقم ٤٦٣ في ٣ ديسمبر ١٩٢٢ - الأمر الإداري
رقم ١٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢ .

وزير الداخلية - نظرا لتكوين نخبة محمد بدر الدين بك مديرا عاما لإدارة الأمن العام
بمقتضى الرسوم الصادرة في ١٥ مايو ١٩٢٢ وبضرورة تجديد اختصاصات جناب المستر
(و . أ . مونتيت سميت) - تروفا ما هو آت المادة الأولى : يتولى المستر مونتيت سميت
الأعمال الآتية :

- ١ - جمع ما يقع من الرعايا الأجانب أو عليهم من الجلبات أو الجلب يبلغ اليه من
إدارة الأمن العام في الحال - وعليه في الأحوال المهمة أن يحضر للتحقيقات الإدارية التي تسجل
من ذلك أو ينبغي عنه فيها أحد موظفي الوزارة - وكذلك تبلغ اليه مسورا جميع للحوادث
المهمة التي يمكن أن يترتب عليها تعرض حياة الأجانب أو أموالهم للخطر ، ويشترك مع
المدير العام لإدارة عموم الأمن العام في اقتراح للتدابير الواجب اتخاها بشأن تلك الحوادث .
- ٢ - بحث جميع ما يقدم من الأجانب أو عليهم من الشكاوى المتعلقة بالأمن العام .
- ٣ - إبداء رأيه في شأن إعطاء أو رفض للرخص التي يطلبها الأجانب من قسم للرخص
بإدارة الأمن العام .
- ٤ - إبداء رأيه فيما تعرضه إدارة الأمن العام من اللوائح والمقترحات المتعلقة بالأجانب .
- ٥ - إبداء رأيه في جميع طلبات إصدار الأجانب لاسمها لتتعلق بالأمن العام أو
الآداب العمومية .
- ٦ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام في درس كل الاقتراحات المهمة المتعلقة
بنظام البوليس في محافظات القاهرة والإسكندرية والقنال أو بموظفي البوليس في تلك المدن
أو بالسلطة المخولة لحكمداري البوليس فيها .
- ٧ - الاشتراك مع المدير العام لإدارة الأمن العام في درس الاقتراحات الخاصة بالتحسينات
في الوظائف الآتية :

(أ) بإدارة الأمن العام : مدير قسم للرخص والمطبوعات .

(ب) ببوليس القاهرة والإسكندرية والقنال : للحكمدار - مساعد الحكمدار - المفتشون

- المسامرون (ويدخل ضمنهم مأمورو الضبط) - رؤساء أقسام الضبط .

٨ - يكون لقسم المخصص (للبوليس السيلس) ميمسا يتعلق بالأجانب ، تحت
إشرافه مؤلفا .

المادة الثانية : تكون جميع هذه الأعمال من اختصاص إدارة تالمة بذاتهما تسمى
« الإدارة الأوروبية » ويطلق على المستر مونتيت سميت لقب « المدير العام لإدارة الأوروبية » .

الإدارة بالحدود الرقابي على تصرف الحكومة المصرية في المسائل الواردة في القرار الوزاري المشار إليه ، ومساعدة وزارة الداخلية في معاملاتها مع الأجانب — وان تتأكد من عدم حدوث أى ضغوط أو تدخلات إجنبية على الحكومة المصرية — واللجوء الى (المعتدية) لاستخدام الضغط السيل في حالة رفض الحكومة المصرية الادعاء لطلبها .

شكلت « الإدارة الأوروبية » بهذه الصورة عهدا من الازدواج الأمن — امن المواطن المصرى ، وهذا تختص به إدارة عموم الأمن العلم — وامن الأجانب — وهذا اختصت به الإدارة الأوروبية . وحيث أن الفترة التي سبقت وواكبت وثلت لنشأة هذه الإدارة كانت حافلة بحوادث الاغتيل السياسى التي شملت عددا لا بأس به من البريطانيين — فقد كان هذا هو المبرر المرجوب فيه لتحويل « الإدارة الأوروبية » من مجرد جهاز يحمى الأجانب من عسف الحكومة المصرية او تنكرها لحقوقهم المضمونة بالامتيازات الأجنبية ، الى جهاز يحقق أهداف السياسة البريطانية في مصر .

ومع أن الأحكام العرفية كانت قد انقبت بقيام عهد الاستقلال علم ١٩٢٢ — الا أن الإدارة الأوروبية سلكت في تنفيذها لهاها الأمنية مسلكا لا يبعد كثيرا عن ما كان يجرى في ظل الأحكام العرفية .

ويسجل حادث مصرع المستر روبسون Robson في ٢٧/١٢/١٩٢٢ بشوارع الجيزة — وإحالة المستر مونتيت سميث مدير الإدارة الأوروبية الى المحاكم ، وتعيين المستر A. W. Keown-Boyd كين بويد Alexander W. Keown-Boyd مديرا لتلك الإدارة في ١/١/١٩٢٣ ، بداية قيام الإدارة الأوروبية بدورها البغيض في الحياة السياسية المصرية . فقد سجل هذا التاريخ الشروع في اتخاذ اعتف الإجراءات ضد حملة الاغتيالات التي كانت تحدث ضد الانجليز في ذلك الوقت — وأصبحت الإدارة الأوروبية المسئول الوحيد عن كل عمليات القبض والتحرير في شأن هذه الحوادث — وتحالف بد العمل بتسليم الأحكام العرفية ، وللشخصية القوية والكفاءة الإدارية للمدير الجديد (كين بويد) ، والحماس الذي أراد به عمله — تحالف كل ذلك ليزيد من

نفوذ الإدارة الأوروبية التي بدلت دون موارد تبص لنفسها الكثير من اختصاصات وزارة الداخلية^(١) .

وتكشف أوراق الكولونيل تشارلز ريدر الخاصة Charles Ryder حقيقة الإدارة الأوروبية في بدايات مهدها بالعمل أوائل عام ١٩٢٢ .

ففي وثيقة صادرة عن المتعددية البريطانية في الثلاثين من ديسمبر ١٩٢٢ يقول المتحد البريطاني فيسكونت اللينين إلى (ريدر) :

« بمقتضى هذا الخطاب أتكلم بقولى التحررى فى الجرائم السياسية والهجمات على الأوروبيين — بهدف كشف الجناة وإقامة الدموى عليهم أمام محكمة عسكرية إن لك كل سلطاني فى أن تتخذ أو تطلب — تحت قانون الأحكام العرفية كل الخطوات التى تراها ضرورية للتحررى وإقامة الدماوى فى كل القضايا السياسية . ويجب أن ترتب الأمور بحيث تكون كل المعلومات فيما يتعلق بالأجرائم ذات الطبيعة السياسية قد نقلت اليك فى الحال ، ويجب أن تصدر التعليمات الضرورية فى شأن أساليب التحررى فى كل قضية . عليك أن تختار لنفسك الطاقم الذى تراه مناسباً وأنت مخول أن تستدعى أى موظف ولن تخاطب أى إدارة فى أى وقت لطلب المساعدة التى تحتاجها — كذلك فإن لك الحق فى أن تسحب أى مبلغ مالية تريدها . وعليك أن تبلغ رئيس الوزراء (المصرى) فيما يتعلق بالترقيات التى تعدها » .

(١) F. O. 371-8890. Political Eastern - Egypt Files 7492-8338
(E 8102-18) No. 8 - Archives - Mr. Scott to the Marquess Curzon of Kedleston (Received August 8) — Ramleh, July 26, 1923. Enclosure in No. 1 " The European Department " .

والأوامر الموصية لوزارة الداخلية رقم ١٨٠ فى ١٩٢٢/٧/٦ و ٣٣٩ فى ١٩٢٤/٨/١٢ .
St. Antony's College, Oxford " Russell private papers. " —
Egypt political J. O. 3801. A List about the political Crimes which took place between the years 1910-1924.

ويندو من صحيفة خطاب (اللتى) الى « الكولونيل ريدر » الذى عمل
بالادارة الأوروبية في بدايات أيامها - ان هذه الادارة كانت تتبع المحتد
البريطانى طلبا وقلبا ، وانها كانت شيئا ما لا يتبع الادارة المصرية فى شئ .

وينكر (ريدر) فى أوراقه عن الادارة الأوروبية - ان طاقمها تكون من
(كين بويد) وهو هولز Hugh Holmes القاضى بالحكم الوطنى والذى
كان له خبرة بالاضطرابات التى كانت تجرى فى ليرلندا بعد الحرب العظمى ١٩١٤ .
- ١٩١٨ - وكان الكسندر جوردون إنجرام Alexander Gordon Ingram

بمساعدة حكيدان بوليس مدينة القاهرة - والأمير الإي . هـ . ج . إيثر بك
حكيدان بوليس القتال - والمسترا . ج . مكنوتس - والمسيوى . نيقولاى .
من العاملين بهذه الادارة .

تولى « إنجرام » أعمال التحريات فى الجرائم السياسية التى كان
يتعرض لها الأجانب خلال عام ١٩٢٢ . وتولى (هيو) تقديم المشورة
حول تقديم الأدلة للمساعدة على تقديم التهمين للمحاكمة وكافة
المسائل القانونية فيما يتعلق بالقبض والاعتقال - وشارك فى عمليات
استجواب المحبوسين فى القضايا - وشارك بريطانيان فى الأعمال العلية
ومصريان من مكتب للنقب للمام لدراسة جرائم القتل العنيفة وترجمة
الوثائق العربية .

ومن الذين كانوا يعملون فى الادارة الأوروبية من المجتمع البريطانى فى
مصر (جيمى واتسون) Colonel Jimmy Watson وفريدريك سبيسون .
Freddie Simpson الموظف البريطانى بوزارة المعارف العمومية - وكانت
مهمة هذين البريطانيين مساعدة (إنجرام) فى تحقيقاته فى مواقع الحوادث .

وتؤكد أوراق (رايفر) ان الادارة الأوروبية كانت تطرح جانبيا
(الاجراءات الجنائية) التى تضمنت عليها القوانين المصرية - وتعرض على
اجراءات التحقيق الوطنية نوعا من السيطرة البريطانية خفية اتجاها جهات
التحقيق الوطنية الى جانب التهمين المصريين . وقد كانت هذه العقيدة

(الشك في سلوك المصريين) هي دستور العمل في الإدارة الأوروبية منذ بدايت إنشائها وحتى الخلقها في الثلاثينيات^(١) .

لكن (رايدر) مع هذا لم يستطع ان يقدم الاجابة المقتصة عن السؤال الذي يطرح نفسه — ما هي حقيقة الادار الأوروبية — وما هو السر وراء انشائها — ما هو اسلوب عملها — والى اى مدى نجحت في تنفيذ الاهداف البريطانية في مصر .

تكن الاجابة على هذا السؤال المركب في عدة قضايا ينبغي التعرض لها .

حتى اليوم للتاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩١٩ كانت قد وقعت احدى عشر حادثة من حوادث العنف السياسى — باعتبار ان حادث مقتل بطرس باشا غالى رئيس للنظار في ٢٠/٢/١٩١٠ هو اول حوادث العنف السياسى في مصر^(٢) وكانت هذه الحوادث في مجوعها موجهة

St. Antony's College, Oxford, Middle East Center private papers — Egypt CID DT 107. Charles Ryder's private papers.

وقد اُحيل رايدر الى كان يشغل منصب مدير السكرتارية بالإدارة الأوروبية الى المائى في ١٩٢٤/٧/١ وكذلك ا. ج. مكنوتش و ن. ي. نيتولاس — ولجج الامور العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢٢١ في ١٩٢٤/٧/٣ .

(١١) هذه الحوادث هي : مصرع بطرس غالى باشا يوم ٢٠/٢/١٩١٠ — مؤامرة شبرا في مايو ١٩١٢ لقتل الشديو ومحمد سعيد باشا رئيس للنظار السابق والمتعد البريطانى اللورد كتنسدر — مؤامرة توزيع المنشورات الثورية في أغسطس ١٩١٢ للتحريض على قتل البريطلينين واشغال الحرائق وقتل الشديو ومحمد سعيد باشا رئيس للنظار السابق واللورد كتنسدر — محاولة اغتيال السلطان حسين كامل في ٨/٤/١٩١٥ — محاولة اغتيال السلطان حسين كامل الثانية في ٨/٧/١٩١٥ — محاولة اغتيال ابراهيم باشا فتى وزير الأوقاف في ٤/٩/١٩١٥ — محاولة اغتيال محمد سعيد باشا رئيس للنظار السابق في ١٠/٦/١٩١٩ — مؤامرة لاغتيال كبار الموظفين المصريين المتعاونين مع الانجليز في ١٢/٢/١٩١٩ — مؤامرة لالغاء القنصل على محمد سعيد باشا ورئيس للنظار السابق ويحس بكبار الموظفين في ٢٢/٦/١٩١٩ — لتأخير لاغتيال محمد سعيد باشا في ٢٢/٦/١٩١٩ — محاولة اغتيال محمد سعيد باشا في ٢/٢/١٩١٩ .

St. Antony's College — MEC — Russell's Private Papers

" A List about the political crimes " . op. cit.,

ضد الجهاز الحاكم المصرى فقط - باستثناء حادثة شبرا (١٩١٢) التى نسب الى المتهمين فيها التآمر لاعتقال اللورد كتشنر المعتد البريطانى فى مصر .

ومع مقدم يوم ١٩١٩/١١/٢٠ بدأت سلسلة حوادث القتل ضد الوجود البريطانى فى مصر - وفق الجدوق المرفق (هـ) :

ويوضح من هذا الجدول ان عمليات القتل والشرع فيه توالى على الوجود البريطانى فى مصر فى الفترة من نهيات ١٩١٩ وحتى نهيات ١٩٢٢ بصورة مكثفة . ولدرجة اورفت الذعر فى الأوساط البريطانية المحتلة والمدسومة بنلسوذ عسكرى وسياسى غير منازع .

ولابد ان وزير الخارجية البريطانى لورد بالفور Earl or Balfour قد استند به الغضب من منغويه فى مصر (لورد اللبى Field Marshal Viscount Allenby) . فقتير (اللبى) لوزير الخارجية البريطانى فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ يفيض بالرارة ، ويحاول فيه المعتد البريطانى ان يبرر تزايد حوادث الاغتيل السياسى : بخطأ سياسة التطهير فى جهاز الأمن السياسى التى اتبعها حكامدار بوليس مدينة القاهرة (اللواء رسل باثشا Thomas Wintorth Russell) هذفا أطاح خلال عام ١٩١٧ بجورج فيليبيدس George Phillipidis مأمور ضبط محافظة القاهرة ومدير مكتب البوليس السياسى - ومعاونيه (١٢ مكر) - (هـ) اورفا هذا بالجدول رقم (١) بنهلية للكتاب .

(١٢ مكر) الأولر العمومية لوزارة لداخلية رقم ٥٩٢ فى ١٩١٧/١١/٢٧ ، حكم مجلس للتائب بمحافظه مصر على جورج فيليبيدس مأمور ضبط المحافظة لانه فى تواريف مختلفه ما بين ١٩١٣ و ١٩١٦ قبل رشوى مجموعها ٥٦٥ مليما و ٧٨٤ جنيه من ضباط بوليس مدينة مصر ومعتقلين سياسيين وغيرهم حكم عليه بسببها من محكمة جنائيات مصر فى ٢٠ يونيو ١٩١٧ بالحبس ٥ سنوات وبغرامة موازية للمبلغ المذكور - بالمرت ولثبات سقوط حق التهم فى الحائى .

رلج ايضا الأمر العمومى ٥٠٤ فى ١٩١٧/١٠/١٤ الخاص بنظر مجلس التائب المذكور فى ١٩١٧/٧/١٦ فى التهم الموجهة ضد البكبائى محسود محمد الفدى مساعد حكامدار ببوليس مدينة مصر والصاغ محمد شكيب الفدى مأمور قسم بمدينة مصر من التلركة فى جرائم فيليبيدس - والحكم عليهما بالمرت من الخدمة .

مستبدلا إياهم بشرفاء لكن تنقصهم المعلومات الدقيقة عن عالم مصر الخفى
الذى كانت تحتلجه بريطانيا في ذلك الوقت .

— وبدور النيابة العامة المعوق لعمليات ضبط هذه القضايا نظرا
للسلطة التى للنيابة على جهاز البوليس ، الذى يخضع في إجراءاته لاثراء
النيابة — وللخبرة الراسخة بين الجهازين .

— ويبطأ وتراخى البوليس المصرى في الشوارع .

— وغيباب الوعي العام عند المصريين وتصميمهم على تجنب كل ماله
صلة بتمتعب الجريمة وضبط مرتكبها حال قيامهم بتنفيذ جرائمهم^(١٢) .

وقد سارع (اللبني) بتشكيل مكتب جنائى سياسى يضم مجموعة
من الضباط البريطانيين والمصريين الموثوق فيهم في محاوله لاحتواء هذا
السليل المتدفق من الجرائم السياسية — الى جانب (القسم المخصوص)
الذى كان يتبع ادارة عنونم الأمن العام بوزارة الداخلية — وتحت رئاسة
(المستر بنيت) منذ ١ يونيو ١٩٤٢ — و (القسم للبرى المخصوص) ببوليس
مدينة القاهرة للذى كان يرأسه « اليوزباشى سليم زكى » في اعقاب عودته
من الأسر بعد نهاية الحرب العظمى^(١٣) .

== ويلاحظ ان ريسل Russell وكيل حكدار مصر قد رقى الى رتبة الاميرالوى المحلى
في اعقاب هذه العملية التطهيرية التى كان له دور كبير فيها — فقد رقى في ١٩١٧/١٢/٩ الى
رتبة — ثم عين حكدارا لبوليس القاهرة في ١٩١٨/٣/٣ خلفا للميرالوى جورج هارفى
George Harvey الذى حلست حوله الشبهات في اعقاب ضبط قضية فيليببيس .

راجع الامر العمومى ٦٠٩ في ١٩١٧/١٢/٩ و ١١٦ في ١٩١٨/٣/٣ من الاوامر العمومية
لوزارة الداخلية . عن دور (ريسل) في قضية فيليببيس راجع :

" Sir Thomas Russell pasha " Egyptian Service 1902-1946 .
London, 1949, pp. 165-171.

F. O. 407-194, No. 37 Field Marshal Viscount Allenby
the Earl of Balfour, Received August 1, Ramleh July 24,
1922.

(١٤) كانت عودته في ١٩١٨/١٩/٢٧ — برفقة خمسة اللاواء سليم زكى — دار المحفوظات
العمومية — مخططة ٥٨٩٨ — مسلسل ٥٩٠٢٧ — مخزن ٢٧ — أوراق ٢٧٦ .

لكن ترتيبات (اللبى) الجديدة أثبتت فشلا ثريعا - فرغم مسارعة
 بزف بشرى نجاح (المكتب) الجديد في ضبط المتهمين في بعض حوادث
 الاغتيال السياسى للورد في الجدول السابق (محاولة قتل السفير براون
 وعائلته في حداثق الأورمان بالجيزة يوم ١٢/٨/١٩٢٢) الا أن الحوادث
 أثبتت عدم صدق دعواه - فبعد استمرار تيار اغتيال البريطانيين - كما
 ثبت فيها بعد ومن خلال المحاكمات أن مرتكبي هذا الحادث كانوا غير
 الذين أشار اليهم المعتد البريطانى في تقريره الى اللورد كيرزون
 The Marquis Curzon (١٥)

وفي تقريره الى وزير الداخلية المصرى في يوليو ١٩٢٢ - والذي أرسل
 منه نسخة الى المعتد البريطانى يتحدث اللواء توماس زسل بلاشا حاكم
 بوليس القاهرة بأسباب لتبرير الفشل الذى منى به جهاز البوليس ازاء
 موجة جرائم الاغتيال السياسى في ذلك الوقت - فيقول أن فشل
 البوليس حتى ذلك الوقت (يوليو ١٩٢٢) في الكشف عن مجرى هذه
 الجرائم السياسية يعود الى الرغص الحاد للجمهور المصرى لمساعدة
 السلطات ، وأن كثيرا من الأشخاص الجاهلين بعمل البوليس يتخللون أن
 الجهاز يملك قوة غابضة يستطيع بواسطتها أن يكشف الجريمة ومرتكبيها .
 ويقول زسل أنه لا يوجد سر في عمل البوليس - فالجهاز الفاجع
 هو نتائج مناصرسة :

- ١ - خامة جيدة .
- ٢ - تنظيم جيد لهذه الخامة .
- ٣ - عمل مكثى جيد .
- ٤ - اعتمادات مالية واثرة .
- ٥ - خبرة عملية .
- ٦ - معبونة الجمهور .

(١٥)
 F. O. 407-194, No. 66 Field Marshal Allenby to the Marquis
 Curzon of Kedleston, Ramleh, august 29, 1922.

وأنه مع توافر العناصر الخمسة الأولى ، فإن عمل الجهاز دون العنصر السادس يصبح عديم الجدوى .

ولا غرض التوضيح ، قسم اللواء (رسل) بلشا للجريمة الى تصنيفين :
(أ) الجريمة الاجتماعية (كالقتل العمدى ، والسطو ، والسرقة) .
(ب) الجريمة السياسية .

وقال إن للجريمة تكتشف بالطرق الآتية :

١ - ضبط المجرم حال ارتكابه ليأها
in Flagrant délit بواسطة البوليس أو الجمهور .
٢ - جمع الأدلة ضد المجرم بواسطة البوليس من الجمهور .

٣ - بالعمل البوليسى الفنى الجيد (من البصمات - معرفة المجرمين معرفة تخصصية [من طريق أسلوب الأداء الإجرامى لكل منهم] - السجلات الإجرامية - الصور الفوتوغرافية ... الخ) .

كانت نتيجة للضبط للمجرمين حال ارتكابهم لجرائمهم بواسطة البوليس النظامى ودون مساعدة الجمهور تساوى صفرا - نظرا لأن المجرم - كما يقول المكمدار الإنجليزي للبوليس المصرى لا يختار ارتكاب جريمته تحت نظر البوليس . وكانت أغلبية حالات القبض على المجرم وقت ارتكاب جريمته تأتي من جانب الجمهور أو بواسطة البوليس الذى يستمدى من قبل الجمهور .

نظم « رسل » دوريات البوليس النظامية وفقا لافتراض علمى بوليسى مقتضاه أنه سيكون هناك رجل بوليس على مسافة معتولة من الجمهور الذى يطلب مساعدته ، أما فى الليل حيث يقل الجمهور فإن دوريات البوليس تزداد - لكنه لا يفترض أن البوليس النظامى وحده - يستطيع أن يمنع الجريمة سواء بالنهار أم بالليل ، أو أن يقيض على كل المجرمين انثناء ارتكابهم لجرائمهم . أن الجريمة متى ارتكبت وتجنب الفاعل القبض عليه وقت ارتكابها ، فإن واجب البوليس هو جمع كل المعلومات الممكنة من

المجرم من الجمهور الذى رأى الجريمة حال ارتكابها ، أو شاهد أفرادا يحتفل أن يكون المجرم من بينهم فى المجاورات قبل أو بعد ارتكاب الجريمة . ويجمع البوليس المعلومات حلقة فحلقة حتى تتصل للحلقات كلها ببعضها فى سلسلة تؤدى إلى القبض على المجرم ومن ثم ادلائه وهكذا كان توماس رسل يدرك عمل البوليس فى الربع الأول من القرن العشرين — لكنه يعود ليطرق قضية الجمهور فى هذا الصدد فيقول :

ان البوليس فى تعامله مع للجريمة يصادف نوعين من الجمهور :

(أ) جمهور متعاون يتطوع لاعطاء كل المعلومات التى يعرفها أو التى يعتقد أنه يعرفها .

(ب) جمهور غير راغب فى التعاون ، لديه معلومات عن الجريمة — لكنه يرفض أن يعطيها للبوليس أو قد يخطئ معلومات مزيفة بهدف تضليله .

ويوجد النوع الأول بسهولة بواسطة البوليس أو بواسطة الأفراد أنفسهم الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم — أما النوع الثانى فهم الطبقة من الشهود التى تكشف عادة فقط ويستناد منها بواسطة (المخبين) الذين تنبع قيمتهم من معرفتهم الطريق للحصول على معلوماتهم — وخبرتهم بالناطق التى توكل إليهم — ومعرفتهم كيف يخشعون ايديهم على مصدر المعلومات الصحيح .

ثم تطرق رسل الى عمليات المراقبة Shadowing والفرق بين المراقبة فى الجريمة الرقبة والجريمة الحضرية — ثم انتقل الى الجريمة السياسية وصعوبة مهمة البوليس فيها بالمقارنة بالجريمة العادية — بالنظر لأن الوسائط الفنية (معرفة مرتكب الجريمة من التصنيف للنومى للمجرمين واسلوب كل منهم فى ارتكاب جريمته — وتحركاته وقت ارتكاب جريمته) ممكنه فى الحالة الثانية . أما فى الجريمة السياسية فان من المستحيل على البوليس أن يعرف مسبقا كل المجرمين المحتملين — فإى فرد من عدة الآلاف

من الطلبة او العمال يمكن أن يكون الفاعل . كما انه ليس سهلا وضع المناات
من المحرصين الخطرين تحت المراقبة .

وللتلليل على سهولة ارتكاب الجريمة السياسية في مصر قال رسل
انه يكفى توافر تسدر زمين من التصميم عند الجأى ليسهل له تحديد موظف
بريطانى ، ودراسة حركته اليومية حتى يكتشف نقطة معينة يمر بها يوميا
عند ساعة معينة - يتوافر فيها شرط البعد عن اقرب مقر بوليس - ولا
يبقى بعد ذلك سوى ان يسير خلف هدفه كائى شخص ويطلق عليه
النار من الخلف - دون اى خطورة من للضحية او من البوليس حيث سيسارع
الجاى الى الاختفاء قبل وصول اقرب قوى للبوليس الى مكان الجريمة
- ودون اى خطورة من جانب الجمهور المصرى الذى لن يقدم اى مساعدة
الى البوليس . . ولتكيد صحة قوله ضرب (رسل) مثلا بحادثة قتل
(البكباشى كيف) (١٦) الذى قتل على بعد ياردات قليلة من ثلاثة حوانيت -
قرر اصحابها انها لم يسمعو او يروا شيئا) ومع ان (كيف) قد قتل
امام باب المدرسة الالهية فان (للبول) قرر انه لم يسمع شيئا ايضا ،
وان احدا لم يكن بالمدرسة وقت الحادث . وبعد ايام سبعة ، وبالصدفة
البحثه سمع احد عملاء البوليس محادثة في مقهى اكتشف من خلالها ان
صبيين من المدرسة قد شاهدا الجريمة اثناء ارتكابها وانهما دخلا المدرسة
وابلغا ثلاثة من موظفيها ، وان هؤلاء الموظفين حاولوا الخروج من المدرسة
لكلها منعا بواسطة مسلح كان يغطى الفتلة . وبزيادة الضغط على ادارة

١٦) ولورد فريديك كورليف كيف - من مواليد ميلسكس بلنن في ١٥ أغسطس
١٨٧٠ - التحق بالبوليس المصرى بوظيفة هيكتستابل تحت التجربة ١٩٠٨/٥/١ - ملازم
اول ١٩٠٩/٥/١ - مفتش بقسم تفتيش لانتظام بقطرية الداخلية ١٩١٠/٥/١ - مافنول
اغلى (راجد) ١٩١٠/١٢/٤ - وكينيل ظم في ١٩١٢/٥/١ - بكباشى (مقسدم) في
١٩١٢/٩/١٧ - تنقل الى القنال في ١٩١٤/١١/٢٤ - انضم الى القوات البريطانية خلال
الحرب العظمى بوظيفة (كابلتد) في الحملة المصرية - تنقل الى بوليس القاهرة في ١٩١٩/٥/١٥
- رقى مفتش درجة اولى في ١٩١٩/٤/١ - تنقل في شارع الفلكي يوم ١٩٢٢/٥/٢٤ فسمع
مسألة الاغتيالات السياسية ضد لوجيوه فيرميللى في مصر .
راجع دار المحفوظات الموسومة ملف ٢٩٢٤٦ - محفظة ١٥٩٤ - عن ٣ - دوايت ٦٩ .

الدراسة اضطر الموظفون الى ذكر بعض من الحقيقة . وهكذا فلولاً الصدفه
التي ادت الى سماع حواري المقهى فان الحقائق لم تكن لتعرف على الاطلاق .

وفي حادث مقتل (المستر براون)^(١٧) اطلق الجاني عدة اميرة نارية
على بعض كتبة الحكومة الذين شرعوا في مطاردته ، وكان يمكن لهؤلاء
الكتبة ان يكونوا عوناً في معرفة الجاني لو ابلغوا بما راوه — لكنهم وحتى
اعداد (رسل) لتقريره لم يظهروا وظلوا مجهولين للبوليس . وكذلك
الامر بالنسبة للميكانيكي الايطالى الذى شهد حادث محاولة اغتيال
(الكولونيل بيجوت) ، والجناة يسرون ومسدساتهم يشعونها في جيوبهم —
ومع هذا لم يأت ادعى بان شيئاً ما لم يثر شكوكه .

وانتهى (رسل) في هذا المقام الى تفاؤل فرص البوليس في ضبط
الجناة في ظل جمهور غير متعاون كالجمهور المصرى .

ثم ناقش قضية جمع الأدلة — وقال انها لا تختلف في صعوبتها من
قضية محاولة الجمهور في القبض على الجاني أثناء ارتكاب جريمته — وان
الشاهد الأوروبى فقط هو الذى يمكن أن يعلى بمعلومات ، وأنه في حالة
تقديم الشهود الثابتين (يقال — حلاق ... الخ) لمعلومات عن الجناة
فإنهم يقدمون معلومات غامضة لا تساعد في الكشف عن شخصياتهم
كوصف الملابس والخوارب وطريقة السير — وهى كلها أوصاف يمكن تغييرها
عند اجراء عمليات الاستمراء .

وأبدى (رسل) حيرته من عدم تمكن المصريين بمعلوماتهم رغم
المبالغ المتخفة التى ترصد كمكافآت للأرتداد — وانسار الى خطابات
المواطنين عن معلوماتهم وكيف انها تأخذ وقتاً وجهداً من البوليس حتى
ينتهى الى انها خطابات مثقلة .

وانتقل (رسل) بعد ذلك الى وسائل منع الجريمة السياسية فقال
ان دوريات البوليس في الشوارع قد زينت ، لكنها كانت ذات مائدة جزئية

(١٧) جرت محاولة قتله في شارع عمر الجوى في ١٩٢٢/٢/١٨ .

نظرا لصعوبة توفير وجود بوليس في كل مكان — وإنه قد نظمت دوريات بالدراجات البخارية ولها كانت ذات فائدة نظرا لأن تحركاتها غير محسوبة بواسطة القنصلة . واستبعد (رسل) فائدة دوريات المخبرين السريين بملايسهم العادية نظرا لسرمة اكتشافهم بواسطة الجناة ولكونهم لا يعطون الثقة للجمهور . ولنتهى الى أنه من الصعب توفير حماية سرية كهذه لكل انجليزى يسير في شوارع القاهرة . وتعرض للمكافآت المالية الكبيرة التى تعرض من قبل البوليس للإبلاغ عن المجرمين وكيف أنه من السهل على الصديق أن يبيع زميله المجرم لقاء خمسة آلاف جنيه — لكنه انتهى الى أنه قد أصيب بالإحباط في هذه الوسيلة نظرا لعدم جدواها في مصر (في ذلك الوقت) . وناقش (رسل) أسلوب مراقبة الأشخاص المشتبه فيهم Shadowing — وانتهى الى الصعوبات العديدة في هذا الصدد ، فكل مخبر نظامي معروف لتنظيمات الطلبة ، كما أن قليلا من المخبرين غير النظاميين يمكن الثقة بهم وكشف (رسل) عن أن سلسلة حوادث الاغتيال قد أدت الى قيام للبوليس بعدة مئات من عمليات التفتيش خلال اشهر عام ١٩٢٢ ، شملت أكثر من خمسة آلاف شخص بحثا عن الأسلحة ، لكن النتيجة كانت صفرا .

وذكر (رسل) كتفسير لوقت الجمهور وإدارات الحكومة — ومنها النيابة — من البوليس — الدور السياسى الذى قام به البوليس في السنوات السابقة ، وكيف أن هذا الدور جعل منه جهازا غير شعبى ، لا يحصل على أى مساعدة من الجمهور — وقليل جدا من إدارات الحكومة الأخرى . ولقد كان (رسل) مدركا في ذلك الوقت لصعوبة أن الجمهور المصرى يرى في البوليس سيده بدلا من اعتباره بطله وصديقه كما في إنجلترا . ولم يناقش (رسل) في تقريره أسباب النفور ولا أساليب العلاج — لكنه انتهى الى أنه ما لم يتغير هذا الوضع فإن النظام القضائى الذى كانت تأخذ به البلاد في ذلك الوقت لن يكون عابلا مساعدا للبوليس على التعامل الصحيح مع الجريمة (١٨) .

(١٨) يبدو أن (رسل) كان يعنى ضرورة صدور نكثون لتحريم الامتناع عن الأدلة ،
والشهادة أو عدم معاونة البوليس .

وقد لمس (رسل) بصورة خفيفة مسألة احتلال نسبة فشل البوليس المصرى فى مواجهة الجرائم السياسية الى عدم قدرة الضباط البريطانيين الكبار على اكتشافها. نظرا لافتقارهم الى المعرفة العميقة بالبلاد وجعلهم باللغة العربية واللهجات المحلية ، وإن ذلك يستوجب استبدالهم بضباط محريين — ولأن الاتهام كان يمس (رسل) شخصا — فقد ادعى أن النتيجة ستكون مماثلة بالنسبة للضباط المصريين حيث أن (مساعدة الجمهور) مفتقدة فى كلتا الحالتين . ونسب (رسل) قدرا كبيرا من الفشل الذى كان يعاقبه الى الإرهاب الذى مارسه (مسعد زغلول) وحزبه على المواطنين الذين قد يفكرون فى الإرشاد عن متهمى قضايا الاغتيال السياسى — حيث كان يعتقد فى ذلك الوقت أن (الوفد) له ضلع فى تلك الحوادث .

ثم عرج (رسل) على عدم تمتع المرشدين والمبلغين والشهود فى مصر بفسانة السرية التى تؤمن حياتهم وبين أن هذا الأمر يؤدى الى احجام الكثيرين عن الادلاء بمعلومات مفيدة .

وانتهى (رسل) فى يأس ظاهر الى أن الجريمة السياسية مستهترى فى مصر حتى لو نجح اصحاب الفكر المتطرف فى قتل كل موظف بريطانى واسقطوا الحكومة واقبلوا جمهورية تحت رئاسة مسعد زغلول — وعزى ذلك الى تاصل جذور ذلك النوع من الجرائم فى مصر ، وإلى اللابلاية التى كانت تسمو الشارع المصرى تجاهها — وإن هذه الجريمة ستزدهر أيا كان نوع الحكومة التى فى السلطة حتى تنتج الفوضى أو حتى يقرر الجمهور إيقافها عن طريق تقديم المساعدة للسلطات^(١٩) .

فى ظل هذا الشعور بالاحباط — عند السلطات البريطانية — صدر

(١٩)

St. Antony's College-ME Center " Russell's private papers " Dt.
107.2.88 (Note on political police work in Egypt) July 1922.

قرار انشاء (الادارة الأوروبية) — كأحد أقسام ادارة عموم الأمن العام —
بههدف واضح تلمها — هو التعامل مع الجريمة السياسية في مصر —
فيها يختص فقط بحوادث الاعتداء على البريطانيين والأجانب .

ومن خلال العرض لتقرير (رسل) و (اللنبى) من قبله يمكن ادراك
أن الأسس التي قام عليها هذا الجهاز كانت تتمثل في :

- أنه جهاز بريطاني بحت لا يدخله المصريون .
- يعتمد على أساليب مبتكرة في العمل السياسي .

وأن هذين الأساسين كما يصدران عن عقيدة راسخة عند السلطات
البريطانية — مؤداها :

(أ) عدم الثقة في الجمهور المصرى .

(ب) الشك في حسن نوايا السلطة المصرية في التعاون لضبط الجناة .

على هذا الأساس تشكلت الادارة الأوروبية من مدير عام بريطاني ،
وعند من الموظفين البريطانيين — وتمر تليل من المصريين الذين لا يشوب
ولاءهم لرؤسائهم البريطانيين شائبة — وهؤلاء جميعا يشكلون الادارة
السياسية للجهاز .

أما الجسم التنفيذي — أو للجهاز المنفذ لسياسة الادارة — فكان
حكماء بوليس القاهرة (الانجليزى) ومعاونيه من الضباط الانجليز
(القائمات الكسندر جوردون انجرام بك مساعد حكماء بوليس القاهرة
— القائمات (دوجلاس بيكر بك Douglas Baker رئيس قلم الضبط
ببوليس القاهرة) — الى جانب نخبة منقاة من الضباط الوطنيين الذين
شملهم الوجود البريطاني برعاية على مدى سنوات خدمتهم في البوليس
— والذين اختيروا خصيصا للعمل في الجهاز الحلى للبوليس السياسى (قلم
الضبط فرع ب) بمخينة القاهرة (اليوزياتى سليم زكى المفتش بالقسم
السياسى بادارة البلائت الجنائية ببوليس القاهرة — والملازم اول احمد

حمدي مساعد المفتش بالقسم السياسي المذكور) — كذلك فقد كان للعناصر الأوروبية من الرتب الصفري في بوليس القاهرة دور في الأعمال التنفيذية (كالتمشيط — الضبط — التحفظ على المعتقلين ... الخ) (٢٠) .

لم ينجح التنظيم البريطاني لجهاز الأمن السياسي في وقف تيار الجرائم السياسية الموجهة ضد أرواح البريطانيين فاستمرت خلال عام ١٩٢٣ حوادث الاعتداء على الموظفين ورجال جيش الاحتلال .

وانشغل القسم السياسي (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بعمليات المراقبة العامة لتحركات العمال (٢١) .

تكشف لنا أوراق (القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر) ما خفى من أسرار الادارة الأوروبية في السنوات الأولى لانشائها . فقد جاء في أقوال القائمقام الكسندر جوردون انجرام (الذى كان قد نقل حكمدارا لبوليس الاسكندرية في ٥ أبريل ١٩٢٥) ذكر (للجنة الجرائم السياسية) التى كان يعمل بها كعضو منذ انشائها في ٢٩ يوليو ١٩٢٢ . وهى لجنة

(٢٠) المتحف القضائى — القضية ١١٠ جنائيات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .

(٢١) دار الوثائق القومية — مضفة ٦ داخلية (نمرة ٤٤ بوليس مدينة مصر — القسم

المخصوص — تقرير سرى : العمل والعمال :

١ — الحالة كما هى عليه بالنسبة لعمال شركة الأسمنت بالمصرية .

٢ — في الساعة ٧ افترق مساء أمس حضر الى القاهرة من بور سعيد أحد عمال ربط للبواخر ونزل بولوكندة اثينا مع احمد بيومى أحد العمال وتال بان عدد العمال القادمين من بور سعيد بطريق البحر هو نحو مائة وعشرة عامل .

٣ — حصل اجتماع أمس الساعة ٨ افترق مساء بتفافية موظفى المحلات التجارية وقد حضر هذا الاجتماع كل من الأستاذ شفيق منصور (أحد المتهمين في قضية مقتل بطرس باشا غالى ١٩١٠ — اعتقل عند قيام الحرب للنظمى — نفى الى مالطة من عام ١٩١٥ الى نوفمبر ١٩١٩ — قبض عليه في قضية مصرع السردار في نوفمبر ١٩٢٤ واعدم بوحسن تكلف وزهير صبرى وبمحمد غزاد ولشد وكان عدد المتهمين نحو ٣٠٠ — وقد القيت الخطابات من كل من عبد الكريم افندى السكرى رئيس للثقافة وحسن تفسح والأستاذ شفيق منصور وانتهى الاجتماع في الساعة ١٠ مساء — الحالة العمومية مكثنة — مصر في ٥ أغسطس ١٩٢٤ .

تضم الضباط الإنجليز الكبار ببوليس مدينة القاهرة (الحكدار رسل — بيكر مامور الضبط — انجرلم مساعد الحكدار) وتعمل بالتنسيق مع الجهاز السياسى الأعلى (الادارة الأوروبية) فى التحريات الخاصة بالجرائم السياسية .

وينضح من اقوال « انجرام » أن هذه اللجنة كانت تعمل ونفسا (-) للاختصاص النوعى (وليس الجغرافى — بمعنى أن أعضائها يمكن أن يكونوا من القاهرة لكنهم يختصون بالجريمة السياسية فى القطر كله — كما أنهم كانوا يشتغلون بالتحريات فى الجرائم السياسية الى جانب وظائفهم الأصلية (حكدار — مساعد حكدار — مامور ضبط ... الخ) — فانجرام كان عضوا بلجنة الجرائم السياسية فى الوقت الذى كان يشغل فيه وظيفة فى بوليس الاسكندرية منذ ١٩١٧/٦/٢٤ (بكاشى) — ونقل مساعدا لحكدار بوليس القاهرة فى ١٩٢٤/٤/١ (٣٣) .

ومن الثابت أن لجنة الجرائم السياسية هذه كانت تتمتع باختصاصات واسعة ومتنوعة فى مجال عملها السياسى .

فلما فى سطور سابقة أن الادارة الأوروبية اعتمدت فى سياستها اساليب مبتكرة فى عمليات الكشف عن الجرائم السياسية التى كانت تغمر الشارع

(٢٢) الاوامر المعموية لوزارة لداخلية رقم ٣٠٨ فى ١٩١٧/٦/٢٤ - والمتحف القضائى « أوراق القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر » وهذه القضية هى نتائج اعترافات المتهمين فى القضية ١١٠ جنابات السيدة زينب سنة ١٩٢٥ الخاصة بمصرع للسردار فى ١٩٢٤/١١/١٩ - ولتى تكشف خلالها اسرار ٢٦ قضية من قضايا الاغتيال السياسى التى اشرف عليها فى صفحات سابقة ولتى وقعت خلال الفترة ١٩١٩/١٢/٢ - ١٩٢٢/٥/٥ - وقد اتهم فى هذه القضية عدد من السياسيين المصريين أمثال (محمود فهمى للكراشى واحد ماهر من رؤساء الوزارات المصرية فيما بعد) الى جانب بعض المشتغلين بالعمل السياسى - وانتهت المحكمة التى كانت تنظر القضية فى ١٩٢٦/٥/٢٥ الى ادانة محمد فهمى على - وبراءة باقى المتهمين بما فيهم (للكراشى واحد ماهر) - وقد شفق محمد فهمى على فى ١٩٢٦/١٢/٣ - وسنمود لذكر هذه القضية فى مواضع أخرى من هذه الدراسة .

المجرى خلال النصف الأول من العشرينيات — وقد أصبحت هذه الأساليب — دستور العمل لأجهزة الأمن السياسى فى مصر فيما بعد .

فى التاسع من يوليو ١٩١٥ الذى محمد نجيب الهلباوى الطالب بمدرسة الحقوق قتيلة على عربة السلطان حسين كامل (١٩١٤ — ١٩١٧) بينما كان الموكب للسلطانى يسير من قصر راس النين بالاسكندرية الى المسجد لاداء صلاة الجمعة . وفى ١٩١٦/٥/٨ حوكم (الهلباوى) ومحمد شمس الدين وصدر الحكم باعدامهما فى ١٩١٦/٥/٣ ثم عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة فى ١٩١٦/٦/٢ .

كان أسلوب الادارة الأوروبية الجديد فى ذروة الاغتيالات السياسية هو محاولة استغلال التدهور النفسى الذى أصاب المحكوم عليهم فى الجريمة الوحيدة التى ضبط فيها متهمون — وهى قضية الشروع فى قتل السلطان حسين كامل — للوصول الى اسرار الحوادث التى لم ينجح البوليس فى ضبط فاعليها .

ولابد أن الهلباوى كان فى حالة نفسية تسمح للادارة الأوروبية أن تجرى تجربتها الجديدة عليه — كما لابد أنه كان تحت المراقبة فى السجن — وفى عام ١٩٢٣ زاره (القائمقام الكسندر انجرام عضو لجنة الجرائم السياسية) فى سجن طره حيث كان يقضى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة — ولترك أقوال انجرام نفسه امام محكمة جنائيات مصر ، والحوار الذى دار بينه وبين المحكمة يكشفنا لنا حقيقة الأسلوب الجديد للبوليس السياسى فى مصر .

— • فى سنة ١٩٢٣ عندما كتبت أعمال تحريات فى قضايا الجرائم السياسية زرت الهلباوى فى سجن طره واجتهدت فى أن أجعله يساعدنا فى هذه التحريات وكتبت أعرف من قبل أنه عضو فى عصبة قتل واذا كسبته الحكومة يمكن أن يعطينا معلومات ذات قيمة .

— قلت له انه اذا اعطانا معلومات توصل الى اكتشاف ومحاكمة الجناة السياسيين ساطلب الافراج عنه وبلا شك سيأخذ مكافأة .

— ان معلومات أى شخص كالهلباوى هى دائما ذات قيمة كبيرة للقسم الخاص « (٣) » .

لكن السؤال الذى يظل يطرح نفسه هو « لماذا اتجه جهاز الأمن السياسى عام ١٩٢٣ الى سجين سياسى معين فى ليما طره ؟ » .

يجيب اللواء (رسل) حكمدار بوليس القاهرة على هذا السؤال فيقول :

علينا أن نقبل للفرضية التى تقبول أنه توجد ثلاثة طرق فقط للوصول الى القتل :

(١) القبض عليه حال ارتكابه الفعل **Flagrant delit arrest**

بواسطة البوليس أو تعقبه بالصياع والصراخ .

(ب) الإبلاغ بواسطة شهود أو أشخاص لديهم معلومات ، سواء للحصول على المكافأة أو للشعور بالمسئولية الانسانية .

(ج) الاعتراف المنتزع بالخديسة أو بواسطة الوعد بالعمد .

وعلينا أن نقبل أيضا ان القتلة السياسيين فى مصر قد وضعوا حساباتهم بعناية وانتهوا الى انه ليس هناك ما يخشونه من الوسيلة (١) و (ب) — فتبقى الوسيلة (ج) .

فى احوال كثيرة قبض البوليس على الفاعل الحقيقى فى الجرائم السياسية السابقة ، لكن كما هى العادة فان مثل هذا كان يظلى سبيله

(٢٢) من احوال التفتيش لكسندر جورون انجرام امام محكمة جنائيات مصر فى القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٣٦ .

لعدم توافر الأدلة . وهذا النوع من (القَيْض) الذى هنا تشويح به كان يؤسس على ما يسمى « بمعلومات البوليس » *Police Affidavits* ، انتهى منادها أن الشخص المقبوض عليه هو الوحيد القادر على ارتكاب الجريمة . ومع ذلك ، فإن هؤلاء المقبوض عليهم كانوا يجدون الوقاية والحذر وهم بين أيدينا لانهم كانوا يعرفون تماما أن أحدا لن يقدم على الارشاد منهم — وانهم أثناء وجودهم فى قبضتنا فى (السجون المصرية) كانوا قادرين على الاتصال بحليبيهم وامدحتهم فى الخارج — بفضل تعاطف ضباط السجون وفساد السجائين ، وكى من قاتل مياسى يدين بحياته لهذا التعريب فى السجون المصرية (٢٤) .

لقد اعتبر القتلة للسياسيين مراحة وضمنا فى مصر لابطالا وطنيين ، وتبعا لذلك فقد حازوا التعاطف العام وخصصت العقول الواعية والمخصصات المالية الوفيرة لمساعدتهم . وفى الحالات السابقة ، عندما كان يجسد البوليس مبلغا ، فإنه لم يكن أكثر من طالب منحرف على استعداد لاعطاء ٥% من الحقيقة و ٩٥% من الأكاذيب من أجل المكافأة .

ولعلنا أننا لن نحصل أبدا على قضية فى (حالة طيس) بناء على بلاغ حقيقى يؤدى الى إدانة — نائنا (البوليس) كنا دائما نطلب على طالب أو غيره يمكن شراؤه أو تأليف طلبه نحونا بعد أن يكون قد أصبح محررا تماما من وهم البطولة أو فائدة للجريمة .

خلال الصيف الماضى (كان تاريخ هذا التقرير هو ٢١ فبراير ١٩٢٥) كان (انجرام) يحاول أن يضم سجيننا معينا اسمه (الهلبوى) الى صفنا . كان هو الذى ألقى قبلة على السلطان حسين عام ١٩١٥ وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة . وهكذا وجد (الهلبوى) نفسه من طالب فى مدرسة الحقوق — الى قاطع أحجار على

(٢٤) سترى كيف أن هذا أخلل ادى بالادارة الأوروبية الى معالجه بأسلوب مبتكر — مستوحى له فى الامنحة للفتنة .

مدى عمره في إيمان طره . وفي الخريف المسانى ، أفرج عنه وعاد الى الحياة
المدنية (أفرج عنه في ١١ فبراير ١٩٢٤) (٣٥) .

كان الهلباوى اثن — وبعد تسع سنوات من تقطيع الأجرار في
الليمان — قد أصبح أرضا خصبة لاستقبال بذور البوليس السياسى — وكان
مهما نفسيا لعملية غسيل مخ تقوم بها الادارة الأوروبية يتحول بعدها من
بطل قسوى الى (عميل بوليسى) — وما أبعد الفرق .

يقول (رسل) « اتصل سليم زكى (اليوزباشى فى القسم السياسى
(قلم الضبط فرع ب) ببوليس القاهرة) به (الهلباوى) — وفى الحال وجده
تند تعلم الحقيقة ، أى أنه كفى ، كان أداة فى أيدي مجموعة من الأوغاد
الذين يتظاهرون بالوطنية ، الذين حرضوه على ارتكاب جرائم الاغتيال
السياسى وتحمل المخاطر ، بينما هم (لم يتعرضوا لشيء ومازوا بالمجد
والشرفه ' I ran none and took the kudos ' ، والوظيفة والسال
للذين وقرها لهم (الوغد) » (٣٦) .

ثم يتضح اثر التوجيه المعنوى والمصل البوليسى الذى حقن به
(الهلباوى) خلال الفترة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ ، فيقول (رسل) « لم يقض
الهلباوى سنواته العشر فى قطع الأجرار عبثا ، فالى جانب انها زادت من
من جفائه وخشونته ، فقد طهرته من الأوهام الرومانسية ، وخرج من
السجن مدركا تماما من هم الذين دمروا وطنه ، ومقسم على الانتقام . فاذا
أضفنا الى ذلك المكافاة (١٠٠٠٠ جنيه) التى سال لها لعبه (والتى
كانت قد خصصت لـ ان يدلى بمعلومات توصل الى الجناة فى حادث قتل
السردار) — والتى كانت علما هاما نون شك ، والعفو الملكى عن جريمته

St. Antony's College — ME Center — Russell's private papers Dt. 107.2, SB " from the Commandant of Cairo City police to H. E. the High Comissioner, The Residency, Cairo — February 21, 1925.
op. cit., (٣٦)

السابقة (الشروع في اغتيال السلطان حسين كامل عام ١٩١٥) ، والذي كان سيقرب عليه إلغاء السابقة وما ترتب عليها من آثار بما يعنى استرداده لكافة حقوقه المدنية (بما فيها التحاقه بوظائف الحكومة) — فان (الهلباوى) كان هو طريقنا المنشودة (٢٧) .

كانت كل هذه المزايا المصرية بالنسبة لشاب لا ينتظره سوى الضياع (العفو — المسال — الوظيفة الحكومية) في يد جهاز الأمن السياسى — لذلك فان المفاوضات بين (سليم زكى) وبينه لم تستغرق أكثر من ثمانية اشهر (١١ فبراير — ١٣ أكتوبر ١٩٢٤) قبل بمعددها العمل مع البوليس للكشف عن مرتكبى جرائم الاغتيال السياسى السابق الاشارة اليها في صفحات سابقة .

يقول الهلباوى في حوار الحكمة معه .

« أنت اشتغلت في القضايا دى بناء على ايه .

— اشتغلت فيها بناء على انه ورد لى أربع طلبات من سليم انفسدى زكى وكنت ارفض وآخر جواب ارسله لى يقول لى فيه باسم حكومة جلالة الملك وحينئذ حضرت وقابلته وقتلت له انا لا اشتغل الا ببلغ كبير .

— هل اعطيت هذا المبلغ .

— ايوه والمبلغ كان يعطى لى تبع المصاريف ويمكن ثلاثين جنيه في الشهر وقد يصل لى اربعين جنيه في الشهر وذلك بحسب المصاريف الللى أصرفها (٢٨) .

وقد حدد (رسل) الأسلوب الذى يكشف بمقتضاه (الهلباوى) عن مرتكبى حوادث الاغتيال — وكذلك المهمة التى كان عليه ان يقوم بها الى جانب ذلك :

op. cit.,

(٢٧)

(٢٨) من أقوال محمد نجيب الهلباوى في القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٣٦ — انعام تحفة

جسديات مصر .

" His mission was to get into touch with the murder gang and find out their intentions for the Future ".

كانت مهمته ان يتصل بمصليبة القتل ويعرف نواياهم بالنسبة للمستقبل ، (٢٩) .

اما الخطوة فكانت ان يستخدم ماضيه كبطل سياسى كمدخل الى المشبه فيهم حتى يكتسب ثقتهم — فيصبح مينا للبوليس عليهم دون علمهم .

وبالفعل فان « الهلباوى » شرع منذ اكتوبر ١٩٢٤ ، وقبل مصرع السردار فى الاتصال بمن لهم سجل فى الاجرام السياسى فى السابق امثال (شفيق منصور المحامى) و (محمد شمس الدين) و (عريان يوسف سعد) و (حسن كامل الشيشينى) و (محمود اسماعيل) و (محمد جلال) و (سيد بائنا) و (يوسف العبد) و (الأخوين عبد الحميد وعبد الفتاح عنایت) و (محمود نهى النقرالى) — وكان المدخل الذى لفته له الانجليز ليستخدمة مع المشتغلين بالعمل السياسى العنيف هو ان يظهر لهم :

" As burning to avenge himself on the English for his ten years hard Labour ".

كبحرق للانتقام من الانجليز للسنوات العشر من الأتشفال الشاقة (التى قضاهما فى اليمان) (٣٠) — ولكى لا يكون هناك مجال للشك فيه زوده (القاتل عام دوجلاس بيكر بك) رئيس قلم الضبط ببوليس القاهرة بنصف دستة من القنبل اليدوية طراز ميلز Mills الشهر (٣١) .

هكذا كان (الهلباوى) بين جهامات العمل السياسى منذ ما قبل مقتل السردار — فلما وقع الحادث فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان فى موضع يمكنه من

Russell's private papers, op. cit.,

(٣٩)

op. cit.,

(٣٠)

op. cit.,

(٣١)

التعرف على كل المعلومات لدرجة مكنت الإدارة الأوروبية من أن ترفع تقريرها إلى النيابة العامة في ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ — أي بعد أسبوع واحد فقط من الحادث ، كذلك فإن التقرير كان على قدر كبير من الدقة :

" We received a report from Administrative quarters dated November 27, 1924 ... It was stated in this report that the assassination of the Sirdar was planned by a society headed by Shafik Mansour and that the details of the assassination were executed according to instructions from that society, with the knowledge of the members of the student Executive Committee and others. Among those mentioned in the List that was sent to us with the report, besides Shafik Mansour, were the names of the First and second accused "

لقد تلقينا تقريراً من الدوائر الإدارية مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ ذكر فيه أن اغتيال السردار قد خطط له بواسطة جمعية يرأسها (شفيق منصور) وأن تفاصيل الاغتيال قد تم تنفيذها طبقاً لتعليمات هذه الجمعية ، ويعلم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وآخرين . ومن بين المذكورين في القائمة المرسلة لنا مع التقرير إلى جانب شفيق منصور ، أسماء المتهمين الأول والثاني « (عبد الفتاح عنایت وعبد الحميد عنایت) (٣٦) » .

وليس من شأن هذه الدراسة التعمق في تفاصيل دور « الهللاوى » في كشف غوامض الجرائم السياسية عام ١٩٢٥ — لكن الذي نستطيع أن نقوله أنه تمكن بفضل هذه الخطة التي وضعها له (رسل) و (أنجرام) من الوصول إلى مرتكبي حادث مقتل السردار الذين أمكن خداعهم مرة

(٣٦)

St. Antony's College-ME Center. The Sirdar murder trial
translated extracts from reports of the proceedings —
European Department, Ministry of the Interior, parquet
speech. Dt. 107.2.SB.

أخرى بوسيلة مبتكرة — أنهار على إثرها البعض منهم وتوالت اعتراضاتهم حتى تم الكشف عن كل الجرائم التي ارتكبت منذ عام ١٩١٩ وانتهاء بجرائم مقتل السردار في عام ١٩٢٤ .

إذا كان ما فات (قصة الهلباوى) هو أحد الأساليب المبتكرة التي قلنا أن أسس عمل الإدارة الأوروبية قد قامت عليها ، إلى جانب تشكيل الجهاز من مناصر بريطاني بحث — فإن الإدارة قد حمت للعمل السياسى المضاد دروسها أخرى نعرض لها :

— من خلال تقارير الهلباوى لجهاز الأمن السياسى — اكتشف أن (عبد الفتاح منلى) هو أضعف نقطة السردار أمصاصا — لذلك فقد اختير لكسر الجماعة التي ارتكبت الحادث . كلفت الخطة التي وضعها (رسل) تلخيص في اللقاء القبيح على (محمود اسماعيل وشفيق منصور) أهم أعضاء الجماعة — ووفقا للخطة وبالتنسيق المسبق مع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية في وزارة أحمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ و ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) — أحضر (محمود اسماعيل) الذي كان غائبا عن القاهرة — إلى العاصمة بالقطار في الساعة العاشرة صباحا يوم ٢٨ يناير ١٩٢٥ ، ولتفتيد مباشرة إلى مكتب الوزير . وفي الوزارة استقبله (رسل) وحراسه حيث أخذوا السجن إلى (الوزير) الذي حاول معه حيلة فاشلة unsuccessful bluff ، ثم صرفه إلى حراسه .

كان الدور الأهم في الخطة هي خداع الصحافة — فقد دس (رسل) أحد الكتيبة على صحيفة تصدر باللغة العربية لتسريب معلومات مؤداها أن (رسل) قد طلب مقابلة خاصة للمقبوض عليه — مع الوزير — قبل مضي الثلاثة أيام الباقية على انقضاء عرض المكافأة المقررة للإبلاغ عن الجناة في الحادث (عشرة آلاف جنيه) — وفي نفس الوقت تظاهر (رسل) بأن الكاتب قد أتى بعمل طاقش عندما أبلغ الصحيفة — بحيث ينتهى هذا كله إلى الوقوع في تصور « احتمال أن السجن قد طلب مقابلة الوزير ليدلى له بمعلومات واعترافات » .

وجازت الخدعة على الصحيفة التي سلمت بإصدار ملحق بمكر في الساعة الثانية عشرة ظهرا . وفي الحال أوصل أحد (صبية) (رسل) نسخة الى الهلباوى الذى انفتح بها الى (عبد الفتاح عنایت) في مدرسة الحقوق . وما أن رأى (عنایت) القصة منشورة في الصحيفة حتى انفتح بأن (محمود اسماعيل) قد اعترف — ومع حث (الهلباوى) — وفقا للخطة — فقد اقتنعا بأن الأمر قد انتهى وأن الشيء الوحيد الذى يمكن عمله هو الهرب الى (طرابلس) عن طريق الاسكندرية . ومع التفكير في الهرب فقد توجه الاخوان عنایت الى مكتب (شفيق منصور) — الذى كان ترتيب ضبطه وتفتيش مسكته قد حدد بالساعة الحادية عشرة صباحا حتى يبدو أنه (القبض) نتيجة تبعية لاعتراف (محمود اسماعيل) — وعند مشاهدتهما لرجل بوليس يقف أمام باب المكتب اقتنعا تماما بسقوطهما في قبضة البوليس فرتبا الهرب — ومعهما (الهلباوى) الذى شاهدهما يأخذان الأسلحة المستعملة في الحادث من منزل أحد الشركاء (محمود راشد) — ثم تم كل شيء وفقا للخطة حتى قبض عليهما في القطار بين (الضبعة والحمام) — وتبع ذلك اعتراف (عبد الفتاح عنایت) ... الخ (٣٣) .

— ومن اساليب الادارة الأوروبية المبتكرة في العمل السياسى المضاد متابعة وملاحقة المشتبه فيهم خارج البلاد — وهو فكر بوليسى متقدم في ذلك الوقت من الزمان ، حيث لم تكن علاقات التعاون البوليسى الدولى قد وجدت مكانا لها بعد . فمن خلال مراعاة محمد طاهر نور باشا النائب العام في قضية مقتل السردار تبين أن الادارة الأوروبية كلنت تتابع أبا ثالثا لمعد الحيد وعبد الفتاح عنایت منذ ١٩٢٣ ، وأن اسمه ورد في التحقيقات الجنائية في المصادقات التي كانت تجرى في ذلك الوقت — ثم تابعته الادارة الأوروبية عندما سافر الى أوروبا عام ١٩٢٣ لدراسة الطب — وقدمدت (الادارة الأوروبية) الى النائب العام — بمناسبة قضية السردار — تقريراً سرياً من برلين يقول :

Russell's private papers, op. cit.,

(٣٣)

" Abdel Kholek Enayet returned at the end of January 1925, Since his return he visited many cities in Germany with out the slightest control on him. He is, at present, absent from Berlin, although he is expected to return shortly. He intends going to Stockholm to attend the Conference of Oriental Students and from there he will proceed to Moscow, either in May or June. He was not always in touch with the Local Orientals but he is in touch with Egyptians who are members of the Extreme National Party. He frequents the Legation of the Soviet Government and through it, he receives money from Vienna. He also receives money from other sources through a person whose name was mentioned. It is Said that the International Communists suspect him of being a nationalist and an enthusiastic pan - Islamic propagandist. He is on good terms with Gronstein and Leinsky. He is well educated but he bitterly hates Britishers and Europeans ".

عاد عبد الخالق عنيت في نهاية شهر يناير ١٩٢٥ . ومنذ عودته قام بزيارة مدن كثيرة في ألمانيا دون أى رقابة عليه . وهو غائب في الوقت الحالى من برلين ، رغم أنه يتوقع عودته قريباً . يعتزم الذهاب الى استوكهولم لحضور مؤتمر الطلبة الشرقيين ومن هناك سيتوجه الى موسكو اما في مايو او يونيو . وهو ليس على صلة دائماً بالشرقيين المقيمين هنا ، لكنه على صلة بالمصريين من أعضاء الحزب الوطنى المتطرف . يتردد (عنيت) على المفوضية السوفيتية ومن خلالها يطلق اموالا من فيينا . ويطلق ايضاً اموالا من مصادر أخرى من خلال شخص ذكر اسمه . ويقال ان الاشتراكيين الدوليين يشكون في ان يكون وطنياً وداعية لاسلاميا متحمساً . وهو على علاقة طيبة (بجرونستين) و (لينسكى) ، وهو مكلف لكنه يكره البريطانيين والاجانب ببرارة (٢٤) .

St. Antony's College, ME Center. The Sirdar Murder (٢٤)

trial, op. cit.,

وثائق لتقرير غير مغرور كان خلال عام ١٩٢٥ وبين شهرى فبراير ومايو - كان ان التلب المام ذكره في مرقص مراقبته في قضية المردار يوم ١٩٢٥/٥/٢٨ .

والتقرير يسجل « للإدارة الأوروبية » - ولأول مرة في تاريخ اجهزة الامن السياسى فى مصر - انتقال نشاطها الى خارج البلاد لتعقب الوطنيين المصريين وملاحقة نشاطهم وربطه بالعمل السياسى فى الداخل - وهو عمل يحسب لها باعتبار ان الأداء البوليسى فى مصر فى ذلك الوقت من القرن العشرين لم يكن قد بلغ مرحلة ذات شأن يذكر - وستعرض لهذه القضية فى موضعها .

- ومن الأساليب المبتكرة ايضا فى مجال العمل السياسى المخاد - التى طبقتها الادارة الأوروبية فى فترة العشرينيات ، اعتراض خطايات المقبوض عليهم السرية الى ذويهم ومحابهم - وتصويرها - ثم السماح لها بان تأخذ طريقها المعتاد الى من أرسلت اليهم .

لقد كان المقبوض عليهم فى قضية السردار يعتقدون أن مراسلاتهم الى خارج السجن - بما تخويه من اسرار تدينهم - آمنة . ولقد كان هذا الوضع هو أحد اسباب افلات المشتبه فيهم فى القضايا السابقة من الاتهام . لكن الأسلوب المبتكر الجديد كان يقضى بوضع المتهمين والمشتبه فيهم فى (سجن الأجائب) European Lock up تحت حراسة بريطانية وسجنائين موثوق بهم متفق معهم مسبقا على التظاهر بالتعاطف مع المقبوض عليهم ، واكتساب ثقتهم حتى يطمأنوا اليهم ويسلموا اليهم مراسلاتهم السرية التى تمر اولا على جهاز الأمن السياسى ليصورها تصويرا فوتوغرافيا ثم يمررها بعد ذلك الى من أرسلت اليهم - لتكون بعد ذلك مغالاة للمتهمين وهيئة الدفاع عنهم ؟

" Every one of the accused will have a false alibi carefully prepared from the date of the crime. As a matter of fact I shall have some surprise for them and their counsel in court, as some of them have been passing notes out of prison to their friends outside through a specially selected native warders. Some of these notes which contain instructions re false alibi have been photographed by us and passed on. How angry they will be when they find that they have been lying their own road "

سيكون لكل واحد من المتهمين دليلا مزيفا بوجوده في مكان بعيد من الجريمة وقت ارتكابها — معد بعنسية . لكنى قد أعددت لهم ولدفاعهم في المحكمة مغلاة ، فقد كان البعض منهم يمرر رسائل خارج السجن الى أصدقائهم من خلال سجنائين اختبروا بعناية ، ولقد تم اعتراض هذه الرسائل التي تحوى تعليمات بعمل أدلة مزيفة — وصورت فوتوغرافيا ثم سمح بتبريزها الى من أرسلت اليهم . وكما سيكون غضب المتهمين عندما يعرفون أنهم كلفوا يلفون بأنفسهم الحبل حول أعناقهم ! ، (٢٩) .

— وقد استخدم أسلوب التعقب Shadowing بغير رجال البوليس ، لأول مرة في تاريخ جهاز الأمن المتناسق — في قضية السردار . كان من المعروف أن التعقب بواسطة المخبرين العاديين ممكن لفترة لا تتجاوز يوما أو يومين ، وأنه إذا كان (للهدف) لديه احساس للجزم (أى أنه ضالغ في جريمة) فإنه سيكتشف بتعقبه في الحال . وكان جميع مخبرى البوليس في مصر معروفين للطلبة . لذلك فقد انشئت على عجل فرقة من افراد بعينين كل البعد عن الشك — اعراب الطريق Street arabs للقيام بأعمال التعقب . وقد قام هؤلاء الصبية بأعمال عجيبة في مجال التعقب . ورغم عدم المساهم بالقراءة أو الكتابة ، أو بالفرض من التعقب — الا أنهم لم يتركوا حركة للشخص المتعقب الا ورصدوها خلال دورة الساعات الثمانية التي كان يكلف كل فرد منهم بالقيام بها — وخلال متابعتهم للصيقة (بالطريدة) لم يحدث أبدا أن اكتشفوا ، على عكس المخبرين السريين الذين كان يمكن للطلبة أن يرصدوهم ويضعوا في طريقهم عشرين طالبا منهم على التوالي . كتبت سولار القاهرة مليئة بالقبالة لدرجة لا ظلت النظر الى متسول من هؤلاء الصغار يرتد في بالوعة . وقد ساعد هؤلاء على معرفة قدر كبير من اتصالات محمود اسماعيل (المتهم

السابع في قضية مقتل السردار) التي كشفت عن بعض المقتبحة فيهم في قضايا قتل سياسي حسدت لسنوات ظلت (٣) .

بهذه الأساليب المبتكرة في ميدان العمل السياسي المضاد تمكنت (الإدارة الأوروبية) من ضبط مرتكبي حوادث القتل السياسي منذ ١٩١٩/١١/٢٢ وحتى ١٩٢٤/١١/١٩ - وكتبوا بالفعل هم الجناة الحقيقيين - لذ يشفق عبد الحيد عنایت - وشفيق منصور - وإبراهيم موسى - وعلى إبراهيم محمد - وراغب حسن - ومحمود راشد - ومحمود اسماعيل في القضية ١١٠ جنایات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ ، ومحمد نهى على في القضية ١٠٤ على مصر لسنة ١٩٢٦ توقف مد الحوادث السياسية تماما ضد الوجود البريطاني في مصر - ولم يعد الا بعد انقضاء ستة عشر عاما في شكل موجة جديدة مستعرض لها فيها بعد .

لا تفكر (الإدارة الأوروبية) الا ويذكر معها مديرها العقيد (الكسندر و . (كين بويد) Alexander W. Keown-Boyd (٣) - ذلك الرجل الذي

Russell's private papers, op. cit., (٣٦)
(٣٧) دار المخطوطات العنومية - كتاب المستر كين بويد - ملف ٤٣٥١ - مخططة ٣٥٢٥ - دولا ٣٦٣ رف ١ مدة خدمته (١٨ يوم - ١٠ شهر - ١٤ سنة) ، خدمته بحكومة السودان من ١٩٠٧/٩/٣٦ لغاية ١٤ أغسطس ١٩٢٢ ومعامل بقانون معاشات حكومة السودان الصادر في سنة ١٩٠٤ - نقل للحكومة المصرية بمقتضى لائحة تباعل الموظفين بين الحكومتين المصرية والسودانية في ١٩٢٢/٨/١٥ حتى ١٩٣٧/١/٣١ لمدة (١٦ يوم - ٥ شهر - ١٤ سنة) - عين مديرا عاما بوزارة الخارجية المصرية في ١٩٢٢/٨/١٥ براتب ١٢٠٠ جنيه في السنة - ثم مديرا عاما للإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية في ١٩٣٣/١/١ - فصل في ١٩٣٧/٣/١٦ لانتهاء وظيفته بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - منح ٥٠٠٠ جنيه تمويض لاعتزله في سن الثالثة والخمسين - ويتولى اللورد كيلرن Kilearn سفير بريطانيا في مصر - في مذكراته الخاصة أن كين بويد قد حصل في مارس ١٩٣٧ على مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه استرليني لى جانب معاش قدره ١٠٠٠ جنيه في السنة - ثم عمل ممثلا لشركة Bradford spinners في مصر (الاسكندرية) - راجع

St. Antony's College, ME Center, Kilearn's private papers,
March 11, 1937.

- ٤٩ -

(م ٤ - البوليس المصري)

بقى على رأس هذه الإدارة لمدة أربعة عشر عاماً ، والذي في عهده نجحت الإدارة في القضاء على أخطر وأنجح جماعة من جماعات العمل السياسي العنيف في مصر — خلال النصف الأول من القرن العشرين .

نبتت أهمية كين بويد في الحياة السياسية المصرية من أنه كان يستمد سلطاته الضخمة من حقيقة كونه يمثل المندوب السامي البريطاني في جهاز الأمن السياسي — والمشرّف للرئيس على كل ما يتعلق بالأجانب في مصر وتحتهم بالامتيازات الأجنبية التي ظلت تزح مصر تحت نيرها منذ الفتح العثماني وحتى عام ١٩٤٩ . لقد جاء (كين بويد) محصناً — بحساباته مديراً للإدارة الأوروبية — ضد أي معارضة لسياسته من جانب الحكومة المصرية . لقد جاء بالفقرة (٧) من المذكرة الأولى الموجهة من المندوب السامي البريطاني (الفيلد مارشال للنبي) إلى سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية يوم ١٩٢٤/١١/٢٢ إثر مصرع السردار (أن تـعـدـل (الحكومة المصرية) عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون المبينة بعدد . المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر) .

وكانت الشؤون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية كما ورد بالمذكرة للدانية الموجهة من المندوب السامي إلى سعد زغلول باشا في نفس اليوم هي :

« من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية في مصر . تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المالي والمستشار القضائي وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الفناء للحماية ، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تهديدها بقرار وزاري ، وتنتظر بعين الاعتبار الوافي إلى ما قد يعديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه » (٣٨) .

ومع استقالة (سعد زغلول) في ١٩٢٤/١١/٢٤ وتولى (أحمد

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ .

زيور باتشا (الوزارة بالأمر (٧٧ لسنة ١٩٢٤ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٢٤/١١/٢٥) ، سعى الأخير لاستجلاء ما غيض في مذكرتي المندوب السامي — وخاصة الفقرة التي اشرنا اليها في السطور السابقة — فكان ان رد المندوب السامي في ١٩٢٤/١١/٣٠ على (زيور) بمذكرة تتصل بكل ما يتعلق بشروط بريطانيا بمعد حادث قتل السردار — وكانت الفقرة الثانية تلزم الحكومة المصرية بقبول نص الفقرة الخاصة بالادارة الأوروبية — في المذكرة الثانية — دون مناقشة . ثم ابلغ (زيور) المندوب السامي البريطاني في ١٩٢٤/١١/٣٠ بقبول الحكومة المصرية لشروط بريطانيا « باكملها بدون قيد » (٣٩) .

بهذه السلطات والحصانات التي قبلتها الحكومة المصرية بمعد سقوط الحكومة الشعبية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) — استهل (كين بويد) عهد ادارته بالسيطرة على سير عمليات البحرى والضبط والتحقيق في قضية السردار — والتي اتينا على بعض من اساليب العمل السياسى المضاد التي اتبعت خلال مراحلها . ولقد ذكر (ابراهيم موسى) في المبحث الرابع في اكثر من مناسبة دور (كين بويد) في مراحل التحقيق المخفية ، وطلب من المحكمة ان تحبسه منه ومن انجرلم بك :

" Ibrahim Moussa got up and asked the presiding Judge not to leave them at the mercy of Mr. Keown-Boyd and Ingran Bey " (٤٠)

تفرغ كين بويد بعد تنفيذ الأحكام في القضية ١١٠ ج السيدة زينب — و ١٠٤ كلى جنابات مصر لسنة ١٩٢٦ — وتوقف العمليات العدوانية ضد الوجود للبريطاني ، تفرغ لمراقبة الحياة السياسية المصرية — ومراقبة سلوك الحكومة المصرية تجاه الأجانب — موظفين وغير موظفين — ورماعيتهم — والتأكد من عدم تعرضهم لما يعكر صفو نشاطهم في البلاد .

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٢٥ — ٢٢٧ .

(٤٠)

St. Antony's College, ME Center, the Sirdar Murder trial, op. cit..

نقد (كين بويد) الحياة السياسية المصرية في الثلاثينيات في (اسكتش
(Sketch) بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ تحت عنوان (الانتخابات الحرة
في ظل حكومة محايدة) (Free election under a neutral Government)

في هذا الاسكتش عرض (كين بويد) لقصة الانتخابات النيابية في
مصر عندما تحدث عن مرشحين ثلاثة لأحزاب :

الأحرار الدستوريين : ومثله شخصية اسمها محمد بك مخ
الاتحاد : ومثله شخصية اسمها عيسى باشا الغنى
الوحد : ومثله شخصية اسمها الدكتور/عبد المكار

وقد عمد (بويد) أن يسمى شخصيات مرشحي الأحزاب بمسميات
لها مدلولاتها فيما يتعلق بتكوينها وسياساتها وعلاقاتها على مسرح
السياسة المصرية .

ثم انتخب (بويد) أربعة عمد لأربعة قرى تكون دائرة انتخابية تقدم
لها المرشحون الثلاثة ، وعود الى تسمية العمدة وقراهم تسميات ترمز الى
دور العمدة في الريف المصرى والادارة المصرية كالآتى :

أحمد اللومخ عمدة كوم الجلة .

محمد بك (استخدم كين بويد هنا تسمية عابية بذينة مرادفة لكلمة
القواد) عمدة قلم للفت .

حنفى بقتيش عمدة حوش البوهيجية .

حسين عفريت الدين عمدة كفر البرابرة .

وراج بعد ذلك يصف اتصالات المرشحين الثلاثة بالعمدة الأربعة —
واسلوب كل منهم في استمالة العمدة الى حفة لاتجاحه في الانتخابات ، وهى
اساليب تنحصر فى الرشوة بالمال — والتهديد بكشف جريمة كان العمدة

دور فيها — او فضح سلوك العبد في جريمة اخلاقية — او الوعد بتوصيل مياه الري الى ارض للعبد لا تصل اليها المياه بسهولة — او التمسى لتحقيق الانعام عليه برتبة البكوية .

ثم تعرض (كين بويد) لسلوك ضباط البوليس ومهندس الري في الريف والمح الى تأثير الهدايا والقروض من المصد اليهم — في تغيير العقيدة بالنسبة للاولين ، وتوصيل المياه بالنسبة للثانيين .

وآدار (كين بويد) في اسكتشه الحوار الذى دار بعد ذلك بين المبد المرتشين وفلاحى قراهم — وهو حوار نقل فيه المبد التهديدات التى تلقوها من السادة (المرشحين) الى الفلاحين من اهل الدائرة الانتخابية — كل ما فى الامر ان تهديدات المبد الى الفلاحين كانت اما (بتقليع محصول زراعى جيد) ، او تسميم مائثية ، او اغتصاب ابنة اذا لم ينصاعوا لرغبة المبد وانتخاب من اشاروا عليهم بقتلخه .

وفى الموعد المحدد لاجراء الانتخاب اتماع الفلاحون المصنوبون لتهديدات من هخدهم وانتخبوا مرشح الوفد (حيث كانت التهديدات تصدر عن عبدة تلقى تهديدات من مرشحهم) — ولم يفز مرشحا الاتحاد ، والاحرار الدستوريين .

والاسكتش يكشف بوضوح النظرة البريطانية تجاه الأحزاب المصرية عامة — والوعد بصفة خاصة — كما يبين براعة موظفى الادارة البريطانيين فى التغلغل فى اعماق للحياة الاجتماعية المصرية ، والتعليق على الأحداث وبينان العلاقات ذات التأثير فى قضايها لها قدر كبير من الاهمية كالانتخابات خلال النصف الاول من القرن العشرين . وترجع اهمية الاسكتش الى انه صاغر عن (كين بويد) مدير الادارة الأوروبية ، وممثل المندوب السامى ، بل الاستعمار البريطانى فى جهاز للبوليس المصرى — كما ترجع اهميته ايضا الى ان الاسقاطات ذات المضمون السيامى فيه (الاسكتش) تعد مؤشرات ذات دلالة فى السياسة البريطانية فى مصر خلال النصف

الأول من القرن العشرين — فعلى سبيل المثال كنن للتهديد الذى وجهه الى العمدة بفضح سلوكه المتستر على الجرائم الجنائية والأخلاقية صادر عن مرشح حزب الوفد وليس الحزبين الآخرين — كما أن تهديد العمدة لفلاح قرية ما — بتقليع زراعته وتسميم ماشيته واغتصاب ابنته (على يد حارس للعمدة الأسود الله جابو وتقسيم شهود يشهدون بأن ابنة الفلاح كانت راضية بمواقعة الحارس الأسود لها ، بل وباغوائه) — كل هذا كان لصالح مرشح حزب الوفد — مما يعنى فى النهاية لصق تهم شائنة بهذا الحزب ، والانتهاز الى فساد للنتائج الانتخابية التى كانت توصله الى الأغلبية البرلمانية فى النصف الأول من القرن العشرين^(٤١) .

ولقد كشف (كيلرن Killearn) السفير البريطانى فى مصر فى أوراقه الخاصة عن مدى الكره الذى كان (كين بويد) يكرهه للوفد .
" Keown-Boyd has a supreme contempt for the Ward and all their works.
يكن كين بويد لحتقارا كبيرا للوفد وكل أعمالهم " ^(٤٢) .

كان (كين بويد) أحد المستشارين البريطانيين الثلاثة الذين يديرون شئون الوجود البريطانى فى مصر — وكان ميلز لامبسون Milles Lampton (المعتد) البريطانى حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ثم السفير البريطانى بعد ذلك Lord Killearn) يجتمع به المستشار المالى والمستشار القضاى مر قتل أسبوع على الأقل .

وفى اجتماعه مع (لامبسون) كان كين — بويد يناقش قضايا مصرية عديدة — منها :

St. Antony's College — ME Center — Sir Alexander^(٤٣)
Keown - Boyd's private papers — Dt. 107-B2-file A
" Free elections in Egypt " — 12 December, 1930.

^(٤٤)
St. Antony's College — ME Center — Killearn's private
papers, July 24, 1934.

- احكام القضاء المصرى فى قضايا القتل الواقعة على اجانب .
- التداخل لدى الحكومة المصرية لضمان الحكم بالادانة والامداح فى جرائم القتل ضد الاجانب .
- شروط واحوال الخدمة لرجال البوليس الاجانب فى جهاز البوليس المصرى .
- القضايا العمالية فى مصر وما يتصل بها من اضطرابات تهدد الأمن .
- جرائم رجال البوليس البريطانيين اثناء خدمتهم بالمدن المصرية (تهريب — سرقة) .
- السياسة العليا البريطانية فى مصر .
- تعيين كبار الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية .
- الموقف السياسى المصرى واطواع الحكومات المصرية والأحزاب .
- اوضاع القصر الملكى ولتتخاب الوصى على العرش .
- مناسبات تدخل المعتدية Residency فى شئون الحكومات المصرية .
- تقارير تقدير الموقف التى ترسل من المعتدية الى الخارجية البريطانية .
- تعيين وترقية كبار الموظفين المصريين للذين تثق بهم بريطانيا .
- الشئون الداخلىة المصرية .
- التحليل السياسى للأحداث (٢٩) .

وقد اخترت الوثيقة التالية من أوراق اللورد كيلرن لأبين دور (كين بويد) فى تشكيل الوزارات المصرية . كان توفيق نسيم باشا قد الف وزارته الثالثة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير ١٩٣٦) — ويبدو أن الملك

تسأد كان له رغبة في تعيين حسن باشا مظلوم — وعزيز عزت باشا (وهما من الشخصيات السياسية المصرية) في الوزارة — ولما كان (نسيم) قد اعتاد ان لا يحدث امرا الا بعد استشارة المتعدية البريطانية واخذ موافقتها — فقد ابلغ المتدوب السامى بمطلب الملك في الخامس من فبراير ١٩٣٥ وشرح له أنه مبال الى تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية (اذا وافق كين بويد) وعزيز عزت باشا للخارجية ، ولن في ذهنه (نسيم باشا) تعيينات أخرى مثل حسين سرى للواصلات ، والصحة او المالية لحفظ مفيلى ، والتجارة لصادق حنين .

ولندع كيلرن يروى لنا بنفسه دور (كين بويد) في ادارة شئون مصر من واقع يومياته من يوم ٦ فبراير ١٩٣٥ :

" Taking first the immediate question of the appointment of Hassan Mazloum as minister of the interior, and Aziz Izzat as minister of foreign affairs, I said I had discussed the former with Mr. Keown-Boyd, I found that he had been hoping that Mazloum would replace Sadek younes in Alexandria when the latter's time was up in six months; and further that Mr. Keown-Boyd was so highly satisfied with the present functioning of the ministry of the interior under His Excellency's direction that he would gladly see it continue in the same hands Tewfik Nessim said he had merely thrown out the suggestion about Mazloum as a matter for consideration and that in the circumstances he was quite ready not to proceed with it.

ببحث الموضوع الملح أولا والخامس بتعيين حسن مظلوم وزيرا للداخلية وعزيز عزت كوزير للخارجية ، قلت اننى قد بحثت موضوع الأول مع مستر (كين بويد) . وقد وجدت أنه كلن يستحسن ان يحل مظلوم محل صادق يونس في الاسكندرية (محلفا لها) عندما تنتهى خدمة الأخير بصد ستة اشهر ، وفوق هذا فان المستر (كين بويد) كان مقتنما ومكتفيا تماما بالاسلوب الذى تدار به وزارة الداخلية حاليا تحت ادارة صاحب

السعادة (نسيم باشا) ، وأنه (كين بويد) يسعده أن يراها تستمر في نفس الأيدى التى تديرها حاليا قال (توفيق نسيم) أنه قد طرح الاقتراح الخاص بمظلوم كموضوع محل دراسة . وأنه في هذه الظروف فانه مستعد أن لا يستمر فيه « (٢٤) » .

الوثيقة لا تحتاج الى تعليق — فامور مصر تدار من داخل المعتمدية — ورئيس الوزراء يعرض افكاره او مقترحاته على المعتمد البريطانى الذى يستشير معاونيه — ثم يصدر القرار بالموافقة أو الرفض — ورئيس الوزراء ينصاع للتعليمات وفي الوثيقة التى نحن بمسئدتها نجد أن (كين بويد) رفض فكرة تعيين (حسن باشا مظلوم) وزيرا للداخلية ومُفسل أن تبقى الوزارة في يد رئيس الوزارة (نسيم) الذى كان رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية في ذلك الوقت — وراى (كين بويد) أن يعين (مظلوم) محافظا للاسكندرية خلفا لصادق باشا يونس .

كانت هذه صلاحيات (جنساب المستر كين بويد) مدير الادارة الأوروبية بادارة عموم الأمن العلم بوزارة الداخلية ، وهى صلاحيات تجاوزت حدود القرار الالارى رقم ١٢ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل الادارة الأوروبية — الى ادارة شئون مصر المستقلة — الأمر الذى يؤكد حقيقة أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لم يكن الا محاولة بريطانية لفرض ما انتهت اليه مفاوضات بريطانيا ومصر عام ١٩٢١ (عدلى — كيرزون) بطريقة ملتوية — وان الاستقلال الحقيقى كان أبعد ما يكون عما انتهت اليه نتائج التصريح — بل أن البريطانيين انفسهم اقروا بذلك ، ولعل أقوال « السير سيدنى سميث Sir Sydney Smith » كبير الأطباء الشرعيين بوزارة الحقتانية المصرية (١٩١٧ — ١٩٢٨) في هذا المقام هى الشهادة على صحة ما انتهينا اليه :

“ In February 1922 the British Government formally ended the proteoerate and declared Egypt an Independent sovereign

(٢٤)

St. Antony's College — ME Center — op. cit., February 6, 1936.

siate. The Sultan assumed the title of King, a new Constitution was drawn up, and the country acquired every semblance of independence. British authority however, was undiminished. The British High Commissioner advised the king. Each department of State had a British Adviser to the Minister. British judges sat in the courts together with Egyptian judges, and every senior official in the administration had a British colleague to advise him. There was no heavy-handed demonstration of British authority; but the authority was always there, and advice given had to be taken. It was supported by an army of occupation.

في فبراير ١٩٢٢ انتهت الحكومة البريطانية رسميا للحماية وأعلنت مصر دولة مستقلة . وتلقب السلطان بلقب الملك ، وعمل دستور جديد ، وحصلت البلد على كل مظاهر الاستقلال . ومع هذا فإن السلطة البريطانية لم تنصف . كان المعتمد البريطاني يشير على الملك . وكان لكل وزارة مستشار للوزير . وجلس للقضاة البريطانيون في المحكمة الى جانب القضاة المصريين . وكان لكل موظف كبير في الادارة زميل بريطاني ليقدم له المشورة . لم يكن هناك ممارسة ثقيلة اليد للسلطة البريطانية ، لكن السلطة دائما كانت قائمة ، وكانت النصيحة البريطانية ملزمة . فقد كانت هذه النصيحة مدعومة بجيش للاحتلال ، (٤٥) .

(٤٥)

Sir Sydney Smith " Mostly Murder " — George Harrop -
London, 1959, pp. 81.

والدكتور سميت في نيوزيلندة - وتخرج من جامعة انديره عام ١٩١٢ - ثم عمل مساعدا للبروفيسور هاروق ليتل جون Harvey Littel John استاذ الطب الشرعي هناك . في عام ١٩١٧ عين سميت كخبير للأطباء الشرعيين بنظرارة الحقانية المصرية Principal Medico-Legal Expert ، ولقد ذكر اسمه بكشف اكبر فضليا القتل في مصر - كمصراع للسردار ١٩٢٤ - وقضية ربا وسكينة وغيرها - في عام ١٩٢٨ عاد سميت الى انديره كاستاذ للطب الشرعي .

ولقد شعرت الحكومات المصرية المتعاقبة بفداحة اللعب الذي يمثله وجود الإدارة الأوروبية في جهل الأمن العام المصري — وتضمنت مقترحات المفاوضات المصريين خلال جولات المحادثات المصرية البريطانية (ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) و (محمد محمود — هندرسون ١٩٢٩) و (النحاس — هندرسون ١٩٣٠) نصوصا بشأن إلغاء الإدارة الأوروبية — لكن فشل المفاوضات أبقي الإدارة على حالها حتى تمكنت معاهدة ١٩٣٦ من إلغائها تماما .

ولقد نجح (كين بويد) في اتلاف كل ما أراد لتلاعه من أوراق الإدارة ، بينما حمل ما أراد حمله الى السفارة البريطانية في يناير ١٩٣٧ (٢٦) .

Furthr Correspondence respecting Egypt and Sudan (٢٦)
Port CXXI - January to June 1937 No. 4.
Sir Miles Lampson to Mr. Eden, Cairo, January, 5, 1937,
Enclosure in No. 4.

الفصل الثانى

بوليس المدينة فى ظل الوجود البريطانى

فى الوقت الذى كان جهاز الأمن — على المستوى المركزى — يركز تحت وطأة السيطرة البريطانية ممثلة فى « الادارة الأوروبية » ، كانت مدن مصر (القاهرة — الاسكندرية — القنال — بور سعيد — الاسماعيليه — السويس) تخضع لنظام مماثل من الاشراف البريطانى .

وللحقيقة فان الوجود الأجنبى فى تنظيمات البوليس فى (المدن) المصرية لم يأت مع الاحتلال البريطانى ، بل لقد سبق هذا الاحتلال بربع قرن تقريبا .

يرجع الوجود الأجنبى فى جهاز البوليس بالمدينة المصرية الى عام ١٨٥٧ عندما أصدر (محمد سعيد باشا والى مصر ١٨٥٤ — ١٨٦٣) قراره باصدار « اللائحة العمومية فيما يختص ترتيب وضبط الأهالى الأجنبية فى عهد سعادة ولى النعم أفندينا سعيد باشا والى مصر حالا » التى نصت من بين ما نصت على « احداث قلم مخصوص فى كل من ضبطينى (جهازى امن) المحروسة (القاهرة) والاسكندرية لحصر كافة الأتفال المتطلقة بضبط وربط الأجانب والتحقيق ومعرفة نهوها » و « البحث بدقة فى اوراق القضايا والتقارير المبينة عليها والوقوف على حقائقها وتقيدها وترتيب قوائم

الأساء والشروحات التبعة المرسلة من جهتي القنصلاتو (القنصليات)
وقلم للبساوورتات ، وتحرير المضابط (المحاضر) عن التحقيقات الابتدائية
في القضايا المختصة بالأجانب واختصاص هذا القلم) بترتيب
المراسلات ويأمر بنفسه إجراءات تفتيش الفنادق والمنازل المعدة لاقامة
الأجانب وإمكن لهموهم واللحقات التي يديرونها — وان يجرى التحريات في
الأمكن التي يحتفل أن يحدث فيها تعدى من جانب الأهلى أو العكس
لنعم ما قد يعكر صفو الأمن » (١) .

ولم يتخلف اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) عن سلفة ، عندما انشأ
« أوجاق البوليس الأوروبى » أو « البوليس الأوروبى » عام ١٨٦٦ للعمل
في أجهزة البوليس بالقاهرة ، الاسكندرية ، بور سعيد ، السويس ،
والاساميلية (٢) .

وتظل الحال على ذلك حتى جاء الاحتلال البريطانى في سبتمبر
١٨٨١ ، نسيطر على الولاية المصرية وأجهزتها بما في ذلك الجيش والبوليس .

والى جانب للسيطرة المركزية على جهاز البوليس بأكمله — فقد
كان للاحتلال البريطانى في السيطرة على بوليس المدن فلسفة مؤداها ضرورة
تشكيل جهاز البوليس بصورة تعيد الثقة المفقودة لدى الأوروبيين المقيمين
تجاه « البوليس الوطنى » وإزالة للرعب الذى يحسه الأوروبيون تجاه هذا
الجهاز (٣) — من هنا جاء تنظيم بوليس (المدن المصرية) بحيث تكون القيادة
العليا للبوليس في كل مدينة (الحكمدار ومعاونيه) من البريطانيين — الى
جانب تطعيم الجهاز بعناصر قسادية من الضباط والكونسابلات البريطانيين
والأوروبيين .

(١) عبد الوهاب بكر « البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢ » رسالة ماجستير — كلية

الآداب — جامعة عين شمس — ١٩٧٧ — غير منشورة — ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق — ص ١٠٠ — ١٠٢ .

(٣) المرجع السابق — ص ٢١٤ — ٢١٥ .

خلال مفاوضات ١٩٢١ (عدلى - كمرزون) أميد موضوع حماية الأجانب في مصر ، وسلطة البوليس - واقترح (عدلى باشا يكن) كبير المفوضين المصريين أن يكون (النائب العام) في مصر - وهو انجليزي بالطبع - هو المشرف والمراقب لمصالح الأجانب في البلاد بحسبانه « يعرف ما يجرى من المظالم وله الاطلاع والاشراف والسلطة على الدعاوى بالنسبة للأجانب والذي له الحق أن يذهب مباشرة الى السلطات المصرية وأن يطلب اليها ما يرى طلبه من الاجراءات والمحكمات » (١) .

ثم ناقش (عدلى يكن) بعد ذلك مع مفوضيه من البريطانيين اهدافهم في وجود « رقابة بريطانية » بصفة عامة ، فخطب هيئة المفوضين البريطانيين قائلا :

« انتم لا تفكرون طبعا في انشاء رقابة على الادارة المصرية . وانظنكم لا ترمون لأكثر من تسكين روع الأجانب وتطمينهم فلنبحث اذن في الوسيلة التي تؤدي لهذه الغاية ان الذي يهم الأجنبي اذا وقعت به مظلمة ان يستطيع ان ييث شكواه لأجنبي ذى اختصاص في رد مظلمته ، وان يختلف اليه لمعرفة ما تم في امره وقد اقترح في العام الماضي انه في المدن التي يكثر فيها العنصر الأوروبى يستبقى الحكمدار الانجليزي الى حين ، وانظر ان المصريين لا يجدون في ذلك غضاضة وبصرف النظر عن استبقائه كجزء من الاتفاق بين مصر وانجلترا فان الحكومة المصرية يهملها الى حد ما ان تستبقى هؤلاء الموظفين رغبة منها في مجاملة الأجانب ولتستعد لتنظيم شئون الضبط في هذه المدن على صورة تكلل راحة الأجانب وأمنهم » (٢) .

كان هذا هو الموقف الرسمى المصرى من قضية « الوجود البريطاني في البوليس المصرى » خلال مفاوضات العلاقات المصرية - البريطانية

(٤) « القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ » - ص ١٢٣ - مضمرة الجلسة الخامسة ١٩٢١/٧/٢٠ .

(٥) المرجع السابق ص ١٦٢ - مضمرة الجلسة المقررة ١٩٢١/٨/١٩ .

وهو موقف لم يتخذ من قيادة البريطانيين لبوليس المدن موقفا معاديا ، بل حبذه ولم يعترض عليه .

ومع فشل مفاوضات (عسلى - كيزون ١٩٢١) استطاعت بريطانيا ان تحتفظ لنفسها بالتحفظات الاربعة للواردة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - ومن بينها التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية في بحر وحماية الأقطاب - وهو تحفظ اعطاها الحق كما راينا في انشاء الادارة الأوروبية بإدارة الأمن العام ، وبالاستمرار في مرضها لوجود بريطاني في أجهزة البوليس في (المدن) المصرية (القاهرة - الاسكندرية - بور سعيد - الاسماعيلية - السويس) .

كانت بريطانيا قد فرضت نفسها وفقا للتحفظ الخاص بحماية الأجانب والأقطاب - حاميا للمصالح الأجنبية ووكيلا عن الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية في تنفيذ هذه الامتيازات وعدم المساس بها (١) ، ومن

(٢) الامتيازات الأجنبية Capitulations

اصطلاح اطلقه الأوروبيون على الامتيازات التي نال بها الأجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الأولين - حقوقا خارقة عن حقوق بلادها ، استمرروا الامتيازات المألوفة لها التي كانت الامبراطورية البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين في بلادها . وكان القصد من البداية من الامتيازات الأجنبية في السلطة العثمانية هو : تمكين المسيحيين من التجارة والسكنى في بلاد السلطنة دون أن يخضع عليهم ظلم أو تصف نتيجة جسيمنتهم أو ديانتهم . ويرجع تاريخ الامتيازات التي منحت لبريطانيا الى عام ١٦٥٧ - أما فرنسا فقد منحت لها منذ ١٥٣٤ ثم جرت عليها تعديلات بمعاهدات خلال سنوات ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ ثم جددت عام ١٧٤٠ . ومنحت الامتيازات للدانيمرك عام ١٦٦٢ وجددت عام ١٦٨٠ - ونالت الكثير من الدول امتيازات مماثلة من الباب العالي على مدى الأربعة عشر سنة الماضية .

وقد انتقلت الامتيازات الى مصر بحسبها ولاية عثمانية تخضع للقوانين والمعاهدات السارية في السلطنة العثمانية منذ خضوع مصر للسيادة العثمانية عام ١٥١٧ م . نيل الحرب العظمى كانت الدول المقيمة بالامتيازات في مصر هي : بريطانيا - الولايات المتحدة الأمريكية - فرنسا - إيطاليا - أسبانيا - هولندا - بلجيكا - النرويج - السويد - الدانمرك - اليونان - البرتغال - روسيا - الملقيا - النمسا والمجر - ويتوقع معاهدة فرساي وسان جرمان انتهت امتيازات النمسا والمجر .

هذا المنطلق غسدت مسألة الأجانب في مصر من أساسها — فبريطانيا لم تصمد مسؤوليتها على وجه القطع حيال المصالح الأجنبية — وهو أمر أنتج استحالة التوفيق بين هذه المسؤوليات وصورة الاستقلال الذي منحه تصريح ٢٨ فبراير . ومع أن التصريح اعطى مصر الاستقلال حسب فهم بريطانيا — إلا أن تعريف بريطانيا للمسائل المتعلقة بينها وبين مصر — ومن بينها مسألة الأجانب كان يؤدي على طول الخط إلى توسيع التدخل البريطاني في الشؤون المصرية (٦) .

على هذا الأساس ظلت بريطانيا تتعامل مع مصر في شأن قضية « البوليس » — التي كانت تصر على أن تكون قضايتها في (الفن) في أيدي بريطانية إلى جانب الهيئة المكولة « للإدارة الأوروبية » — كضمانات لكفالة الأمن والعلمانية على أموال الأجانب وأرواحهم .

ورغم أن البوليس « هو أخص أعمال الدولة المستقلة وأقواها دلالة وأوضوحها مظهرا لسلطانها » (٧) إلا أن المفاوضات المصرية لم يتعنت على

= وقد تضمنت الحقوق التي خولتها الامتيازات للأجانب في مصر — عسافرة على بعض الامتيازات التجارية :

- الإعفاء من الضرائب الشخصية وعدم تقريرها دون مصادقة الحكومة صاحبة الامتيازات .
- حصانة المنازل والحصانة الشخصية ضد القبض .
- الحصانة ضد القضاء المصري ، ويعد إنشاء المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ أصبح رعايا الدول صاحبة الامتيازات محصنين ضد القضاء المصري — وتقررت ولاية المحاكم المختلطة على القضايا المدنية التي تقع بين أوروبيين ومصريين — أو بين أوروبيين مفتلي الجنسية — أما القضايا الجنائية التي يكون الأوروبيون طرفا فيها بأي صلة كانت — والقضايا المدنية التي يكون طرفاها أوروبيين من جنسية واحدة فكان الاختصاص فيها ينحدر للمحاكم القضائية التي تطبق قوانين بلادها .

ولم يكن الأجانب يؤدون من الضرائب حتى إلغاء الامتيازات عام ١٩٤٩ سوى ضريبتين عوائد الأملاك — وأموال الأيتام . راجع للقضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٠٤ ص ٥٩ حاشية .

(٧) المرجع السابق — ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

(٨) المرجع السابق — ص ٢٦٠ (مذكورة عبد الحفيظ ثروت باشا عن الموظفين البريطانيين

في البوليس والأمن العام) في مفاوضات (ثروت — تشمبرلين ١٩٢٧ — ١٩٢٨) .

الإطلاق في هذه القضية — وسمح في كل المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ بأن يبقى (بالبوليس) « بعض الموظفين البريطانيين في المدن الأربع القاهرة والإسكندرية وبور سعيد والسويس » (١) — ومع أن هذه المفاوضات لم تنته إلى اتفاق بين الدولتين إلا أن الوجود البريطاني في بوليس المدن ظل قائماً يمارس نشاطه كما لو كان قد نص على وجوده في معاهدة — ولم تحاول أى من الحكومات المصرية أن تتعرض لهذا الوجود بسوء .

فكيف كان شكل البوليس في المدينة المصرية في العشرينيات حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ عندما تولى جناب الميرالاي توماس وينتورث رسل بك Thomas wentworth Russell قيادة بوليس القاهرة في الثالث من مارس ١٩١٨ (حكدار) (٢) كثت مساحة المدينة تبلغ مئة وتسعون كيلو متراً مربعاً بما فيها بلدة حلون — يعطنها حوالي ١٠٥٨٣٩١ ر. نغسا .

والجدول الآتى يبين النظام العام لبوليس المدينة بعد سنوات قليلة من تولى (رسل) حكدارية البوليس بها :

(١) المرجع السابق - ص ٢٤٧ .

(٢) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ١١٧ في ١٩١٨/٣/٣ .

احتل البريطانيون مناصب القيادة في بوليس المدينة على الشكل الآتى :

الحكمدار - وكيل الحكمدار - مساعد الحكمدار - اربعة مفتشين
درجة اولى برتبة التتمقام (عقيد) - ستة مفتشين درجة ثانية برتبة
البكباشى (مقدم) - خمسة عشر وكيل مفتش برتبة الصاغ (رائد) -
ثومندان (قائد) فرقة المطاقء (بكباشى) - مساعدين (عدد ٢)
لقومندان فرقة المطاقء برتبة الصاغ .

وتلا ذلك تشكيلة الجنسيات التى تكون منها بوليس المدينة فى ذلك
الوقت فكانت كالاتى :

٤٣٦٠	مصريون
١٢٤	بريطانيون
١٠	إيطاليون
٧	يونانيون
٣	فرنسيون
١	سويسريون
٢	يوغوسلافيون
٣	سوريون
١	أتراك
١	ألمانيون
١ (١١)	أرمن

وقد تمزجت الجنسيات القليل من التفرع خلال العقد ١٩٢٦ -
١٩٣٦ . ونعا للجدول الآتى :

(١١) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير للملوى لسنة ١٩٣٦ .

ويوضح جدول النظم للعام لبوليس مدينة القاهرة — ان هذا الجهاز كان يرأسه (حَكَدَار) يعاونه وكيلان للحَكَدَار — وان المدينة انقسمت لأغراض الأمن الى ثلاثة عشر قسماً لبوليس — توزع الاشراف عليها على ثلاثة قیادات فرعية تسمى كل منها فرقة — فكانت هناك فرقة ١ — فرقة ٢ ، — وفرقة ٣ — فيقال بمساعد حَكَدَار فرقة (١ — ب — ج) . وتبع كل مساعد حَكَدَار فرقة عدد من المفتشين الذين يشرفون على الأقسام التي تخص فرقتهم .

تبع فرقة ١ اقسام بوليس (بولاق — شبرا — الوايلي — الأريكية) ، وتبع قسم شبرا نقط بوليس (روض الفرج — للشرايبة — منية السمرج — كوبرى الرياح) ، وتبع قسم الوايلي نقط بوليس (المطرية — السكاكني — مصر الجديدة — المعادى — حدائق القبة — الزيتون — عين شمس — الماسة) ، اما قسم الأريكية فتعد تبعه نقطة بوليس القبيسي ، وسجن الأجانب الذى كان يقع في نطاقه الجغرافى .

— وتبع فرقة ٢ اقسام حلوان ومصر القديمة والسيدة والموسسكى وعابدين — وتبع قسم حلوان نقطة طره ، المعادى — وتبع قسم مصر القديمة نقط بوليس (تم الخليج — المنيل) وتبع قسم السيدة نقطة بوليس السلخانة — ومجلس النواب الذى كان يقع في النطاق الجغرافى للقسم — وتبع قسم عابدين نقط بوليس (الأهرام — الجزيرة) والمتحف المصرى الذى كان يقع في نطاقه الجغرافى .

وتبع فرقة ٣ اقسام الدرب الأحمر — باب الشعرية — الجمالية — الخليفة وتبع قسم الدرب الأحمر نقطى بوليس (الطمية — الأزهر) وتبع قسم باب الشعرية نقطة الجامع الأحمر ، وتبع قسم الجمالية نقطة بوليس (قايدباي — الحسينية) ، اما قسم الخليفة فتعد تبعه نقطة بوليس الامام الشافعى .

وقد رأس كل قسم مأمور برتبة الصاغ (رائد) يعاونه عدد من الضباط تتراوح أعدادهم ما بين ٥ و ١٤ — الى جانب الصف ضباط (الرقباء) والعساكر والخبراء .

ولا يحتاج جدول للنظام العام لبوليس المدينة لتفسير تقسيماته —
اللهم الا بالنسبة لعلمى الجنائيات الأفرنكى — وللعربى — ومأمور الضبط
وتقسيم مأموريته .

انقسم نظام التعامل مع الجريمة فى بوليس المدينة الى قسمين لو تلجى
— قلم الجنائيات الأفرنكى — وهو جهاز يتولى الأعمال اللازمة لبوليس
والقنصليات ومصالح الحكومة المختلفة فيما يتعلق بالأجانب وعلاقاتهم مع
السلطات الحكومية أو الأفراد — وكذا بما يلزم من الأعمال لوزارة الخارجية
والنيابة المخططة فيما يتعلق بالأجانب والرعايا المحليين . ويمكن القول
ان أهم أعمال هذا الجهاز كانت ضبط الحوادث الجنائية التى يكون الأجانب
طرفا فيها — وأعمال تحقيق الجنسية (١٣) .

أما قلم الجنائيات العربى فهو للجهاز الذى كان يتولى التعامل مع
الجريمة بشقها الوطنى (جرائم الوطنيين) ومأمور الضبط فى بوليس المدينة
فى ذلك الوقت — هو المسئول الأول عن فحص الجرائم ومراقبة سير
القضايا حتى يفصل فيها — وتحرى أسباب الحفظ أو البراءة فى القضايا —
وحضور جلسات محاكم الجنائيات — وملاحظة تصرفات وسلوك رجال
البوليس فيها والإبلاغ عما يراه منها جديرا بالملاحظة — ومراقبة أعمال
الضبط للجنائى فى المدينة — وكل ما يتعلق بالجريمة — وتقسيم لدارته الى
فرعين أساسيين — قلم الضبط فرع (أ) وهو القلم المختص بالجريمة
الجنائية (قتل — سرقة — سطو — آداب ... الخ) — وقلم الضبط فرع
(ب) وهو القلم المختص بالجريمة السياسية (اغتيال سياسى — محاولات
قلب نظام الحكم ... الخ) (١٤) .

وعلى مدى الفترة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ كانت التعديلات التى أدخلت
على الهيكل التنظيمى لبوليس المدينة هي :

(١٣) وزارة للأدخامة — بدائس مدينة للقاهرة — لتقرير المستوى لسنة ١٩٢٦ .

(١٤) وزارة للأدخامة — نظام لبوليس والإدارة — المظمة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ .

— إنشاء قسم مصر الجديدة عام ١٩٢٨ وتبعية نقط بوليس المطرية والزيتون وعين شمس والمناظرة له . واقتصار اختصاص قسم الوائلى على نقط بوليس السكاكينى والمادلى وحدائق القبة — وضم نقطة القبيسى التى كانت تتبع قسم الأريكية اليه — وانفصال سجن الأجانب عن قسم الأريكية وانفصال مجلس النواب عن قسم السيدة ، وإنشاء فرقة للخدمات العامة وقسم للنقل ببلوك الخفر — وكلها تعديلات استلزمها ظروف التوسع العمرانى وتزايد الخدمات التى يقوم بها بوليس المدينة .

— فى عام ١٩٢٩ ألغى نظم الجنائيات العربى وحل محله إدارة الضبط بنفس اختصاصاته السابقة .

— فى عام ١٩٣٠ أضيفت نقطة بوليس القنلى الى قسم بوليس الأريكية — ونقطة بوليس مهشة الى قسم بوليس شبرا .

— فى عام ١٩٣٥ ألغى نظم الجنائيات الأفرنكى وتولت إدارة الضبط اختصاصاته (١٩) .

— وفى عام ١٩٣٦ تغير اسم بلوك الخفر الى بلوكات النظام — وأصبح الهيكل التنظيمى لبوليس مدينة القاهرة وفق الجدول التالى :

(١٥) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقارير السنوية لمنوك ١٩٢٨ —

١٩٢٩ — ١٩٣٠ — ١٩٣٥ .

تولت اعمال البوليس في مدينة القاهرة خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٦
تسوة بشرية وفق الجدول الآتى :

السنة	ضباط	صف ضباط	عسكر	خفراء	المجموع
١٩٢٦	١١١	٤٢٥	١٧٩٠	١٦٣٩	٣٩٦٥
١٩٢٨	١٢٠	٥٤٥	٢٢٩٠	٢٤٥	٣٢٠٠
١٩٢٩	١٢٠	٥٦٧	٢٤٨٦	٢٤٥	٣٤١٨
١٩٣٠	١٢٠	٥٥٢	٢٥٢٥	٤٢٠	٣٦١٧
١٩٣١	١٢٠	٥٨٢	٢٥٥٧	٤٥٤	٣٧١٧
١٩٣٢	١١٨	٥٨٥	٢٥٧٢	٥٦٣	٢٨٣٨
١٩٣٣	١١٨	٥٨٧	٢٥٨٢	٥٤٤	٢٨٢١
١٩٣٤	١١٨	٥٩٣	٢٦٠١	٥١٨	٢٨٣٠
١٩٣٥	١١٨	٦٠٨	٢٦٢٨	٥٢٢	٢٨٧٦
١٩٣٦	١١٨	٦١٠	٢٦٤٦	٤٧٩	٣٨٥٣ ^(١٧)

وكان نصيب الأوروبيين من هذه التسوة ما يلى :

لواء واحد (حكمدار) — آمر الاى واحد (مساعد حكمدار) —
اربعة قائمقامات (مفتشون درجة اولى) — ستة بكباشية (مفتشون
درجة ثالثة) — خمسة عكر صاغا (وكلاء مفتشين) — بكباشى واحد
(قومندان فرقة الطافىء) — صافين (مساعدين لقومندان فرقة الطافىء)
= ٣٠ ضابط .

ولم يطرأ اى تعديل على أعداد هؤلاء حتى عام ١٩٣٦ — مهم .

(١٧) وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقارير السنوية لسنوات ١٩٣٦ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ .

القيادة الأوروبية لبوليس المدينة . أما الرتب الأوروبية الأخرى فقد تعرضت للتعديلات التالية :

عام	هيكوكونستابل	هيكوكونستابل	عام	هيكوكونستابل	هيكوكونستابل
١٩٢٥	٢٢	١٠٥	١٩٣١	١٨	١١٢
١٩٢٦	٢٢	١٠٧	١٩٣٢	٢٢	١٠٨
١٩٢٧	٢٢	٩٩	١٩٣٣	٢٣	١١١
١٩٢٨	٢٢	١٠٤	١٩٣٤	٢٣	١١٥
١٩٢٩	٢١	١١٥	١٩٣٥	٢٣	١١٦
١٩٣٠	٢١	١١٣	١٩٣٦	٢٣	(١١٦)

وقد شغل الضباط من الأوروبيين - عدا الحكمدار ووكيل الحكمدار ومساعد الحكمدار - مناصب مساعدي الحكمدار للفرق أ - ب - ج - مفتشي الفرق - مأموري الضبط - رؤساء أقسام المباحث الجنائية والسياسية (الضبط فرع ب) - قادة أجهزة الإطفاء والرور .

أما الهيكوكونستابلات والكونستابلات فقد شغلوا وظائف في المباحث الجنائية - وبلوك السوارى - وقلم الرور - والمطافئ - والمكتب السرى - وأقسام القيودات - وسكرتارية الحكمدار - والأعمال الكتبية - ومكتب الكشف على المومسات - وخدمة المصالح الأميرية - وأعمال المخبرين - ومراقبة الباعة السريعة والشحاذين - وورشة البوليس - ودار المتدوب السلى - وسجن الأجنب - كما اشتغلوا بأعمال البوليس اليومية في

(١٨) المرجع السابق - وقد انصهرت رتب الأوروبيين من غير الضباط على رتبة Constable وHead Constable هيكوكونستابل

- والأولى مساوية لرتبة الصول السرى (المساعد) لكن الهيكوكونستابل يتقدمه في اعتبارات الأقدمية - والثانية مساوية للجاولش (رقيب) لكن الكونستابل يتقدم للجاولش في اعتبارات الأقدمية . راجع نظام البوليس والإدارة لسنة ١٩٣٦ - ص ١٢١ .

اقسام البوليس التى كان الأجانب يقيمون فى نطاقها الجغرافى (الأزيكية -
الوايلى - مصر الجديدة - عابدين - الموسكى - الأهرام) (١٦) .

وقد خضعت منطقة (القتال) لسيطرة أوروبية مماثلة لتلك التى
خضعت لها مدينة القاهرة - فقد امتد اختصاصها على مساحة تبلغ
١٢٥١ كيلو مترا مربعا وبلغ عدد سكانها (وفقا لإحصاء عام ١٩٢٧)
١٧٩٠٠٤ نسما منهم ٢٣٣٧١ من الأجانب - ونظم البوليس فيها على شكل
فريقيتين مؤلفتين من خمسة أقسام - وخضعت كل فرقة لإشراف مفتش -
واشرفت الفرقة الأولى (١) على أربعة أقسام بوليس وأربع نقط - واشترفت
الفرقة الثانية على قسم واحد ونقطتين - وتراوحت قوة البوليس فيها
على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ بين ٦٧٧ - ٧٢١ ضابط و٧٥٠٠ جندي
وكونستابل وصف ضابط وخفر - والجدول التالى يوضح الهيكل التنظيمى
لبوليس القتال فى عام ١٩٣٥ :

(١٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوى لسنة ١٩٣٢ .
وعما يتعلق بمكتب للكشف على المومسات - فقد كانت الدعارة ل ذلك الوقت مرمضا
بممارستها فى مناطق معينة من المدينة - وكانت البهليبا تخضع لكشف دورى يتوقع طبعه
فى منطقة بوليس (اللحوض الرصود) بالقاهرة - فلذا كن خليات من الأمراض السرية
المعدية سمح لمن بممارسة المهنة بعد للكشف لمن فى (سركى مخصوص) يحصله على
الدوام - وإذا أثبت للكشف الطبى إصابته بتلك الأمراض حرمن من الترخيس بممارسة
الدعارة حتى يشفى .
راجع لائحة بيوت العاهرات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ -
المادة (١٥) - الكشف للطبى على الماهرات المحق رقم (١) - وقد أديت بيوت الدعارة
للطنية بالأمر السركى رقم ٧٩ لى ١٩٢٩/٢/٢٠ .

قوة البوليس سنة ١٩٣٥

الحكمان

مساعد الحكمان

فرقة (ب)

تفتيش المخدرات

مراقبة المنطقة

تفتيش المراسم

فرقة (أ)

مركز المراسم

تفتيش المراسم

قسم المراسم

تفتيش المنطقة

غرفة ضيقة

قسم الضيقة

قسم الضيقة

مراقبة المنطقة

مراقبة المنطقة

وكانت جنسيات القوة البشرية التي تقسم بأعمال البوليس والأعمال
المساعدة (٢١) خلال عام ١٩٣٥ كالآتي :

١٠٥٨ مصريون	٤ يونانيون
٤٣ بريطانيون	١ أرمني
١ إيطالي	١ روسي

وقد تربع على قمة الجهاز ثمانية بريطانيين هم الحكمدار (أميرالاي
= عميد) ومساعد الحكمدار (قائمقام = عقيد) ومفتش واحد من الدرجة
الثانية (بكباشي = مقدم) وخمسة وكلاء مفتشين (حاغ = رائد) -
وانضمت قيادة (بلوك السورى) و (فرقة المرور) و (تفتيش الزناء)
و (فرقة الطاقم) للبريطانيين أيضا - أما الهيكونستابلات والكونستابلات
الأوروبيون فقد شغلوا وظائف في (الحكمدارية) و (بلوك السورى)
و (فرقة المرور) و (وقلم المباحث الجنائية - وقسم أول بور سعيد وقسم
الاسماعيلية وتفتيش الميناء) (٢٢) .

فكذا كانت السيطرة البريطانية على جهاز البوليس في الفترة ١٩٢٢ -
١٩٣٦ ، وهى سيطرة كمية وليست كمية - فلم يقل أحد أبدا أن القوى
البشرية البريطانية كانت كبيرة الحجم في (المدن المصرية) - لكن السبرة
كانت بأهمية المناصب إلى آلت إليها . فرجل (كتوماس وينفورت رسل
باشا) ظل في منصبه حكمدارا لبوليس القاهرة ثمانية وعشرين عاما دون
أن يترك مكلفه لأحد - أدار جهاز بوليس المدينة بمسدد من الضباط
البريطانيين لا يتجاوز الثلاثين . ورجل (كالسندر جوردون انجرام)
سيطر على قلم الضبط فرع ب (الأمن السياسى) واستطاع بحفنة صغيرة

(٢١) يقصد بأعمال البوليس الأعمال المتصلة بوظيفة للجهاز الأساسية كمنع الجريمة
وضبطها ويخضع فيها أصلا لتسلم البوليس والنظم والاداريات والأطوال والمباحث الجنائية
والمباحث السياسية - أما الأعمال المساعدة فهى الأعمال المتصلة بالإنشاء والباقيات والمور
وبلوك السورى (الخيالة) وبلوك الخفر (بلوكات النظام) وخدمات المصالح الحكومية .
(٢٢) وزارة لاداخلية - حكمدارية بوليس القنال - مرجع سبق ذكره .

من الرجال أن يصرع لكبر تنظيم عصائى سياسى شهدته مصر فى تاريخها الحديث . وثالث كالبكباشى ادوارد كرتير Quartier لميك بزمام أعمال المباحث الجنائية لفترة طويلة — فى مدينة بها من المشاكل بالاحصاء له — على ما سنرى عند الحديث من عوائق العمل .

ويتفق هذا الأسلوب فى السيطرة على جهاز البوليس مع مبادئ مدرسة (اللورد كرومر Cromer) التى أرساها فى تقريره السنوى لعام ١٨٩٥ "European head and Egyptian hands" عقل أوروبى وإيد مصرية (٣) وعلى ذلك فإن للسيطرة البريطانية على جهاز الأمن لم تتحقق بالوفرة العددية — وإنما بالسيطرة على المراكز الهامة Key positions والدمم الاستعماري الممثل فى مندوب سلمى يفوق موكبه الذى يخترق شوارع القاهرة موكب الملك مهلبة — وجيش لحتلال مستعد لتنفيذ تهديدات الوجود البريطانى — وحكومة وطنية مستضعفة لا تملك من أمر نفسها شيئاً (٣٤) .

(٣٣)

Parliamentary papers 1846, vol. XCVII " Annual report for 1895", p. 16

(٣٤) لعل من الأمثلة الصارخة على ضعف الحكومات الوطنية خلال الفترة موضوع البحث وامتناعها للخضوع لمطالب المستعمر البريطانى ، ما كشفتته وثائق مجلس الوزراء المطبوعة بدار الوثائق القومية بالقاهرة — تتحدث الوثيقة الأولى وتاريخها (أبريل ١٩٢٩) عن وفاة الأميرالدى (السيد) (الكسندر جوردون انجرام) الحكمدار السابق لبوليس الاسكندرية يوم ١٩٢٩/٢/٢٨ عن امرأة وولدين استحقوا نصف المراتب له عند اعتزاله للخدمة فى ١٩٢٥/١١/١ وتقدره ٣٩ جنيه ، الى جانب تعويض قدره ٦٠٤٨ جنيه عند مدة خدمة قدرها ٣٣ سنة ، وأن آخر مرتب كان يتقاضاه هو ٥٠٠ مليم و ١٢٧ جنيه شهرياً . تقول مذكرة وزارة الداخلية : أن معاش أولاده سيكون ٧٤١ مليم و ٩ جنيه والباقي من مصلته بين الولدين — وأنه سيتبقى للورثة من التعويض المثار اليه بمد تسديد الدين ٥٠٠٠ جنيه — وأن معاش أحد الولدين سيصرف له لسنة واحدة — والآخر لأربع سنوات . وأنه لا يمكن والحالة هذه أن يتجاوز إيرادهم السنوى ٣٥٠ جنيه بما فيه المعاش — هذا ويتلقى النجل الأكبر علومه بمدرسة شلتهام Sheltenham وكثفت رغبة المرحوم ولده أن يلحقه

بمدرسة رولويتش Woollich الحربية ليميل بمصد تخريجها منها في الدفعة او فترته
المنحصرين - ويتعلم نجله للثاني بمدرسة دارتموث Dartmouth البحرية . وان ارملة
للقيد نظرا لثقة ايرادها للسابق ايضا به سوف لا تتمكن من تحقيق رغبة فقيدها بدون مساعدة
مالية - ونظرا للمخيمات الجيلة التي قام بها المرحوم انجرولم بك لمصر (الايقاع بمتهمة قضيه
اغتيال المردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وقضية الانتخابات السياسية . والحكم على تسعة منهم
بالاعدام شنقا) ترى للدخالية ان يصنع ورفقه اعانة قدرها ٢٠٠٠ جنيه - وانه كان مستحقا
عليه ٤٨٦ جنيه اجرة سكن عن منزل الحكومة الذي كان يشغله بصصفته حكامدارا لبوليس
الاسكندرية عن احة ابريل ١٩٢٥ - فبراير ١٩٢٩ . وان الاجرة كلفت موضع بحث بينه وبين
الدخالية والمالية - وقد استقر الراى ان يدفع هو وبعض الضباط الاجانب لبوليس
اسكندرية مالا يتجاوز ١٠٪ شهريا من الماهية بصفة ايجار وعلى ان يقوم بسداد التاخر
عليه على اقساط شهرية لكنه تولى - وترى الدخالية مخالفة للورثة من الـ ٤٨٦ جنيه .
وقد قدرت اللجنة المالية المختصة عن مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٤/٢٧ منح ارملة القنول
١٠٠٠ جنيه مع اطفالها من الـ ٤٨٦ جنيه .

أما الوثيقة الثانية فتقول نصا : « تتناول ارملة المفقود له الترخيص محمد عبده مفتى
الديار المصرية سابقا مائثا شهريا قدره جنيه واحد وخمسمائة ثلاثة وثمانون مليما ٥٨٣
مليما - ١ جنيه - ولا يخفى ان مثل هذا المائث الضئيل اقل بكثير من ان يكافئ وما كان
للقيد من المنزلة الدينية والاجتماعية في الاقطار الشرقية متطابقة بل هو اقل مما يكفى هذه
السيدة لسد ضروريات المعيشة - وتقتصر المالية دفع المائث الى ١٥ جنيه شهريا .

وقد قررت للجنة المالية المختصة عن مجلس الوزراء الموافقة على رفع المائث الى
١٥ جنيه طوال مدة حياة هذه المرأة بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢٣ .
والوثيقتان صادرتان عن حكومة محمد بشا محمود الاولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ اكتوبر
١٩٢٩) والمصادرة لوزارة « اليد القوية » - وعما لا يحتاجان الى تعليق .
رابع دار الوثائق القومية - محطة مجلس الوزراء - ابريل ١٩٢٩ .
لذا كان هذا هو نصيب بريطانيا من القبوليس المصرى في الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، فإذنا

كان نصيب مصر ؟

الفصل الثالث

التنظيم الوصفي للبوليس

أخذ في تنظيم جهاز البوليس في مصر بنظام موغل في المركزية.. ولعل هذا النوع من المركزية قد استمد جذوره من الأمر العالى الصادر في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ م الى (نوبار باشا) عند تأسيس هيئة النظارة (الوزارة) الجديدة، اذ يقول : « تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات (الضلع البوليس) يكون بالمدولة بين الناظر (الوزير) التابعين هم لادارته وبين رئيس المجلس (مجلس الوزراء) الناظر الذى يكون المأمورون وارباب الوظائف السالفة ذكرها تحت ادارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء من اجراء وظائفهم ... الخ » (١).

بهذا التنظيم ارتبط جهاز البوليس في مصر بوزارة الداخلية ارتباطا لا ينفصم - نهى الوزارة التى يستمد رؤساء للجهاز وأعضاؤه وجودهم القانونى منها .

ولقد حدد « نظام للبوليس والادارة » مسئولية أجهزة البوليس

(١) غيايب جلد « قاموس الإدارة والقضاء » ج ٢ ص ٢٤٢٥ امر عل صادر الى دولتو نوبار باشا باللفة للفرنساوية بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ المرفق نرة رمضان سنة ١٢٩٥ المؤسس لهيئة للنظارة الجديدة ووظائفها ..

أمام الوزارة بقوله : المحافظون والمديرون مسئولون مباشرة أمام وزير الداخلية عن (استتباب الأمن كل في دائرة اختصاصه وعليهم أن يتعهدوا دواما حسن سير الفروع المتفوعة التي تعمل لمنع وقسوع الجرائم واكتشاف مرتكبيها وان يفتكوا من سرعة تنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليهم — على المحافظين والمديرين أن يبلغوا الوزارة بكل ما يروونه ماسا بسر العدالة — على المحافظين والمديرين موالاة المرور .. والاحاطة بأحوال البلاد وان يقدموا تقريرا عن ذلك الى الوزارة وان يضمنوا تقاريرهم كل ما يعين لهم من الاقتراحات والملاحظات المؤدية الى تحسين حالة الأمن في مناطقهم » (٦) .

على هذا الوصف جاء ربط المديرية الأربعة عشر والمحافظات الخمس التي تكون منها القطر المصري (٦) بوزارة الداخلية فيما يتصل بالبوليس والادارة — وهو ربط مباشر لا مجال فيه للحالة او التفويض بالاختصاص .

فيما يتعلق بوزارة الداخلية فلانها انقسمت خلال الفترة موضوع الدراسة الى الادارات والأقسام الآتية : ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازم — التفيتش الادارى — قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

(٦) وزارة الداخلية — نظام البوليس والادارة — الباب الاول « وأجبت رجال الأمن العام » — ص ١ - ٣ .

(٧) القسم القطر المصري خلال الفترة موضوع الدراسة فيما يختص بالادارة للداخلية الى خمس محافظات وأربع عشرة مديرية هي : محافظات القاهرة — الاسكندرية — القنال وقسم الاسماعيلية وبورسعيد — محافظة السويس — محافظة دمياط — ومديريات البحيرة — الغربية — الدقهلية — الشرقية — المنوفية — القطيوبية — الجيزة — الفيوم — بنى سويف — ألتيا — اسيوط — جرجا — قنا — اسوان — ورأس كل محافظة محافظ مسئول لدى وزارة الداخلية ، ورأس كل مديرية مدير مسئول عن مديريته لدى وزارة الداخلية كذلك . وقد انقسمت كل محافظة الى أقسام تحت رئاسة مأمورين كما انقسمت كل مديرية الى مراكز تحت رئاسة مأمورين أيضا .

وأجمع وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٣ — ألفظة الأميرية ببولاق ١٩٣٣ .

وقد ادار بعض هذه الأجهزة بريطانيون حتى صدر القانون رقم ٢٨ في ١٨ يوليو ١٩٢٣ بشأن (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احوالتهم على المعاش ، او فصلهم من الخدمة) — فتخلصت (الأجهزة) من قياداتها هذه واصبحت خالصة للمصريين .

ولعل اول تنظيم يمكن رسمه في الأجهزة المركزية في اوائل العشرينيات هو ذلك الذى انشئ بمقتضاه وظيفة (وكيل) آخر لوزارة الداخلية بعد ان كان لها وكيل واحد ، فقد صدر الأمر الادارى رقم ١٠ في ٢٢/١٠/١٩٢٢ بتقسيم أجهزة الوزارة الى قطاعين يخضع كل منهما لأحد الوكيلين — فاختص اقدمهما بالاشراف على (ادارة عموم الأمن العام — قسم المستخدمين واللوازم — أعمال التفتيش الادارى) واختص ثانيهما بالاشراف على (قسم الادارة — قسم البلديات والمجالس المحلية .

ويلاحظ أن مصلحة الصحة العمومية (وزارة الصحة فيما بعد) كانت تابعة لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٨٤ ، وفي عام ١٩٢٠ أصبح رئيسها وكيلًا لوزارة الداخلية للشئون الصحية حتى أبريل ١٩٣٦ عندما انشئت (وزارة الصحة العمومية) .

ومظنا آل مستر مصلحة الصحة العمومية الى مكانها الطبيعى كوزارة للصحة ، فقد آل قسم البلديات والمجالس المحلية الى مكانه الطبيعى تدريجيا — ففي فبراير ١٩٣٦ أصبحت المرافق القروية تابعة لوكيل وزارة فى وزارة الداخلية تحت مسمى وكيل وزارة الداخلية للشئون القروية — ثم أصبحت المرافق القروية تابعة لوزارة الصحة فى ١٠ أبريل ١٩٣٦ وأصبح وكيل الوزارة رئيسها وكيلًا لوزارة الصحة للمرافق القروية^(٤) .

ويمكن القول ان ادارتى « عموم الأمن العام » — و « التفتيش » هما الادارتان اللتان شتحتان المتابعة والتقصى فيما يتعلق بالتسجيل للتاريخ جهاز البوليس — باعتبار المصر الذى آل اليه باقى أقسام هذه الوزارة

(٤) العقيد « ابراهيم محمد الفحام » — تطور قيادات التنظيمين بوزارة الداخلية — دراسة احائية تاريخية — معهد للدراسات العليا لضبط الشرطة ص ٣٦ — ٢٨٠ .

— وعلى اعتبار أنه ليس هناك ما يقال في شأن قسم المستخدمين واللوازمات سوى أنه كان القسم المختص بكل ما يتعلق بالقوى البشرية من الحاق وتعيين ومكافأة وفصل وتعليم وأمداد — وهى أمور سنأتى على تفصيلاتها في حينه .

تعرضت إدارة عموم الأمن العام لتعديلات شتى في اختصاصاتها ومسئبات اقسامها لأسباب تتعلق بتحسين مستوى الاداء ولأسباب تتعلق بالسياسة العامة للوزارة والظروف السياسية التى كلفت تمر بها البلاد .

فقد ضمت على سبيل المثال إدارة المطبوعات — وهى احد اقسام إدارة عموم الأمن العام منذ عام ١٩١٣ — لإدارة اللوائح والرخص في ١٩٢٣/٧/٢٢ ومسمى كل منها (قلما) وتآلف من القلمين قسم واحد باسم (قسم اللوائح والمطبوعات التابع لإدارة عموم الأمن العام) (٥) .

وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ أعيد تشكيل إدارة عموم الأمن العام بحيث أصبحت تضم :

(أ) قسم الجنايات : وتآلف من قلم الجنايات وقلم المباحث الجنائية وقلم جوارزت للسفر .

(ب) قسم اللوائح والمطبوعات : وتآلف من قلم الرخص وقلم المطبوعات والقلم الفنئ .

(ج) القسم الإدارى : وتآلف من قلم السكرتارية وقلم المحفوظات والفيودات .

(د) قسم التفتيش : وتآلف من تفتيش الأمن العام وتفتيش النظام والخفر والتفتيش الإدارى .

(هـ) قسم تحقيق الشخصية .

(و) حكدارية السكة الحديدية .

(٥) الأوامر الجمهورية لوزارة الداخلية رقم ٣٢٨ لى ٢ أغسطس ١٩٢٤ — الأمر الإدارى رقم ٨ لى ٢٢ يوليو ١٩٢٣ .

ويمكن الربط بين هذا التمديد واعتزال عدد من الموظفين البريطانيين الذين كانوا يشغلون وظائف رئيسية بالإدارة العتيقة — مثل جناب ويز Wise بك مدير قسم التفتيش الإداري — ومستر يونج Xiong مدير التفتيش الإداري ، والمستر بيلوتي piloty والكولونيل Ryder — كنتيجة لتنفيذ القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص باعتزال الموظفين الأجانب (٦) .

كما يمكن الربط بينه وبين صدور مجموعة أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ في ٩ سبتمبر ١٩٢٣ الخاصة بالعقاب لمن يهجر الخدمة من الموظفين ، والاضراب عن العمل وتركه — والقضايا المالية المتصلة بالعلاقات بين أصحاب العمل والعمال — وقضايا التحريض على كراهة نظام الحكومة والدموة لاعتناق الأنظمة الشيوعية — وكذلك صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العلنية وبالمظاهرات في الطرق العمومية (٧) . وكلها قوانين استهدفت التضييق على المواطنين وأحكام قبضة جهاز البوليس في تعامله مع هذا النوع من القضايا .

وفي عهد وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) جرت بعض التمديدات الطفيفة في إدارة الأمن العام — — قسم نظم الجنائيات ونظم المباحث الجنائية من قسم الجنائيات — وتأليف نظم واحد منهما باسم نظم الجنائيات في مارس ١٩٢٤ ، وفصل نظم المطبوعات من إدارة اللوائح والمطبوعات وتحويله الى قسم قائم بذاته باسم « قسم المطبوعات » وتبعية مدير إدارة عموم الأمن العام مباشرة (يوليو ١٩٢٤) (٨) .

(٦) تولى حضرة محبود زكى بك رئاسة قسم الجنائيات — وعلى رأسه بك رئاسة القسم الإداري — وحضرة محمد شميل النجدي رئاسة قسم تحقيق الشخصية بينما بقي جناب المستر ماكوتن Macnotten مديرا لقسم اللوائح والمطبوعات . راجع الأوامر العمومية

لوزارة الداخلية رقم ٢ في ١/١/١٩٢٤ الأمر الإداري ١٤ في ٣٠/١٢/١٩٢٣ .

(٧) محمد عبد الهادي النجدي بك « التطبيقات الجديدة على قانون العقوبات الأعلى »

— ١٩٢٣ ص ٤٥٤ — ٤٦٣ و ٤٧٠ — ٤٧٤ .

(٨) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٣٣ في ١٠/١/١٩٢٤ — الأمر الإداري رقم

٦ في ٢٣/٣/١٩٢٤ ورقم ٢٥٥ في ٨/٣/١٩٢٤ — الأمر الإداري رقم ١٤ في ٢٨/٤/١٩٢٤ .

وعن التعديل الأول فقد نشره لنس القاتم محمد كابل الرحمانى
مفتش الداخلية في تقريره المؤرخ ١٩٢٤/٧/٢٦ عندما قال تعليقا على دمج
قلم المباحث الجنائية في قلم الجنائيات :

« كان يوجد بوزارة الداخلية لفاية اول ابريل ١٩٢٤ الماخى اى
منذ ثلاثة شهور تقريبا قلم يسمى (المباحث الجنائية) فصار اضافة هذا
القلم على القلم الجنائى (يقصد قلم الجنائيات) ويظهر بان سبب هذه
الاضافة كان لعدم وجود عمل خاص بهذا القلم » (٩) .

.. اما تبعية قسم المطبوعات منفردا بذاته لمدير عموم ادارة الامن العام
— فلمعله كان يتصل باتجاه عند ساعد زغلول (رئيس الوزراء ووزير
الداخلية وقتئذ) مؤداه اتخاذ موقف متشدد مع صحف المعارضة الغير
وفدية — ولو ان التقارير الرسمية تقدم تفسيرات مثيرة لاسقديناه
— فقد عللت ادارة عموم الامن العام ضم قلم المباحث الجنائية الى القلم
الجنائى (قلم الجنائيات) بمقتضيات حسن نظام العمل وارتباط أعـاله
ارتباطا وثيقا به . كذلك فعلت في شان ضم (قلم الخفر) الذى كان تابعـا
لقسم المستخفين الى (القلم الجنائى) عام ١٩٢٦ .
اما تعليق ادارة عموم الامن العام لقرار توسيع سلطات قسم المطبوعات
في عام ١٩٢٤ فقد كان لتزايد حجم أعمال هذا القسم (١٠) .

ظلت ادارة عموم الامن العام تدار على هذا النمق حتى تولى
(على ماهر باشا) رئاسة وزارة الماتة يوم (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) .
— فأتجه تفكيره الى اصلاح وزارة الداخلية .
ففيما يتعلق بادارة عموم الامن العام جرى تنفيذها بمقتضى الأمر العمومى
رقم ١٧٩ في ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ .

(٩) دار الوثائق القومية — محطة ٤ داخلية — ملف ٦ — تقرير القاتم محمد كابل

للرحماني في ١٩٢٤/٧/٢٦ .

(١٠) وزارة الداخلية — ادارة عموم الامن العام — تقرير عن الامن العام في التطور المصرى

عام ١٩٢٨ — ص ٥٥ و ٧٧ .

١ - إدارة الإضياف ،لنى تناول اختصاصها :

١. - لخصاءاء الجرائم بأنواعها وما يتعلق بها .
٢. - تقارير الحوادث الجنائية .
٣. - الأبحاث الجنائية بأنواعها .
٤. - تنفيذ الأحكام الجنائية بأنواعها .
٥. - المسجونون والسجون وما يتعلق بها .
٦. - المتشردون الأحداث .
٧. - ملاجئ المتسولين .
٨. - المراقبون والمشبوهون .
٩. - مكافحة تزيف العملة .
١٠. - النشرات الإدارية .
١١. - الأسباب الفاعدة والمثبورة عليها .
١٢. - طلبات القبض على الأجانب .
١٣. - تبادل تسليم المجرمين .
١٤. - التبشير الدينى وأنشطته .
١٥. - المعتوهون المجرمون .
١٦. - المسائل الخاصة بالطب الشرعى .
١٧. - عدم العرب والمبائى للخارجة عن السكن .
١٨. - الأماكن والأشجار الآيلة للسقوط .
١٩. - نقط العريلن .
٢٠. - المكاتب المتعلقة بمكتب المخدرات .
٢١. - المكاتب المتعلقة بالتهريب .
٢٢. - نذب الضبط لأعمال النيابة والمحكم المركزية .
٢٣. - المكاتب المتعلقة باستمات المصابين .
٢٤. - المكاتب المتعلقة بالرقق بالحيوان .
٢٥. - مراجعة للتحقيقات .
٢٦. - التصوير الفسمى والوثوقراف .
٢٧. - تنظيم وتحص وحفظ تقيسات تحقيق التخصصية ، والبحث عن السوليق ، والاضاعاة ، وتحص تقيسات طلابى الترخيص وأرباب الحرفة

.. المخططة التى تضمن اللوائح على ضرورة حصولهم على شهادات تحقيق الشخصية .

٢ - ادارة الرخص ، وهذه اقتصت :

- ١ - بملاحظة اعمال التراخيص واللواتى (اليتصيب) .
- ٢ - بتنفيذ اللوائح الخاصة باصدار الرخص فيما يتعلق بـ :
 - (ا) المحال العمومية .
 - (ب) المشروبات الروحية .
 - (ج) الحرف والصناعات .
 - (د) الأسلحة .
 - (و) السيارات واللوائح الخاصة بالمرور .
 - (و) التسليف برهن .
- ٣ - الاموال المتعلقة بتنظيم التقاتبات والجمعيات والأندية .
- ٤ - ألعاب القمار وماكينات الألعاب الأمريكية (flippers)
- ٥ - المسائل المتعلقة بالملاحة الداخلية .
- ٦ - الاموال الخاصة بإجراءات لجنة تيارات القاهرة .

٣ - ادارة الجوازات والجنسية ، وتناول اختصاصها :

- ١ - صرف وتجديد وإلغاء جوازات السفر والتأثيرات الخاصة بها .
- ٢ - التصريح بالدخول للقطر المصرى والاذن بالاقامة والسفر للخارج .
- ٣ - ابعاد الأجانب غير المرغوب فيهم في الخارج .
- ٤ - لرجاع المصريين غير المرغوب فيهم في الخارج .
- ٥ - الطائرات والطائرات .
- ٦ - إجراءات تنفيذ قانون الجنسية المصرية .

٤ - ادارة المطبوعات ، وهذه اقتصت بـ :

- ١ - إجراءات تنفيذ قانون المطبوعات بصفة عامة .
- ٢ - توزيع اعلانات الحكومة والمصالح على الصحف .

٣. — تعلق وتوزيع البلاغات الرسمية .
٤. — توزيع التذاكر الشخصية للصحفيين .
٥. — مراقبة تنفيذ امتيازات الصحف .
٦. — تلخيص للصحف وعمل القصاصات (Press cuttings)
وحفظ مجموعات الصحف والمجلات .
٧. — الرقابة على اشربة السينما .
٨. — اجراءات لجنة الرقابة الادبية (المصنفات الفنية) .
٩. — المسائل الخاصة بالاذاعة للاسلكية .

٥ — ادارة النظام :

وتد تبتها حكمدارية بوليس السكة الحديد ، والهجانة ، وبلوكات
الخفر (النظام فيها بعد) والخفر ، وقد اختصت بـ :

١. — نظام البوليس والخفر والمروور .
٢. — توزيع القوات .
٣. — نقط البوليس الثابتة والمؤقتة .
٤. — اساس (مركز تدريب) هجانة عين شميس .
٥. — بلوكات خفر (نظام) الاقاليم .
٦. — المحاكمات العسكرية والمركزية .
٧. — زيادة وتخفيض خفراء البلاد والمعزب واقتراحات نقط البوليس
الثابتة بالطرق .
٨. — ضريبة الخفر وربطها ورمعها .

٩. — اجمال المستخدمين بالنسبة للكونستبلات والصف فسيباط
والعساكر والخفراء بالديوان العام والمديريات والمحافظات وحكمداريات
المدن وكذلك مشايخ الاقسام والحايات في المدن وينادر المديرية من حيث
(التعيين — التجنيد — التطسوع — التثبيت — العلاوات — الترقيةات —
المساهيات — المرتبات — المكافآت — الاجازات — التفتلات — الانتدابيات —

المسؤوليات — الجزاءات — الرتب والتبليغ والأتواط — وما يتصل
بأحوالهم الشخصية كالنفقات الشرعية وما إلى ذلك (١١) .

وقد قدم (حسن فهمي رفعت باشا) وكيل وزارة الداخلية تفسيراً
لعملية تنفيذ إدارة عموم الأمن للعام إلى هذه الإدارات الخمس — في
مذكرته المؤرخة ١٤ أبريل ١٩٣٦ التي أرغفت بمشروع التنفيذ فقال :

« أقدر وقد توليت شئون هذه الإدارة (إدارة عموم الأمن العام)
فترة غير قصيرة ، أن وقت مديرها لا يتسع لاتجاز أعمال إداراتها المختلفة
ولا لمراقبة هذه الإدارات المراقبة الصحيحة الواجبة . وأكثر وقته مأخوذ
فنياً يسمونه « الأعمال السياسية » ، وكل مدير للأمن العام كان يولى هذه
الأعمال زهرة وقته ، وهي تحول بينه وبين العمل النافع المنتج ، وهو
يحول بين مديري الإدارات التابعة له ، وبين أى إنتاج نافع وعمل مفيد ،
أذ هو لو وجد في نفسه العمل والرغبة ، فإن الوقت لا يسعه على تحقيق
الكثير من ذلك . وبهذا وصلت أعمال مراقبة الجنائيات — التي هي أساس
أعمال الأمن العام — إلى حالة انحلال ، حتى ليصح القول بأنها لا وجود
لها اليوم . فمعنى كل ذلك إلى أن اقترح إلغاء هذه الوظيفة (مدير إدارة
عموم الأمن العام) ، وأن أترك لمديري الإدارات أن ينظموا أعمالهم ، وأن
يفضلوا فيها يرجع الفضل قية لهم » (١٢) .

ومع أن (على ماهر باشا) وافق — بصفته وزيراً للداخلية — على
تقسيم إدارة عموم الأمن العام إلى هذا التقسيم الذي أفقدها كيانها ،
إلا أنه لم يوافق على إلغاء وظيفة (مديرها العام) التي كان (حسن فهمي
رفعت باشا) يطمح إلى إنهائها — لعله لأمر في نفسه — فنص في خاتمة
الأمر الإداري الذي أحدث للتصديلات المشار إليها في الصفحات السابقة
على أن :

(١١) وزارة الداخلية — « نظام الجوليس والأدلة » — الباب الثاني عشر من ٥٣٦ — ٥٣٢ .

(١٢) للعبد إبراهيم محمد الفخيم « تجلوز البقاء التنظيمي بوزارة الداخلية » — مرجع
سابق ذكره — ص ١١٦ — ١١٧ .

• يشرف مدير عموم الأمن العام على أعمال إدارة الجنيات ، وإدارة النظام والفروع الملحقة بها ، ويكون عليه أن يقوم بالأعمال التي يرى وكيل الوزارة أن يستعين به فيها ، ويعرض على الوكيل الحالة العامة للجنيات والقسمات ، ويتولى تحت إشراف وكيل الوزارة الأعمال الخاصة بالمكتبات السرية ، والقسم الخاص ، وأعمال المصروفات السرية ، والرحلات والتفقات الملكية ، وتفقات المعطاء ، والحفلات العامة ، والموائد ومناسبات الجيوش ، (١٧) .

ويمكن ضم راحة « السياسة » في قضية التفتيش والإجهزة على إدارة الأمن العام — وهو ما سنتناوله تفصيلا في مرحلة لاحقة .

كانت « إدارة عموم الأمن العام » رغم التعديلات التي أدخلت عليها بين الحين والآخر هي رمز (المركزية) البوليسية التي أشرنا إليها في مقدمة الفصل ، إذ ربطت كل ما يتعلق بحقل الأمن العام في مصر بالإدارة المركزية بديوان وزارة الداخلية في العاصمة ، بصورة جعلت من الهيكل المركزي في الوزارة المحرك الأساسي للسياسة الأمنية في مصر .

لكن صورة « المركزية » التي أخذ بها منظمو جهاز البوليس لا تنضج تماما — إلا إذا تناولنا الجناح الآخر لرمزها في وزارة الداخلية — وأعنى به (نظام التفتيش) .

لعل أهم ما ورثه البيروقراطية المصرية من البيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر — كان أعمال التفتيش على أجهزة الدولة .

على عهد محمد علي كانت هذه الأعمال تتبع (ديوان عموم التفتيش) بالديوان الخديوي — وفي عهد محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) أطلق اسم (تلم التفتيش) على الجهاز في عام ١٨٥٦ ، وأصبح تابعا للوالى مباشرة .

(١٧) المرجع السابق — ص ١١٧ .

وفي عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) انقسم (العلم) الى (تفتيش عموم الوجه البحرى) و (تفتيش عموم الوجه القبلى) — ثم اتجهجا معا فى عام ١٨٦٦ فى (ديوان تفتيش عموم الأقاليم) .

وفي عهد توفيق (١٨٧٩ — ١٨٩٢) لفى الديوان واستبدل فى عام ١٨٨٠ علم جديد فى نظارة الداخلية أطلق عليه (علم التفتيش) ورأسه مدير يتبعه سبعة من المفتشين أطلق عليهم (مأمورى التفتيش) .

وفي عهد الاحتلال البريطانى انشئ (تفتيش عموم البوليس) عام ١٨٨٣ ، وفى ذلك العهد قسمت المحافظات والمديريات الى مناطق للتفتيش على أعمال للبوليس ، رأسها مفتشون معظمهم بريطانيون .

وفي عام ١٨٩٤ لفى تفتيش عموم البوليس ، وقام محله واستوعبه (قسم الضبط والربط) وعين (مستشار للداخلية) بريطانى الجنسية ، وتبعته هيئة مفتشين ، سوا مفتشى الداخلية ، واختصوا بالتفتيش على كل أجهزة (النظارة) فى البلاد .

وفي عام ١٩٠٩ انشئ (قسم تفتيش النظام) واختص بالتفتيش على الجوالىب النظامية من جهاز البوليس (اى العسكرية كالأسلحة والخيول والملبس والرتب والترقيات . . الخ) — ورأسه بريطانى بلقب (باشمفتش النظام) — وقسمت مديريات البلاد الى مناطق أسند للتفتيش على أعمال البوليس فى كل منها الى مفتش بريطانى — ويلاحظ أن هذا النظام اقتصر على البوليس فى الأقاليم (المديريات) دون المحافظات التى كان قادة البوليس فيها (الحكمدارون) من البريطانيين .

بذلك انقسم (التفتيش) فى وزارة الداخلية الى فئتين :

١ — مفتشى للداخلية (وهم المفتشون البريطانيون المندوبون الذين ينتقلون الى المديريات لمرافقة أعمال الأمن العام فيها والكتابة من كل شيء فيها للمستشار البريطانى) .

٢ - مفتشو النظام (وهم ضباط بوليس بريطانيون - الى جانب بعض المصريين) ويختصون بأوجه النشاط البوليسى ذات الطابع النظامى (العسكرى) .

وعندما انشئت (ادارة لضبط) كلحد افرع (ادارة عموم الأمن للعام) عام ١٩١٣ ، ادمجت اختصاصات اولئك المفتشين فى ادارة لضبط . تبلورت اعمال (التفتيش) فى العشرينيات عندما أعيد تنظيم (ادارة عموم الأمن العام) فى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٣ فى (قسم التفتيش) الذى شمل اختصاصه النواحى الجنائية والادارية - والنظامية^(١٤) .

حتى صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ (شروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب ، وشروط احالتهم على المعاش ، او نصلهم من الخدمة) كانت وظائف (التفتيش) بالمعنى الذى اوضحناه مقصورة على المفتشين البريطانيين - لكن مع صدور الأمر الادارى رقم ٢٦ فى ١٢/٢٩/١٩٢٤ بإعادة تقسيم مناطق التفتيش كان جميع مفتشى الداخلية من المصريين لأول مرة^(١٥) .

(١٤) المرجع السابق - ص ٣٦ - ٣٧ ، ٣٣ ، ٦٣ - ٦٥ .

(١٥) الأمر العمومى لوزارة الداخلية رقم ٣ فى ١/١/١٩٢٥ أمر ادارى ٣٦ ل ١٩٢٤/١٢/٢٩ :

يلتدب حضرات الموظفين الآتى ببيانهم للتفتيش على جميع الأعمال المتعلقة بمختلف الادارات التابعة للوزارة فى الجهات الهيئة أمام اسم كل منهم :

- حضرة لقائمقام محمد محمد حسين بك - المفتش بالوزارة - البحيرة - الاسكندرية . ويكون مقره الاسكندرية .

- حضرة عبد العزيز اباطة بك - مدير للأرباح والرخن بالوزارة - الغربية - القوقية ويكون مقره طنطا ويمولونه حضرة بيومن على تصار ألكندى المفتش بالوزارة .

- حضرة منصور زكى بك - مدير قسم التفتيش بالوزارة - الشرقية - القهاية - دمياط ويكون مقره القصورة ويمولونه حضرة منجد عليه ألكندى المفتش بالوزارة .

- حضرة حسن فهمى رفعت ألكندى المفتش بالوزارة - مصر - الجيزة - القليوبية ويكون مقره مصر .

وقد سحب لخصاص قسم التفتيش على الأعمال النظامية عند
صدر الأمر الإداري رقم ٢٧ في ١٥ يناير ١٩٢٥ بإنشاء (قسم النظام
والخفر) واسناد التفتيش على الأعمال النظامية اليه .
واستقر العمل بقسم التفتيش على هذه الوتيرة حتى أعاد (على
ماهر باشا) تنظيمه في مارس ١٩٣٦ ، فدمج كل أعمال التفتيش بخلاف
اقسام الوزارة في هيئة واحدة تبعت مكتبه كوزير للداخلية الى جانب عمله
كرئيس للوزراء (٣٠ يناير — ٩ مايو ١٩٣٦) ، وقسم التفتيش الى قسمين ،
رأس كل منهما موظف لقب (بالفتش العام) ، أحدهما للوجه البحري
والآخر للوجه القبلي — يعاون كل منهما عدد من المفتشين الإداريين
والنظاميين ومفتش الأعمال المكتبية والحسابية .

أصبح المفتش العام بمقتضى تنظيمات على ماهر مسئولاً عن توزيع
الأعمال وتنظيمها بين جميع المفتشين الذين يعملون معه — وكان عليه الاطلاع
على تقاريرهم ومناقشتهم فيما تضمنته من ملاحظات — وزيارة المديرية
والمرکز وغرو الإدارة — الى جانب المفتشين — والوقوف على أحوال
الموظفين التابعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم . وكان عليه
وعلى مساعديه من المفتشين رفع التقارير عن هؤلاء الموظفين مشفوعة
بملاحظاتهم وكان يجب عليهم أن يرفعوا الى وزير الداخلية « تقارير عن
جميع الأمور الهامة بالأقاليم الواقعة في اختصاصهم وما يروونه فيها من وجوه
الاصلاح وأن يراقبوا حالة الأمن العام ويبحثوا في الإجراءات الخاصة
بمنع الجرائم وأسباب زيادتها ونقصها الخ » .

-
- حضرة طاهر محمد أفندي المفتش بالوزارة - بتي هويق ، الفيوم ويكون مقره الفيوم
 - حضرة محمد سعيد العزبي بك وكيل إدارة عموم الأمن بالوزارة - المنيا واسمحيوط
ويكون مقره اسمحيوط .
 - حضرة السيد العشري أفندي المفتش بالوزارة - جرجا - قنا - اسوان ويكون مقره سوهاج .
 - ينفذ حضرات المفتشين المذكورين بتقريرهم الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة
الداخلية مباشرة .

ودخل في اختصاص هذا الجهاز الاشراف على لجان الشكايات نائبا عن الوزارة ، والتحرى عن احوال رجال الادارة (الممد والمشيخ) ، واحوال المرشحين لهذه الوظائف - والاتصال باعمال مجالس المديرية والمجالس المحلية والبلدية والقروية الى جانب فحص المسائل التي كان وزير الداخلية يرى تكليف الجهاز بها - وفيما يتعلق بالاعمال النظامية والكتابية والحسابية في المديرية وفروعها - فمقد استندت الى مفتشين آخرين بالجهاز ايضا ليلاحظوا انتظامها ، وانها تؤدي على وجه يطابق القوانين والقواعد والتعليمات ، بحيث يتم فحص كل هذه الاعمال مرة ولحصة كل سنة اشهر على الاقل .

وكانت كل تقارير مفتشي الداخلية هذه تصب في النهاية في مكتب الوزير (١٦) .

على هذه الصورة القاتمة من المركزية سار العمل في جهاز التفتيش بوزارة الداخلية - وكان يحمل بين خلاياه عدة حقائق تستوجب التسجيل .

فالجهاز استمرار لنظام الرقابة البريطانية الذي كان يعطى للمفتشين الانجليز (الاغرار) خريجي جامعات اوكسفورد وكمبريدج ، التقريرين Reporting من اعمال موظفين مصريين اعلى منهم مقابا - الى مستشار الداخلية ، فقط استبدل (المستشار) بالوزير .

كان مفتش الداخلية وهو (مدني) في غالب الاحوال يتولى التفتيش على عدد من المديرية في القطر - وهو في تفتيشه يكتب عن كل ما يراه مستوجبا للملاحظة والمؤخذة والثناء - شاملا ذلك كل عضو في هيئة (المديرية) - والمديرية تشمل (المدير) او (الباشا المدير) و (الباشا

(١٦) للوثائق المصرية - المصد ٣٦ في ١٦/٣/١٩٣٦ (قرار بنظام التفتيش لى وزارة لداخلية) - وقد الفت حكومة مصنفى للتحلش بشا (٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) هذا للتنظيم لى ٢ يوليو ١٩٣٦ واعلنت لانشاء جهاز جديد للتفتيش بمستوى (ادارة) تحت رئاسة مدير عام - راجع العقيد أبراهيم الفخام - المرجع السابق ص ٩٧ .

الحكمدار (لواء أو أميرالاي) ومساعدى الحكمدار والمأمورين والضباط والموظفين المنفيين ومعاونى الادارة والبوليس ... الخ لنتهاء بالخبراء ، وفى كل الأحوال فان (المدير) و (الحكمدار) كانا أقدم senior من (مفتش الداخلية) ، وهذا الأمر فى حد ذاته كان يخلق نوعا من (التوتر) فى نواحي المديرية مع قدوم (المفتش) الذى يعمل لخدمته الف حساب باعتبارهم عين السلطة المركزية فى العاصمة ، والذى تتوقف على تقاريره مصائر ومستقبل عشرات الموظفين .

كان هذا الأمر لا يثير مشكلة فى ظل (نظام التفتيش البريطانى) بحسبان انه أمر واقع وخضوع مصرى للسلطة الفعلية فى البلاد — لكنه مع استمراره بعد غياب (نظام المفتشين البريطانيين) أصبح يشكل نوعا من (الارهاب المصرى) داخل جهاز البوليس — مفتش الداخلية يمثل (الوزارة) وسلطانها القدرة .

ونظام التفتيش هذا كان يمثل (المركزية) الحكومية فى انفسد صورها — ولم يقل أحد أبدا حتى الآن ان المركزية تفضل اللامركزية ، واقل ما يقال فى المركزية انها تقتل روح الابتكار والاستقلالية ، وتولد مرض الخشية من المسئولية ، وهو أحد أهم أمراض جهاز البوليس على ما سنفرد .

على أن أخطر ما كان فى هذا الجهاز — هو تركيبته البشرية . فرغم أن جهاز التفتيش كان يقوم بمراقبة أعمال (البوليس) إلا أن رجاله كانوا — فيها يتطرق بالتفتيش الجنائى والإدارى وليس النظامى — من خارج جهاز البوليس تماما ، فكلهم من (وكلاء النائب العمومى) لدى المحاكم الأهلية — أو القضاة بالمحاكم الأهلية — أو مساعدى النيابة العمومية — ورؤساء النيابة — أو الموظفين بالبرلمان ، أو خريجي مدرسة الحقوق ، بحيث يمكن القول أن (جهاز التفتيش) بوزارة الداخلية كان مستقر رجال القضاة من العاملين بالقضاء والنيابة العامة بنتيجة مؤداها الانفصال

**التأم لهذا الجهاز عن بلى اجهزة البوليس — واحتلاله موقعا فريدا داخل
وزارة الداخلية^(١٧) .**

وفوق هذا فقد كان جهاز التفتيش يعتبر (المشتل) الذى تربى
فيه البراعم حتى تثمر فتحتل المناصب القيادية فى جهاز البوليس ، وفكريات
ضباط البوليس القدامى مفعمة بالمرارة لقصر كثرة المناصب الرئيسية
فى الجهاز على (منسوبى) قسم التفتيش^(١٨) — فضلا عن أن مناصب
الحافظين ومديرى المديرية كانت تملأ من خريجي (قسم التفتيش) — ومع
مضى الوقت أصبحت الغبة تكاد أن تكون منفصلة تماما عن القاعدة فى
الجهاز — وكان هذا أحد أهم امراض الجهاز . وفى هذا المقام يقول
أحد مشاهير ضباط البوليس القدامى فى مؤلف له صادر فى عام ١٩٢٨ :

« ما زلنا نرى الكثير من الوظائف الرئيسية فى الإدارة تسند الى موظفين
لم يسلكوا سلك ضباط البوليس ، مع احتياج هذه الوظائف الى الخبرة
والدرية بأعمال الأمن العام ، والتدريب على الأعمال التى يزاولونها فى
الإدارة . ولا غرو أن ضباط البوليس الذين تدرجوا فى رتبة هم البقى الناس

(١٧) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية سنوات ١٩٢١ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٣٠ -

١٩٣٣ - ١٩٣٥ .

(١٨) على مدى الفترة موضوع الدراسة تالفت فى مناصب وزارة الداخلية الهامة وإدارتها
أسماء (عبد السلام الشاذلى - محمود عثمان غزالى - محمد شميح - محمود القيسى - محمد
زكى الأبراشى - محمود زكى - عبد الميزب البظلة - بهيمى على نصار - محمد عطية - حسن فهيمى
زكى - محمد سعيد العزبى - بدرى خليفة - شمس الدين عبد الغفار - أحمد فريد رفاعى - أحمد
فهمى إبراهيم - محمد رشدى بك - الدكتور محمد عبد الميزب بدر - محمد توفيق رضوان بك -
إبراهيم جابل بك - محمد البلبلى بك - حسن صالح الجدلوى - أحمد حمدي محبوب) فشكلوا
مناصب (وكيل وزارة الداخلية - مدير مدرسة للبوليس والإدارة - مدير عام إدارة عموم
الأمن العام - مدير قسم التفتيش - مدير إدارة تحقيق الشخصية - مدير إدارة المستحقين
... الخ) .

راجع الأوامر المعمية لوزارة الداخلية ١٩٢١ - ١٩٣٦ - ومقابلة مع المرحوم للسود
إبراهيم محمد الفحام مدير الإدارة للصحة والتنظيم والإدارة - بوزارة الداخلية عام ١٩٨٢
(أبريل ومايو) .

لهذه الوظائف لما اكتسبوه في مدة خدمتهم من التجارب التي تجعلهم ملمين بدقائق الاعمال وعالمين بادواء الزمن في البلاد فضلا عن ان من يشغل هذه الوظائف الكبيرة - يكون بحكم وظيفته رئيسا على موظفين اداريين وعسكريين ، محروى به ان يكون مضطعا باعمالهم وولقنا على نظمهم . وليس هذا المطلب شيئا من المخالاة ، بل ليس هو بالشئ الجديد نطلبه ، انما هو حق يرجع ثبوته لضباط البوليس الى المسادة الرابعة من الدكريتو الصادر في اول يونيو سنة ١٨٩٣ بترتيب درجات الوظائف الادارية فهي تنص على ما ياتي : « تخصص وظائف المديرين والمحافظين على وجه العموم لكبار موظفي الادارة الموجودين بالخدمة في المديريات والمحافظات » .

وفضلا عما اوضحناه من ان مصلحة العمل تقضى بان يشغل هذه الوظائف ضباط البوليس ، فان اسنادها الى غير الضباط قد ادى الى تضيق مجال الترقى في درجات البوليس الى حد كاد يبعث الياس في نفوس الضباط ، بل قد يقضى على القوة العاملة في نفوسهم « تقرير حضرة صاحب العزة مدير النظام والخفر المرغوع للوزارة في ١١ سبتمبر ١٩٢٧ » - ولما في هذا البحث نسد في اوجهه غيرنا ابواب الترقى بل اننا نرمي الى المصلحة التي تقتضى ان يشغل غير الضباط من الموظفين وظائف تتناسب مع ما اختصوا فيه وما صرفوا فيه سنى خدماتهم الطويلة ، فهم ولا شك هناك انفس واليق بذلك الاعمال التي هم بها عاملون وليس من المصلحة في شيء ان لا تنتفع البلاد بهم فيما اختصوا به » (١٩) .

والنص في واقعه زهرة حارة ، تزخر بالمرارة من واقع اليم فرضسته اوضاع جهاز (التفتيش) في البوليس - وهو يؤكد صحة ما قلناه في السطور السابقة عن اللزيق الذي كان يعتل في نفوس ضباط البوليس من (الجسم الغريب) الذي تريخ على دست السلطة فيه .

(١٩) للوزير على حصى - بمدرسة البوليس والادارة ، الوزير على بصيرة مدينة القاهرة « ضابط البوليس - بحث في حالته الحاضرة - وفي اوجه اصلاح المنشأة » - تقرير مرغوع لحضرة صاحب المسادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح أنظمة البوليس والامن العام - المصلحة الرضائية بمصر - ١٩ يناير ١٩٢٨ .

ولا حاجة بنا الى الحديث عن (الزواج) الاشراف الذى خلقه نظام التفتيش — فالسلطة المحلية (المديرية) تمارس نشاطها الاشرافى على عملها من ضباط وموظفين وصف ضباط وجنود وخفراء — وهناك ايضا السلطة المركزية (قسم التفتيش) يمارس نشاطا اشرافيا على (المديرية) بأكملها — وله فوق هذا كله اليد العليا .

اتمهما للفائدة نقول ان « الامر العمومى نمرة ١٧٩ الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٦ » — اى فى عهد وزارة المائة يوم الماهرية — قد نظم ادارات الديوان العام بوزارة الداخلية على النسق الآتى :

- ١ — ادارة المحفوظات :- اعمال الارشيف لجميع الادارات المختلفة بالديوان — واعمال التوريدات والطباعة .
- ٢ — ادارة الجنائيات .
- ٣ — ادارة للرخص .
- ٤ — ادارة الجوازات والجنسية .
- ٥ — ادارة المطبوعات .
- ٦ — ادارة النظم .

٧ — ادارة المستخدمين (ومعها مدرسة البوليس) ، وقد تناول اختصاص هذه الادارة جميع الاعمال التى تتعلق بشئون الموظفين والمستخدمين الكتابيين والاداريين والضباط — وكذلك الخارجين عن هيئة العمال الملكيين (الذين) من حيث التعيين والتعيينات والعلاوات والترقيات وصرة الامهات والرفقات وبذل السائر ومصاريف الانتقال والمكافآت والاجازات والانتقالات والانتدابيات والسابوريات والجزاءات والمحلكات التأديبية والرقية — وما يتصل بأحوال المواطنين الشخصية كالتمنقات الشرعية وما الى ذلك من حلق الملفات وقشون البعثات ومسائل الاختلاسات والاجراءات الخاصة بها واجراءات لجنة قشون الموظفين بديوان الوزارة ووزاراتها وتنفيذها — والرتب والتباعدات والثناءات والفضائل التى ترقم على الموظفين — والخدمة للخارجين عن هيئة العمال بديوان الوزارة — ومراقبة حضور

المستخدمين وتنظيم أعمال النوبتجية (النوبات) بإدارة ديوان الوزارة ومواعيد العمل والعطلات الرسمية — والشئون المتعلقة بإدارة مدرسة البوليس والادارة من حيث نظام المدرسة وبرامج التعليم واجراءات لجنة المدرسة .

٨ — ادارة الميزانية واللوزيمات (ومعها مخازن البوليس) : وقد اقتصت بتحضر ميزانية ايرادات ومصروفات جهاز البوليس والادارة والخفر ، وتوزيع الاعتمادات على المحافظات والمديريات — ومراقبة الاعتمادات وبحث حالاتها في اواخر كل سنة وتقديم طلبات الاعتمادات الاضافية او التعديلات في بحر السنة — ونحصر اقتراحات ميزانية مصلحة السجون ومراجعة ميزانية لجنة الجبيلات ، وتقديم ميزانيتي مجلس بلدى الاسكندرية ، ومجلس الصحة والبحرية والكورنيتين الى وزارة المالية وكل ما له علاقة بالماليات ونحصرها واعتبارها ومراجعة ميزانيات الملاهي وتنفيذ لائحة المخازن وشراء مطلوبات جهاز البوليس ومسك الحسابات الخاصة به واتشاء المباني وتجهيز وسائل الاتصال .

٩ — ادارة الشياخات : وقد اقتصت بكل ما له صلة بمسائل انتخاب اعضاء الشياخات — وتعيين العميد والمشايخ واحوال معلمهم ، وجميع الاعمال المتعلقة بتنفيذ قانون الانتخاب لمجلسى البرلمان (النواب — الشيوخ) وقانون انتخاب اعضاء مجلس المديريات واصدار التعليمات الخاصة بهذه الاجراءات والاشراف على تنفيذها — وكل ما يتعلق بتنفيذ قانون مجلس المديريات — وقد اقتصت لادارة الشياخات ، علاوة على ذلك بالأمور الدينية بجمع انواعها (تنفيذ لائحة الطرق الصوفية — تنفيذ الأحكام المسلية — المسائل الخاصة بتغيير الديانة — انشاء الكتائس) — وأعمال التعداد والاحصاء ومكافحة غلاء المعيشة — والاكتتابات الخيرية ومساعدة المنكوبين — وتنفيذ الأحكام الادارية — وما يتعلق بالاحتفالات الرسمية — والتصديق الادارى على الامضاءات والاختتام وطلبات استخراج الصور والضمادات والأوراق الرسمية والتشريفات الملكية وطلبات الرتب والنياشين للأهملين .

١٠ - وقد بقي من أعمال الإشراف على البلديات والشنون القروية في هذا التنظيم الجديد ، أعمال مجلس بلدى الاسكندرية والكورنيتين (الحجر الصحى) وشنون الحج - وهذه كلها أحيلت أمورها على مكتب وكيل وزارة الداخلية^(٢٠) .

كان هذا هو التنظيم المبررى لجهاز البوليس وأعمال الادارة الداخلية للبلاد على مدى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ . والسؤال الذى يطرح نفسه هو « كيف سارت الأمور ؟ » او « لى أى مدى نجح جهاز البوليس بنظميه (الأوروبى والوطنى فى مهمته ؟ » هذا ما تجيب عنه الصفحات التالية .

(٢٠) وزارة لداخلية « نظم البوليس والادارة » - الباب الثانى عشر - ص ٥٢٥ - ٥٢٥ ،

الفصل الرابع

أحوال الأمن العام

إذا كان الاحصاء الجنائي هو المؤشر الأساسي لاستقرار الأمن للعام أو اختلاله في بلد ما — فإن أخذَه (الاحصاء الجنائي) كمؤشر على كفاءة أو فشل جهاز البوليس أمر فيه نظر . ذلك أنه لتبين حالة الأمن الحقيقية لا يصح اتخاذ زيادة عدد الجنائيات أو نقصه معياراً لها يجرى عليه القياس ، ومن ثم الحكم . فالظروف الخاصة لها دخل في الزيادة أو النقص — مما يعني أنه لا يمكن أخذ الاحصاء على إطلاقه كضابط . فالاحصاء يأخذ — على سبيل المثال — في اعتباره للجرائم التي قد تنشأ عن (الهياج الوقتي) — والزيادة أو النقص في هذا النوع من الجرائم لا ترجع بداهة إلى قصور في مستوى الأداء البوليسي أو خلل في النظم المتبعة لمنع الجريمة ، ومن ثم لا يصح اتخاذ الزيادة أو النقص في هذا النوع من الجرائم مقياساً صحيحاً لحالة الأمن وأداء جهاز البوليس .

لكن الصحيح الذي يجب التزامه وصولا إلى الحقيقة هو البحث في ماهية الجرائم كلفة ، وفي الأسباب الدافعة لارتكابها للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة عدد الجنائيات — إلى جانب فحص ما تقدمه

الاحصائيات الجنائية على هذا الوصف فقط يتاح للباحث الحكم على جهاز البوليس من حيث النجاح او الفشل الحكم الصحيح وهذا ما ينشده هذا الفصل .

ماذا ما قبلنا بهذه المقدمة — فأننا نبدأ بتقديم صورة لحالة الأمن العام على مدى الفترة من بداية القرن وحتى عام ١٩٣٦ — لاعطاء القارئ فكرة عامة عن تطور الجريمة في مصر .

والجدول الآتي يبين ما ارتكب من جنایات (بصفة عامة) من عام ١٩٠١ وحتى ١٩٣٦ :

(١)

السنة	جيلة الجرائم	السنة	جيلة الجرائم	السنة	جيلة الجرائم	السنة	جيلة الجرائم
١٩٠١	١٥٤٨	١٩١٢	٢٧٨٤	١٩٢٣	٧٦٩٩	١٩٣٤	٦٨٦٠
١٩٠٢	١٧٤٥	١٩١٣	٤٠٦٦	١٩٢٤	٧٠٠١	١٩٣٥	٧٤١٥
١٩٠٣	٢١٢١	١٩١٤	٣٧٦٩	١٩٢٥	٦٨٩٠	١٩٣٦	(١) ٧٨٤٨
١٩٠٤	٢٨٧٧	١٩١٥	٤١٩٢	١٩٢٦	٧٠٦٢		
١٩٠٥	٣٠١١	١٩١٦	٣٩٨٠	١٩٢٧	٧٩٥٠		
١٩٠٦	٣٥٨٦	١٩١٧	٤٢٤١	١٩٢٨	٧٥٦٩		
١٩٠٧	٣٢٨٨	١٩١٨	٤٤٩٤	١٩٢٩	٦٧١٤		
١٩٠٨	٣٦٥٥	١٩١٩	٧٠٦٠	١٩٣٠	٧١٢٦		
١٩٠٩	٣٨٢٨	١٩٢٠	٧٥٠٢	١٩٣١	٧٩٩٨		
١٩١٠	٣٣٧١	١٩٢١	٨٦٨١	١٩٣٢	٦٧٢٥		
١٩١١	٢٨٧٤	١٩٢٢	٨٣٦٠	١٩٣٣	٦٩٧١		

(١) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصري

عام ١٩٣٧ — ١٩٣٨ — ١٩٣٩ و ١٩٣٠ لى ١٩٣٧ .

رغم تذبذب اعداد الجنائيات بين ارتفاع ونقص على مدى الفترة التي سجلها الجدول السابق — الا ان النظرة العامة تشير الى ان الجريمة تزايدت تزييدا مضطربا — وصل الى سبعة اضعاف ما كانت عليه في بداية القرن . ومع هذا فان ارتفاع رقم جملة الجرائم ليس في ذاته دليلا على سوء حالة الأمن العام ، اذ لا يمكن أن يكون لجهاز البوليس اجراء سابق لبعض انواع من الحوادث كجرائم التزوير والاختلاس والرشوة والفسق وهناك العرض — وبالتالي فلا يصح ان يكون وقوع هذا النوع من الجرائم محلا لمؤاخذة رجال البوليس — ونفس الأمر ينطبق تماما على حوادث قتل الأطفال من سفاح ، وحوادث القتل العمد والشروع فيه التي تقوم اثر منازعات عارضة من غير سبق اصرار ولا ترصد ، وجرائم الضرب المفنى الى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة .

والى جانب مبدأ « البحث فى ماهية الجرائم » و « الأسباب الدافعة لارتكابها » للوقوف على العلل الصحيحة لزيادة الجريمة — فان هناك قضية « الحفاظ المؤقت » للقضايا — وهذه عند المشتغلين بحرفة الأمن العام هى المعيار الحقيقى للحكم على جهاز البوليس — والاجابة الشللية للسؤال الأساسى « هل نجح جهاز البوليس فى مهمته ام لا ؟ » .

ان (قراءة الاحصاء) تستوجب منا القول بان « الجريمة » — ظاهرة اجتماعية يتحكم فى ظهورها عدة عوامل : اقتصادية — بيولوجية — سيكولوجية .

وللتعرف على الأسباب الدافعة للجرائم وصولا الى « قراءة الاحصاء » يستوجب التعرض للعوامل التى وراها ، وأهم هذه العوامل بالنسبة للاحصاء الجنائى فى مصر — والذى قدمناه ، هو العامل الاقتصادى .

كانت مصر خلال الفترة موضوع الدراسة بلدا زراعيا اكثر منه صناعيا او تجاريا — وكان السواد الأعظم من السكان يشتغلون بالزراعة وما يرتبط بها — ومن ثم فقد كان طبيعيا ان تتأثر أحوال الناس بتدهور امساعل الحاصلات للزراعية وبخاصة (القطن) .

ولقد بدأت الأزمات الاقتصادية تطرق أبواب مصر منذ عام ١٩٠٧ -
 فى عام ١٩٠٦ ازداد الإقبال بشكل غير عادى على المضاربات للسائسة
 فى سوق الأوراق المالية وأراضى البناء ، مما أدى الى حدوث الانتكاسة
 الاقتصادية فى عام ١٩٠٧ وتطرفت بعد ذلك الى عام ١٩٠٨ فعام ١٩٠٩ -
 ويلاحظ أن معدل للجرائم قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالانهيار الاقتصادى
 فى ذلك الوقت - فبلغ معدل للجرائم فى عام ١٩٠٧ (٣٢٨٨) ارتفع فى عام
 ١٩٠٨ الى (٣٦٥٥) وفى عام ١٩٠٩ الى (٣٨٢٨) .

وفى عام ١٩١١ حدثت أزمة مالية جديدة على اثر تخرج مركز البنك
 الأعلى المصرى وتوقفه عن الدفع وقبض البنك ايديها عن التسليف - وفى
 ذلك العام زادت الجنايات فى مصر الى (٢٨٧٤) .

ومع قيام الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ هبطت أسعار القطن وخيم
 شبح الأزمة المالية على البلاد طوال خمس سنوات تبليت خلالها موازين
 الأجرام ، وفى حين كان عدد الجنايات عام ١٩١٤ (٣٧٦٦) بلغ فى عام ١٩١٥
 (٤١٩٢) وفى عام ١٩١٧ ارتفع الى (٤٢٤١) ووصل فى عام ١٩١٨ الى
 (٤٤٩٤) .

وقد تفرز الاضطراب الذى أصاب مصر خلال عام ١٩١٩ بالجنايات
 الى (٧٠٦٠) دفعة واحدة بزيادة ٢٥٦٦ جنسية وهى زيادة لم يكن قد
 سبق لها نظير فى تاريخ الإحصاء الجنائى .

وحديث فى عام (١٩٢٠ - ١٩٢١) كارثة للقطن التى هبطت بأسعاره
 من ٩٩ ريال الى ١٨ ريال فى المتوسط - منتج من ذلك أزمة شديدة طحن
 البلاد لدى عامين ، وارتفع مد الأجرام الى (٧٥٠٢ جنسية) عام ١٩٢٠ ثم
 (٨٦٨١ جنسية) فى العام الذى تلاه (٣) .

(٢) وزارة الداخلية - إدارة صوم الأمن لقمم - تقرير عن الأمن للعام فى النظر المصرى
 عام ١٩٢٧ .

تصدت وزارة عدلى يكن للثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧) للآزمة الاقتصادية الناجمة عن الانهيار القطنى ، فاصدرت فى ١٩/١٠/١٩٢٦ قراراً بتخصيص ٤ مليون جنيه لاقتراض ازراع على اقطانهم رغبة فى تنظيم العرض ومنع تدفق الاقطان ، ووضعت شروطا روعيت فيها مصلحة الزراع - واتفقت مع عدد من البنوك الكبيرة على العمل بالشروط المذكورة - وكان اهم هذه الشروط ان تكون للقدرة على المبالغ المقرضة ٤٪ ، وان يكون الاقتراض على كميات انها خبسة قناطير واقصاها ٢٠٠ قنطار على اساس الفئات الآتية :

مليج	جـ
من كل قنطار سكلاريديس ٥٠٠	٤ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
من كل قنطار سكلاريديس —	٤ لرتبة فولى جودفير
من كل قنطار اشمونى —	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
من كل قنطار اشمونى ٧٥٠	٢ لرتبة فولى جودفير
من كل قنطار لما بينهما ٥٠٠	٣ لرتبة فولى جودفير وما فوقها
من كل قنطار لما بينهما ٢٥٠	٣ لرتبة فولى جودفير

ولما لم يتحقق الغرض المنشود من طريق البنوك ، فوض وزير المالية فى ١٩٢٦/١١/٨ بالتسليف فى داخل المديرية بواسطة الصيارف الحكوميين تحت اشراف لجان فى كل مديرية برئاسة (المدير) وعضوية بعض اعضاء البرلمان وآخرين .

وتبع ذلك حذر الفلاحين على الاقتراض الحكومى باصدار قرار فى ١٩٢٦/١١/٢١ بإباحة التسليف على القطن من رتبة (الفولى مير) على قاصدة ٣ جنيه للقنطار من السكلاريديس و ٢ جنيه من الاصناف الأخرى .

وفى ١٩٢٦/١١/٣٠ رفع الحد الأقصى للكمية التى يمكن الاقتراض عليها الى ٤٠٠ قنطار بدلا من ٢٠٠ وحتى ١٩٢٧/١/٣١ كان قد بلغ ما اقترض ٨٤١٨٧٠ ر١٨ جنيه على ٥٥٣٤٢٢ قنطار .

لكن مشروع الاقتراض لم يكن كافياً لحل الأزمة — تدخلت الحكومة اشتريه بسعر ٢٣ر٥٠ ريال عن القطن للسكلاريس و ١٥ر٥٠ ريال عن القطن من القطن الأشجوني — ولم تهبط الأسعار في ذلك الوقت الى الحد الوارد بقرار لل شراء الحكومي .

ورغم محاولات الحكومة الحد من تدهور أسعار القطن — فقد تدخلت عوامل أخرى في الأحوال الاقتصادية للبلاد لتستمر الأزمة للطاحنة — فانخفضت أرقام الصادرات — وانخفض التداول من أوراق البنكوت من ٢٣٣٣ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٤ الى ٢٧٨١٣ر٠٠٠ في أولخر عام ١٩٢٦ — واصاب التجارة الدخلية من الكساد قسدر كبير — ففي عام ١٩٢٦ واشهرت ٣٢٩ تفليسه في مقابل ٢٠٢ في عام ١٩٢٥ — و ٢١٣ في عام ١٩٢٤ ، وبلغ عدد من أودموا دفاترهم في محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة ١٢٨ في عام ١٩٢٦ مقابل ٧٧ في عام ١٩٢٥ و ٥٥ في عام ١٩٢٤ .

اتجهت الحكومة الى تخفيض درجات الموظفين^(١) — والحد من انشاء الوظائف — وايقاف صرف الامتانات الوقتية التي كانت تمنح للموظفين وارباب المعاشات — فصدر المرسوم بقتون ٣٧ بلاحة المعاشات الجديدة في ١٩٢٩/٥/٢٨ بجعل معدل المستقطع من المعاشات ٧/٤ ٪ بدلا من ٥ ٪ مع تحصيل ما يستحق على الموظفين والمستخفيين الذين يطلبون المعاملة باللائحة الجديدة من فرق المعدل عن مدة خدمتهم السابقة^(٢) .

نتيجة لما فات فان أسعار حاجيات المعيشة ارتفعت في مصر ارتفاعا ملحشا دعا (اسماعيل صدقي) وزير المالية ورئيس الوزراء (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) الى تكليف (احمد عبد الوهاب باشا) وكيل

(٣) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ، تقرير عن الأحوال الاقتصادية للبلاد ، مقدم من مرتضى حقا باشا وزير المالية — ومحمد زكي الأبراشي — واحد عبد الوهاب — و خليل مصوح لللكي في ١٩٢٧/٢/٥ .

(٤) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء لكتوبر ١٩٢٩ ، تقرير بشأن تعديلات قوانين الموظفين المصريين .

الوزارة بإجراء بحث في وسائل تخفيض أسعار أهم مستلزمات المعيشة
تخفيضاً يتمشى مع اتجاه أسعار تلك المستلزمات في العشرينيات .

وقد كشف تقرير (أحمد بلشا عبد الوهاب) في يناير ١٩٣١ عن أنه
بينما هبطت أسعار الجبلة في السنين السابقة على تاريخ تقريره وخصوصاً
في سنتي ١٩٢٩ — ١٩٣٠ هبوطاً محسوساً كان يجب أن يكون من اثره نزول
أسعار التجزئة بحيث تصبح المعيشة اقل غلاءً فان تلك الاسعار قد
لبثت على حالها الأولى أو قريباً منها — واثبت التقرير أن أسعار (الدقيق)
بالجملة قد نزلت بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢٪ عام ١٩٣٠ — ورغم ذلك
فان أسعار الخبز لم تهبط أكثر من ٤ أو ٥٪ — فكان متوسط سعر الاقة
من الخبز في عام ١٩٢٩ (٢ قرش) بينما تراوح عام ١٩٣٠ بين (٢١ —
١٩ قرش) — وكان سعر الجبلة للحم الضأن في عام ١٩٢٩ (٣٣ قرشاً
للرطل في المتوسط) بينما كان في عام ١٩٣٠ (٥٠ قروش) — اما أسعار ائتجزة
فكانت (١٩ قرشاً ٢ عام ١٩٢٩ مقابل ٦ قروش) في الشطر الأكبر من
عام ١٩٢٩ .

ورغم انخفاض أسعار (الدقيق والقمح والنحاس وزيت الزيتون
والصوف والنحاس والأرز والحديد والجلود والبن والزبد) في الأسواق
العالية انخفاضاً كبيراً بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ — وتوقع أن يحدث
هذا النزول اثره في أسعار مستلزمات المعيشة في مصر ، للارتباط الوثيق
بين الأسواق المختلفة — الا أن مستوى الغلاء في مصر لم يتغير .

وارجع (عبد الوهاب) حالة الغلاء المسائد في مصر في ذلك الوقت الى
سنة اسباب كانت على التوالي :

- عدم الرقابة على أسعار التجزئة .
- عدم فعالية الشركات الكبرى برقابة أسعار عملائها .
- عدم تغير أسعار شركات الاحتكار أو شبهه أو تغيرها تغيراً ضئيلاً .

— بقاء اجور الخدمات التى تؤديها الشركات والهيئات الحكومية على ما كانت عليه وقت ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية (اجور السفر — أسعار الفنادق — اجور المركبات) .

— ارتفاع اجور المساكن رغم قرار الحكومة بتخفيض ٢٥٪ من إيجارات الأماكن التى تشغلها مصالح حكومية — ورغم زيادة أعداد المباني التى استجبت بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ زيادة كبيرة .

— بقاء مهيا الموظفين دون تخفيض بالرغم من نزول إيرادات سائر طبقات الأمة واقترح (عبد الوهاب) وسائل عاجلة لتخفيف وطأة الغلاء كانت :

— اعلان الأسعار التى يبيع بها تجار التجزئة .

— تحديد الأسعار .

— انشاء مطاعم عامة للفقراء لبيع الخبز والخضر المطبوخة واللحم بأسعار رخيصة .

— تنظيم أسواق الأمنك الغذائية .

— مراقبة الشركات المسيطرة على أسواق سلع معينة للأسعار التى يبيع بها وكلاهما أو تجار القطاع .

— دراسة الأسعار التى تورد بها شركات الاحتكار (المياه والانتارة) للجمهور للعمل على تخفيضها الى المستوى الذى يتشى مع انخفاض إيرادات الأهالى .

— علاج غلاء المساكن .

— احدث تخفيض فى مرتبات الموظفين لتقليل مقدراتهم الشرائية .

أما الوسائل الآجلة فكانت :

— التركيز الى سياسة الاقتصاد المنزلى والاعتلاع من حياة البذخ التى لا تتفق مع موارد الأفراد .

— تخفيض تكاليف انتاج السلع الضرورية .

— الاكتار من جميعات التعاون المنزلى .

— الاعتماد على الإنتاج المحلي (٦) .

في ظل هذه الظروف الاقتصادية الطاحنة كانت مدينة القاهرة على سبيل المثال تمتع بعشرات الألوف من ساكنى الأحياء الحفيرة (كبولاق) انى امتلئت بجواهر غفيرة من العاطلين وغير اللاتقين للعمل ، والمدمنين على تعاطى المخدرات ، والمتسولين ، وملتقطى الفضلات من صناديق القمامة — وكل هذه الأماكن كانت معاملة تفريخ لمرتكبى الجرائم — وقس على هذا احياء (الغلى) و (وعشش جركس) و (عشش القرجمان) .

كانت الأحياء الحفيرة هذه تضم غلولا من (العشش) يحتوى بعضها على غرفتين والبعض الآخر على ثلاثة غرف — وهى بمثابة (زرائب) يعلن فيها سعد من الناس يتراوح بين ١٥ — ٢٠ شخصا ليس لهم شيء من وسائل المعيشة الا ما يلتقطونه من القمامة ، فلا اجراءات صحية ولا مياه للشرب غير ما يشترونه بالصفيحة بواقع مليم عن كل واحدة .

وكانت الأغلبية الساحقة من قاطنى تلك الأحياء من (الصعايدة) الفازحين من الوجه القبلى الذين أسهموا بقدر والفر فى زيادة تيار الجريمة — فمن بين ١١٠٠٠ قضية سرقة بلكراه أو بدونه كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٥٨ — ومن بين ٥٣٨ قضية تهديد ونصب وتهديد وتزوير كان نصيب الصعايدة ٢٢٣ ومن بين ٢١٤١ قضية تعدى بالضرب كان ما ارتكبه الصعايدة منها ١٢٩٨ قضية .

والى جانب هؤلاء فان المدينة كانت تلفظ نهارا عشرات الآلاف من المجرمين الأحداث والباعة المتجولين والمقعدى الذين يتسكعون فى المدينة بعد انتهاء عملهم « فلولئك الذين يتكاون ينزل الواحد منهم مؤقتا

(٥) دار الوثائق القومية — مظلة مجلس الوزراء عام ١٩٣٦ « مذكرة مقدمة الى حضرة صاحب الدولة وزير المالية بشأن وسائل تخفيض اضرار حاجيات المدينة — من احمسجد بعد للوهاب باشا وكيل وزارة المالية — بتاريخ ٣٦ يناير ١٩٣٦ » .

عند امرأة لا تلبث حتى تلد طفلا ، وفي ذلك الوقت يكون الوالد قد عاد الى بلاده تاركا تلك المرأة مهجورة وغير ميسور لها التزوج بسبب طفلها — اعتكر الطفل شريدا في الشوارع (٦) .

وهكذا تتوالد الجريمة .

لم يكن غريبا والحالة في مصر كذلك ان ترتفع جرائم القتل والشروع فيه من ٢١٨٨ جنسية عام ١٩٢٠ الى ٢٣٧٩ في عام ١٩٢٧ .

وان ترتفع جرائم السرقات بظروف (٦) من ٧١١ في عام ١٩٢٦ الى ٨١٧ في عام ١٩٢٧ — وان تصل جنديات سرقة الحاصلات الى ٢٤٣ في عام ١٩٢٧ مقابل ١٣٦ عام ١٩٢٦ — وجنديات الحريق المعد من ١٨٣٦ في عام ١٩٢٥ الى ٢١٢٣ في عام ١٩٢٦ وفي سنة ١٩٢٧ الى ٢٤٢٨ (٦) .

وان ترتفع جرائم التزوير من ١٧٧ في عام ١٩٢٧ الى ٢١٨ في عام ١٩٢٨ — والخطف من ٣٢ في عام ١٩٢٧ الى ٣٣ في عام ١٩٢٨ (٦) .

وفي المحافظات زادت الجنديات في (القاهرة) و (الاسكندرية) و (الغزال) في عام ١٩٢٨ عن ما كانت عليه عام ١٩٢٧ — اما في الاتهام فقد كفت الزيادة في محيريات (البحيرة) و (الفيوم) و (جرجسا) و (اسوان) .

وفي عام ١٩٢٩ كانت الزيادة عن عام ١٩٢٨ في جنديات (الضرب المفضي الى الموت) و (النسق وهتك العرض) و (تعطيل القطارات) و (العبث بالعمود)

(٦) الملكة المصرية — وزارة الداخلية — بوليس مدنية للقاهرة — لتقرير السنوي لسنة ١٩٣٠ — الخلية الاممية ببولاي ١٩٣١ .
(٧) السرقة بظروف تمتد السرقة المختومة بـ (حمل السلاح) و (ترقب الليل) — كلها ظروفا مشددة .

(٨) وزارة الداخلية — تقرير الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٧ .

(٩) وزارة الداخلية — تقرير الأمن العام في القطر المصري عام ١٩٢٨ .

و (التزوير) - وبلغت عدد حوادث خطف الأطفال نظير اتاوه (٢٢)
حافلة قام باريكلب واحدة منها عصابة منظمة في اسيوط (١) .

ويفيد استقراء جداول الاحصاء الجنائي الارتفاع المضطرد في عدد
الجنائيات - فقد بلغ عام ١٩٣٠ (٧١٢٦) مقابل (٦٧١٤) في عام ١٩٢٩
- وفي عام ١٩٣١ زاد عدد الجنائيات الى ما يقرب من ثمانية آلاف جنائية
(٧٩٩٨) - وكان عدد الجنائيات في هذه السنة هو اقصى ما وصل
اليه مقياس الجرائم في الفترة (١٩٢٢ - ١٩٣٧) - وقد انخفضت الجريمة
عام ١٩٣٢ قليلا فبلغت (٦٧٢٥) جنائية ، لكنها عاودت الارتفاع عام ١٩٣٣
(٦٩٧١) وتحسنت نوعا عام ١٩٣٤ (٦٨٦٠) بنقص ١١١ جنائية ثم اطردت
الزيادة بعد ذلك في سنوات ١٩٣٥ و ١٩٣٦ فبلغ عدد الجنائيات على
التوالي (٧٤١٥) و (٧٨٤٨) .

ويلاحظ اثر الازمة المالية خلال السنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٦) على
حوادث القتل العمد والشروع فيه ، فقد اضطرت الزيادة فيها - حيث
كان من نتائج الازمة المالية ان كثرت المشاكل بين طرقات المستاجرين وبين
اصحاب الاطيان ، مع عجز الأولين عن سداد ايجار الاطيان التي يزرعونها
لاتخفائس اسعار الخاصلات - كما اشتدت حاجة الآخرين (اصحاب الاطيان)
الى سداد ديونهم ونفج الضرائب فكثر قضايا (نزاع الملكية) وتعددت
(الحجوزات الادارية) و (القضايا) على الفريقين على السواء ، وزادت
(قضايا التبيد) زيادة هائلة - الى جانب سوء احوال العمال لتفشي
البطالة وتوقف الأعمال .

كانت قضايا القتل والشروع فيه مع سبق الاصرار - وهي ذلك
النوع من الجرائم التي يطالب جهز البوليس بالعمل على منعها - كالاتي :

١٩٣٠ (١٨١٧) - ١٩٣١ (٢٠٥٨) - ١٩٣٢ (١٨٣٩) - ١٩٣٣

(١٠) وزارة الداخلية - تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٩

(٢٠٣٧) — ١٩٣٤ (١٩٦٤) — ١٩٣٥ (٢٠٣٨) — ١٩٣٦ (٢٠٤٥) —
وتبدو الزيادة واضحة للأمسياب التي قدمنها في السطور السابقة .

ورغم أن حوادث السرقت بطروف قد انخفضت خلال السنوات
السبع السابقة على عام ١٩٣٦^(١١) انخفاضاً ملحوظاً — إلا أن جرائم الخطف
— التي عمل احصاء خاص بها في سنة ١٩٢٧ تزايدت حتى عام ١٩٣٦ بصورة
تثير التساؤل حول كفاءة جهاز البوليس — بحسبان هذه الجريمة من
الجرائم التي تهدد الأمن العام بصورة مباشرة — فقد بلغت هذه
الحوادث منذ عام ١٩٢٧ وحتى عام ١٩٣٦ كالآتي :

٣٢ و ٣٣ و ٣٢ و ٥٤ و ٤٨ و ٣٨ و ٤١ و ٢٨ و ٢٤ و ٣١ .
ومن الجرائم التي هددت أمن مالية الدولة — والتي كان لها ارتباط
وثيق بالأحوال الاقتصادية — جنديات تزوير الأوراق المالية وجنديات تزيف
المسكوكات — فقد كانت الأولى منذ ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٦ كالآتي :

٥٢ — ٤٣ — ٤٨ — ٢٠ — ٢٦ — ٥٧ — ٧٤ — ١٢٠ .

أما الثانية فكانت في نفس الفترة :

٧ — ١٢ — ٢١ — ٣١ — ٢٣ — ٢٠ — ١٩ — ٢٨ — ١٨ .

أما جنح السرقات والشرع فيها — وهي احد المؤشرات الهامة على
نجاح جهاز البوليس أو فشله فقد تزايدت بانتظام على مدى الفترة
١٩٣٠ — ١٩٣٦ كالآتي :

٤٩٨٠٥ — ٥٥٩٢٣ — ٥٥٢٨٠ — ٥٣٠٣١ — ٦٠٠٥٨ — ٦٠٠١٣ —

٥٩٧٢٠ جنحة^(١٢) .

(١١) بلغت في سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ : ١٧٥٧ — ١٦٠٧ — ١١٧٩ —
٨٨٧ — ثم هبطت في سنوات ١٩٣٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥
و ١٩٣٦ إلى ٦٣٩ — ٥٨٩ — ٦٢٠ — ٤٩١ — ٥١٠ — ٥١١ — ٤٩٠ — ٤٣٤ — راجع تقارير
الأمن للعام للقطر المصري من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٧ .
(١٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن حالة الأمن العام في القطر
المصري عن السنة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

واذا كان ما غلت قد يكون كافيا — الى حد ما — لبيان اثر العامل الاقتصادي في زيادة الجريمة في مصر في الفترة موضوع الدراسة — فاننا ننقل الى العامل البيولوجي في زيادة الجريمة في مصر — واقصد به قضية المخدرات .

كانت سنة ١٩٢٥ هي السنة الأولى في تاريخ جهاز البوليس للهجوم على جريمة المخدرات في مصر — والتي كانت قد استشرت في البلاد لدرجة أصبحت تهدد للثروة البشرية والمادية .

كان الحشيش والاميون هما المسائتان المعروفتان في القطر المصري لغاية ابتداء الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) ، وقد كانت كمية عطية من الاميون تزرع في صعيد مصر ويرسل اغلبها الى الخارج ولا يبقى منها الا جزء يسير يستعمل داخل البلاد . اما الحشيش الذي كان وقتئذ يرد من اليونان فكان امة الاحياء الوضيعة في المدن وكان ضرره قليلا نسبيا .

عند نهاية الحرب العظمى تمكن كيميائي يوناني من رعاية الحكومة المحلية في القاهرة من اخبال الكوكايين الذي شرع في تقديمه لأبناء الطبقة العليا في مصر — وفي بضع سنوات انتشرت عادة تعاطي الكوكايين بسرعة وامتدت الى باقي طبقات الشعب . والسبب الشائع لتعاطي المخدرات هو الاعتقاد بأنها تطيل المدة التي يستغرقها الشخص عندما يياثر الاتصال الجنسي ، وهي فكرة ناشئة عما تحدثه المادة من تخدير .

حوالي عام ١٩٢٥. كان كيلو الكوكايين اللقي يباع في شوارع القاهرة بـ ٧٥ جنيه — وكان الهريوين يباع بـ ١٢٠ جنيه للكيلو .

في ذلك الوقت كانت أقصى عقوبة للتجار في المخدرات بصفة غير مشروعة هي جنيه مصري غرامة وسبعة ايام حبس — ثم صدر في مارس من عام ١٩٢٥ قانون يعاقب المتجر او المحرز للكوكايين بدون رخصة بالحبس من شهر الى ٣ سنوات ، وبغرامة عشرة جنيهات الى ٣٠٠ جنيه ، او بلحدى هاتين العقوبتين بشرط الا تقل عقوبة الحبس عن ستة شهور او عن غرامة قدرها خمسون جنيها في حالة العود .

وكان من نتيجة ذلك ان بدأت جريمة جديدة تاخذ مكانها في جداول
الاحصاء - والجدول الآتى يبين للتطور الذى اصاب جريمة المخدرات في
مصر منذ صدور قانون ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨ .

الجهة	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
القاهرة	٣٧٨١	٢٤٦١	٢٢٤٠	٢٨٥٢
الاسكندرية	٨٧٠	١٤٨١	١٦١٦	٢١١٢
انقضا	٢٤٢	٢٠٢	٢٦٤	٢٤٤
السويس	٧٥	١٢٧	٨١	٢٤
دمياط	٣٦	٤٥	١٥	١٥
انفريه	١٠٤٤	١٢٨١	١٥٤٥	١٥٦٧
المنيا	٤٢٤	٣٦٨	٢٧٢	٤٢٦
الشرقية	٥١٦	١٤٦	٥٦٢	٤١٤
المنوفية	٢٢٠	٤٩٢	٤١٤	٤٥١
البحيرة	٢٥٥	٥٢٠	٤٧٧	٤٨٦
القليوبية	٢٥٧	٢٨٤	٢٧٢	٢٥٤
الجيزة	٢٤٤	٢٤٤	٢١٢	٢٢٥
بنى مسوف	١٤٩	٢٠٤	٢٩٩	٢٩٢
الفيوم	١٠٨	٢٢٤	٢٠٠	٢٢٧
المنيا	٢٥٧	٤٩٤	٤٢٧	٤٨٥
اسيوط	٤٧٠	٥٧٢	٤٨٤	٦٧٥
جرجا	١١٧٤	٤٠١	٤٤٠	٦١٦
قنا	١٤٢	٢٤٢	١٨١	٢٤٩
شمال	٨	٣٨	٢٩	٢٠
المجموع	١٢١٨	١١٥٦	١١٢٦٣	(١١٧٠٠)

(١٢) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن العلم - تقرير عن الأمن العلم في التطور المصرى

عام ١٩٢٨ .

ويوضح من الجدول ان عدد قضايا المواد المخدرة التي قدمت للمحاكم كانت تتزايد عاما بعد عام — نتيجة عدم كفاية العقوبة واستخفاف المجرمين بالأحكام البسيطة التي كانت توقع عليهم .

لذلك فقد صدر القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ الذي جعل عقوبة الاتجار بالمخدرات الحبس من سنة الى خمس والغرامة من ٢٠٠ الى ١٠٠٠ جنيه — وعقوبة الاحراز بقصد التعامل الحبس من ستة شهور الى ٣ سنوات والغرامة من ٣٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه على الا تقل العقوبة في حالة العود في الجائتين عن ضعف الحد الأدنى المقرر للجريمة .

تزايدت كميات المخدرات التي تجلب الى البلاد : فبلغت في عام ١٩٢٧ (١٢٧٢٦) كيلو جراما — وارتفعت في عام ١٩٢٨ الى (١٩٣٤٠) كيلو جراما^(١٤) . وفي عام ١٩٢٩ كلفت (١٦٠٠٠) كيلو جراما^(١٥) .

لكن كميات المخدرات المضبوطة بدأت في التناقص منذ عام ١٩٣٠ نتيجة لانشاء مكتب المخابرات للعام للمواد المخدرة عام ١٩٢٩ — فبلغت كالآتي :

١٩٣٠ = ١٠٤٥٦ كيلو جرام	١٩٣٤ = ٧٩٦ كيلو جرام
١٩٣١ = ٦٣٦٨ كيلو جرام	١٩٣٥ = ٧٧٥ كيلو جرام
١٩٣٢ = ٣٠٤٩ كيلو جرام	١٩٣٦ = ٥٧٦ كيلو جرام
١٩٣٣ = ٢٩١٠ كيلو جرام ^(١٦)	

كذلك فلان أعداد الذين ضبطوا يتجهون في المخدرات تناقصت — فقد ضبط في عام ١٩٢٦ في مدينة القاهرة ٣٢٢١ شخصا في جرائم المخدرات — وفي عام ١٩٢٧ كانوا ٣٢٣٣ — وفي عام ١٩٢٨ (٢٩٢٤) وفي عام ١٩٢٩

(١٤) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

(١٥) تقرير الأمن العام عن عام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .

(١٦) تقرير الأمن العام عن السنة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره .

(٢٢٢٧) وفى عام ١٩٢٠ (٢٧٢٢) وفى عام ١٩٢١ (٢١٠٦) وفى عام ١٩٢٢ (١٢٢٤) وفى عام ١٩٢٣ (٦٧١) وفى عام ١٩٢٤ (٥٧٦) وفى عام ١٩٢٥ (٥٦٢) وفى عام ١٩٢٦ (٦٣٥) شخصا .

وقد لوحظ فى الاعمال للخدمة بمكافحة المخدرات زيادة فى عدد المقبوض عليهم من معتادى الإجرام طبقا لقانون المخدرات (المتجرين الذين سبق الحكم عليهم بمقبوبات مختلفة بتهمة الاتجار) — كما لوحظ أن المقاومة بالعنف مع استعمال السلاح أصبحت أكثر شيوعا — وهو ما يربط بين (المخدر) وزيادة الجرائم^(١٧) .

ويكلمت أخرى من جريمة المخدرات استمرت تشكل وجودا له دلالة — ومرضا يحتاج الى علاج وتحليل .

لم يكن (البقاء) يشكل جريمة يعاقب عليها القانون خلال الفترة موضوع الدراسة — فقد كان مهنة مصرحا بها قانونا وفق تنظيمات معينة^(١٨) — لكنه (البقاء) كان أحد العوامل المساعدة على تولد الجريمة — للبقاء كمهنة يحركها عاملان أحدهما اقتصادى (فيما يختص بالمستغلات بها) والآخر بيولوجى (فيما يتعلق بشترى السلعة) ، يتفرع منها أنواع من التصرفات التى يمكن أن تشكل جريمة أو تساعد على تنفيذها أو تسهيل ارتكابها . فحول أحياء ممارسة البقاء تروج تجارة مرتبطة به وأغنى بها (المشروبات الروحية) — ومحلات المشروبات الروحية (البارات) تنتشر بسبب المؤاخير — والمؤاخير فى القلاب تعمل على البارات فى الحصول على الزيقن^(١٩) .

وأم يختلف اثنين حتى الآن على اثر تعاملات الخمر فى ارتكاب الجريمة .

(١٧) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى عن عام ١٩٢٥ .

(١٨) لائحة بيوت الممارات الصادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ -

راجع الحق (٢) .

والبغاء في حد ذاته ينجم عنه :

(أ) زيادة التحريض على الفسق في الشوارع .

(ب) زيادة الأمراض السرية .

وحول مناطق البغاء يتجمع القوادون — والبلطجية — والمسابنون

— وقروج لقدم مهنة في التاريخ .

في القاهرة بلغت قضايا انتهاك حرمة الآداب خلال الفترة ١٩٢٣ —

١٩٢٩ كالآتي :

١٩٢٣ = ٤ — ١٩٢٤ = ٤ — ١٩٢٥ = ١ — ١٩٢٦ = ١٢ —

١٩٢٧ = ١١ — ١٩٢٨ = ١ — ١٩٢٩ = ٨ (١١) .

وبلغت جنائيات هتك العرض خلال الفترة ١٩٢٤ — ١٩٣٠ كالآتي :

١٩٢٤ = ٩ — ١٩٢٥ = ٧٦ — ١٩٢٦ = ٧٦ — ١٩٢٧ = ٨١ —

١٩٢٨ = ٨٦ — ١٩٢٩ = ١١٧ — ١٩٣٠ = ١١٢ .

وبلغت مثيلاتها من الجنح (هتك عرض صبي أو مربية بلا تهديد)

من نفس المدة كالآتي :

١٩٢٤ = ٣٣ — ١٩٢٥ = ٣٥ — ١٩٢٦ = ٥٢ — ١٩٢٧ = ٢٨ —

١٩٢٨ = ٤٢ — ١٩٢٩ = ٤٧ — ١٩٣٠ = ٤٤ .

وبلغت جنح التحريض على الفسق عن نفس المدة .

١٩٢٤ — لا يوجد — ١٩٢٥ = ٥ — ١٩٢٦ = ١١ — ١٩٢٧ = ٢ —

١٩٢٨ = ١٠ — ١٩٢٩ = ٧ — ١٩٣٠ = ٧ .

وبلغت جنح العمل الفاضح عن نفس المدة .

(١٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٢٩ .

$$- ١٩٢٤ - ٥٧ - ١٩٢٥ = ٥٨ - ١٩٢٦ = ٤٥ - ١٩٢٧ = ٨٤ -$$

$$١٩٢٨ = ٦٨ - ١٩٢٩ = ٨٩ - ١٩٣٠ = ٦٤ (٢٠) .$$

ومن المدة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ كانت هذه الجرائم كالتالى :

الجريمة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
جنابة منك عرض	٩٢	٧٣	٨٧	٨٠	٨٠	١١٢
جنحة منك عرض						
بلا تهديد	٣٣	٣٤	٤٦	٦٠	٥٧	٤٨
جنحة لحريض على						
الفسق	٧	—	٣	٣	٢	١٨
جسعة نعل فلفسح	٣٦	٤٣	٤٩	١٣	١٧	٤٠ (٢١)

وقد استشرت فى القاهرة الجرائم المرتبطة بالغياء الى حد قيام عصابة باستئجار محلات لارتكاب الفسق مع الملبونين — فقد كشفت قضية للجنابة ١٢٨١ قسم شبرا بتاريخ ١٣/٢/١٩٣٣ عن ان شخصين قد استحوذا على عدد من الملبونين واستأجرا لهم محلات لارتكاب الفسق — وخلال تلك العمليات كانت ترتكب حوادث سرقات من الناس الذين يغشون تلك المحلات . وقد هاجم البوليس تلك (المحلات) وقبض على الشخصين بتهمة افساد اخلاق الشبان — واتهم ملبونان بارتكاب السرقة (٢٢) .

ويبين هذا النموذج ما يمكن ان يتفرع من جريمة خفية واحدة من جرائم اخرى تضيف بعدا جديدا للجريمة فى مصر .

(٢٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٠

(٢١) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٣ — قضية الجنابة ١٢٨١ قسم شبرا

بتاريخ ١٣/٣/١٩٣٣ .

وفي عام ١٩٣٦ كشفت التحريات انقضى عام بها بوليس القاهرة من حياة
وسائل معيشة ٦١٤ شخصا يشتبه في أنهم من (القوادين) او أنهم
يعيشون من كسب النسوة — أن ٦١ شخصا كان قد صدر ضدهم
احكام تتراوح بين ستة شهور وثلاث سنوات — و ٧١ شخصا ما زالوا
تحت المحاكمة وانظر منهم ٣٦ شخصا بمقتضى قانون المشبهين والمتشربين
— وكان ذلك في اعقاب الضجة التي اثارها قضية الجناية ١٨٥٩ قسم
الازبكية بتاريخ ١٩٣٦/٥/٢٢ والخاصة بمقتل الرافعة (امثال مسوزى)
في احدى صالات الرقص بتعريض من رئيس احدى عصابات البلبلجية
التي تفرض اتاوات على (الموسسات) و (الرافعات) — حيث كانت الرافعة
المذكورة قد رفضت أن تدفع لرئيس هذه العصابة (فؤاد الشامي)
الأتاوة المقررة عليها (٣) .

في معرض الحديث من الأمن العام قلنا ان (حفظ القضايا) — هو
المعيار الحقيقي للحكم على مدى كفاءة جهاز البوليس — وعلى اصدار الحكم
القاطع بنجائه او فشله . ذلك ان (حفظ القضية) من قبل سلطات التحقيق
(النيابة العمومية) يعنى بوضوح ان (الأدلة) غير كافية او منعقدة —
ضد مرتكب الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقدم للمحاكمة — وما دام الدور
الأساسي والوحيد للبوليس هو جمع الأدلة ضد مرتكب الجريمة — فان
حفظ القضايا لعدم كفاية الأدلة يعنى مباشرة عجز جهاز البوليس عن أداء
واجبه بنتيجة مؤداها بقاء الجاني حرا طليقا يرتكب المزيد من جرائمه ما دام
قد افلت من العقاب — لذلك فانه ينظر الى نسبة الحفظ في الجرائم على انها
المعيار الحقيقي لكفاءة جهاز البوليس — والحكم الذي لا يقبل الجدل في
قضية نجائه او فشله .

وقد اخترنا في الامتحان الذي وضعناه لجهاز البوليس المصرى في
الفترة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ ، (الجنائيات) كمييار — نظرا لاثما كبرى الجرائم .

(٢٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

والاجابة على السؤال الذى طرحناه فى مقدمة الفصل تكمن فى جدول
— والحكم يقسح فى الخاتمة الأخيرة منه — ولا يبقى بعد ذلك تعليق .

المحفوظ من الجنائيات فى القطر المصرى فى الفترة

١٩٢٢ — ١٩٣٦

السنة	جملة الجنائيات	المحفوظ	النسبة المئوية
١٩٢٢	٨٣٦٠	٥١٢٨	٪٦١٫٣
١٩٢٣	٧٦٩٩	٤٦٠٤	٪٥٩٫٧
١٩٢٤	٧٠٠١	٤٢٤٩	٪٦٠٫٦
١٩٢٥	٦٨٩٠	٤١٢٥	٪٥٩٫٨
١٩٢٦	٧٠٣٢	٤٣٦٤	٪٦١٫٧
١٩٢٧	٧٦٥٠	٤٥٩٩	٪٥٧٫٨
١٩٢٨	٧٥٦٩	٤٣٤١	٪٥٧٫٣
١٩٢٩	٦٧١١	٣٦١٢	٪٥٣٫٨
١٩٣٠	٧١٢٦	٤٠٣٨	٪٥٧
١٩٣١	٧٦٩٨	٤٣٠١	٪٥٤
١٩٣٢	٦٧٢٥	٣٤٨٤	٪٥٢
١٩٣٣	٦٩٧١	٣٥٢٩	٪٥١
١٩٣٤	٦٨٦٠	٣٣٣٥	٪٤٩
١٩٣٥	٧٤١٥	٣٤٧٦	٪٤٧
١٩٣٦	٧٨٤٨	٣٧٢٤	٪٤٧ (٣)

(٢٤) تقارير الأمن العام عن سنوات ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، والتقارير السنوى عن

المدة ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

. ودون تعليق — نقول فقط ان نصف متهمى الجنايات المرتكبة تقريباً:
كفوا طليعى السراح يرتمون ويرحون كيف يشاؤون .

وقد لا اتفق مع مديرى عموم الأمن العام فى الفترة موضوع الدراسة
من حيث الراى فى هذه النتيجة التى تقدمها الجدول — اذ يقولون انها
تبعت على الارتياح وأن الأمن العام كان فى تحسن مضطرد(٢٥) .

ولعل الاختلاف يرجع الى ائمة جهاز البوليس المزمعة ... الا وهى
عهم الاعتراف بالخطأ — ومن ثم الفشل .

(٢٥) انرجع السابق .

الفصل الخامس أسباب الفشل

رغم كل ما كتب في تقارير الأمن العام الحكومية خلال الفترة ١٩٢٧ - ١٩٣٦^(١) من تحسين لحوال الأمن ، والصورة الوردية أو التبريرات التي سبقت بها حالات تزايد الجريمة - فإن هذا كله لم يكن ليتقنع حتى المشتغلين ب مهمة البوليس في مصر بصحة ما قيل من تحسين لحوال الأمن العام في مصر - وأجمع كل من كتبوا على « فشل جهاز البوليس في مهمته » .

وعلى مستوى الدولة آثار نكسر الإحصاء الجنائي عام ١٩٢٧ ضجة كبيرة - ودأرت مناقشتها في مجلس النواب والسنات - حول ضرورة المطالبة

(١) صدر أول تقرير سنوي من اذاعة يوم الأمن العام عن لحوال الأمن العام في مصر - عام ١٩٢٧ فقط ، وقبل ذلك لم يكن هناك أى تقرير سنوية - لما بالمنية لبوليس مدينة القاهرة فقد بدأت عمله للتطوير منذ ان تولى الى الاى توماس ويتفورت ريسل باشا حكمانية البوليس بها عام ١٩١٨ - لكننا لم نأثر على تقارير بوليس القاهرة منذ عام ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٥ وكنت التقارير التي وصلت اليها من قاتل تبدأ من عام ١٩٢٦ وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة .

ببوالاة البحث والاستقصاء لمعرفة الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس
في مهمته وهي القضاء على الجريمة من ناحية - وتقدير وسائل الإصلاح
من ناحية أخرى .

وقد شكلت في عام ١٩٢٧ لجنة لدراسة هاتين القضيتين تحت رئاسه :
وكيل وزارة الداخلية .

وعضوية كل من :

- النائب العمومي .
- مدير عام الادارة الأوروبية .
- المستشار الملكي المساعد لوزارة الداخلية .
- مدير الفريرية .
- مدير عام ادارة عموم الأمن العام .
- مدير عام ادارة التفيتش .
- مساعد مفتش عام الجنود بوزارة الحربية .
- مدير اللوازمات والمالية بوزارة الداخلية .

ثم منح قرار آخر بضم كل من :

- محمد صفوت باشا — محمود عبد الرزاق باشا — محمود رشاد باشا
- أحمد رمزي بك — محمد يوسف بك من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب
- السابقين — رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة^(٢) .

وقد كشف ما عهد الى هذه اللجنة بدراسته عن اسباب — او
بعض اسباب الفشل التي خصص لهذا الغرض لدراستها .

كان ما عهد الى لجنة الأمن العام بدراسه هو :

(٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصري
عام ١٩٢٨ — وقد شكلت هذه اللجنة بمقتضى الأمر الوزاري الصادر في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

— مسألة عهد البلاد والنظام القائم وتقتد للمعدية فى القرى والمدن
بها يتفق مع النظم المتقدمة من حيث صيانة الأمن العام ، ومسألة الاعمال
التنفيذية التى يقوم بها العمد .

— قوانين المشردين والمشبوهين .

— نظم التذاكر الشخصية (تحقيق الشخصية) .

— وضع تشريع يكفل للمصالحات بين الناس .

— تعديل نظام البوليس (الحالى) الى قسائى ونظامى .

— تعديل نظام مدرسة البوليس للوصول الى تخريج صف ضابط
وعساكر على درجة كافية من اللياقة للقيام بأعمال نظام البوليس الذى
يتقرر اتباعه .

— تعديل نظام الخفر (الحالى) للأقاليم .

وفى دراسنا لأسباب فشل جهاز البوليس المصرى فى مهمته — نقترح
تقسيم هذه الأسباب الى عناصر خارجية وأخرى داخلية — أو اسباب
ترجع الى طبيعة المناخ الذى كان يعمل به الجهاز وهى مسائل ومعوقات
خارجية لا يد للجهاز فيها — كالظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية
والاقتصادية للبناء الاجتماعى الذى يؤدى الجهاز وظيفته فيه .

أما الأسباب الداخلية فهى ما تتصل بداخلية الجهاز كنظام عمله ونوعية
أفرادهِ ولساليب الإدارة والتدريب والأحوال الثقافية والمعنوية والطبية
للقوى البشرية العاملة به .

ونعتقد أن دراسة أسباب الفشل من هذين المنظورين قد تعطينا
الصورة الكاملة أو الأسباب الحقيقية لفشل جهاز البوليس المصرى فى واجبه
فى حفظ الأمن العام فى مصر .

ونبدأ بالظروف الخارجية :

— كان من آثار الازمات المالية التى مرت بمصر خلال الفترة موضوع

الفراسة — ان قلت اسباب الرزق لسكان الريف . ولم يكن امام هذه الاعداد الهائلة من الجائعين سوى الزحف الى (المدينة) طلبا للرزق . فكانت هذه الوفود غير المرغوب فيها سببا في اتساع نطاق المدينة وزيادة عدد سكانها عاما بعد عام — وسببا للاخلال بالآمن العام حيث لم يجد هؤلاء الوافدين بعد قدومهم الى المدينة ذلك العمل اليسر الذى حلموا به — وحيث لم تنج المدينة ايضا من اثر الازمة المالية . نكان ان لجأ القاعدون الى اتخاذ المهن الحرة (كبيع اوراق البانصيب — ومسح الاحذية — وبيع الجرائد والمجلات — والسلع الرخيصة — وبيع الفاكهة) وسيلة للعيش من ناحية — ولتوثق طائفة تقوى المتشردين والمشبهين الذى يعتبر من لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش فى حالة تشرد^(٢) ، وجعلوا

(٣) صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ عن التشريدين والأشخاص المشتبه فيهم بديلا عن القانون نمرة ١٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بوضع بعض أشخاص تحت مراقبة البوليس . واعتبر القانون الجديد سبع فئات في عداد التشريدين وهم :

١ - من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش .
٢ - من يسعى في كسب عيشه بتعاطى اعمال القمار أو التنجيم في الطرق أو المجال المسبوبة .

٣ - تساوو النساء الموميات (أى المتخلفات بالادعارة) .

٤ - الأصحاء للقاعدون على العمل الذين يتعاملون بالتخلف في الطرق المومية .

٥ - من حكم عليه أكثر من مرتين بسبب تحريض الأطفال على التسول في الطرق أو المجال المومية وكان قد مضى على الحكم الأخير أقل من سنة .

٦ - للعجز المتجولون الذين ليس لهم موطئا ثابتا أو الذين لم يثبتوا ان لهم مهنة أو صناعة مشروعة .

٧ - من يقضى اللإل علة في الطرق أو المهاجرين المومية في الفن أو البندار ولا يثبت ان له مسكنا . اما المشبهين فقد اعتبرهم القانون :

١ - المحكوم عليهم للقتل عدا والذين حكم عليهم أكثر من مرة في جرائم أو شروح في جرائم للتهديد - خطف الأشخاص - الحريق العمد - تهويل وسائل المواصلات - السرقة والنصب وتزيف النقود - اتلاف المزروعات - اعدالم الماشي - انتهاك حرمة المساكن بقصد ارتكاب جريمة ما - بلهتداء سقوط العقوبة بالتقادم أو اذا كان قد مضى خمس سنوات على انقضاء آخر عقوبة .

==

يقضون تهارهم وبعضا من ليلهم في تسلق عريات الزام والأتوبيس ونشل الركاب أو السرقة من المنازل . وعندما يجن الليل كان هؤلاء الماطلين يهرعون الى الحانات والمواخير فيعبثون بالأمن ، ويكونون عصبية الإجرام . ولم يكن قانون المتشردين والشبهويين وسيلة فعالة للحد من ضرورهم في المدينة ، ذلك ان بلاد الوافدين الأصلية كانت تلفظهم تجنباً لضرورهم . كما أنهم كانوا وبعد ان لمسوا الفرق بين حياة القرية وحياة المدينة يفضلون العيش تحت المراقبة في الأخيرة . ومن هذا الخليط العجيب تواجدت في المدن المصرية فئة من أرباب العود على الإجرام الذين يشكلون خطراً جسيماً على الأمن العام — يحترفون الإجرام ويعيشون على تهديد الناس والتعدي عليهم .

وقد اتخذ هؤلاء « المصجيبة » — كما سماهم ت. و. ريسل حكيما بوليس القاهرة في الفترة موضوع الدراسة — من دائرة قسمي

(٢) من حق منه في الجرائم السابقة وحفظت هذه القضايا أو صدر قرار بأن لا وجه لاقامتها أو بالبراءة فيها لأسباب عدم كفايته الأدلة .

(٣) المحكوم عليه مرة واحدة في القضايا السابقة وكانوا مرة واحدة محلاً لتحقيق أو لدعوى في هذه الجرائم .

(٤) من يوجدون أكثر من مرة بين غروب الشمس وبين شروقها يجوسون بين القرى أو للزب أو لفضولهم بلا سبب ولحق أو بصورة تدعو الى الشبهة .

٥ — متادوا الاعتداء على الناس أو المال أو الاعتداء على التمهيد بذلك أو المشتغلين كوسطاء لإعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المسروقة .

٦ — متادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو المخدرات كالكشيش والأفيون والدانورة والكوكاين وغير ذلك . فلذا انطبق وصف المتشرد على شخص ما انظر بواسطة

البوليس لينجز أحوال معيشته في مدى عشرين يوماً — والا تقدم للمحكمة حيث يعاقب بالحبس ٣ أشهر وللوضع تحت مراقبة البوليس سنة واحدة . وفي حالة العودة الى التشرد خلال

٣ سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة يعاقب بالحبس ٦ شهور ومراقبة البوليس سنتين — ولما من ينطبق عليه وصف « الشبهة فيه » ، فتطبق عليه إجراءات بوليسية معينة تسمى (للوضع تحت مراقبة البوليس) ، وهي إجراءات معينة نسبياً لحريته في اختيار المكان الذي يعيش فيه .

أو في تنقلاته ، أو في الحركة خارج مسكنه في مباحلة معينة من الليل .

رأى جع الوقائع المصرية — المجلد ٦٨ لسنة ١٩٢٣ .

الأريكية وباب الشعرية ماوى لهم ، وكثروا (مبعث قلق للبوليس لأنهم مجرمون لا يرجى لصلاحهم ولا تؤثر فيهم الأحكام المتوقعة عليهم أما بالقرامات التي في مقدورهم دفعها بسهولة أو بالحبس لأجل قصيرة وهى أحكام ليست رادعة لأفراد هذه الطبقة) (٩) .

— في محاولة لتقدير عدد المدمنين على المواد المخدرة خلال الفترة موضوع الدراسة ، ثبت أن نسبة المدمنين الى عدد السكان في اقليم الشرقية هى ٤٪ عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ ، ونفس النسبة كانت في اقليم المنيا — وبلغ عدد مدمنى الحشيش في اقليم الشرقية عام ١٩٢٨ — ١٩٢٩ (٦٨٠٠) وفي عام ١٩٢٩ — ١٩٣٠ (٥٠٥٨) .

وكان عدد الأشخاص الذين كانوا يتجرون في المواد المخدرة في المدة من ١٦/٦/١٩٢٩ لآخر نوفمبر ١٩٢٩ (١٦١٤) شخصا (٩) — أما الذين كانوا يتجرون في هذه المواد في المدة ١٢/١ — ١٩٢٩/١١/٣٠ — ١٩٣٠/١١/٣٠ فكانوا (٣١٢٨) شخصا .

وشملت العلاقة بالمخدرات بصفة عامة في مصر خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ :

عاطلين — فلاحين — قهوجية — بائعين متجولين — تجار — حوزية عربات نقل — خيلطين — مزارعين — سائقى سيارات — كتبة — صياغ — كتاب عموميين — مفتغلين بالموسيقى — طلبسة — قومسيونجية — مغاولين — ممثلين — رجال بوليس — معلمين — سماسرة — أطباء .

وضعت السجون عددا يقع ما بين ٦٥٣١ — ٧٤٠٨ تاجرا ومدننا للمخدرات خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقد توفى بسبب تعاطى المواد

(٤٤) من تقرير اللواء توماس رسل حاكمدار بوليس القاهرة عام ١٩٣٦ - في التقرير للسفوى لبوليس مدينة القاهرة عام ١٩٣٦ .
(٥) بدأ تسجيل قضايا المخدرات في مصر في ١٦/٦/١٩٢٩ تاريخ إنشاء مكتب المختبرات للمام للمواد المخدرة .

المخدرة (حشيش - دانونة - افيسون - مورفين - كوكايين وميريبين - منقول) خلال الفترة ١٩٢٥ - ١٩٣٠ الأعداد التالية :

عام ١٩٢٥ = ٥ - عام ١٩٢٦ = ٨ - عام ١٩٢٧ = ٢٥ - عام ١٩٢٨ - ٢٦ - عام ١٩٢٩ = ٤٦ - عام ١٩٣٠ = ٥٧ .

وقد أصدرت المحاكم للشرعية عام ١٩٣٠ (٢٤٦) حكما بالطلاق بسبب تعاطي المخدرات والاتجار فيها كالآتي :

١٨٧ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق بسبب اعسار الزوج نتيجة ادبائه على المخدرات .

٥٦ قضية صدر الحكم فيها بالطلاق لأن الزوج سجن بسبب ادبائه على المخدرات .

٣ قضايا صدر الحكم فيها بالطلاق لأن للزوج سجن بسبب الاتجار في المخدرات .

اما في العام السابق (١٩٢٩) فقد كان مجموع قضايا الطلاق لننس الأسباب الثلاثة هو (٢٠٣) كالآتي على التوالي : ١٦٨ - ٣١ - ٤ .

وقد اصاب الجنون الأعداد التالية نتيجة تعاطي المخدرات :

١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الجنون من						
تعاطي						
٩٥	١١٣	٩٧	١١٣	١٢٠	١٤١	٧١
المخدرات						
مكتوبون						
مقتلون						
على						
١١٢	١٣١	١٦٨	٢٥٦	٣٤٠	٢٣٣	٢٤٦
٢٠٧	٢٤٤	٢٦٥	٣٦٩	٤٦٠	٣٧٧	٣٩٣

(٦) مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوي عن سنة ١٩٣٠ .

(٧) المرجع السابق .

لم يكن المستهدف من السطور السابقة عن المخدرات في مصر اثبات
انها هي المسؤولة من مثل جهاز البوليس في مهمته — اذ ليس هذا
صحيحا ، لكن أرشدت ان اربط بين ثلاثة عناصر تكون معا سببا من اسباب
نشل الجهاز .

فإذا قلنا ان المخمن على المخدرات هو شطر من المسألة العساية
الخاصة بالفئة العاطلة التي لا تصلح لشيء — والتي تناولناها في حديثنا
عن النازحين من القرية الى المدينة .

وإذا قلنا ان مصر كفت من بين البلاد التي يمارس فيها « البغاء
الرسمي » منذ زمن طويل — فان الصيغة التي ينشأ ابرازها كتكتل باتحاد
التعطل والمخدرات والبيغاء لتشكل هذه العناصر الثلاثة أحد اسباب
نشل جهاز البوليس .

— لا يختلف اثنان على ان جو البيغاء المرخص به فاسد تماما في
جميع نواحيه — ولقد كان حي الأريكية في القاهرة يجمع حيلة أسسوا
عناصر المدينة ويولد الاجرام — ولا يختلف اثنان على ان البيغاء الرسمي خلفا
من كل جهة — وانه بغير الترخيص به قد تقل المتاجرة بالأعراض أو
تندم ، ومع ذلك ففي حالة مصر كان الفساد نظام مراقبة الإفساء يشكل
اهراء خطرا في غياب رأى عام قوى (٨) .

بلجتماع (التعطل) و (غرز حرق الحشيش) و (مواخير الدعارة)
... فان عمل البوليس كان غلية في الصعوبة في ظل نقص التشريعات وعدم
كفلية العقوبة — غالباء مرخص به — وقانون التشرذ والاشتباه كان غير
كفلا لايقاف تيار الهجرة العاطلة الى المدينة — وعقوبة الاتجار بالمخدرات
أو تعاطيها لا تتجاوز بضع سنوات تصل الى عتد اصليح للبد الواحدة —
هكذا ما تصفحة من الحديث عن جيوش العاطلين والمخدرات والدعارة

(٨) بوليس مدينة القاهرة — للتفصيل المستوى لعام ١٩٢٦ .

.... وصولا الى ان نقص التشريع المصرى كان أحد أسباب فشل جهاز البوليس فى مهمته .

— رسخت قواعد نظم المعنوية فى مصر واصبح وجود المعنوية واختصاصاته التى رسمها الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٦ مارس ١٨٩٥ جزءا أساسيا من النظم الإدارى فى مصر .

بمقتضى هذا الأمر ، كان (المعنوية) هو الرئيس الأكبر النائب من الحكومة والمنفذ للوائحها وأوامرها ومنشوراتها وهو أحد رجال الضبطية القضائية والمسئول عن حفظ الأمن فى بلده (*) — ويرأس قسوة الأمن العام المكونة من الخبراء فى الوحدة الإدارية التى يتكون منها النظم الإدارى فى مصر ، وأمنى بها القرية .

ويفضل السلطات والامتيازات التى منحها القانون (للمعنوية) باعتباره ممثل سلطة الحكومة بأبسط مظاهرها وأقربها إلى الأهلى — أصبح (المعنوية) هو للشخصية الرئيسية فى الريف المصرى ويكلمت أخرى — فى النظم الإدارى المصرى .

عندما وقع الخلاف بين رجال السياسة فى مصر على شروط المفاوضات للمطالبة بحقوق البلاد عام ١٩٢١ (سعد زغلول — عدلى يكن) ، اتسع نطاق الخلاف من ميدان الزعامة والرأى إلى ميدان الأنصار والأشياع — وساعد على انتشار الخلاف واتساع الخرق انشقاق فجر للحياة النيابية بإجراء أول انتخابات برلمانية فى ١٢ يناير ١٩٢٤ — وما اقتضته تلك الحياة من تسابق وتنافس فى الدعاية الحزبية . وفى المدينة نزل إلى المترك الحزبى كثير من العناصر التى لم يكن لها بمثل هذا النزاع عهد من قبل (عمال — محامون — موظفون — طلاب) . وأما فى الريف فقد جرف الصراع الحزبى طوائف القرويين ورجال الحفظ وعهد للبلاد ومشايخها . وساعد انتشار الخلافات

(٩) وزارة الداخلية ، نظم البوليس والأدلة — الفصل لحدى عشر — النظم ومشايخ

البلاد .

الحزبي بين اوساط القرويين على زعزعة الروابط الأسرية — كما ساعد على اثارة احتقاد قديمة مدفونة او خلق عوامل جديدة للنزاع والخصام بين الأسر والعائلات . ولم ينج من تيار ذلك الموظفين الإداريين وبخاصة عبد البلاد — فانغمس كثير منهم في معترك الخصومة الحزبية واضطهبت أعمالهم بالمحاباة لارضاء هذا الفريق او ذلك — وساعد على انتشار ذلك تغيرات الهيئات الحكومية واستقلالها المتعاقبة — فزال عن اداة الحكم طابع الاستقرار ، وطلعت روح المحسوبية والمصالح الذاتية (١٠) .

يمد (اسماعيل صدقي باشا) و (محمد حلمي عيسى باشا) و (أحمد زيوار باشا) الذين تولوا وزارة الداخلية في الفترة (٩ ديسمبر ١٩٢٤ — ٧ يونيو ١٩٢٦) هم المسئولين الأساسيين عن انفساد جهاز البوليس والادارة وبالتالي افشال مهمته في حفظ الأمن على الصورة التي انتهت اليها الصفحات السابقة .

مقد كان غرض أحمد زيوار باشا من تعيين (صدقي) في منصب وزير الداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ ، الاستعانة به في تسخير الاداة الحكومية للعبث بالانتخابات وتزويرها لصالح نظامه الوزاري الموالي للسر (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٣ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) — وبالفعل فإن (صدقي) استخدم اجهزة وزارة الداخلية في تزيف انتخابات ١٩٢٥ (١٢ مارس) — ثم أعقبه (حلمي عيسى باشا) في الوزارة في ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ اثر استقالته تضامنا مع الوزراء الأحرار الدستوريين الذين استقالوا من الوزارة بعد أقلية عبد العزيز باشا فهي وزير الحقائقية في أعقاب حادث (الشيخ علي عبد الرازق مؤلف كتاب الاسلام وأصول الحكم) — وهذا وجه العمد ورجال الادارة للدعاية لحزب الاقتصاد الذي انشأ في يناير ١٩٢٥ على قاعده (الولاء للعرش) — ولما كان هذا للحزب الحكومي في حقيقته هيئة من الوصولييين الذين أرادوا الامادة

(١٠) محمد البيلبي بك « الاجرام في مصر — أسبابه وطرق علاجه » — القاهرة — مطبعة دار للكتب المصرية ١٩٤١ — ص ٢٣٥ — ٢٥٦ .

من صلتته بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب ، فقد كان (حلمى عيسى) هو المحرك الأساسى لعملية انضمام للعمد ورجال الإدارة فى الريف الى هذا الحزب .

اما (زيوار) — فعلاوة على اشتراكه كرئيس للوزارة طيلة هذه المدة ، فى أعمال وزيرية (صدقى وعيسى) ، ملقه ساهم بمرسوم ٨ ديسمبر ١٩٢٥ الخاص بتعديل نظام الانتخاب بتضييق نطاقه وتخويل الإدارة سلطة واسعة لتتمكن من انتخاب مرشحين فى الانتخابات المقبلة — ساهم فى تدمير الجهاز الإدارى فى الريف تدميرا تاما عندما امتنع عمد البلاد من تنفيذ الاجراءات المصاحبة للمرسوم (تحرير جداول الانتخابات الجديدة) .

فقد شرع زيوار فى رفت وعزل عمد المعارضين لاجراءاته ، واستقال بعض العمد تضامنا مع زملائهم — وقدم عمد الى محاكم اللجن لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات التى تقضى بمعاينة الموظفين او المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى^(١) .

ولتترك تقارير الأمن العلم لتكمل القصة .

» فى سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ فصل عدد كبير من العمد عن مناصبهم على وجه لم يمهده من قبل فكان من نتائج عزلهم وتصويبهم فيما بعد أن تولدت الحزازات وثار الأحتقاد فى نفوس الأهلىن فالتقسوا فرقا متخالفة فى الراى وناسب كل منهم العداء للآخر فتمددت الحوادث فى بلاد لا عهد لها بارتكابها وزادت زيادة محسوسة فى غيرها .

كذلك كان من اثر المناسبات الانتخابية الضخيدة فى سنة ١٩٢٦ أن انضمت الى مثل ما تقضى الية السبب السابق من تولد الأحتقاد والضغائن فى

(١١) عبد الرحمن الدلى . فى اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول — الطبعة الثانية —

نفوس الناجين فازدادت نسبة الإجرام في بعض البلاد هذا العام» (١١) .
 وإذا كان لفساد الأداة الحكومية وما أنتجه من خلع عمد من مناصبيهم
 وتثبيت غيرهم مكانهم — قد أفرز قضية (المنافسة على العمدية) — وتلك
 أفرزت الحوادث الجنائية التي نشأت عن قيام الضغائن بين العائلات
 — فقد اذان تقرير (حسن فهمي رفعت بك) مدير الأمن العام عام ١٩٢٩
 نظام العمد كله عندما كشف عن مساوئه بقوله .

« ان علاقة العمد القريبة بأهالي بلادهم وما تجر اليه تلك العلاقة من
 صلات المصداقة فالمحابة والتستر — أو العداء فالتقتصر
 والتطبيق عند البعض ، قد يكون له اثره السيء في حالة الأمن» (١٢) .

وتؤكد لخصائيات أسباب ارتكاب الجرائم عن الفترة ١٩٣٠ — ١٩٣٦
 صحة ما ذكره (رفعت) في شأن نظام العمدية — فقد كان هذا النظام هو
 المسئول الأول من فساد الأمن في الريف المصري — ويكفي ان يقال فيه
 ان عمد القرى والبلاد تركوا واجبه الأساسي في حفظ الأمن وانصرفوا الى
 الصراعات الحزبية والمنافسات الوظيفية والمنازعات الشخصية ، وكانوا
 حولهم العصبية التي حولت الريف المصري الى شطلة من الحوادث الجنائية
 ذات الطابع الانتقامي (القتل العمد والشروع فيه — الحريق العمد — اطلاق
 المزروعات — تسميم المواشي) — كما أن تناول الاحصاءات لسنوات ١٩٣٠
 — ١٩٣٧ يبين ان ما اتاه نظام (زيوار) (١٩٢٤ — ١٩٢٦) لم يتخلف
 عنه من تعاقبوا على الوزارات المصرية على مدى الفترة موضوع الدراسة .

(١٢) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصري

عام ١٩٢٧ .

(١٣) وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام في القطر المصري

عام ١٩٢٩ .

كشف ببيان الاسباب التي دفعت على ارتكاب جرائم القتل

العمد والشروع فيه من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن مقلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٩٣٦	١٣	٨
١٩٣١	٩٣٠	١١	٢٤
١٩٣٢	٨٢٢	١١	١٩
١٩٣٣	٧٦٥	١١	١٩
١٩٣٤	٦٧٩	٦	١٨
١٩٣٥	٦٤٢	١٨	١٩
١٩٣٦	٦٣٦	٤	١١/٢٥

كشف ببيان الاسباب التي دفعت على ارتكاب حوادث الحريق العمد

من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضغائن مقلية	بسبب نزاع على عمدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٠٣٦	٢٤	١٢
١٩٣١	٩٤٥	١٧	٢٧
١٩٣٢	٦٣٨	٤	١٨
١٩٣٣	٤٣٥	٣	٨
١٩٣٤	٣٦٣	٢	١١
١٩٣٥	٣٤٦	٩	١٤
١٩٣٦	٣٦١	١٠	١٩/٢٤

(٩٤) وزارة الداخلية - ادارة صوم الأمن العام - تقرير عن حالة الأمن العام في القطر

المصرى عن الحق من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ :

(١٥) المرجع السابق :

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب حوادث انكاف المزروعات
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضفائن مقلية	بسبب نزاع على معدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	١٤٢	١	٣
١٩٣١	١٦١	٣	٥
١٩٣٢	٧١	—	٢
١٩٣٣	٦٧	—	٣
١٩٣٤	٦٢	—	٢
١٩٣٥	٥١	٤	٣
١٩٣٦	٦١	١	٥ (١٦)

كشف ببيان الأسباب الدافعة على ارتكاب جرائم تسميم المواشى
من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٦

السنة	بسبب ضفائن مقلية	بسبب نزاع على معدية	بسبب نزاع على وظائف أخرى
١٩٣٠	٥٥	—	١
١٩٣١	٦٠	٥	١
١٩٣٢	٥٢	—	١
١٩٣٣	٢٠	—	—
١٩٣٤	٢٧	—	—
١٩٣٥	٢٨	—	—
١٩٣٦	٢٤	—	— (١٧)

(١٦) نفس المصدر .

(١٧) نفس المصدر .

وقد كانت حصيله هذه الجرائم الانتخابية على مدى سنوات
الاحصاء كالتى :

٢٣٣١ عام ١٩٣٠ — ٢١٨٩ عام ١٩٣١ — ١٦٣٨ عام ١٩٣٢ — ١٣٤١
عام ١٩٣٣ — ١١٧٠ عام ١٩٣٤ — ١١٣٤ فى عام ١٩٣٥ — ١١٥١ عام
١٩٣٦ .

— لم يتأثر جهاز من اجهزة الدولة بالخلافات الحزبية والتغييرات
الوزارية والانتخابات البرلمانية مثل تأثر جهاز البوليس المصرى على مدى
الفترة موضوع الدراسة .

وترجع قصة انغماس جهاز البوليس المصرى فى السياسة الى عهد
الاستقلال الذى بدأ بتشكيل اول وزارة دستورية فى البلاد بعد انتخابات
برلمانية فاز فيها حزب الوفد — فمقد اتخذ رؤساء اللوزارات المتعاقبة
حتى ٣١ يوليو ١٩٣٧ (وزارة الداخلية) منصبا لهم الى جانب رئاسة الوزارة
— باستثناء وزارة زيوار للثقافة (١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) التى
عين فيها اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية — ووزارة عبد الفتاح باشا
يحيى (سبتمبر ١٩٣٣ — ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) التى عين فيها محمود نهى
القيسى باشا وزيرا للداخلية . ولقد كان الهدف من تمسك رؤساء
الوزارات المصرية بمنصب (وزير الداخلية) — هو بالطبع القبض على
زمام جهاز البوليس والادارة فى البلاد — ومن ثم توجيهه الوجهة التى تتفق
ومصالحهم — ويكلمت أخرى (استخدام البوليس لحماية الحكومة من
معارضيه) — اما اساليب البوليس لتنفيذ المصلح التى يتطلبها القبض على
ناصرية الحكم فقد كانت تتراوح بين تزييف الارادات وتزوير الانتخابات
واستخدام العنف والتفكيك بالمعارضين ... الخ هذه السلسلة التى لا تنتهى
من الاحداث التى زخر بها تاريخ البلاد على مدى نصف القرن العشرين وحتى
يوليو ١٩٥٢ .

غرق جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة حتى اذنيه فى التدخل
السياسى — وكان هو نفسه فى النهاية — ضحية الانغماس فى لعبة
السياسة المصرية .

يسجل لسعد زغلول بلاشاً رئيس الوزراء المصرية (٢٨ يناير — ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) انه أول من أدخل (لعبة تغيير المناصب) في تاريخ البوليس والادارة في مصر — ولعل هذا كل جزءا من السياسة التي استنفا في وزارته الأولى والأخيرة ، والتي كان من مقتضاها (زغلة) الادارة بوضع أقراره ومحاسبيه في المناصب الحساسة — ولقد لكد (رحمه الله) ذلك عندما قال لمدوب جريدة الليبرية *Liberte* « انى لأمسك كل الأسف لأن أقرارى غير اكفاء والا لكنت عينت منهم في كل مكان وكان عننا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة : لسا ومعنى ودما انى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن اولو دائما قريبا لى لآنى حتيا اكبر ثقة به لانتفاذ سياستى والعمل في الادارة حسب آرائى » (١٨) .

ويؤكّد ارسى سعد زغلول قواعد لعبة الميث بالمناصب في جهاز البوليس مرتبا نتيجتين غالية في السوء :

(١) قيام العهد الذى يخلفه باعادة من كانوا ضحايا عمليات التغيير وإزالة من عيّنهم سعد وحكومته وهكذا تدور اجهزة الوزارة في حلقة مفرغة من التغييرات والازاحة والاحالة الى المعاش — تمسك مع مقتدم كل وزارة .

(ب) لجوء من مستهم عملية التغيير الزغلولية او (الوعدية) الى للطرف الآخر او للحكومة الأخرى التى تعيدهم الى مناصبهم — فيصبحون بعد ذلك من رجالها — عونا لها واداة طيعة في التنكيل بأعدائها — وهذا أخطر ما في الأمر ، إذ بهذه الطريقة فقط — تفلطت الحزبية البقيّة بكل مفاسدها وتحيزها وأهوائها الى داخل جهاز البوليس — فزكته واطفته وكنت احد أهم الأسباب للخارجية لثقله .

(١٨) عبد الرحمن لارافى — المرجع السابق ص ١٦١

لم يكن قد مضى أكثر من نصف شهر على تولي (سعد) مهام منصبه كرئيس للحكومة حتى أصدر مجلس وزرائه في جلسة خاصة عقدت في ١٤ فبراير ١٩٢٤ قرارات بإحالة الميرالي (العميد) حسين وهبي بك باشمفتش النظام بوزارة الداخلية — وحسين مظهر الطويجي أفندي مأمور مركز ميت غمر إلى المعاش — وتعيين محمود يوسف رشاد باشا مدير أسبوط مديرا للفرية بدلا من محمد حلمي عيسى باشا الذي أحيل إلى المعاش — وتعيين عبد القادر مختار أفندي مأمور مركز الدلتجات وكيلًا لمديرية الفرية بدلا من (عبد السلام الشاذلي بك) الذي أحيل إلى المعاش (١٩) — وفي المعاش من أكتوبر ١٩٢٤ عين محمود فهمي النقراشي أفندي (رئيس الوزارة فيما بعد ٢٤ فبراير ١٩٤٥ — ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) وكيلًا لوزارة الداخلية — ثم جاءت حادثة مقتل السردار (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتتضمن على المحاولة الوليدة لقيام حياة ديموقراطية — وتصعيد بالدرجة الوطنية إلى الوراثة في انتكاسة من أخطر الانتكاسات التي أصابت الحياة السياسية في مصر .

انت وزارة زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ — ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ١٣ مارس ١٩٢٥ — ٧ يونيو ١٩٢٦) — (توجيه ضربة ساحقة إلى الزغلولية) — وعلى مستوى (البوليس) كان الاجراء كالآتي :

- ١ — إحالة محمود فهمي النقراشي أفندي وكيل وزارة الداخلية إلى المعاش في اليوم التالي لتولي (زيوار) الوزارة — أي يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ وتعيين علي باشا جمال الدين مكانه .
- ٢ — إعادة محمد حلمي عيسى مدير الفرية الذي أحاله زغلول إلى المعاش للخدمة وتعيينه وكيلًا لوزارة الداخلية في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ .
- ٣ — إحالة محمود يوسف رشاد باشا مدير الفرية الذي عينه زغلول بدلا من محمد حلمي عيسى باشا — إلى المعاش في ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

(١٩) دفر الوثائق الثموية — مضطلة مجلس الوزراء ٢ إبريل ١٩٢٤ .

٢ - احالة عبد القادر مختار افندى وكيل مديرية الغربية الذى عينه زغلول بدلا من عبد السلام الشاذلى الى المعاش فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ .

٥ - اعادة عبد السلام للشاذلى بك من المعاش الى الخدمة وتعيينه وكيلاً لمديرية لسيوط فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٤ (٢٠) .

لها (حسين مظهر الطوبجى) مأمور مركز ميت غمر الذى احاله زغلول الى المعاش فى ١٤ فبراير ١٩٢٤ ، فقد رفع (اسماعيل صدقى باشا) وزير الداخلية مذكرة بشأته الى مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ قال فيها :

« سبق ان صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢٤ باحالة حضرة حسين مظهر الطوبجى افندى مأمور مركز ميت غمر على المعاش . وحيث ان اعمال هذا المأمور فى المسكنى دلت على انه من خيرة المأمورين كفاءة ونشاطا واستقامة ، وحيث انه لم يعزل من وظيفته الا لأسباب لا علاقة لها بالعمل ، وحيث ان الحكومة فى حاجة ماسة الى خدماته النافعة - لذلك رأينا امانته للخدمة بوظيفة مأمور مركز كيا كان بدون حاجة الى الكشف الطبى... وزير الداخلية اسماعيل صدقى » (٢١) .

وتكشف وثيقة صادرة فى يناير ١٩٢٥ عن مسلك حكومة سعد زغلول ازاء ضباط البوليس الذين كان لهم موقف معاكس أثناء انتخابات (ابريل ١٩٢٣ - يناير ١٩٢٤) - فقد حوكم القلائق المحلى (عقيد) محبوب نجيب مساعد حاكم مديرية الغربية امام مجلس تاديب فى عهد وزارة سعد زغلول (مارس ١٩٢٤) لتهم اسفدت اليه يرجع تاريخها الى عام ١٩٢٠ - موضوعها (استعمال نفوذه فى الحصول على صلح بطريق الاكراه فى حادثة وقعت من بعض اقرابه وآخرين) - وقد حقت هذه التهمة فى ذلك

(٢٠) دار الوثائق القومية - مخططة مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٢٥) .

(٢١) المرجع السابق - مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء - وزارة الداخلية - قسم المتخضعين واللوائح - نمرة ١٨ - من وزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

الوقت ولم تر الحكومة موجبا لمؤلفته ، واستمر في عمله — ونال ترقينه بعد الحادثة الى رتبة (القائم المحلى) — ثم جرت انتخابات ١٩٢٤ — ونسب الى الضابط اتهامات قالت فيها الوثيقة الصادرة في عهد وزارة زيور الأولى أنها « تتعلق بحوادث الانتخابات للسلبية وما نسب الى هذا الضابط فيها لم يكن في الحقيقة الا قيامه بتنفيذ الأوامر انسافرة اليه من المدير وهي تقضى بالمحافظة على النظم والأمن العام حيث اتخذ من الاختياطات ، ما لم يسمح بالمبث بهما وقد كان عمله هذا داخلا في دائرة القانون » (٣٢) .

بمقت هنا حكومة (مسعد زغلول) بها قديمة من مرقدها رغم سابقة صدور حكم فيها بعدم الادانة — واتهمت بالضابط بالخروج من دائرة القانون ، وقدمته للمحاكمة التأديبية عن تهم قالت فيها الوزارة الزبورية اللاحقة أنها أعمال (تدخل في دائرة القانون) — وهكذا غسرت الحكومات في مصر (القانون) وفقا لما تراه — وتكشف حكومة زيور عن اسباب التناقض في تفسير قانونية أعمال ضابط الليوليس فتقول الوثيقة « لم ترق هذه الاجراءات أمام القامين بالأمر في ذلك الوقت (وزارة مسعد زغلول) لأنها كانت موجهة ضدهم قبل أن يتولوا الحكم — فلما تبرعوا مناصبهم بعثوا التهمة الأولى من مرقدها وضموها اليها التهم الأخرى وقدموه للمحاكمة فحكم عليه تحت تأثير سياسة خاصة بالعزل من الوظيفة .

ولما نعهده في هذا الضابط من الكفاءة والمقدرة والنشاط في مدة خدمته الطويلة نرجسو من المجلس موافقتنا على اعادته للخدمة مع معاناته من لكثف الطبى وتعيينه مفتشا بقسم النظم والخبر بوزارة براتب قدره ٦٠٠ جنيه سنويا محتسبا هذا الراتب من وفورات الوزارة — وزير الداخلية اسماعيل صدقى » (٣٣) .

(٢٢) دار الوثائق القومية — محظية مجلس الوزراء (نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥)
— وزارة الداخلية — قسم المستعظمين والوزارات — تمرة للقيس ٧٩ سرى مستعظمين — مكتبة
مروعة الى مجلس الوزراء — من وزير الداخلية (اسماعيل صدقى) ٧ يناير ١٩٢٥ .
(٣٣) المرجع السابق .

كان ما فات نماذج للجولة الأولى من الانسداد — وكانت بين (وزاره
مسعد زغلول) ووزارة زيوار .

فلما استفتح الانسداد بالدخول في الجولة الثانية من الانتخابات
على اثر استصدار زيوار مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤
لمدة شهر — ثم مرسوم حل مجلس النواب في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ — وتحديد
يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد — شرعت الحكومة الزيورية
في اعطاء الضوء الأخضر لجهاز البوليس لطاردة الخصوم ، ومناصرة
المرشحين — بعد ما اتضح شكل الصراع الحزبي — واقدام اصحاب
التفوس للضميمة على الاتضام بأن بيده السلطة . في ظل هذا الجو
الذي اطلقت فيه يد البوليس للتفكيك بخصوم الحكومة الزيورية وقامت
(حادثة اخطاب) للشهرة في مايو ١٩٢٥ . كان (محمود الأتري باشا) من
انصار (الوفد) ومن خصوم الحكومة بالتالي — فبعد ضابط بوليس
النقطة (غريد التهامي) الى التفكيك باهل البلدة وما جاورها لاکرامهم على
التخلي عن (الأتري باشا) ومارس نوعا من البطيحة تجاه اهل البلدة ،
فسلخ رجاله بالمعصى ، وسار بهم في شوارع البلدة يغلخ المحال ويعتقل
من يوجد من الاهالي خارج منزله — واوسع رجاله الاهالي ضربا ،
وسالطوهم الى السجن واعتقلوهم بدون وجه حق — وامتد نشاط
الضابط الاجرامى الى (ميت فضاله) و (ميت مسعود) و (الفراقه)
و (السنيطة) و (منشية عبد النبي) ليكيد لرجلى حزب الوفد في المنطقة
(الأتري باشا) و (محمود بك عبد النبي) — وتمتدب رجال الضابط رجال
الأتري يربطونهم بالحبال ويسوقونهم سوق الاتعام ويضربونهم بالمعصى
والسياط ويقتنون في الازلال والتضيق ... الخ . اثبتت النيابة هذه
الجرائم — وقسم الضابط واموانته الى محكمة جنائات المتصورة — رغم
مسامى الحكومة المعادية للوفد لمنع نظر القضية — لكنها نظرت يوم ١٥
يناير ١٩٢٥ في عهد حكومة مصطفى النحاس باشا الثانية (اول يناير ١٩٢٥
— ١٩ يونيو ١٩٢٥) وحكم على الضابط بالسجن مع الاشغال الشاقة خمس
سنوات ، وعلى رجاله من رجال البوليس بمقويات اخف ، وبإلزام الحكومة
مع المحكوم عليهم بتمويش الصحايا بنبلغ ٢٥٠٠ جنيه (٢٤) .

(٢٤) عبد الرحمن الرافعي — المرجع السابق ص ٢٢٤ ٢٢٥ .

ثم تاتي الوثائق لتكشف عن تعقب وزارة النحاس باشا (يناير ١٩٣٠ — ١٩ يونيو ١٩٣٠) لكل من ساهم في الجريمة — فتاولت مدير المديرية (محمود زكى بك) في ذلك الوقت .

• بعد الاطلاع على ملف قضية اخطاب والتحقيقات التي جرت فيها وحكم محكمة الجنايات الذى صدر فيها اخرا بتاريخ ١٥/١/١٩٣٠ والتقير المرافق لهذه المذكرة المقدم من حضرة وكيل التفتيش العام .

حيث ان السلوك الذى سلكه مدير المديرية في ذلك العهد وهو (محمود بك زكى) مدير قسم مستخدمى وزارة الداخلية الان يتناقى مع واجب الوظيفة الذى يقضى عليه ان يلتزم بين الناس على اختلاف نزعاتهم جادة المعدل وان يبتعد عن وسائل الاضطهاد للأفراد ، وهو ما لم يفعل محمود بك زكى — فقد اتخذ وظيفته منذ كان مديرا للديبلوماسية سنة ١٩٢٥ وسيلة للعبث بالحريات فأرهب الأهالى بناهيتى اخطاب وكوم النور بواسطة رؤوسيه وسكت عن أعمالهم الجائرة مع عليه بها .

وحيث ان مثل هذا الموظف أصبح لا يؤتمن على وظيفته ومن المصلحة العامة فصله من الخدمة فالمرجس موافقة المجلس على ذلك (النحاس) ١٩٣٠/٣/٦ ، (٣) .

ونظرة على ما تعرض له (عبد القادر مختار أفندى) الذى ورد لاسمه في الصفحات السابقة — تكفى للدلالة على مدى العبث والامساح الذى كان يمر به جهاز البوليس بعد تظفل الحزبية فيه .

فقد قلنا ان الرجل عين في ظل وزارة سعد زغلول من مأمور لمركز الدلنجات الى وكيل لمديرية الغربية — فلما جاءت وزارة زيوار احالته الى المعاش — وخلال السنوات التالية الحُق بوظيفة مفتش بوزارة المالية — فلما جاءت وزارة النحاس (يناير ١٩٣٠ — يونيو ١٩٣٠) اعادته الى

(٢٥٢) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء ١٩٣٠ .

— ١٢٥ —

(م ١٠ — البوليس المصرى ؟)

وزارة الداخلية كمدير لمحيرة الشرقية^(١٦) — غير أن الرجل لم يهنا بمنصبه هذا طويلا ، فقد استقال النحاس باشا في ١٩ يونيو ١٩٣٠ بعد ما تبين له استحالة التعاون مع الملك الذي تعمد تعطيل صدور المراسيم الخاصة بتعيين الشيوخ الجدد — وقانون محكمة الوزراء — وأتى صدقي باشا (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣) ليصدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٣٠/٧/٢٣ بفصل « حضرة » عبد القادر مختار أفندي مدير الشرقية من خدمة الوزارة اعتبارا من ١٩٣٠/٦/٢٥ نقلا الى مصلحة الأملاك الأميرية ،^(١٧) .

هذا ما كان يتعرض له جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة — بل أن مديري المخابرات والمحافظين كفوا يحتلون في منازلهم مع تغيير الوزارة التي ينتمون اليها لعلمهم بأن الوزارة الجديدة ستحيلهم الى المعاش — ومع مقدم وزارتهم ، فقامت يجهزون أنفسهم لاستلام مواقعهم التي كانوا يحتلونها قبل إحالتهم للمعاش .

وهذه قائمة برجال الوفد من كبار رجال البوليس الذين كانوا قد أحيلوا للمعاش في الوزارة السابقة على وزارة النحاس باشا الثانية (وافى بها وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) — فلما عاد الوفد الى الحكم في أول يناير ١٩٣٠ ، كان أول اجراء قام به هو اعادة رجاله الى مواقع السلطة — وإحالة رجال الوزارة السابقة الى المعاش :

(١٦) المرجع السابق .

(١٧) وزارة الداخلية — الأوامر العمومية رقم ٤٧١ في ١٩٣٠/٨/٤ .

المسجد	رجال حزب الأحرار الدستوريين	الوظيفة	رجال البريد
أهالة على المالك	محمود صادق يونس بك	مخبرا القرية	محمود يوسف رشاد بك
أهالة على المالك	عز الدين سليم أبو سحلى بك	مخبرا للبرقية	أحمد مختار حجازى بك
أهالة على المالك	محمد نيسازى أحمد بك	مخبرا للبرقية	عبد القادر مختار أفندي
أهالة على المالك	محمد سعيد كسالى بك	مخبرا للبريد	عمر وهبى بك
أهالة على المالك	عبد السلام الشاذلى بك	مخبرا للبريد	اسماعيل أحمد بك
أهالة على المالك	أحمد فهمى حسين بك	مخبرا للبرقية	محمد محمد حسين بك
أهالة على المالك	إبراهيم رشدى قحجة بك	مخبرا لبرجسا	إبراهيم أمين بك
أهالة على المالك ^(٢)	محمد سعيد الخلى أفندي	مخبرا للبرقية	محمد لبيب موسى بك

وفي ١٩٣٠/١/٢٠ عمل الأمير الای (عمید) محمد حيدر بك مدير قسم النظام والخفر بالوزارة من الخدمة بالاحالة أيضا على المعاش^(٢٩) .

ثم جاءت وزارة اسماعيل صدقي (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) - ويمكن بسهولة التعرف على ما فعلته هذه الوزارة بمجرد نقل الذين في يسار القائمة الى يمين القائمة - ونقل الذين في اليمين الى اليسار .

رجال حزب الاحرار للدستوريين تاريخ العودة الى الخدمة

١٩٣٠/٦/٢٥	مساعدة محمود صديق يونس باشا
١٩٣٠/٧/ ٣	هارون سليم أبو سحلى بك
١٩٣٠/٦/٢٥	أحمد مهدي حسين بك
١٩٣٠/٦/٢٥	عبد السلام الشاذلي بك
١٩٣٠/٧/ ٣	محمد نيساري أحمد بك
١٩٣٠/٨/١٩	إبراهيم رشدي تمحة بك
١٩٣٠/٩/٢٣	محمد حيدر بك

هكذا أعيد كل من أحالتهم حكومة الوفد الى المعاش الى وظائفهم الأصلية - أما (الأمير الای محمد حيدر بك) فقد عين وكيلًا لحافظة القاهرة . كذلك فإن (محمود زكي بك) الذي فصل في ١٩٣٠/٣/٦ لانتهاكه بالمشاركة في حادث (الخطاب) - فقد أعيد للخدمة مديرًا لإدارة المستخدمين واللوازم بالوزارة في ١٩٣٠/٨/١٨^(٣٠) .

وقد ترتب على الزج بجهاز البوليس في قضية الصراع الحزبي على الشكل الذي قممته السطور السابقة - أن أنغمس أفراده في العمل

(٢٩) وزارة الداخلية - الأوامر العمومية رقم ٣٦ في ١٩٣٠/١/٢٠ د لحالة على المعاش

بقرار مجلس الوزراء .

(٣٠) دار الوثائق القومية - محظلة مجلس الوزراء في ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .

السياسي — وزادت بالتالي عمليات انتكاس بهم من جانب الوزارات التي لا يميلون إليها — بل أن عمليات التكتيل كانت تلاحقهم وهم خارج الخدمة أيضاً — فقد نسب إلى الملازم أول « محمد كامل إبراهيم الحسدي » انضباط بالاستبداد^(٣١) أنه « تردّد وهو في الاستبداد على النفاذ السعدي يومى ٢٣ و ٢٤ مارس ١٩٣١ مخالفاً قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٩/١/٣٠ بإضافه فقرة أخرى إلى المادة ١٤٤ من انقائون المالي بتحظر الموظفين والمستخدمين من أن يشتركوا في اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية »^(٣٢).

وإذا كان سمد زغلول قد حبذ أن يكون أقرابه — وبالتالي مناصرو الوغد — هم الشاغلين لوظائف الإدارة — الأمر الذي عد في عام ١٩٢٤ ارساء لواء السعدي والحيل ، فإن (محمد محمود باشا) خرج على الناس خلال عهد وزارته الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) بدمعة جديدة مؤداها ضرورة ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة — مذكياً بذلك نار الحزبية وفتاحاً باباً جديداً للتفصّد السياسي — فقد قالت حكومته بمناسبة محاكمة (عبد العزيز عز العرب) الذي ضبط في مساء ١٨/١١/١٩٢٨

(٣١) الاستبداد هو منح الضابط من مباشرة واجبات وظيفته وحرمانه من ثلثي راتبه لفترة من الزمن لا تزيد على سنة — فإذا أعيد إلى عمله بعد سنة — وضع أصله في التقديرة بعد مساوئ يليه في الأهمية — وإذا مضت سنتان على إحاقته إلى الاستبداد أحيل إلى المعاش .

(٣٢) دار لوثائق القومية — محظية مجلس الوزراء (مايو ١٩٣١) — وقد صهرت هذه الوثيقة في عهد وزارة اسماعيل صهفي الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ — ٤ يناير ١٩٣٣ ، — وأحيل الضابط إلى المعاش في ٦ مايو ١٩٣١ — أما قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٩/١/٣٠ المتار إليه في الوثيقة فقد صهر في عهد حكومة ليد القومية (محمد محمود باشا ٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) وفيه أضافت الوزارة إلى لقائون المالي الخاص بموظفي الحكومة فقرة جديدة المادة ١٤٤ منه تنصّ بمنح الموظفين والمستخدمين من أن يمتنعوا اجتماعات سياسية أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ، وجعلت الموظف الخلف عرضة للفصل — وكان القصد من هذه الاضافة منح الموظفين أو المستخدمين من الانضمام إلى حزب الوغد — وجعل للمصلح عوية لهم إذا ما انضموا إلى ذلك الحزب — راجع عبد الرحمن القافى : في اعقاب الثورة المصرية — ثورة ١٩١٩ ، — الجزء الثاني — الطبعة الثانية ص ٨٢ .

بشارع القصر العيني وهو يحمل نشرات مطبوعة تتضمن الحضر على كراهية الحكومة لتوزيعها على الجمهور - وهو ما اعتبرته مخلا بواجب الولاء للحكومة :

« للموظف بامتباره فردا - مطلق الحرية في أن يكون لنفسه عقيدة سياسية . وليس ما يمنع أن تخالف عقيدته عقيدة الحكومة القائمة بالامر . ولا مؤاخذه على الموظف بسبب ذلك طالما أنه لا يتأثر بهذه للعقيدة في عمله فلا يكيل للناس بكيالين فيحابى شركاءه في العقيدة السياسية ويظلم خصومه السياسيين وطالما أن لا يساس لهذه العقيدة بواجب ولاء الموظف نحو الحكومة القائمة فلا يعمل على مناهضتها ولا يحضر الناس على كراهيتها لأنه بحكم وتقليده مقيد للحرية مرتبط بالولاء لرؤسائه إذ بغير هذا الولاء لا تستطيع الحكومة الاحتفاظ بالهيبة والسلطة اللتين لا غنى لها عنها للقيام بالأعمال المنوطة بها - وإذا كان هذا الولاء لا ينفذ إلى عقيدة الموظف فلا يؤثر فيها فهو لا شك يسيطر على الأعمال الخارجية التي ياتنها الموظف مدفوعا بهذه العقيدة فتصبح هذه الأعمال محل التقدير والحكمة » (٣) .

طالب (محمد محمود) ابن الموظفين بالولاء للنظام القائم - لكنه لم يبين في جبهاته المار ذكرها ما الذي يفعله الموظف إذا ما تغير النظام القائم وحل محله نظام آخر - هل يستمر على ولائه للنظام السابق - أم يصبح مواليا للنظام الجديد ؟

ومع هذا فإن (محمد محمود باشا) وغيره من رؤساء الوزارات والأحزاب المصرية كانوا يتركون أعضائهم من رجال الليوليس عرضة لتكيد الأنظمة التالية دون أن يملكون دفع الأذى عنهم .

(٣٢) وزارة الداخلية - الأوامر الحربية رقم ٤٧٦ ق ١٢٢٩/٧/٣٠ - حكم تاسيسي ضد عبد العزيز عز العرب - قضى بتنزيله إلى الدرجة الخامسة - وقد أعلنته وزارة للجنس باشا (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) إلى جلسته التي كان عليها قبل محاكمته تاسيسيا - وتوقيته ترقية فعلية إلى الدرجة الخامسة مع جسيان . أتحيلته فيها من ١٩٢٥/١/١ - ثم ترقيته ق ١٩٣٠/١/١ إلى الدرجة الرابعة - راجع الأوامر الحربية رقم ٢٠٤ ق ١٩٣٠/٤/١٠ .

كان البكاشى (أبو المجد محمد المناظر) أحد صباط «بوييسى» أميين حوكموا عام ١٩١٦ لاتهامه بمساعدة الطوار - وحكم عليه بالمرم من الخدمة في ٢ مايو ١٩١٩ وكان في رتبة البوزباشى (انقيب) في ذلك الوقت - وفي عهد وزارة مجيد محمود باشا (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) أعيد الرجل الى الخدمة برتبته السابقة ثم منح رتبة الصاغ (الرائد) المحطة^(٢٤) وعين مأمورا لأحد المراكز - وأصبح من رجال عهد محمد محمود باشا - باعتباره قد وصل ما انقطع من عيشه . وسقط (محمد محمود باشا) في أكتوبر ١٩٢٩ - وجاء (صدقى) في يونيو ١٩٣٠ بعد استقالة النحاس باشا في ١٧ يونيو ١٩٣٠ - فأجل انعقاد البرلمان شهرا في ٢١ يونيو ١٩٣٠ ، وقام الوفد بحكومته وأنفذ أسلوا دعائيا ضدما في أنحاء البلاد رد عليها صدقى بقوات البوليس والجيش لقهر الشعب - ثم استصدرت الحكومة الصندقية مرسوما بفض الدورة البرلمانية في ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل اقرار الميزانية بالمخالفة لنص المادة ١٤٠ من الدستور التى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انقراغ من تقرير الميزانية - وبالمخالفة للمادة ٩٦ التى تقضى بدولم دور الاعتقاد العادى ستة أشهر على الأقل ، واحتلت قوات الحكومة دار البرلمان لمنع اعضاءه من مقده - وكان ذلك في ٢١ يوليو ١٩٣٠ . ثم ما لبث صدقى ان الذى دستور ١٩٢٣ ووضع دستورا آخر يضيق من سلطات الأمة - وأصدر قانونا للانتخاب حصر فيه هذا الحق في أضيق الحدود ، وجعل الانتخاب على درجتين ، وبدأ بعد لاتخابات جديدة على هدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابى الجديد .

ما يعنينا من هذا كله هو اتفاق حزبى الوفد والأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة وعدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ -

(٢٤) الرتبة المحطة ترقية يرى فيها الضابط الى رتبة اطي دون الحصول على رتبها - وبعد فترة من الوقت يتم تربيته ترقية فعلية في الرتبة التى رقى اليها عطفا فيحصل على راتبها - يقال « يرى الصاغ » (القواد) المظى ٠٠٠٠ الى رتبة الصاغ اعتبارا من تاريخ ٠٠٠٠ ويمنح راتب الرتبة - فالرتبة المحطة لأن لا تمتد ترقية حقيقية ولكنها تلح صاحبها وغما اديبا فقط .

واشتركتها في تأليف لجنة لتصل بينهما لتنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات واصدرا بعد ذلك في مارس ١٩٣١ (عهد الله والوطن) الذي قررا فيه مقاطعة الانتخابات ، وتأليف جبهة لاعادة الدستور الملقى — زيارة الاقاليم وعقد المؤتمرات الوطنية ... الخ .

كان من جراء اتفاق الوعد والاحرار للدستوريين ان اتخذ (صدقي) قراره بمواجهتهما بقوات البوليس ومنعهما من زيارة الاقاليم او الاتصال بالآلة . وهنا تأتي قصة رجلنا (ابو المجد الناظر) . والتي تقودنا الى ما تهدف اليه الدراسة من كشف آثار الصراع الحزبي والحياة السياسية المصرية على جهل البوليس .

ولندع (للبكاشي أبو المجد الناظر) يروي لنا القصة :

« في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٠ قصد حفرة صاحب الدولة محمد محمود بلقا زيارة بعض الاسدقاء بمديرية الدقهلية (كان للبكاشي أبو المجد يشغل وظيفة مساعد حكمدار الدقهلية) — فابرنى بعض الرؤساء بان اذهب الى جهة معينة كان يتصد زيارتها دولته ومعى قوة لأصول دون وصوله ذلك المكان — ولوامر أخرى شفهية من هذا النوع لا تتفق مع القانون . نرجوت اوئى الشأن في مخالفتى من هذه المماورية على ان يفرسوا على ما شاؤوا من ائشق الأعمال حتى ارضى ضميرى فمسموا الا التنفيذ واعتبروا طلبى هذا ترددا في اطاعة الأوامر وتبلغ الأمر الى وزارة للداخلية فلو تفتنى عن العمل وكان تحقيقا لنتهى بقطع خمسة عشر يوما من راتبى ونقل الى مديرية البحيرة وتلخصم تثبتي . وقد جرت الانتخابات لمجلس النواب في سنة ١٩٣٠ أثناء وجودى بالبحيرة فاجسدت عنها وبعد انتهائها اشدقت الوزارة العلوات والترتيكات والتثبتي بغير حساب لكل من ساهم فيها وكله له القدرح المطلى وأخيرا وبعد بض سنتين كالمثلين واكثر صدر قرار الوزارة بتثبتي في رتبة الصاغ اعتبارا من ١٥ سبتمبر ١٩٣٠ وهو تاريخ تعيينى مساعدا لحكمدار الدقهلية مع ائى منحت هذه الرتبة في يونيو ١٩٣٩ ولقاعوا على سنة وأربعة شهور قضيتها في هذه الرتبة مؤديا أميال مأمور مركز البدارى وقويسنا ووضعوني

في كشف الاممية في آخر من ترقوا معى في هذا الدور وكانوا نحو
العشرة ضباط ، (٢٩) .

وتكشف الوثيقة دون ما حليمة لشرح عن :

— اتجاهات ضباط البوليس السياسية خلال الفترة موضوع الدراسة ،
وتوجههم بولائهم لمن احسنوا معاملتهم او اكرمهم — ورفض تنفيذ أوامر
الانظمة اللاحقة وهو ما يكشف عن تردى روح الانضباط بين صفوف
جهاز البوليس ، خاصة اذا علمنا ان الثابت رسميا في ملف خدمة الضباط
هو : ١٥ يوم قطع ماهية في ١٩٣٠/١٢/٨ لأنه رفض اطاعة امر حضرة
وكيل المديرية القاضي بقيامه لناحية بدارى لحفظ للنظام بها لمناسبة زيارة
دولة محمد محمود باشا لها في يوم ١٩٣٠/١١/٢٩ ، ثم تفوهه بكلام لا يسمح
صدوره من موظف مؤتمن الى رئيسه أثناء قبيله بما تقرضه عليه
ولجبائه ، (٣٠) .

— أسلوب استخدام الحكومات الحزبية لجهاز البوليس في صراعاتها
أسياسية مع الأحزاب السياسية الأخرى التي كانت تقف من الحكومة موقف
المعارضة .

— مدى الانسداد الذي كان جهاز البوليس يتعرض له أثناء ممارسته
هذه للنسابة الحزبية .

وقد جرت الحكومات على مدى الفترة موضوع الدراسة — وبلا
استثناء على اللزج بجهاز البوليس في لعبة السياسة الحزبية بكل مساوئها
وساوها الأمر الذي أدى الى تطفل الحزبية والحسوبية وبالتالي (التناق)
بين أواسط الضباط ، وساعد على ذلك سرعة تغير الوزارات وتنتقل سدة

(٢٥) دار المطبوعات العمومية — ملف خدمة البيكاشى أبو المجد لنافر — مسجل
٥١٢٨٢ — محطة ٥٤٥٢ — رف ٢ — دوايب ١٨٩ — شكوى البيكاشى أبو المجد محمد لنافر
الى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٤ . . .
(٣١) المرجع السابق .

الحكم الى تسوى متنافرة وهو ما ساعد على سرعة تغير لولاء من حكومة الى حكومة أخرى .

ولذا كان من المسلم به انه لا قيام لحكم صالح مستر ومستقر الا بامعاد الموظفين وفي طليعتهم رجال العدالة وحفظة الامن عن كافة المؤثرات الحزبية والسياسية — فان من المتفق عليه بديها ان انشغال جهاز البوليس بمثل هذه القضايا السياسية — يصرفه حتما عن التفرغ لواجبه الاساسى وهو مقولمة الجريمة وتاكيد استقرار الامن ، بنتيجة مؤداها الفشل في مهمته .

— في ظل الامتيازات الأجنبية وما تضمنته من حصانات لأصحابها ، نمت وترعرعت جرائم الأجانب في مصر . فقد كفلت هذه الامتيازات لهم حصانة مسلكتهم ضد حق البوليس في دخولها — وحققهم في حياية الجناة اذا التجأوا الى مسلكتهم ، وحصلتهم ضد التنقيش . وبكلمات أخرى كان الأجانب في مصر يتمتعون بحقوق وحصانات ليست للمواطنين في مواجهة اجراءات البوليس — ناهيك عن حصانتهم ضد القوانين المصرية والقضاء المصرى ، بمعنى ان المحاكم المصرية لم تكن تلك حق محاكمهم — وكلفت محاكمتهم تتم وفق قوانين بلادهم في المحاكم القنصلية .

ويمتضى هذه الامتيازات — التي جعلت من مصر موطئا وملادا لعشرات الآلاف من الأجانب من مختلف الجنسيات منذ منتصف القرن التاسع ستر — نبت التجمعات الأوروبية في البلاد (٣٧) . واشتغل الأجانب بوظائف ومهن وحرف عديدة — فكان من بينهم المهندس والطبيب والحرفى والموظف — وكان من بينهم عديم الضمير والخلق الذى وجد في البلاد مرتعا خصبا ليبارس الجريمة بأحط أشكالها ، متخذًا من الامتيازات الأجنبية الدرع الذى يحتبى

(٣٧) بلغ عدد الأجانب في مصر وفق احصاءات التعداد الكاالى : عام ١٨٨٢ = ٩٠٨٨٦ .
— عام ١٨٩٧ = ١٠٩٧٢٥ — عام ١٩٠٧ = ٢٤٨٧٩٥ — عام ١٩١٧ = ٢٠٦٢٥٥ — عام ١٩٢٧ = ٢٢٥٦٠٠ — عام ١٩٣٧ = ١٨٦٥١٥ راجع قوائم الاحصاءات — مصلحة الاحصاء والتعداد ١٩٣٧ .

به غنما يقع تحت طائلة القانون . وقد ارتبط البقاء وتجارة المخدرات في مصر - بالأجانب - كذلك فقد ارتبط نشاط الأجانب الإجرامى في مصر بالامتيازات الأجنبية .

يصود اصل حى (وش البركة) نلى الوقت الذى كانت فيه حقيقة الأزيكة الحالية (التى تأخذ اسمها من اسم الأمير المملوكى ازبك) بركة . في ذلك الوقت كانت قصور المالك تدور حول حافة البركة الدائرية التى كانت تجف في الشتاء وتجرى زراعتها بتقواع مختلفة من النباتات والزهور . مع بدايات القرن التاسع عشر شكل حى وش البركة ، وشارع كلوت بك والمنطقة التى تمتد حتى بداية شارع الموسيقى (حى الأفرنج) في القاهرة وتبيز بفنادقه وقصباته الأجنبية . وكان الزوار للقسامون من الاسكندرية بواسطة المراكب النيلية يرسون في ميناء بولاق ثم يركبون مخرتين الحدائق وحقول السول حتى يصلوا الى فندق شبرد والفنادق الأخرى في حى الأزيكة والتي كانت تسمى Caravansera (خانات) . وفيما بعد فقد (وش البركة) سمعته الطيبة هذه وأصبح حى المعاهرات الأوروبية واستمر كذلك حتى الفترة موضوع الدراسة . وخلال الربع الأول من القرن الحالى كان (وش البركة) قد أصبح امتدادا طبيعيا لحى (الوسعة) وشكل الاثنان منطقة الدعارة في القاهرة . شغل (وش البركة) المومسات الأوروبيات من كل الأجناس والعناصر لممارسة هذه التجارة المرخصة في مصر . وكانت اغلب المومسات من نساء الطبقة الثالثة اللاتى لفتظهن (مرسيليا) لعدم الحاجة اليهن وأصبح مجال عملهن هو أسواق (بومباى) و (الشرق الأقصى) ، لكنهن مع ذلك كن أوروبيات ولم يتحدرن بعد الى مستوى كوخ الغربة الواحدة الذى كان (بالوسعة) منطقة البغايا الوطنيات اللاتى كن ييمن المنصة في مقابل خمسة قروش .

ومثل (الوسعة) بمومساتها وقواديتها ، امثلت (وش البركة) بالمومسات الأجنبية وقواديتهم rimps الأجانب المتجمعين بجسابة الابتزازات الأجنبية . كان (حلى المومس الوطنى) Native bully خضع للقانون الجنائى المصرى ، وكان من السهل تجريم أمهاته اذا تجاوزت

الحسد المسحوق به وفقا للائحة ببيوت الماهرات لسنة ١٩٠٥ - لكن حامى المومس الاجنبى European Soueneur لم يكن يخشى شيئا من البوليس - كما أن قضاءه القصصى كان اضعف من أن يوقف نشاطه . وقد تغفلت تجارة الرقيق الأبيض فى مصر بفضل هؤلاء القوادين الاجانب الذين اذروا تجارة جيدة التنظيم لها قيادتها فى كثير من الموانىء والمسند الاوروبية - واكتسب الكثير من القوادين الاجانب ثروات طائلة من الدعارة الأجنبية فى مصر (٢٨) .

Prostitution (٢٨) الدعارة
Prostitute والمغلب المومسات
Male prostitute .
من تقديم الخدمات الجنسية للبيع .
من النساء ، برغم وجسود المومس للذكر
• والدعارة هي بطبيعتها صفقة بين اجانب يدفع ثمن الخدمة
فيها نقدا • يمكن للمومس أن تمارس هذا العمل مستقلة ، أو عن خلال تنظيمه بواسطة قواد
Pimp أو وسيط يحصل على نسبة مئوية من كسبها • وتتنوع طريقة ممارسة الدعارة
بين الشارع - أو غرف الفنادق أو بيوت الدعارة المعروفة بالمواخير Brothels or brothels
- كما أن هناك دعارة يحصل عليها عن طريق التليفون أو ما يسمى (Call Girls)
وفقا لطب العمل • والدعارة كمهنة معترف بها في بعض البلاد الغير اوروبية ، ومهنة بشدة
في بلاد أخرى • وفي اغلب البلاد الغربية يتم تنظيمها بواسطة البوليس أو تحظر عملا غير
قانوني - لكنها تمارس رغم ذلك نظرا لصعوبة تطبيق القانون • وفي الولايات المتحدة تمارس
للدعارة قانونا في ولاية نيفادا Nevada • والدعارة أنواع - فهناك (دعارة كل الوقت)
Full time وهي التي تعمل فيها المومس تحت رقابة (مدلم) مدلم - هي في
الأصل مومس سابقة تدبر مؤسستها الخاصة • وهناك كل أنواع المواخير التي تتراوح بين
Sium areas نخلة للفنادق الكبيرة والزارائب للرخيصة التي تنتع في المناطق الحرة
ومع أن الدعارة منتشرة في البلاد الشرقية التي تصرح بهذا العمل ، فقد تهاصت المواخير في
اغرب البلاد الغربية • نظرا لصعوبة تشكيلها بطريقة سرية في الوقت الذي أصبحت المهنة فيه
غير مسحوق بها • والمومس الأكثر انتشارا الآن في المدن الأمريكية والأوروبية هي مومس الطريق
Street Walker • والطب على خدمات هذا النوع كبير ، ولا يستطيع البوليس أن
يقبض شيئا جليا من عمليات القبض بمناسحة ما • وليس كل المومسات تشتغلن لكل
الوقت • فهناك مومسات بعض الوقت Parttime (السريات) التي تمارسن
انشطين جانبيا الى جانب وظائف محترمة يمارسها أو أعمال « إدارة البيوت » وعمد
هؤلاء المومسات يتزايد بشكل كبير في كثير من البلاد الغربية • ويمكن للرجال أن يكونوا مومس
Homo sexual male prostitute مومس الشفوذ الجنسي الذكر

كان الأجانب يديرون (المولخيز) الغير مرخصة تحت سمع للبوليس
وبصره دون أن يملك أن يفعل حيالها شيئا . ويحكى لنا اللواء توماس ، رسلا

يقدم خدماته لرجال آخرين - ويكون امثال هذا المومس في المدن الكبيرة . وهذا النوع
من المومس يخطر في الشوارع أو يضى الليارات والامكن الأخرى التى يتجمع فيها مساجيو
الشفوذ الجنسي . والمومس الذكر الذى يقدم انواع التسلية أو يقوم بخدمة زبائن المومسات
يعرف باسماء بزيئة في المجتمع للشرتى - لكنه في الغرب يسمى Gigo.o ، والطلب على
هذا النوع من المومس تأيل على كل حال .

وفي كثير من الحضارات القديمة والحديثة ، اعتبرت المومسات طبقة متميزة بزي معين ، وله
معيته . وامكن اقامة معينة ، كما كانت تميز عن ملابس وقصات شعر خاصة . ففي روما القديمة
كانت المومسات يصبن شعورهن باللون الأحمر أو الأصفر . وفي المدن اليابانية خلال القرن
الثامن عشر ويواكير القرن التاسع عشر وجدت امكن مزيئة خاصة كمواقع للمومسات . وكانت
المطليات اليابانيات يمرضن في اكواح في الشوارع . وفي المومسات للراقصة كانت أسماء
المومسات تعرض في ما يشابه الخيمة عند الدخل . وخلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر
اختلفت أعداد كبيرة من النساء في الطبقة العاملة للحضرة الانجليزية بالدعارة ، بما في ذلك
المهلبات من اميرلندا والمدن الرويلية . وكان مرجع ذلك الى الاضطراب الاقتصادي والاجتماعي ،
ووفاة الأزواج والآباء ، وفظظة نظام المصانع . ولقد كانت ظروف الحياة المهنية والمثالية
لنساء الطبقة الدنيا في انجلترا مروعة الى درجة أن بلحا طبييا في الدعارة قرر أن ظروف عمل
المومس بدت أقل قتالا للجسم عن العمل في المصانع أو الاستهلاك البسطنى الذى يسببه
الانجاب . وقد ظهرت تجارة موازية للدعارة في ذلك الوقت - هي تخطب أو شراء اللعنيات
الصغيرات للعمل في مواخير القارة الأوروبية . وفي القرن التاسع عشر ويواكير القرن العشرين
علما كانت المومسات يتجمعن فيما كان يسمى (جينلاق الضوء الأحمر) Red lightd.stricts
كان يمكن تمييزهن بملابسهن للزاعة ، وضامتيهن المختصرة ، وشعورهن المقوصة ووجوههن
المصبوغة بالأحمر . وتذخينهن للسجائر وشربهن للمشروبات الروحية ، ولتقطن الموقية ،
وسلوكن الرنح . وبكلمات أخرى ، لم تكن الثقافة الاجتماعية بين المرأة (الجيدة) والمرأة
(السيئة) حسيطة قط . ولكن كان يمكن تحديدها بسهولة عن طريق التمايز التفاضلي
Cultural Insignia . ولا تقضى اغلب المومسات جيلتهن كلها في المهنة . فالمظهر المتدهور
والصحة غالبا ما تطلع استودار مهنتهن . وأعراض التقدم في العمر تكمل الى لتزايد عدد
المومس نتيجة للنوم غير المنتظم وعلقات الأكل . ولقدوق ذلك فان الاصابة بالأمراض التنفسية
والأثر التالفة للجهاز قد تسبب اضطرابات حوضية وتدهور جسدى سريع . وبالأضافة

باشا حكمدار العاصمة أسلوب تفادي الاجانب قسوانين البـلاد ونوانح

==

الى ذلك فان كثيرا من الموصلات يشربن بغير لواط ويستخدمن المخدرات ، وى بعض الاحيان يصبحن مدمنات .

وقد تتزوج بعض الموصلات ، وقد يجد البيض عملا فى وظائف الخدمة ، غالبا على حيلة المجتمع . وقد تحسن بعض النساء اللاتى لهن اصول حقيرة من الاشتغالات بمهنة مومس للتليافون G.I.G. - أوضاعهن الاجتماعية ، لكن هذا ليس علما . وقد تهلى أخريات مقيدات بالهجنة نظرا لصوابتهن أو لامتدادهن المخدرات .

ولا يتم كثيرا عن كيفية تطلب المومس السابقة على ماضيها . فالظروف فى الولايات المتحدة على سبيل المثال تجعل مروب المومس من حياة الدعارة أكثر صعوبة من نظيرتها فى الدنمارك حيث لا يوجد تشريع يحظر أخذ نقود فى مقابل عمل جنسى لذا ما كان المرأة لها وظيفة أخرى تحصل فيها على مال . وترى السلطات الدنماركية أنه من خلال نظام كذا فان الدعارة تحتفظ على الأقل بالحد الأدنى من الروابط مع المجتمع للتطبيق ، وإن المرأة التى تختار أن تترك الدعارة سوف تجد لها مكانا - ولو جزئيا - فى العمل المشروع . فى بعض البلاد يرخس بالدعارة كمهنة لتنظيمها الدولة . وبعض البلاد تمنع لقاعة المواقير ولكنها لا تمنع فعل الدعارة لنفسه . وفى الولايات المتحدة يحظر لقاعة المواقير فى أغلب الولايات . وأغلبية الولايات تجرم القوادة ، والتعريض على الفسق - لكن زبائن الموصلات نادرا ما يكونوا عرضة للمتاب . وأكثر المخالات شدة لتعطيل الدعارة هى تلك التى تمارسها جمهورية اللصين الشعبية واتحاد الجمهوريات السوفيتية ، حيث يصاد تعليم الموصلات وتوجيههن الى وظائف اجتماعية مفيدة . لكن الدعارة مع ذلك لم تلتف تماما . وتنشأ الصلات ضد الدعارة غالبا كنتيجة للشمزاز الذى يشعر به الناس عندما يرون الموصلات يحرفسن الزبائن فى الأماكن العامة . ويوجد المسؤولون انفسهم مضطرون لاتخاذ اجراء ما كالتقيض على الموصلات لاثبت انهم ليسوا مكتسبين . ويدعى انصار اجازة الدعارة أن الدعارة (جريمة دون ضحية) Victimless crime ، وأن للزبائن ضد الدعارة تكفى الى جعلها سرية ، وتعرضها للسيطرة عليها من قبل نقابات اجرامية ، ملما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية .

راجع

- Wilson, Buffy " A new Look at the oldest profession (1978) pp. 320-330.
- Gill, Derek G., " Illegitimacy, Sexuality and the status of women (1977) pp. 337-351.
- Jones, Thomas E., " Prostitution and the Law (1951) pp. 201-207.

البوليس في هذا الشأن فيقول : « اوقفنا الامتيازات الأجنبية عاجزين تماما وبلا أجل مسمى في التعامل مع المواخر الغير مرخصة التي كان يحيرها الأجانب . وقد تحدى منزل معين ذو شهرة كبيرة واتساع هائل البكباشى كارتير Bimbashi Guartier (المقدم) رئيس المباحث للجناحية ، وتحدى لاثـهر عديدة عن طريق التغيير في جنسية البادرونا Padrona (٣٦) — لم يكن البوليس يستطيع ان يدخل منزل الأجنبى دون موافقة وحضور القنصل او من يمثله . وعندما كنا نصل الى المنزل مع القوامس القنصلى للفرنسى لطلب السماح لنا بالدخول من البادرونا الفرنسية ، فان الشراعة الصغيرة للباب الأملى تفتح ويطن صوت قشرى اجس مبجوح ان (مدام ايفون) قد باعت المحل (لدام جنقيلى) الايطالية التابعة — التى بدون ممثلها القنصلى لا نستطيع ان ندخل . وفى الأسبوع التالى نصل مع القوامس الايطالى للتعامل بتغيير آخر في جنسية البادرونا — ومع تزايد حدة غضب البكباشى كارتير ، جمع في ليلة سبعة قوامسين قنصليين امام الباب السريع الفلقى — وتم هزيمة المديرات الزائفات واحدة بعد الأخرى ، وامكن الدخول الى المنزل وتطبيق القانون (٤٠) .

وفى ظل هذا العجز من جانب جهاز البوليس امام الامتيازات الأجنبية تزايدت أعداد المومسات الأوروبية ولارسن تجارتهن فى حماية القوادين الايطاليين واليونانيين وغيرهم .

وتوضح الجداول الخاصة بالدمارة فى القاهرة خلال الفترة موضوع الدراسة أعداد المومسات الأوروبية — الى جانب ايضا هلكت أخرى :

(٣٩) البادرونا Padrona من مديرية المل للمكتبى للحام الايطالية التى

تقدم مساعدات لنزلاء مطها لثين هم من جنسيتها
" Egyptian Service " op. cit, pp. 178-182.
(٤٠)

دفعہ ۱۹۳۱

عند المظاهرات المأهولة مهيئات بالسيارات في أول بيناير	عند المظاهرات المأهولة قريب في خزان البئر	عند المظاهرات المأهولة تطحن من الجدران فقط هذه البنية	عند المظاهرات المأهولة بأجساد في المرفع	فيما هم جالسون مطافئ في الجدران مطافئ في الجدران مطافئ في الجدران	فيما هم جالسون مطافئ في الجدران مطافئ في الجدران مطافئ في الجدران
---	--	---	--	--	--

199	10	۷۳۷	۳۹	۳۰۳	۳۰۴	۷۸	۱۰۱	۲۵۰	۲۷	۳۸۸	۳-۳	۱۵۸۶	۰۰۰
-----	----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	------	-----

1945-1946

187	7494	A17	7D	399	3-3	23	337	330	193	89.0	87.5	88
-----	------	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	-----	------	------	----

1994-1995

17.	VJA	WV	44	197	670	44	500	13.	VSD	WV	WV	WV
-----	-----	----	----	-----	-----	----	-----	-----	-----	----	----	----

۱۹۴۵ ع

1347	1348	1349	1350	1351	1352	1353	1354	1355	1356	1357	1358	1359
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

۱۹۳۵ تا ۱۹۳۰

VII	12A	63V	5	15	25	33	45	50	60	70	80	90	100	110	120	130	140	150	160	170	180	190	200	210	220	230	240	250	260	270	280	290	300	310	320	330	340	350	360	370	380	390	400	410	420	430	440	450	460	470	480	490	500	510	520	530	540	550	560	570	580	590	600	610	620	630	640	650	660	670	680	690	700	710	720	730	740	750	760	770	780	790	800	810	820	830	840	850	860	870	880	890	900	910	920	930	940	950	960	970	980	990	1000	1010	1020	1030	1040	1050	1060	1070	1080	1090	1100	1110	1120	1130	1140	1150	1160	1170	1180	1190	1200	1210	1220	1230	1240	1250	1260	1270	1280	1290	1300	1310	1320	1330	1340	1350	1360	1370	1380	1390	1400	1410	1420	1430	1440	1450	1460	1470	1480	1490	1500	1510	1520	1530	1540	1550	1560	1570	1580	1590	1600	1610	1620	1630	1640	1650	1660	1670	1680	1690	1700	1710	1720	1730	1740	1750	1760	1770	1780	1790	1800	1810	1820	1830	1840	1850	1860	1870	1880	1890	1900	1910	1920	1930	1940	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020	2030	2040	2050	2060	2070	2080	2090	2100	2110	2120	2130	2140	2150	2160	2170	2180	2190	2200	2210	2220	2230	2240	2250	2260	2270	2280	2290	2300	2310	2320	2330	2340	2350	2360	2370	2380	2390	2400	2410	2420	2430	2440	2450	2460	2470	2480	2490	2500	2510	2520	2530	2540	2550	2560	2570	2580	2590	2600	2610	2620	2630	2640	2650	2660	2670	2680	2690	2700	2710	2720	2730	2740	2750	2760	2770	2780	2790	2800	2810	2820	2830	2840	2850	2860	2870	2880	2890	2900	2910	2920	2930	2940	2950	2960	2970	2980	2990	3000	3010	3020	3030	3040	3050	3060	3070	3080	3090	3100	3110	3120	3130	3140	3150	3160	3170	3180	3190	3200	3210	3220	3230	3240	3250	3260	3270	3280	3290	3300	3310	3320	3330	3340	3350	3360	3370	3380	3390	3400	3410	3420	3430	3440	3450	3460	3470	3480	3490	3500	3510	3520	3530	3540	3550	3560	3570	3580	3590	3600	3610	3620	3630	3640	3650	3660	3670	3680	3690	3700	3710	3720	3730	3740	3750	3760	3770	3780	3790	3800	3810	3820	3830	3840	3850	3860	3870	3880	3890	3900	3910	3920	3930	3940	3950	3960	3970	3980	3990	4000	4010	4020	4030	4040	4050	4060	4070	4080	4090	4100	4110	4120	4130	4140	4150	4160	4170	4180	4190	4200	4210	4220	4230	4240	4250	4260	4270	4280	4290	4300	4310	4320	4330	4340	4350	4360	4370	4380	4390	4400	4410	4420	4430	4440	4450	4460	4470	4480	4490	4500	4510	4520	4530	4540	4550	4560	4570	4580	4590	4600	4610	4620	4630	4640	4650	4660	4670	4680	4690	4700	4710	4720	4730	4740	4750	4760	4770	4780	4790	4800	4810	4820	4830	4840	4850	4860	4870	4880	4890	4900	4910	4920	4930	4940	4950	4960	4970	4980	4990	5000	5010	5020	5030	5040	5050	5060	5070	5080	5090	5100	5110	5120	5130	5140	5150	5160	5170	5180	5190	5200	5210	5220	5230	5240	5250	5260	5270	5280	5290	5300	5310	5320	5330	5340	5350	5360	5370	5380	5390	5400	5410	5420	5430	5440	5450	5460	5470	5480	5490	5500	5510	5520	5530	5540	5550	5560	5570	5580	5590	5600	5610	5620	5630	5640	5650	5660	5670	5680	5690	5700	5710	5720	5730	5740	5750	5760	5770	5780	5790	5800	5810	5820	5830	5840	5850	5860	5870	5880	5890	5900	5910	5920	5930	5940	5950	5960	5970	5980	5990	6000	6010	6020	6030	6040	6050	6060	6070	6080	6090	6100	6110	6120	6130	6140	6150	6160	6170	6180	6190	6200	6210	6220	6230	6240	6250	6260	6270	6280	6290	6300	6310	6320	6330	6340	6350	6360	6370	6380	6390	6400	6410	6420	6430	6440	6450	6460	6470	6480	6490	6500	6510	6520	6530	6540	6550	6560	6570	6580	6590	6600	6610	6620	6630	6640	6650	6660	6670	6680	6690	6700	6710	6720	6730	6740	6750	6760	6770	6780	6790	6800	6810	6820	6830	6840	6850	6860	6870	6880	6890	6900	6910	6920	6930	6940	6950	6960	6970	6980	6990	7000	7010	7020	7030	7040	7050	7060	7070	7080	7090	7100	7110	7120	7130	7140	7150	7160	7170	7180	7190	7200	7210	7220	7230	7240	7250	7260	7270	7280	7290	7300	7310	7320	7330	7340	7350	7360	7370	7380	7390	7400	7410	7420	7430	7440	7450	7460	7470	7480	7490	7500	7510	7520	7530	7540	7550	7560	7570	7580	7590	7600	7610	7620	7630	7640	7650	7660	7670	7680	7690	7700	7710	7720	7730	7740	7750	7760	7770	7780	7790	7800	7810	7820	7830	7840	7850	7860	7870	7880	7890	7900	7910	7920	7930	7940	7950	7960	7970	7980	7990	8000	8010	8020	8030	8040	8050	8060	8070	8080	8090	8100	8110	8120	8130	8140	8150	8160	8170	8180	8190	8200	8210	8220	8230	8240	8250	8260	8270	8280	8290	8300	8310	8320	8330	8340	8350	8360	8370	8380	8390	8400	8410	8420	8430	8440	8450	8460	8470	8480	8490	8500	8510	8520	8530	8540	8550	8560	8570	8580	8590	8600	8610	8620	8630	8640	8650	8660	8670	8680	8690	8700	8710	8720	8730	8740	8750	8760	8770	8780	8790	8800	8810	8820	8830	8840	8850	8860	8870	8880	8890	8900	8910	8920	8930	8940	8950	8960	8970	8980	8990	9000	9010	9020	9030	9040	9050	9060	9070	9080	9090	9100	9110	9120	9130	9140	9150	9160	9170	9180	9190	9200	9210	9220	9230	9240	9250	9260	9270	9280	9290	9300	9310	9320	9330	9340	9350	9360	9370	9380	9390	9400	9410	9420	9430	9440	9450	9460	9470	9480	9490	9500	9510	9520	9530	9540	9550	9560	9570	9580	9590	9600	9610	9620	9630	9640	9650	9660	9670	9680	9690	9700	9710	9720	9730	9740	9750	9760	9770	9780	9790	9800	9810	9820	9830	9840	9850	9860	9870	9880	9890	9900	9910	9920	9930	9940	9950	9960	9970	9980	9990	10000
-----	-----	-----	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-------

وفى سنة ١٩٣٦

979	943	All	V51	9.	Y17	GA9	CV	Y2V	Y-A	19	A-5	V-3	9A
-----	-----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----	-----	-----	----

ولا يتبادرن الى الذهن ان اعداد المومسات الأوروبيات كانت في تناقص كما تشير الإحصائيات في بعض السنوات — فعدد المنازل السرية (اى منازل الدعارة التى لم تقيد في سجلات البوليس) كفتت تتزايد طرديا مع انخفاض عدد المومسات المقيدرات بالسجلات^(٤٢) مما يعنى ان انخفاض عدد المقيدرات في السجلات كان يرجع الى اتجاه الدعارة الى (السرية) بحسبانها أكثر راحة للمشتغلات بها من مضايقة البوليس والالتزام بالنظم واللوائح (كل مومس مصابة تكون تابعة لدولة اجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها — النساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . اما الاجنبيات فترسل شهادة الطبيب المختصة بهن مورا للفصلات التابعة اليها بواسطة المحافظة او المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضات في بيوت الماهرات م ١٧ من لائحة بيوت الماهرات) — كذلك فان حالات ضبط المومسات من جنسيات مختلفة في الشوارع ومن يحرشن المرأة على النفس *Street Walkers* كانت تتزايد على مدى سنوات للدراسة مما يعنى تزايد أعداد المومسات بصفة عامة — ومن بينهن الاجنبيات .

وهكذا — وفي ظل وجود نظام الامتيازات الاجنبية الذى استفله التوادون والبلطجية والمومسات الاجانب — مثل جهاز البوليس في اداء مهمته الأمنية في مواجهة جريمة تدمير الخلق القويوم والفقيلة .

ومثلما فعلت الامتيازات الاجنبية بالدعارة — كذلك فعلت بالمخدرات ، فلكثفت هذه التجارة حكراً على الاجانب تقريباً لدرجة ينطبق عليهم فيها طاق التسمية التى اسماها اياهم (اللواء توملس رسل) حكمدار بوليس العاصمة وأولاً مدير مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في مصر :

(٤٢) كانت مناطق البغاء البطش المرح به خلال الفترة موضوع الدراسة هي ٤ وش البركة — الوسة — حي زينهم — حي باب الشرية (وق عام ١٩٣٦ الذى البغاء الرسمي من حي زينهم وانتقلت النساء منه الى البغاء الرسمي بباب الشرية .
رجع للتقرير السنوى لبوليس مئيلة القاهرة لسنة ١٩٣٦ .

Drug Barons بارونات المخدرات — فمن مصانع الهيرويين والكوكايين في سويسرا وفرنسا واستقبال خرجت آلاف الأطنان من المخدرات البيضاء (تمييزا لها عن المخدرات السوداء وهي الحشيش والأفيون) لتفترس الأسواق المصرية — ولتدمر الأجساد والأرواح .

ولست في مجال الحديث عن التدمير الذي تصدته هذه السموم التي غزت مصر بدءا من عام ١٩١٦ — ويكفى أن أقول أنها تقتل في مدى شهور قليلة من الايمان .

بدأ الكوكايين يأخذ طريقه الى مصر في عام ١٩١٦ ، وتبعه الهيرويين — ولم يكن من السهل مواجهة هذا الخطر — فقد كانت الحيازة أو التهرب مجرد مخالفة عقوبتها القصوى (١ جنيه) أو حبسا لمدة أسبوع . وكان الرائد الأول للهيرويين في مصر هو صيدلي يوناني تخصص في بيع المخدر في صيدليته التي أصبحت طوابير الضالعين تقف أمام بابها . وجاء أول تصدير بالخطر المدمر من (بولاق) — فبعد أن كانت تضم الجماعات المسيحية القوية للبنية ، اذا بها تتحول الى مباءة تضم البقايا الانسية للذين أصابهم مرض الانمان .

بدأ واضحا بعد عام ١٩٢٠ أن المخدر الأبيض قد اتحكم قبضته على مصر — ثم شرع في الانتشار خاصة في المدن ، وكانت العقوبة في ذلك لا تتف حثلا دون تلقى الوفاء .

في عام ١٩٢٥ صدر أول قانون للمخدرات — الذي جعل من الحيازة والاتجار جريمة يعاقب عليها بالحبس سنة وغرامة ١٠٠ جنيه . لكن سعر كيلو الهيرويين تسليم المصنع في أوروبا والبالغ ثمنه سبعة عشر جنيها ، وسعر الكيلو في سوق الجبله والبالغ ثمنه ١٢٠ جنيه — قلل من قيمة العقوبة . ومع نهائيات ١٩٢٥ كان السعر في القاهرة قد ارتفع الى ٢٠٠ جنيه بينما وأمسك الايمان تنتشره في البلاد . وفي تلك الوقت عدل القانون ليصل بالعقوبة الى خمسة سنوات سجن والتت جنيته غرامة .

بدا واضحا — رغم القبض على الكثير من تجار المخدرات المحليين — أن العدو الأول للبلاد هو المهرب الأجنبي المقيم في مصر والذي كان عرضة لعقوبة (مخالفة) تافهة من المحاكم المختلطة — بفضل الامتيازات الأجنبية ، مبنا كان زميله المواطن المحلى عرضة لعقوبة تصل الى خمس سنوات سجن والنفاء عنه غرامة .
وفى هذا المقام يقول اللواء توماس راسل حريا :

« It is hardly possible for anyone who has not had actual experience of them to appreciate the enormous difficulties that the Capitulations put in the way of the Police generally, and particularly in the fight against the drug trade had it not been for the protection that the foreign trafficker derived from them, the narcotic problem in Egypt would never have reached the magnitude it did and the ninety percent. improvement today could have been achieved a quarter of the time with a quarter of the expenditure of police time, funds and energy.

من الصعب لأى شخص ليس له خبرة فعلية أن يقدر الصعوبات الضخمة التى وضعتها الامتيازات الأجنبية فى طريق البوليس بصفة عامة ، وفى طريق معالجة تجارة المخدرات بصفة خاصة ولولا الحماية التى كان يحصل عليها المهرب الأجنبى من هذه الامتيازات — ما كان يمكن لمشكلة المخدرات فى مصر ان تصل الى هذا القدر الذى وصلته ، ولكن التمسك بمقدار ٩٠ ٪ الذى حدث فى الأربعينيات قد أمكن تحقيقه فى ربع الوقت بربع التكاليف التى تحملها البوليس — فى المصروفات ، والطاقة ، (٢٢)

تدفقت — فى ظل هذه الحماية الدولية — لطنان المخدرات — من طريق الموانئ المصرية وبواسطة السفن الأجنبية — فابطع للشوق المصرى

في عام ١٩٢٩ (١٣٦٨٥ كيلو جرام) من الكوكايين والهرويين والأميون
والحشيش والمنزول والمواد الأخرى — وفي عام ١٩٣٠ بلغت الكمية (٩٠٧٧١
كيلو جرام) — عام ١٩٣١ (٦٨٤٤) — عام ١٩٣٢ (٥٨٨٦) — عام ١٩٣٣
(٢٢١٢) — عام ١٩٣٤ (١١٨٥٠) — عام ١٩٣٥ (٧٥٢) — عام ١٩٣٦
(١٠١٦) كيلو جراماً^(٤٩) .

وقد قسم المشتغلون بتجارة المواد المخدرة في مصر عام ١٩٢٩
وعسدهم ١٦١٤ تلجأ إلى ثلث حسب خطورتهم وحجم معاملاتهم — فكانوا
كالآتي حسب جنسيتهم :

(٤٤) المنزول هو عبارة عن مجموع مركب من الحشيش والجذور والداتورة وبعض
عظوة أخرى — والمواد الأخرى من (شوكولاته مخلوطة بحشيش) أو (مخلوط من الكوكايين
أو الهرويين مع بعض سلفات) أو (مورفين) — راجع للتقرير السنوي الصادر عن مكتب
المخابرات للعام للمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — وفي السنوى لذلك المكتب عن عام ١٩٤٠ .

وتكشف الاحصائيات عن سيطرة الأجانب من اليونانيين والبريطانيين والاطاليين والفرنسيين على تجارة المخدرات في مصر ، سيطرة بلا منافسة بينما تكشف الاحصائيات عن الدور التافه للمصريين فيها — فهم يشكلون فقط صفار التجار الذين يبيعون بالتجزئة للمتاعطين ومن البديهي ان التجارة — أى تجارة ، تكون دائما بيد التجار الكبار .

من بين ١٦٦ تاجرا كبيرا للمخدرات في مصر عام ١٩٢٩ ، كان ١٥٠ منهم من الأوروبيين — وشكل اليونانيون الأغلبية العظمى من هؤلاء التجار .

وفي عام ١٩٣٠ كان للتجار الكبار الأجانب (٤٠١) تاجرا من بين المجموع العام وقدره (٤٦١) — وحاز الأغلبية في هذا العدد اليونانيون والبريطانيون والاطاليون والفرنسيون — وهم من بين الجنسيات المتمتعة بالامتيازات الأجنبية :

وتكشف الاحصائيات ان اعداد التجار الكبار الأجانب كانت في تزايد — مما يعنى ثقتهم في مناعة موقفهم وتصور أجهزة البوليس المبرى من الوقوف في وجه نشاطهم المخبر — بل انهم عندما انتعشت تجارتهم في ظل الامتيازات الأجنبية تصولوا ايضا الى مهنة الوساطة في تجارة المخدرات التي كانوا قد تركوها في السابق للمصريين — فبلغ عدد الوسطاء الكبار الأجانب عام ١٩٣٠ (١٨٧) من مجموع الوسطاء الكبار البالغ (٣٢٢) (١٦) .

ولتأكيد حقيقة مناخ الحرية الذي كان ينعم به اصحاب الامتيازات الأجنبية في تجارتهم التي دمرت البلاد — نقول انه من بين ١٥ قضية اتجار في المخدرات نظرتها المحكمة التتصلية البريطانية عام ١٩٢٩ كانته الاحكام في ١٤ منها بالسجن لمدد تخطف ما بين شهر واحد وستة شهور — أما الحكم بالسجن لمدد تخطف ما بين سبعة شهور واثنى عشر شهرا فكان في قضية واحدة فقط — ومن ١٩ قضية نظرت عام ١٩٣٠ كان الحكم في واحدة بغرامة تسدرها عشرة جنيهات — و ١٦ بالسجن من شهر

(١٦) المرجع السابق .

واحد الى مئة أشهر وإبلى بفقرامة التي تقع دأ بين ١٧٦ مليوناً و ١٢٠ جنيهاً — وكذلك كان الإمبر مع المحاكم الاقتصادية الفرنسية واليونانية والإيطالية والرومانية — والخلاصة ان أقصر احكام هذه المحاكم كانت السجن لحد لا تزيد عن سنتين وهى عقوبت لا تردع للعصليات الأوروبية التي نسجت شبكها بين مصر وألمانيا وسويسرا وفرنسا وغيينا وغيرها (٢٠)

(٤٧) المرجع السابق : وتوضع القائمة التالية جنسيت بعض تجار المخدرات في

مصر في الفترة وموضوع الدراسة :

- Jean Syrianos من اليونان : يني بيريانوس
 Costis Xeroutsikos من اليونان : ألكسندر زيروتسيكوس
 - كوستي كلاويس
 Georges Yanas جورجى يانيس
 Stavro Ioannatos ستافرو إيواناتوس
 - جورجى كاتسانس
 Dimitri Dikitas ديميتري ديكيتاس
 Theodore Katrellas تيودور كاتريلوس
 Constantine Paidouelis قنستانتين بايدوسيمس
 - من إيطاليا : صدين محمد أبو حبيب (طرابلس) - عيران غريبي عيران (طرابلس) - على
 إبراهيم حسن الجبرتي (طرابلس) - عبد الرزاق عير البوري (طرابلس) - جوزيبي
 Micel Mezzacapa كاسترو Guiseppo Casiro - ميشيل ميلاكابو
 Giovanni Castello علي سليمان محمد اللينوري (طرابلس) - جيوفاني كاستيلا
 - يمترب شالوم لوزون (طرابلس) - عطية بوملو - من بريطانيا : سلفاس سوتيريوس
 Savas sotirou بنسايوتي قنستانتينو
 Kiriacos ديميتريوس أرجيرو
 Demeinos Argyrou - كرياكوس قنستانتينو
 Georgios souva Kourouzou Constantinou - جورجيس سولفكوروبو
 Kyriacos بريكليز بروكيوس
 Pericle pericleus (كرياكوس أندريو حادجي يوانو)
 Andreou Hadjiyioannou - قاسم محمد الهندي - ديميتريوس نيكولا وكاناكس
 Philip le Feuvre ديموثينيس نيكولاي كاناكس
 Demothenis Nicolau Kanakas
 من فرنسا : اسماعيل عبد الحميد السيد الوزيري (تونس) - محمد السيد أحمد المزي
 وشهرته رمضان (تونس) - صلاح عبد السلام علي الحداد (تونس) - محمد محمد الزايعي
 (تونس) - شعبان أحمد عيسى حلف (تونس) - محمد صالح التواني (جزائري) - مراد
 محمود بن حمودة الجوراني (تونس) - إسرائيل زجدون (جزائري) - جاك سكاليا
 Antoine Scherrer - انطوان شهر (سويسري)
 Jacques Scoba
 Ella Chaskes ايليا جلبيكان
 Ella Glickman - إيلي شامسكي
 Joeua Friedmann - جشوا فرودمان
 Thomas Zakarton - توماس زكاريان

مصلية (زيلنجر) في النمسا ، وفيتور فولى ، وبنى باليانى وجورج كيتانس
وجريجورى كرونو بولو وميشيل فالامانى وبليوتى ريفو بولوس وجورج
اسطابانى بولو ومارى لويتشولو وديمترى موراكس فى مصر — ومصلح
(عفتى) بزيوريخ — (وروسلر) بمولهاوس^(١٨) .

هكذا استشرت المخدرات فى مصر دون ضبط — وأثبتت الحقائق
نشل جهاز البوليس فى ايقاف تيارها — بفضل الامتيازات الأجنبية .

ويبدو ان هذه (الامتيازات) لم تكن مليلا مساعدا على استئراء
البناء والمخدرات فقط — كان للأجانب دور غير قليل فى مجال الجرائم
الأخرى كالقتل والشروع فيه والضرب وما الى ذلك .

يلفت للنظر منذ استقراء الاحصائيات ان عدد جنائات القتل
والشروع فيه الواقعة من اجانب على وطنيين فى عام ١٩٣٤ كانت سبعة فى
مقابل ثمانية من وطنيين على اجانب — وفى عام ١٩٣٥ ارتفعت الجنائيات
من اجانب على وطنيين الى عشرة فى مقابل سبعة من وطنيين على اجانب —
وانخفضت فى عام ١٩٣٦ الى ثمانية فى مقابل ثلاثة عشر من وطنيين على
اجانب — ووجه لفت النظر يرجع الى اقتراب الجنائيات للواقعة من
الطرفين على بعضها عددا رغم الفارق العسدى الهائل بين الطرفين —
وحقيقة ان الاجانب كانوا يمثلون اقلية ايا كان عددهم — مما يعنى ان
الاجانب كانوا يتفوتون فى هذا النوع من الجريمة على المصريين — وان
تفاوتهم هذا كان بالطبع يرجع الى الحماية التى كفلتها الامتيازات لهم .

اما جنح الضرب فتعد تفوق فيها الاجانب على المصريين خلال السنوات
١٩٣٤ — ١٩٣٥ — ١٩٣٦ .

فى عام ١٩٣٤ كانت جنح الضرب الواقعة من اجانب على وطنيين
(٣٨١) فى مقابل (٨٨) من وطنيين على اجانب .

(١٨) المرجع السابق .

وفي عام ١٩٣٥ كانت هذه الجنح (٣١٥) في مقابل (٨٨) من وطنيين على اجانب — أما في عام ١٩٣٦ فقد كانت (٣٩٠) جنحة من اجانب على وطنيين في مقابل (١٢٢) من وطنيين على اجانب^(٤٩) .

ويمرر النظر عن الزيادة الواضحة في جرائم الاعتداء على النفس من جانب الأوروبيين على الوطنيين — وللراجع الى الامتيازات الأجنبية — فان النتيجة المترتبة على هذا الوضع كتبت تحطيم جسور الثقة بين البوليس والجمهور الذي اعتقد الحماية والعدالة من الجهاز الذي يفترض فيه أن يوفرها له — وهو سبب جديد من أسباب للفشل يضاف الى الأسباب الأخرى :

أما وقد وفيما الظروف الفارجية التي تعالج أسباب فشل جهاز البوليس في أداء مهمته حفظها — فامتنا ننقل الآن الى الظروف الداخلية للجهاز لعل بحثها يكشف لنا أسباب أخرى للفشل .

— لأحوال القوى البشرية المعاملة في أي مرفق دور كبير في حسن قيام هذا المرفق بعمله أو فشله في هذا العمل . وأحوال القوى البشرية جديدة — منها ما هو اجتماعي — ومنها ما هو ثقافي — ومنها ما هو وطني . الخ :

وجهاز البوليس بحسبانه جهازاً يعتمد على القوى البشرية ، لابد وأن يكون لهذه القوى دور في أسلوب أدائه .

اعتمد جهاز البوليس في مجال الاعداد بالرجال على مستوى القاصدة ، على فئتين هما : المساكين — والخبراء .

كان مساكين البوليس من انفسار القرمة أو الرديف (المسرحين) الذين عجزوا عن دفع البذل النقدي الذي كان معمولاً به أثناء الفترة موضوع

(٤٩) تقرير ادارة عموم الأمن لعام عن حالة الأمن العام في لاتفيا المرسى عن السنة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجع سبق ذكره .

الدراسة للاعفاء من الخدمة العسكرية(*) . وكان هذا يعنى أن يكون عسكري البوليس من أفقر طبقات الشعب من ناحية ، والعاجز في نظري الجمهور عن أن يفندى نفسه بعشرين جنيها من ناحية أخرى - وهما اعتباران لهما وزنها عند تقييم شكل العلاقة بين البوليس والجمهور .

وفوق ذلك فقد كان السواد الأعظم من عساكر البوليس يجهلون القراءة والكتابة - وفي عام ١٩٢٧ كان عدد عساكر البوليس الاميين ١٠٣١٢ من مجموع العساكر في الجهاز البالغ ١٣٦٢٣ - أى أن نسبة الأمية في الجهاز كانت ٧٥٪ بصفة عامة - لكنها كانت تزيد عن ذلك في بعض المديرات - فكانت ٩١٪ في بعضها(١) .

وفي القاهرة عاصمة البلاد كان ١٠٪ فقط من أفراد البوليس عام ١٩٢٦ لهم الملم بالقراءة والكتابة - و ٩٠٪ لا دراية لهم بها . ويمكن استنتاج ما يترتب على ذلك خلال الممارسة من تعقيد الأمور واضطراب العمل وأغلات المجرمين من العقاب وثائرة شكوى الجمهور من سوء الخدمة :

كانت رواتب رجال البوليس (العساكر والصف ضابط) خلال الفترة موضوع الدراسة كالآتي :

(٥٠) كان يحق لكل شخص أن يعفى من أداء الخدمة العسكرية في نظري نفسه بدلا نقديا كالآتي :

(أ) عشرون جنيها مصرية في أى وقت قبل الاقتراح أو إذا كان يملك و زال مسبب اعاقته - وذلك في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ زوال الاعطاء .

(ب) أربعون جنيها مصرية إن لم يحضر أو يندب عنه أحدا للحضور أيام مجلس الاقتراح وذلك في أى وقت بعد ادراج اسمه في كشوف الاقتراح والمجلس مبرز عليها .

(ج) مائة جنيه إن يكشف عليه طبيًا وذلك في أى وقت بعد الكشف الطبي وقبل التجديد .
راجع قانون الخدمة العسكرية الصادر بالأمر الملكي ل ٤ نوفمبر ١٩٠٢ .

(٥١) تقرير إدارة عموم الأمن للعام عن الأمن للعام في القفر المصري لسنة ١٩٢٧ - مرجع سبق ذكره .

عسكري (نفر) بالمدن	٣٦ جنيه سنويا
عسكري (نفر) بالمديرية	٣٣ جنيه سنويا
توبلثي (عريف)	٤٥ جنيه سنويا
جاويش (رقيب)	٤٨ جنيه سنويا
باشجاويش (رقيب أول)	٥٤ جنيه سنويا
محول (مساعد)	٦٠ جنيه سنويا ^(١٢)

وكانت مدة الخدمة خمس سنوات تتجدد تطوعا — تنتهي بلوغه سن الستين التي يمنح عند بلوغها مكافأة قدرها مرتب سنة واحدة — دون معاش^(١٣)

ولعمري ان راتبيا كهذا ومكافأة لا تتجاوز الخمسين جنيها عند نهاية الخدمة يكتف به معها الى الخارج بمقد قضاء خمس عشرة أو عشرين سنة ، لهي خير معرض لرجل البوليس على ان يمد يده ليتمكن من الحصول الثروة دون التعرض الا للظلم انكشف أمره — ولا عجب لذا ولطد نفسه على الحصول على ما تصل اليه يده في الوقت الذي يستطيع فيه عمل ذلك .

اما الخفير — وهو قوام الأمن في المديرية ، فقد كان حاله اتمس — كان راتب الخفير الشهري خلال الفترة موضوع الدراسة ١٥٠ قرشا وهو راتب لا يقبل به الا الماثل الذي ينس من الحصول على عمل ذي قيمة او الطبع في اتخاذ الخبرة ستارا لاتفلك مقاصد شريرة .

وقد كتبت تقارير الأمن العام للمنوبة من ان أغلب الخفراء من الأثرياء مرتكبى الجرائم المخلة بالأمن من قتل وقبوع فيه وسرقت بالاكراه

— Milner papers - Bodlean Library - Oxford - Box. 32^(١٢)
Personal and Equipment Department

— Ministry of the Interior - from G. S. Howal Stuart to Dadds dated November 23, 1919.

وشروع فيها أو المتفقيين مع اللصوص على ارتكاب الجرائم ومساعدتهم في الاملات من العتاب وهؤلاء في الواقع من اخطر العوامل في زيادة للجرائم (٣٢) .

ومن مجموع قوة الخفراء في مديرية القليوبية عام ١٩٢٧ - والبالغ ٣٥١٢ فردا اتهم ١١٠ خفيرا في حوالت قتل وشروع فيه وسرقت بالكره وشروع فيها وتعطيل قطارات وسرقات بسيطة واهراز مواد مخدرة واتلاف مزروعات على الوجه الاتي :

قتل	٨ خفراء
شروع في قتل	٤
سرقة بالاكراه	٢
تعطيل قطارات	١
اتلاف مزروعات	١
جنایات اخرى	١
جنح سرقات وشروع فيها	٢٠
اهراز مواد مخدرة	٣
جنح اخرى	٧٠
	<hr/>
	١١٠

ويبلغ عدد من حوكم منهم بمجالس عسكرية بسبب اهمالهم في الخدمة أو تسرفهم على المجرمين ٥٨ خفيرا - وعدد من رفقوا بسبب سوء سلوكهم ١٠٩ خفيرا (٣٤) .

اذن فقد تجميع في القامدة العريضة لجهاز البوليس اسوأ آفتين (الفقر والجهل) - ولا يمكن للمرض أن يكون بمنأى من امثال هؤلاء الأفراد (المساكين والخفر) - فاي ابن هذا الذي يرجى من جهاز قواه هؤلاء ؟

(٥٣) تقرير ادارة عموم الأمن العام من حالة الأمن العام في القطر المصري لسنة ١٩٢٧

- مرجع سبق ذكره .

(٥٤) المرجع السابق .

— يؤخذ من إحصائيات التعداد السكاني خلال الفترة موضوع الدراسة ١٩٢٢ — ١٩٣٦ أن متوسط تعداد السكان في مصر كان حوالي ١٤ مليون نفس تقريبا (٢٥) .

ويؤخذ من إحصائيات أعداد القوات المشتغلة بالأمن العام في نفس الفترة أن المتوسط كان يدور حول ١٥٠٠٠ رجل بوليس . بنتيجة مؤداها أنه كان يوجد عسكري بوليس واحد لكل ٩٣٣ مواطن (٢٦) — وبعبارة أخرى مناقشة صلاحية هذه النسبة لحفظ الأمن أو عدم صلاحيتها فإن الانتباه لابد أن يلفت إلى أنه قبل إصدار حكم في هذا الأمر ينبغي معرفة أن أساس تحديد قوات البوليس لابد أن يبنى على اعتبارات خمسة هي :

- ١ — مساحة المنطقة التي يجب على البوليس حفظ الأمن فيها .
 - ٢ — عدد السكان الذين يقيمون في هذه المنطقة .
 - ٣ — عدد الجنائيات التي تقع عادة في المنطقة وعدد المشبوهين والمراقبين فيها .
 - ٤ — سهولة المواصلات والانتقال في المنطقة أو صعوبة .
 - ٥ — نوع الأعمال التي يطلب من البوليس أدائها في منطقة معينة .
- لذا، أمكن النظر في هذه الاعتبارات بحسب أحوال كل جهة من الجهات فانه يكون من السهل تحديد قوة البوليس الملائمة لكل هذه الجهة تحديداً كائناً (٢٧) .

(٥٥) كان تعداد ١٩١٧ هو ١٢٧١٨٢٥٥ - وتعداد ١٩٢٧ هو ١٤١٧١٩٥٠ -
وتعداد ١٩٣٧ هو ١٥٩٢٠٢٣٠ .

(٥٦) تقرير إدارة صوم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري عن الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . - راجع سبق ذكرها .

(٥٧) تقرير إدارة صوم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري عام ١٩٣٧ .

لكن واضح الحال يفيد أن قوات البوليس بصفة عامة كانت قليلة بالمقارنة باتساع العمران وزيادة عدد السكان — وخاصة عندما بلغ تعداد سكان القطر المصري ١٥٢٥.٤٠٠ في تعداد ١٩٣٧ (٢٨) — وأن الاعتبارات الخمسة التي سقناها في المسطور السابقة كانت بعيدة من تقدير المخططين لجهاز البوليس .

— تفاوتت مستويات ضباط البوليس الثقافية تبعاً للتغيرات التي أتت بأسلوب الحاقهم بالجهاز .

فقد كان مصدر اعداد جهاز البوليس بالضباط أكثر من واحد — كان هناك مصدر (مدرسة البوليس والادارة) ومصدر (ضباط الجيش الملحقين بالبوليس) ومصدر (الضباط من تحت السلاح Rankers) .

يرجع عهد انشاء مدرسة البوليس الى عام ١٨٩٦ — وقد تراوحت شروط القبول فيها حتى عام ١٩١١ بين تولف شروط الياقة فقط والحصول على الشهادة الابتدائية — حتى كان عام ١٩١١ عندما صدر الأمر العالي بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ الذي اشترط في الطالب ان يكون حائزاً للشهادة الدراسة الابتدائية من نظارة المعارف العمومية — مع جعل مدة الدراسة بالمدرسة (أربع سنوات منها سنتان للتخضير وسنتان للدراسة القضائية والادارية) كما قضت المسادة الحادية عشرة بقبول الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف للعمومية بالسنة الثالثة مباشرة — (أما الفاجحون في القسم الأول من امتحان الشهادة المذكورة فيقبلون بالسنة الثانية (٢٩)) .

كانت المواد التي تدرس للطلبة في ذلك الوقت هي :

(٥٨) تقرير أدوة عيون الأمن للمام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري عن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ .

(٥٩) نظارة لادخلية — تقرون تمرة ٩ لسنة ١٩١١ (التقرون للتظامي لدراسة البوليس والادارة) .

اللغة العربية — اللغة الإنجليزية — اللغة الفرنسية — أخلاق وديانة — قانون الصحة — الكيمياء والطبيعة — التاريخ والجغرافيا — الرياضة — الرسم — نظام القضاء — مقبحة القوانين — الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) — قانون العقوبات العام والخاص — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المسالى — اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب — القانون الإدارى — إنشاء المحضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — مبادئ القانون المدنى — الاسعافات الطبية ومبادئ الطب القرى .

ولم يك عمل بهذا القانون حتى صدر قانون جديد فى العام التالى اشترط فى الطالب أن يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية — فإذا لم يتقدم للمدرسة المعدد الكافى من حملة هذه الشهادة يؤخذ الطلبة من ساقطها « بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول » — فإذا لم يتوافر المعدد الكافى من هؤلاء أيضا « يؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول » — كما جمعت مدة للدراسة سنتان فقط ، وأجيز لناظر الداخلية أن يلحق بطريق الاستثناء — وفى أول سنة من العمل بالقانون الجديد (الناجحين فى امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التى تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد دون مراعاة شروط المادة الثامنة) التى اشترطت للحصول على شهادة الدراسة الثانوية أو ساقطها أو الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية قسم أول — بمعنى أن الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة وفقا لنظام عام ١٩١١ (أى الحاصلين على الشهادة الابتدائية) كان يمكنهم أن يلتحقوا بالسنة الأولى بالنظام الجديد لينتخرجوا بعد سنتين فقط — بدلا من أربعة سنوات حسبما كان يقضى بالنظام القديم (١) .

وقد جعل منهج التدريس كالآتى :

(٦٠) نظارة الداخلية — قانون قمر ٢٢ لسنة ١٩١٢ > القانون النظامى لمدرسة

البوليس والإدارة ()

اللغة العربية — لغة اجنبية — للشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية ونظام المجالس الحسينية) — قانون العقوبات (علم وخاص) — قانون تحقيق الجنائيات — قانون البوليس بما فيه القسم المسالى — اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب — القانون الادارى — انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — الاسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات فى الأخلاق والآداب الدينية .

ويلاحظ انه قد استبعد من مواد الدراسة فى القانون الجديد احدى اللغتين الاجنبيتين فصارت لغة اجنبية ولحده ييسدو ان امر اختيارها ترك للطلاب — كما استبعد تدريس الكيمياء والطبيعة — والتاريخ والجغرافيا — والرياضة — والرسم — ونظام القضاء — ومقدمة القوانين — ومبادئ القانون المدنى — الأمر الذى يعد رجعة الى الخلف فى مجال تعليم الضباط فى العقد الثانى من القرن العشرين .

وقد استمر التعليم فى مدرسة البوليس والادارة وفقا لهذا المنهج حوالى ثلاثة عشر عاما — وهى مدة تكفى لتخريج ما لا يقل عن عشرة دفعات من الضباط^(١) ، حتى جاء عام ١٩٢٥ وفيه صدر مرسوم جديد بنظام مدرسة البوليس والادارة اشترط لقبول الطلاب أن يكون حائزا على

(١) لتجنت الدفعة الاولى وفقا للنظام الجديد عام ١٩١٣ وتخرج اليهم منها فى يوليو ١٩١٤ والبعض الآخر فى يوليو ١٩١٥ وكان عددهم ٣٦ طالبا اثنى عشر حصل على شهادة الدراسة لثانوية (قسم اول) — وكان بينهم واحد فقط حاصل على شهادة للدراسة لثانوية (قسم ثان) — وواحد فقط حاصل على شهادة للدراسة الابتدائية — وتخرجت الدفعة الثانية عام ١٩١٦ . وكان عددها ٢٧ طالبا — والثالثة عام ١٩١٧ وكان عددها ٢٩ طالبا — والرابعة عام ١٩١٨ وكان عددها ٢٩ طالبا — والخامسة عام ١٩١٩ وكان عددها ٣٠ طالبا — والسادسة عام ١٩٢٠ وكان عددها ٢٩ طالبا — والسابعة عام ١٩٢١ وكان عددها ٤٤ طالبا — والثامنة عام ١٩٢٢ وكان عددها ٤٠ طالبا — والتاسعة عام ١٩٢٣ وكان عددها ٥٩ طالبا — والعاشر عام ١٩٢٤ وكان عددها ٦١ طالبا — والحادى عشر عام ١٩٢٥ وكان عددها ٩٨ طالبا تخرج منهم ٥٣ طالبا عام ١٩٢٥ و ٤٥ طالبا عام ١٩٢٦ — وكان مجموع خريجي هذا النظام ٤٩٢ ضابطا — راجع كلية البوليس الكلية — الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦ — اسماء حضرات الضباط خريجي الكلية ابتداء من ١٨٩٦ الى ١٩٤٦ .

شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) من وزارة المعارف العمومية — وجعلت مدة الدراسة ثلاث سنوات . وقد كانت مواد الدراسة في هذا النظام هي :

اللغة العربية — اللغة الإنجليزية والفرنسية — مقدمة للقوانين مع مبادئ القانون — الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية ونظام المجالس الحسبية) — قانون العقوبات العام والخاص — قانون تحقيق الجنايات — قانون البوليس بما فيه القسم المسالي — القانون الإدارى بما فيه لوائح الضرائب — تحقيق الجنايات العملى (إنشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث — مبادئ التشريع والفسولوجيا ومبادئ الطب الشرعى والإسعافات الطبية وقانون الصحة — محاضرات في تهذيب الأخلاق وفى الآداب الدينية) (٣٦) .

ويلاحظ أن مقررات الدراسة في عام ١٩٢٥ لم تتطور كثيرا عن تلك التى كانت في عام ١٩١١ ، كما يلاحظ تميز مقررات الدراسة بالطابع النظرى والميل إلى حشو عقلية الطالب فقط دون تزويده بالتدريب العملى اللازم لوظيفته المستقبلية .

خلت الدراسة في مدرسة البوليس والإدارة بعد مضى ربع قرن من القرن العشرين من تعليم اللغات اللازمة الأخرى كالإيطالية واليونانية والألمانية — وخلت من تعليم أساليب وطرق وحيل المجرمين — وكيفية تعقبهم — والطرق العملية — والنقط الدقيقة التى يكون من شأنها إثبات الجريمة والتعرف على المجرمين — وخلت من تعليم كيفية البحث والتحرى واختيار الأشخاص لمعرفة يبلغ صدقهم فى رواياتهم لا مكان تقدير قيمة الاعتماد عليهم — وخلت من تعليم كيفية المراقبة وكيفية إخفاء وتهريب المواد المخدرة وكيفية التفكير وكيفية استدراج الأشخاص وعدم الدخول فى مناقشات مباشرة فى المواضيع المطلوبة حتى لا يفهمون الغرض المقصود من

(٣٦) مرسوم خاص بنظام مدرسة البوليس والإدارة — لوائح تعليمية المصد ٢٥

في ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .

الحوار — وخلت للدراسة من تعليم السباحة والمهارات البدنية والقفز والتسلق
وكيفية ضبط الأشخاص وإنقاذ الغرقى والمختنقين وغير ذلك من المهارات
والخبرات التي كان يفتقر إليها البوليس في الفترة موضوع الدراسة (٣).

في عام ١٩٣١ أنشئ بمدرسة البوليس والإدارة قسم يلحق به حاملو
ليسانس الحقوق ليدرسوا به أربعة أشهر فقط — وقد تخرج منهم في يونيو
١٩٣١ (٢٢) ثم أوقف العمل به حتى أكتوبر ١٩٣٧ — لما لوحظ من خلال
التقارير عن خريجه شعورهم بالفارق بين ثقافتهم وثقافة زملائهم ورؤسائهم
وعدم مساواتهم في المرتب بزملائهم الذين مینوا في وظائف النيابة والوظائف
الفنية الأخرى — كما لوحظ أن المدة التي قضوها بمدرسة البوليس (أربعة
أشهر) لم تلبيهم بلطابع العسكري الواجب لعدم كفايتها (٤).

وهكذا غلب على أسلوب التعليم في جهاز البوليس طابع التقلب —
وهو ما سئرى أثره في الجهاز نفسه فيما بعد .

للجيش صلة لم تنقطع بجهاز البوليس من قديم . فهو (البوليس)
منذ تاريخ مصر الحديثة عسكري النشأة ، سداً ولحمته من مساکر
الآليات العسكرية وضباطها . بل أن تقلب الضباط من الجيش إلى البوليس
وعودتهم كان يتم وفق أوامر نظارة الحربية حتى لتكاد تحسب (البوليس)
أحدى وحدات الجيش . وفي عام ١٨٩٦ فقط صدرت أول تعليمات من

(٦٣) للقائم مقام مرتضی فهمی : لتتداخلت للتأتملم مرتضی فهمی المختش ببوليس متخينة
مصر لی تحسين حالة الأمن العام واتسالم المبلت الجنائية بانحن والأتمالم واصلاح حال ضبط
ورجال للبوليس — مايو ١٩٣٧ .

(٦٤) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري عن المسدة
١٩٣٠ — ١٩٣٧ — مرجع سبق ذكره — وقد كان مؤلف قبل التحاقهم بقسم الليسانس : ٧ كتبة
درجة ثامنة ببوليس مصر والاسكندرية — ٢ كتبة درجة ثامنة ببوزارة الحفائية — ٤ كتبة
درجة ثامنة بإدارات وزارة لداخلية — كاتب واحد درجة ثامنة بمحفظلة دمياط — كاتب واحد
بقسم للبلديات — كاتب واحد ببوزارة المالية — كاتب واحد بمصلحة الجمارك — ٥ كتبة
بوزارة الأوقاف — وقد منح مؤلف لالايو رتبة ألتزم فكان المطية عند تخرجهم — راجع الأوامر
للسومية لوزارة لداخلية رقم ٣٧٤ في ١٩٣١/٧/٩ .

مجلس للنظار (الوزراء) بابقاء ضباط الجيش الذين ينتقلون الى البوليس ، في هذا الجهاز اذا ما امضوا مدة التجربة فيه (لا ينقل ضابط من الجيش الى البوليس الا برضائه - الضباط الذين ينتقلون الى البوليس يعينون به في بادئ الامر تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور وفي خلالها يسوغ اعادتهم الى الجيش العامل فيما لو تقرر عدم لياقتهم لخدمة البوليس ويجوز في احوال استثنائية امتداد مدة التجربة المذكورة الى ثلاثة شهور اخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك - الضباط الذين لا يعودون الى الجيش اثناء مدة تجربتهم يصير تعيينهم في وظائفهم بالبوليس .

ومن الآن فصاعدا لا يجوز إعادة أحد من ضباط البوليس الى نظارة الحربية - والرتب التي يمنحونها في البوليس لا تعطى لهم حقا للتوظيف في الوظائف الرئيسية بالجيش الا انها تراعى عند الترقية واحتساب الأقدمية في خدمة البوليس (٦) . لكن هذه التعليمات لم تطبق بمناية على مدى السنوات الأربع الباقية من القرن التاسع عشر وسنوات القرن العشرين ، وظلت عملية نقل ضباط الجيش الى البوليس وأعادتهم الى الجيش تتم بصورة عادية - الا ان العودة الى الجيش كانت تحدث أحيانا نتيجة لعدم تضيعة الضابط مدة التجربة - التي كفت قد أصبحت سنة كاملة - بنجاح ، لكن هناك حالات عودة الى الجيش من البوليس دون ذكر للأسباب الداعية لذلك .

استمرت عملية تفخيز جهاز البوليس بضباط الجيش حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة بصورة طبيعية يمكن معها القول أن مصادر تفخيز البوليس بالضباط كانت مدرسة البوليس والادارة - والجيش المصري^(٦٦) .

(٦٥) نظارة الداخلية : القارئان الادارية والجنالية - مجموعة العسوانين واللاوائح الجارى العمل بها غيميا يتتاق بنظارة الداخلية للكتاب الاول - النظام الاكى والجائى وقانون العقوبات - الادارة الداخلية - الباب الثالث - فى المستحقين - الفرع الثانى (فى مستحقى البوليس) - قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير ١٨٩٦ بشأن انتخاب ضبط البوليس ،

للمعية الاولى بالمطبعة الكبرى الامرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٨٩٧ لفرنسية .

(٦٦) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩١ في ١٩٠١-٣-٦ - ١٦٨ في ١٩٠١-٤-١٦ - ٤٤٢ في ١٩٠٢-٨-٤ - ٦٦٢ في ١٩٠٣-١١-٢٢ - ٤٧٢ في ١٩٠٦-٦-٢١ - ١٢١ في

وفي عام ١٩٢٥ كان سعد ضابط الجيش المصري العاملين بالبوليس

كالاتى :

١	أميرالاي (مهيد)	٤	صاغ (رئد)
٢	قاتمقام (عقيد)	٩٢	يوزياتى (نقيب)
١٠	بيكيتى (مقدم)	٥٢	ملازم أول
		٤٨	ملازم ثنى

بمجموع عام ٢٠٦ ضابطا^(٧٧) - ويمكن تحليل الزيادة فى اعداد الضباط المنقولين من الجيش الى البوليس على ١٩٢٥ و ١٩٢٦^(٧٨) بتسليم وزارة احمد زيوار (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) بالمطالب

=

١٩٠٧-٢-١٤ - ٢٧٩ فى ٢٢-٧-١٩٠٧ - ٥٠١ فى ١٤-٦-١٩٠٩ - ٣٠٢ فى ٢١-٥-١٩١٠ - ٢٧٦ فى ٢٨-٦-١٩١٠ - ٤٠٥ فى ١٢-٧-١٩١٠ - ٤٣١ فى ٢٧-٧-١٩١٠ - ٤٤٤ فى ١-٨-١٩١٠ - ٤٩٠ فى ٢٠-٨-١٩١٠ - ٣١٢ فى ٦-٩-١٩١١ - ٢٥٣ فى ١٦-٩-١٩١١ - ٢٨٢ فى ١-١٠-١٩١١ - ٣٠٨ فى ١٦-١٠-١٩١١ - ٣٦٩ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٣٧١ فى ١٣-٦-١٩١١ - ٢٨٤ فى ٢٢-٦-١٩١١ - ٤٠٤ فى ٢٩-٦-١٩١١ -

٤٢٧ فى ١١-٧-١٩١١ (ولى هذا الامر وزع اربعة واربعون ضابطا من الجيش على وحدات للبوليس) - ٤٣٠ فى ١٥-٧-١٩١١ - ٤٦٨ فى ٢٦-٧-١٩١١ - ٤٩٨ فى ٦-٨-١٩١١ - ٥٧٥ فى ٢٧-٩-١٩١١ - ٥٩٩ فى ١٠-١٠-١٩١١ - ٧٤٧ فى ١٢-١٠-١٩١١ - ٢ فى ١-١١-١٩١٢ - ٣٧٠ فى ٢٥-١٢-١٩١٢ - ٣١ فى ١٦-١-١٩١٣ - ٤٧ فى ٢٣-١-١٩١٣ - ٢٢٢ فى ١٥-٢-١٩١٣ - ٤٣٦ فى ٢٢-٢-١٩١٣ - ١٣ فى ١-٣-١٩١٣ ولى هذا الامر عين للوصول (المساعد) محمد عطيا مصطفى من الجيش المصرى ملاحظ للبوليس بالاسكندرية ومنح رتبة الملازم ثنى الحظية براتب ٧٢ جنسها سنويا - ٩٨ فى ١٦-٣-١٩٢٢ - ١٠٧ فى ٢٣-٣-١٩٢٢ - ٣١١ فى ١١-٦-١٩٢٢ - ٥١ فى ١٥-٦-١٩٢٢ - ٩٧ فى ٦-٦-١٩٢٢ - ٥٩٣ فى ٢٩-١٢-١٩٢٢ - ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٣ ولى هذا الامر كان سعد للضباط اشرفين الى الداخلية خمسة وخمسون ضابطا منهم ٣ برتبة القاتمقام (عقيد) و ٢ برتبة الليكيتى (مقدم) و ١٧ برتبة الصاغ (رائد) و ١٦ برتبة اليوزياتى (نقيب) - و ١٧ برتبة الملازم أول - ٣٣٦ فى ٢٤-٨-١٩٢٧ .

(٧٧) دار الوثائق القومية - مكتبة مجلس الوزراء ٦ مايو ١٩٢٥ .

(٧٨) انظر للحاشية ٦٦ - الامر للموصى ١٦١ فى ٢١-٣-١٩٢٦ .

البريطانية الولدة في انذار ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ الخاصه برجاء « جيش الضباط المصريين ووخضعت الجيش المصرى البحتة من 'السودان' - في أعقاب حادث مقتل السردار في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وتزايد اعداد ضباط الجيش - كنتيجة لسحبهم من الأورط (الكتائب) السودانية التى كانت تابعة للجيش المصرى ثم سلخت عنه بعد تشكيل قوة دفاع السودان في ١٧ يناير ١٩٢٥ التى اقتصرتم الخدمة فيها على الضباط السودانيين .

مقد كان من بين مشروعات للحكومة لحل هذه المشكلة ، توفير هؤلاء الضباط بجهاز البوليس الذى كانت عملية تطوير نظام الخفاء فيه تجرى على قسم وساق - وبالفعل فان الجهاز استوعب اعدادا كبيرة من ضباط الجيش المصرى الملائين من للسودان والزائدين عن حاجسة الجيش^(٦٩) .

كذلك فان رفض كثير من الضباط السودانيين الخدمة في « قوة دفاع السودان » الجديدة - التى كانت شروط الخدمة فيها تقضى بإداء يمين الولاء لحاكم السودان العام - أدى الى تدفق اعداد منهم الى مصر - تمسكا بوحدة ولدى القبل - واستوعب جهاز البوليس أيضا هذه الأعداد خلال عام ١٩٢٧^(٧٠) .

(٦٩) عن تفاصيل موضوع ضبط الجيش الملائين من السودان وخضعتهم بالبوليس عام ١٩٢٥ راجع الدكتور « جاد مله » - بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ - ١٩٢٧ في ضوء الوثائق البريطانية - المالية للطبع والنشر - ١٩٨٠ ص ٦٢ - ٦٣ .

(٧٠) الأولى السومرية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٦ في ٢٤-١٩٢٧ (ضبط للجيش المستوعبون المذكورون بعد ينقلون لوزارة الداخلية ويلحقون بالجهات الموضحة ترمين اسم كل منهم اعتبارا من ٢٤-١٩٢٧ : يوزباشى خضر على - يوزباشى ابراهيم عبد الرحمن - يوزباشى محمد صالح جبريل - يوزباشى فرج الله محمد - يوزباشى عبد الله النجوى - ملازم أول زين العابدين عبد التام - ملازم أول عبد الدايم محمد - ملازم أول ابراهيم فرج عام - ملازم أول صيف عبد الكريم - ملازم ثاني عبد العزيز عبد الحى - ملازم ثاني عبد الحميد فرج الله) .

راجع أيضا لفائدة لثى أوردها عبد الرحمن الرافعى في كتابه (في اعقاب الثورة المصرية - الجزء الأول) ص ٢٠٧ - وفيها بعض الاختلاف في الأسماء عن القائمة التى تمحمتها .

والجدول الآتى يوضح اعداد ضباط الجيش المصرى الذى أتحقوا
بوزارة الداخلية على مدى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٨ :

السنة	اميرالاي	قلثمقام	بكباشى	صاغ	يوزباشى	ملازمون	المجموع
١٩٣٠	١	٥	١٨	٢٧	٤٤	٢٠	١١٥
١٩٣١	٣	٣	٤١	٨	٤١	١٤	١١٠
١٩٣٢	١	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٥
١٩٣٣	—	٢	٤٠	٨	٤٠	١٤	١٠٤
١٩٣٤	—	٢	٤٠	٨	٣٧	١٣	١٠٠
١٩٣٥	—	٢	٤٠	٨	٣٦	١٣	٩٩
١٩٣٦	—	—	٣٠	٨	١٥	٣	٥٦
١٩٣٧	—	—	٢٩	٨	٨	٣	٤٨
١٩٣٨	—	—	٢٨	٨	٥	٣	(٣)٤٤

وقد شغل ضباط الجيش العاملين بجهاز البوليس وظائف عديدة
به — منها ما كانوا يشتركون فيه مع ضباط البوليس خريجي مدرسة
البوليس والادارة كوظائف ملاحظى البوليس ومساونى للبوليس وامورى
المراكز والأقسام ومساعدى الحكمدارين وضباط الباسبوريات
(الجوازات) — واعمال المبلث الجنائية — ومنها ما انفردوا به كوظائف
الملاحظين ببلوكات الخفر — ومعلمى قوات الخفر الجديدة بالمديريات —
وضباط الخفر بالمركز — وداوريات الأمن العام وداوريات لهجاة — واعمال
مخازن البوليس .

ودون الخوض فى تفاصيل المناهج الدراسية بالمدرسة الحربية — فان
الحد الأدنى الذى لا جدال فيه — هو ان خبرات ضباط الجيش كانت

(٧١) تقرير لدارة علوم الأمن العام عن حملة الأمن العلم فى مصر عام ١٩٣٨ - مرجع

سبق ذكره .

خبرات عسكرية بحتة لا صلة لها على الإطلاق بمسائل البوليس الجنائية المتعلّقة بالثقل والسرقة وتجارة المخدرات والدعارة وتسييم الموالشي وتقليع المزروعات .

ولم يعدّج الجهاز على مدى تاريخه ارتقاء الصفوف Rank and file الى مراتب الضباط - وقيامهم بالتألي بنفس المهام المستدة الى ضباط البوليس (٣) - صحيح انه لم تكن هناك ثمة قواعد لفرقة الضباط من الصنف Rankers ، لكن هذه القواعد وضعت فيما بعد وأقرت ترقية هؤلاء الى مراتب الضباط وفق نسب معينة من المبعوع العام .

من هذا الخليط المتناثر تكونت اللجنة الرئيسية في جهاز البوليس - وهو تكوين لا يساعد على قيام أي جهاز يواجهه على الوجه الأمثل - فما بالك بجهاز في أهمية جهاز البوليس . فالتسدرات ترتبط بنوع الثقافة التي حصلها الفرد ، والثقافة المتخصصة عماد للعمل في جهاز البوليس ولا اعتد أنه في ظل خليط كهذا يمكن أن يتولف الانسجام الثقافي الذي يحتاجه الجهاز - ناهيك من الانسجام النفسي بين الأفراد - والذي ستعرض له فيما بعد .

وما هنا في صدد الحديث عن تفاوت المستويات الثقافية وما ينبثق عنها ، فان استكمال البحث يقتضينا التعرض لشريحة كان لها دور مؤثر في زيادة التناثر للعضوى في جهاز البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة - واعنى بها « المدنيين في جهاز البوليس » .

ظهرت الى جانب وظائف ضباط البوليس (ملاحظى البوليس - معاونى البوليس ... الخ) وظيفة أخرى هي وظيفة معاونى الإدارة . وقد ورد أول ذكر لهذه الوظيفة في قوانين البوليس - في قانون البوليس الصادر:

(٧٢) الأوامر السامية لوزارة الداخلية أرقام ١١ في ١٩٠١-١-١٠ في ١٢٢ - ٣٠-٢٠ - ١٩٠١ في ٤٦٣ - ١٩٠١-٩-٢٣ في ٥١٦ في ١٩٠١-١٠-٢١ في ٣٨ في ١٩٠١-٥-١-١٧ في ١٣٨ في ١٩٢٣-٤-٢٠ .

عام ١٨٩٧ - لكن أول وصف لطبيعة عملهم ورد في (نظام البوليس الصادر عام ١٩٣٦) الذي جاء به (على معاون الإدارة وملاحظ البوليس تنفيذ كل ما يصدر إليهما من المأمور أو نائبه من الأولر وعليهما فيما يختص بضبط الحوادث اتباع الاجراءات المبينة في باب التحقيق ... الخ) مما يعني أن معاون الإدارة كان مساويا في الرتبة لملاحظ البوليس (ملازم أول وثان) - يؤكد ذلك ما جاء في (نظام البوليس) المشار اليه من أن (معاون البوليس هو الموظف التالي للمأمور في القسم أو المركز المعين به) (٣٧) .

حتى عام ١٩٢٣ كان معلونو الادارة يعينون من : كتبة الصالح الحكومية وكتبة الظهورات - والمتبتئين في العمل الحكومي الذين لا تعرف مؤهلاتهم - ومستخفي وزارة الحرية - ومستودعي الحربية - وضباط البوليس - وهاجوري المراكز - ومعاوني انساخات - ومدرسي مدارس معلمى الكتائب التابعة لجلال الخيرييات - ومستخفي مصلحة عموم البوستة - وانباء التوريدات في المدارس - وكتبة المراكز - وكتبة تفتيش السجنون - وكتبة محكم المراكز (٧) .

وفي عام ١٩٢٣ قررت وزارة الداخلية جعل شهادة الليسانس في الحقوق هي المؤهل الأساسي لوظيفة معاون ادارة — وفي عام ١٩٣٠ قررت ان لايعين في هذه الوظيفة الا من كان حاصلا على شهادة الليسانس في

(٧٣) وزارة الداخلية - نظام البلديات والادارة - - مرجع مسبق ذكره .

[illegible]

الحقوق ، ويكون قد تمرن تمرينا كافيا على الأعمال الكتابية بالوزارة أو
مروعا وحسنت الشهادة في خطه ، (٣٦) .

أصبحت مدرسة البوليس منذ عام ١٩٠٦ مدرسة لتخريج ضباط
ومعاونى إدارة — وتعدل اسمها لهذا السبب بدءا من عام ١٩١٠
الى مدرسة البوليس والإدارة ، ونص في قانون البوليس عام ١٩٠٦ على
ان « التلامذة الضباط الذين يتمون الدراسة المدرسية وينجحون في الامتحان
النهائى يمينون بصفة ملاحظى بوليس او معاونى إدارة (حسب اختيارهم)
وكنلك قاتونها المصادر عام ١٩١١ — وذلك المصادر عام ١٩١٢ وعام
١٩٢٥ (٣٧) — ومع هذا فلم يعين أحد من خريجي المدرسة بوظيفة معاون
إدارة على الإطلاق خلال الفترة موضوع الدراسة .

حتى عام ١٩٢٧ كانت مدرسة البوليس والإدارة قد خرجت ١٠٣٥
طالبا ، منهم ٢٢٥ من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم
ثان (البكالوريا) ، و ٨٣ من ساقطها ، و ٢٨٥ بشهادة الكفاءة ، و ٣٥٤
من ساقطها ومن حملة الابتدائية ، و ٨٨ من ساقطى الابتدائية — ومن عام
١٩٢٨ حتى عام ١٩٣٦ خرجت المدرسة ٢٩٤ طالبا منهم ٢٢ من حملة
الليسانس في القانون و ٢٧٢ من حملة شهادة اتمام الدراسة الثانوية
قسم ثان .

ويستخلص من ذلك ان الشريحة الرئيسية في جهاز البوليس خلال
الفترة موضوع الدراسة كانت تضم من لا مؤهلات لديهم (الضباط من
الصفوف) — اصحاب خبرات حربية (ضباط الجيش) — اصحاب مؤهلات
أقل من الابتدائية — اصحاب مؤهلات أعلى من الابتدائية وأقل من

(٧٥) الأوامر الحومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ في ٢-٦-١٩٣٠ - القرار الوزارى رقم
١٦٩ في ٢٧-٨-١٩٣٠ - وقد انشئ في كلية البوليس قسم دعى (مهم الإدارة) في عام
١٩٤٦ يلحق به حملة ليسانس الحقوق لتخريج معاونى الإدارة .
(٧٦) نظارة الداخلية - قانون البوليس سنة ١٩٠٦ - وقانون ثمرة ٩ لسنة ١٩١١
والقانون للنظام لمدرسة البوليس والإدارة - وموموم خاص بنظام مدرسة البوليس والإدارة
في ٢٣ يونيو ١٩٢٥ .

الكفاءة - أصحاب مؤهلات أعلى من الكفاءة وأقل من شهادة إتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) - أصحاب مؤهل الابتدائية - أصحاب مؤهل شهادة إتمام الدراسة الثانوية (قسم ثان) - أصحاب مؤهل الليسانس في القانون - موضوعا في الاعتبار أن العبرة في تسلسلهم الرئاسي لم يكن للمؤهل وإنما كان تاريخ الالتحاق بالخدمة بمعنى أنه كان يمكن والحالة هذه أن يخدم ضابط حاصل على الليسانس تحت رئاسة ضابط لا يحمل مؤهلا أو مؤهلاته خيرية - أو تحت رئاسة مدني ... وهكذا .

ماذا أضفنا الى ذلك أن الجهاز كان يطعم فيما يتعلق بالشرحية العليا منه (المديرين والمحافظون ووكلاؤهم ، ومفتشو الوزارة) برجال من للسك القضاة أو النيابة العامة تعاقبتهم قانونية .

وإذا تذكرنا أن المدن كانت تستوعب عناصر أوروبية من الضباط (ما بين ٥٨ الى ٥٤ ضابطا خلال الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٧) (٣٧) - إذا كان ذلك كذلك فهل يمكن تصور أن جهاز البوليس كان يستطيع أن يؤدي واجبه بفعالية ؟

عاش ضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة (ظروف خدمة) غاية في الصعوبة .:

كانت الأعمال التي يقوم بها ضباط البوليس تنقسم الى ثلاثة أنواع - الأعمال الادارية : كتنفيذ الأحكام ، ومتع التصديقات ، وأعمال اباداة دودة القطن والآلات الزراعية الأخرى ، والمساعدة في تحصيل الأموال الأميرية ، وملاحظة جسور النيل أيام الفيضان ... الخ .

والأعمال النظامية : كترتيب الصف ضباط Non Commissioned Officers

(٣٧) دار الوثائق القومية - مخططة مجلس الوزراء - يوليو ١٩٣٦ - تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام في القطر المصري عن المدة ١٩٣٠ - ١٩٣٧ - مرجع سابق ذكره .

والمساكر ، وتقصد نظامهم ، وحالة الخيول وما يلزمها من مؤونة ، وترتيب جميع الخدمات — والتفتيش على الأسلحة والمهمات من وقت لآخر — وملاحظة ملابس الأفراد — وإداء الدوريات الليلية والنهارية وإعمال التشريفات والاحتفالات ... الخ .

والأعمال القضائية : كضبط جميع الوثائق الجنائية وما تستتبعه من إجراءات كالاتقال لحل الحادث — وإجراء التحقيق وضبط المتهمين وتفتيش المنازل واستحضار الشهود ، والحفاظة على ما يوجد من آثار ... الخ تلك الواجبات المتعددة ثم يسلم كل إجراءاته لعفو النيابة عند وصوله لمباشرة التحقيق باعتباره رجل (الضبطية القضائية) الأول — ويتبع ذلك إحضار الشهود وضبط المتهمين وإجراء التفتيش الذى تستلزمه مراحل التحقيق الصديدة . وبعد انتهاء التحقيق وانصراف السلطات — يبقى للضابط بحل الحادث — يواصل البحث ، وينفذ طلبات النيابة ، ويستوفى التحقيقات — ثم قد ينتدب لتحقيق واقعة أخرى فينتقل إليها دون راحة . مع عودة الضابط لمقر عمله يجسد أمامه القضايا الأخرى تنتظره — والشكاوى التى عليه فحصها في فترة زمنية معينة والا تعرض للمعقاب .

أمام كل هذه الأعمال يجد للضابط نفسه أمام عاملين :

- (أ) أما أن ينجز الأعمال بأية كيفية تدفع عنه المسؤولية وفى ذلك ما فيه من ضرر للصالح العام — ومع ذلك فإنه يوصف أمام رؤسائه بأنه أكثر كفاءة من غيره .
- (ب) ولما أن يرضى ضميره في عمله فينجزه على الوجه الأكمل فيقع في مسؤولية تأخير الأعمال — ويتعرض بالتالى للجزاء ونقمة رؤسائه عليه

ويجيب أن ضابط البوليس يتبع الطريقة الأولى لدفع المسؤولية عن نفسه .

وبينما الضابط منتقل بالأعمال المتنوعة طوال يومه — يكلف بالقيام

بالدوريات التي تستغرق منه الليل بطوله — فيقوم بها دون أن يحسبها —
ويهر مروراً غير جاد بقصد التوصل لأداء الواجب بصورة شكلية — وعند
عودته مكتوباً — ينتظره بلاغ جديد يضطره للمبادرة بضبطه وهو على
هذا الحال وهكذا دواليك .

في ظل هذا المناخ المرهق — يقع الضابط تحت رئاسة رئيس
لا يقدر متاعبه ولا الظروف القاسية التي يعيشها — فيضعف ذلك من
مزمته ، ويحبس طاقته ومواهبه ، ويضطره إلى تادية عمله بالشكل
الذي يدفع عنه المسؤولية فقط دون الوصول إلى نتيجة — ولهذا ما له
من أثر سيء على علاقات العمل .

ومنوق هذا فقد كان ضباط البوليس عرضة لأن يؤدي في مستقبله
نتيجة للنظام الذي كان يضبط عمله — كالتقارير السرية — أو شهادة رئيسه
— أو المجازاة بالتطاع جزء من الراتب — أو النقل إلى جهة ثانية — أو
عدم التثبيت في الوظيفة التي يرقى إليها .

وقد يكون الرئيس المباشر للضابط فاسداً — لا يتمتع خلفه من
استخدام هذه السلطات للاضطرار بضابط ربما كان كل كفيه أنه أمسك من
مجازاة رئيسه في ميولة للقريره .

هنا يأتي الاتحراف الخلقى — فقد يضطر ضابط ضعيف النفس إلى
سلوك الطريق الذي يرضى به رئيسه — ولعل هذا يفسر لنا تفشى مظاهر
التناق بين أعضاء جهاز البوليس .

ويلاحظ أن « التأثير الرئاسى » في جهاز البوليس أكثر تأثيراً وأشد
فعلاً منه في أجهزة أخرى كثيرة — ذلك أن ضباط البوليس بحكم خضوعهم
للنظام العسكري وما يستلزمه ذلك من الطاعة والانقياد يجعل من سلطات
رؤسائهم سلاحاً رهيباً في مواجعتهم ، خاصة إذا كان مستقبل الضباط
رهنياً بأيدي رؤسائهم .

كان مستقبل الضباط البوليس رهنا بأيدي رؤسائهم نتيجة لاعتماد نظام الخدمة في الجهاز على قاعدتين أساسيتين لضبان انضباطه :

١ - التقارير السرية : قضى للنظام الادارى بأن يحرر الرؤساء تقارير سرية سنوية من الضباط تعدد بمثابة أحكام تصدر في الخفاء نظرا لأنه لم يكن يتاح للضباط الاطلاع عليها ومن ثم الدفاع عن انفسهم - فتمنطق بملفاتهم ويرجع اليها عندما يحصل الدور على الضباط في الترقى - فيكون التفصيل هو التقرير للسرى .

وتد شاب هذه للتقارير عيب جسيم ، ذلك انها كانت تحوى بها خطرة مذكورة بصفة عامة غير مؤيدة بوقائع معينة - مما يفسح المجال امام هوى النفس والفرض لأن يفعلا فعلهما (٣٧) .

٢ - وضع الضباط تحت الاختبار عند الترقية لرتبة اعلى : كذلك قضى النظام الادارى الذى كان يخضع له للضباط خلال الفترة موضوع الدراسة بوضع الضباط كلها رتبه الى رتبة اعلى - تحت الاختبار ، فلا يثبت في وظيفته الا اذا قرر رئيسه انه امضى مدة الاختبار على ما يرام .

اتخذ بعض الرؤساء هاتين القاعدتين اسلحة يستخدمنها ضد مرؤوسيهن - وغنى عن الذكر أن ضباط البوليس كانوا في ظل نظام كذلك - اضعف من ان يقاوموا ، ومضطرين للخضوع وتحمل انواع المعاملات التى قد يتعرضون لها - خشية أن يحرر رؤسائهم تقارير سرية ضارة بهم ، أو يقرروا تقارير سلبية عن مدة الاختبار التى يخضعون لها فيحرمون من الوظائف التى رتبوا اليها بغير ذنب جنوه .

(٧٨) ه على المحافظين والمخبرين أن يبعثوا قبل اول مكر من كل مسنة الى وزارة الداخلية بتقرير سرى (اورديك رقم ٧٥) عن حالة كل موظف ما عدا المستخدمين من الدرجة الخامسة على ان تعتبر هذه للتقارير اوثقا سرية لا يتبقى لى اى حال اذاعة ما تضمنته . - ه على الحكمدان ان يقدم تقارير سرية للمحافظ أو المدير سنويا عن معلوماته الخاصة بسير وسلوك الضباط الذين تحت ادراته وعن كمائهم لى العمل ولياقتهم للترقية . - نظام البوليس والادارة - الباب الاول ولجأت رجال الأمن العالم - الفصل الاول - الفصل الثانى .

كان هذا الوضع يدمع ضعاف النفوس الى ارتكاب ما يخالف الواجب وينافي المفروض — فيضطرون غالبا الى المداينة والنفاق واتخاذ الوسائل المبرقعة لارضاء الرؤساء وكان هذا هو الداء العضال في جهاز البوليس ..

والى جانب ذلك فقد كان الضباط يجازون بالخصم من الراتب حتى ١٥ يوما — وينظون الى جهات القطر دون نظام يحقق العدالة في شأن الدد التي يتضيقها هؤلاء الضباط في الأماكن النائية او التي لا تتوافر فيها سبل المعيشة المريحة — فضلا عن صدور قرارات النقل عفوية — مع ما تحويه من عنصر المفاجأة .

وكانت مجالس التأديب تشكل من المدير الذي يتبعه الضباط رؤساء — والحكمدار — ومفتش ادارة التفتيش (مفتش الداخلية) اعضاء — فكانت تجتمع في هذه الحالة سلطنا الاتهام والحكم في يد واحدة . (المدير) هو الذي كان يطلب الى الوزارة محاكمة الضابط — فهو اذن متشبع بفكرة الادانة — والحكمدار (أعلى رتبة عسكرية في المديرية) لا يمكنه في الغالب ان يخرج عن رأى المدير للأسباب التي سقناها عند الحديث عن التقارير السرية والوضع تحت الاختبار ، اذ هو خاضع لهذا النظام رغم علو رتبته (٣) — ومفتش الداخلية غالبا ما يكون قد تولى تحقيق التهمة واقتنع بنبوتها فأي عدالة كانت تنتظر من مجالس تأديب كهذه ؟

(٧٩) خلال الفترة موضوع الدراسة كان (الحكمدار) هو الرجل الثاني في المديرية الذي يرأسها (الخير) او (المحافظ) — والحكمدار هو رئيس القوة التنظيمية بالمديرية او المحافظة (ضباط — صف ضباط — عسكري — وخبراء) ، وهو مسئول عن تدريب القوات وتوزيعها — ومن واجباته العمل على منع الجرائم وتطبيق ضبط الحوادث — ومراقبة أعمال العسكريين في دائرة عمله . والحكمدار كضابط كان في غالب الأحوال في رتبة القائم مقام (عقيد) او الأميرال (لواء) — وإن كان عددهم قليل لثانوية قليل — وكان للضابط في رتبة القائم مقام بيكا من الدرجة الثانية (صاحب لواء) — ولى رتبة الأميرال بيكا من الدرجة الأولى (حضرة صاحب العزة) — ولى رتبة اللواء بيكا من الدرجة الأولى او (باشا) . ومع ذلك

وفي ظل هذه الظروف الغير مواتية كانت مرتبات ضباط البوليس كالاتى :

٧٢ جنيه سنويا	— ملازم ثان
٨٤ جنيه سنويا	— ملازم اول
١٢٠ جنيه سنويا	— يوزيشى
٢١٦ جنيه سنويا	— صاغ
٣٣٦ جنيه سنويا	— بكباشى
٤٢٠ جنيه سنويا	— قائمقام
٥٦٤ جنيه سنويا (٨)	— آمر الاى

فانه كان يخضع لنظام الخصم من الراتب - وتمضية فترة الاختبار التى يكتب بعدها (المدير او المحافظ) رايه فى صلاحيته من عدمه - كما أنه كان يخضع لنظام للتقارير السرية السنوية . وهذه السلطات التى كان يملكها المدير او المحافظ فى مواجهة للحكمدار كانت تشدد الأخير الكثير من ميته وكرامته - فقد كان بعض المديرين يتعمدون الاساءة اليهم وتوبيخهم فى حضور العمدة والاعيان او الرؤوسين من الضباط - وكانوا يكتفونهم بمهام فى جهات نائية للتقيام بأعمال شاقة يمكن أن يؤذيها احد رؤوسهم ، او يرسلوهم للبحث عن فاعل فى حادثة ما ويأمروهم بالبقاء فى المهمة اياما دون أن يكون من وراء ذلك ملقحة ما - أو يأمرؤن بعدم إحالة أى أعمال اليهم - فيبتزون كميات مهمة مزدوين بين رؤوسهم . وقد انتج ذلك موقف لضبط الذى كان للحكمدار يجد نفسه فيه أمام المدير الذى كان دائما معنيا من رجال القضاء او النيابة) - ورتب ذلك لضبط تخلف الحكمدار عن حسن إدارة عمله - واضطراره للخضوع للمدير - والتفانى فى كثير من الأحيان فى ارضائه لا فى ارضاء الواجب - ولو بوسائل تتناقى مع كرامته وامنية وظيفته .

راجع اليوزيشى على حصى بمدرسة البوليس والإدارة - واليوزيشى منحود على ببوليس مدينة القاهرة « ضباط لبوليس - بحث فى حالته الحاضرة - ولأوجه الإصلاح المقشود » - تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح النظمه البوليسية والأمن للمسلم - مرجع سابق ذكره .

Milner papers, Bodleian Library, Oxford-Box 32
Personal and equipment Dept., op. cit.,

(٨٠)

وفي علم ١٩٢٤ رُفعت المرتبت إلى :

١٤٤ جنيه سنويا	— ملازم ثان
١٦٨ — ١٩٢ جنيه سنويا	— ملازم أول
٢٤٠ — ٣٠٠ جنيه سنويا	— يوزباشى
٣٧٢ — ٤٢٠ جنيه سنويا	— صاغ
٤٨٠ — ٦٠٠ جنيه سنويا	— بكباشى
٦٠٠ — ٧٨٠ جنيه سنويا	— قائمقام
٧٨٠ — ٩٠٠ جنيه سنويا ^(٨١)	— أميرالاي

أما الحد الذى كُتبت تقضى بين الرتبة والرتبة التى تليها فكانت سبعة أعوام بين رتبة الملازم ثلثى والملازم أول — وأكثر من ثمانى سنوات بين رتبة الملازم أول واليوزباشى — أكثر من اثنى عشرة سنة بين رتبة اليوزباشى والصاغ — بمعنى أنه بعد مضى ٢٧ عاما فى الخدمة وبلوغ سن الخمسين يكون راتب ضابط البوليس فى رتبة الصاغ (٣١ جنيا فى الشهر) — أما رتب البكباشى والقائمقام فإن الحد فيها كانت أكثر من ست سنوات^(٨٢) .

من كل ما تقدم يظهر جليا ظلام الحياة الوظيفية لضباط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة .

ولقد كان هذا لضباط المطحون فى عجلة الإدارة ، المخبون برواتبها وامتيازاتها هو المطالب بتنفيذ القانون والتعامل مع المواطن — ولا يمكن والحال كذلك إلا أن يكون ضابط البوليس خلال الفترة موضوع الدراسة — بحكم الحرمان المادي الذى يعاينه والاحساس بالظلم الذى يستشعره — مستبدا بمواطنيه ، متعجرا معهم ، سهل الانزلاق الى مهالوى الفساد — وهو ما سنعالجه فى موضعه من هذه الدراسة .

(٨١) الأوامر المعمورية لوزارة الداخلية رقم ٩٦ فى ٤ مارس ١٩٢٤ — وحتى نهاية الفترة موضوع الدراسة لم يكن هناك مصرية حائز لرتبة اللواء .
(٨٢) اليوزباشى على حصى واليوزباشى محمود على — مرجع سبق ذكره .

الفصل السادس

محاولات الإصلاح

لم يكن تاريخ البوليس المصرى كله قاتبا تبابا ، فالانصاف يقتضينا تقرير أن محاولات اصلاح الجهاز كانت تسير بخطى حثيثة بهدف التغلب على الجريمة او التقليل منها على الأقل - ومع ذلك فان من هذه المحاولات ما تسدر له النجاح ومنها ما تسدر له الفشل .

يفكر لسلطات البوليس المصرى محاولة رفع مستوى للقاعدة فى الجهاز عن طريق انشاء قوة بوليس مثقفة ، تحل محل المعسكر الاميين الذين كانوا يشكلون ٩٠٪ من قوة الجهاز .

بدأت هذه المحاولة مبكرا عام ١٩٠٣ فى عهد السيطرة البريطانية الكالة على وزارة الداخلية - عندما انشئ قسم فى مدرسة البوليس لتدريب المعسكر الملمين بالقراءة والكتابة تدريجا ثقليا وعسكريا - والحاصل انهم بالبوليس بعد ذلك . كان هؤلاء الرجال يتلقون برنامجا مكثفا مدته ستة اشهر يحتوى تدريبات بدنية ، وركوب خيل ، وتعليم مشاة ، ودراسة للوائح

البوليس ، وقانون العقوبات ، والاجراءات الجنائية^(١) : لكن العمل بهذا القسم لم يقيض له الاستمرار طويلا — فقد توقف في عام ١٩٠٩ .

وفي عام ١٩٢٥ انشأت وزارة الداخلية قسمين في مدرسة البوليس والادارة للعساكر البيادة (المشاة) — والعساكر السوارى (الخيالة) ، ألحقت بهما بعض (المجندين) الذين يقضون مدة الخدمة العسكرية بالبوليس حيث يمضون المدة الالزامية .

لستخدم هؤلاء المجندين كقوات يتدرب الطلبة الضباط والكونستابلات عليهم في تدريبات التشكيلات العسكرية والنداءات . فضلا عن الخدمات التى تتطلبها المدرسة من خفارة ودوزيات . كما خصص قسم عساكر السوارى للقيام بخدمات الاسطبل والخيول المخصصة لتدريب الطلبة على الركوب .

خلال فترة علمهم بالمدرسة — كان العساكر يعلمون القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وواجبات البوليس وتبرينات ضرب النار والتعليمات العسكرية وتقرر أن يلحق من تتوفر فيه الكفاءة والنشاط والاستقامة وحسن الخلق بخدمة البوليس بعد انتهاء مدة خدمته الالزامية^(٢) .

ظل الحال على ذلك دون أن ينتج تغييرا يذكر في الحالة العامة لعساكر البوليس .

في ٣٠ يوليو ١٩٣٦ أعيد انشاء قسم بمدرسة البوليس والادارة تحت مسمى « قسم عساكر الرديف » — لتدريب (انفار) على أعمال البوليس . انتخب افراد هذا القسم من رديف (مسرعى) الجيش الذين يجيدون

(١) Egypt No. 1 (1904) Reports by His Majesty's Agent and Consul General on the finances, administration, and Condition of Egypt and the Soudan in 1903.

(٢) نظام البوليس والادارة — الباب الثانى (شروط الخدمة) .

القراءة والكتابة والحائزين لدرجة (معدوة حسنة) أو (جيد جدا) في الأخلاق .

كان هؤلاء الأتباع يلحقون بالمدرسة لمدة خمسة أشهر يدربون خلالها على أعمال البوليس ويدرسون :

- ١ - اللغة العربية بما في ذلك الأخلاق وآداب المعاشة .
- ٢ - قانون البوليس .
- ٣ - اللوائح والمخالفات .
- ٤ - مبادئ أرقام اللغتين الانجليزية والفرنسية ليتكفوا من تمييز الأرقام والعناوين بالحروف اللاتينية .
- ٥ - مبادئ الاسعافات الطبية .
- ٦ - التدريب للمعسكرى الببادة .
- ٧ - اشارات المرور بالطريق العام .
- ٨ - التدريب على أعمال الاطفاء .

وفي نهاية الدورة الدراسية كان هؤلاء المعسكرى يؤدون اختبارا يلحق بسبذه التناجحون ببوليس المدن والمديريات في رتبة (عسكرى درجة أولى) (٣) .

والمشروع في حقيقته جيد ، ويخدم الهدف الذى انشئ من اجله وهو تحسين المستوى الثقافى لرجال البوليس - لكن المشكلة كانت تكمن فى السؤال الآتى : ما هى اعداد انصار الرديف الذين كفقوا يجيدون القراءة والكتابة ؟ - وبالتالي ما هى الأعداد التى كان يمكن أن يفرجها هذا القسم لسد الحاجة الثقافية فى جهاز البوليس على مستوى القطر ؟

فى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه المحاولات لرفع مستوى المعسكرى ، كانت هناك محاولات أخرى تجرى لاجاد طبقة من رجال البوليس تقع

(٣) المرجع السابق .

بين المسافر وبين الضباط ، لكنها ليست طبقة الصف ضباط — وأعنى بها طبقة الكونستابلات .

كان البوليس المصرى لا يعرف من الكونستابلات سوى الكونستابلات الاجانب الذين كانوا يشغلون وظائف البوليس فى المدن المصرية (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) .

فى عام ١٩٠٣ انشئ فى مدرسة البوليس والادارة قسم لتخريج كونستابلات وطنيين .

كانت شروط قبول هؤلاء الكونستابلات هى حسن السلوك وأداء امتحان فى اللغة العربية (القراءة والكتابة) والحساب — وشهادة الدراسة الابتدائية اذا كان الطالب حاصلًا عليها — أى أن الشهادة لم تكن ملزمة .

وكانت مدة الدراسة ستة اشهر ونصف يحصل الطالب خلالها على ماهية شهرية قدرها خمسمائة مليم — ويعين الخريج فى البوليس بوظيفة كونستابل وطنى بمهية تتراوح بين ٢٧ و ٣٠ جنيهًا فى العام . وقد فتح مجال الترقى لهؤلاء الكونستابلات الى رتب الضباط اذا ادوا أعمالهم (بذمة ونشط) (٤) .

ويبدو أن الخريجين من هذا القسم لم يعملوا بوظائف كونستابلات فى البوليس بعد تخرجهم — فقد خلت الأوامر العمومية من أى ذكر لوظيفة كونستابل وطنى — كما يبدو أن القسم الذى فى للفترة ما بين عام ١٩٠٩ و ١٩١٢ — فقد ذكر فى قتلون البوليس عام ١٩٠٩ فيما يتعلق بمدرسة البوليس أنها انشئت (لتخريج ضباط وكونستابلات البوليس ومعاونى ادارة) (٥) — أما القتلون ٢٢ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمدرسة فقد ذكر فيه أن المدرسة انشئت (لتخريج ضباط ومعاونى ادارة) (٦) ، ومع ذلك فإن

(٤) قتلون البوليس عام ١٩٠٦ - الفصل لثالث - مدرسة البوليس .

(٥) المرجع السابق .

(٦) لقتلون ٢٢ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩١٢ بشأن مدرسة البوليس والادارة .

الأمر المسمى ٨٤٦ في ١٩ أكتوبر ١٩٠٧ يفيد أن ثلاثمائة تلميذا قد قبلوا
بمدرسة البوليس (بصفة علامة بتقسيم الكونستابلات) (٣) ، كذلك فإن
قانون البوليس لسنة ١٩١٤ يشير إلى علامات الكونستابلات الوطنيين بقوله
« يلبس الكونستابلات الوطنيين شريطاً واحداً مع علامة الهلال والنجمة
كالكونستابلات الأوروبيين من الدرجة الثالثة ولها يكون من نحاس أحمر
بدلاً من قصب » (٤) .

على أي حال فإن قراراً جديداً صدر في عام ١٩٢٥ الحق بمقتضاه
قسم خاص بمدرسة البوليس والإدارة لتخريج كونستابلات .

اشترط في النظام الجديد أن يكون للطلاب المتقدم للالتحاق بهذا
القسم حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) من وزارة المعارف .
فإذا لم يتقدم العدد الكافي من حملة هذه الشهادة أخذ العدد
المطلوب من الراسمين فيها . وكانت مدة الدراسة سنتان يدرس فيهما
الطلبة : اللغة العربية ومحاضرات في الأخلاق والآداب الدينية — اللغة
الانجليزية — اللغة الفرنسية — قانون العقوبات بوجه مختصر — قانون
تحقيق الجنايات بوجه مختصر — قانون البوليس — القانون الإداري بوجه
مختصر إلى جانب اللوائح الإدارية — قانون تحقيق الجنايات العملي والفني
بوجه مختصر مع كيفية إنشاء المحاضر وأخذ بصمات الأصابع — الإسعافات
الطبية الأولية — ومبادئ الطب البشري .

أما مواد الدراسة العملية فكانت : للتعليمات العسكرية بأنواعها
(بيادة) و (مساويز) — إشارات المرور بالطريق العام — التدريب على
أعمال إطفاء الحرائق — ركوب الدراجات والموتوسيكلات وقيادة العربات
والسيارات — الملاكمة — استعمال سلاح الشيش — حركات الهجسوم
والدفع .

(٧) الأوامر المسمية لوزارة الداخلية رقم ٨٤٦ في ١٩/١٠/١٩٠٧ .

(٨) قانون البوليس سنة ١٩١٤ — الباب الثاني عشر — الفصل الأول ، ع. ١٠٠٠.

(٩) الرتب العسكرية .

وتقرر في هذا النظام أن يعين الخريجون بوظيفة « كونستابل درجة ثانية خارج من هيئة العمال » (٩) .

ولم يكد يمشى عامان على اعمال هذا النظام الجديد حتى صدر في ١٦ أكتوبر ١٩٢٧ قرار وزارى اشترط فيه لقبول طلبية قسم الكونستابلات ان يكونوا من راسبى شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) ماذا لم يتيسر العدد المطلوب فمن الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم اول (الكفاءة) - ولم يحدث اى تعديل في باقى شروط الالتحاق .

ولما كان نظام الكونستابلات جديد على جهاز البوليس - فقد شكلت لجنة بوزارة الداخلية للنظر في الوضع الذى نشأ من وجود هذه الفئة للجديدة من رجال البوليس - واقترح النظام الذى تعامل به بحسباتها ليست من فئة صف الضباط ، واخيرا انتهت اللجنة الى اقتراح انشاء كادر جديد بمقتضاه وضع خريجي هذا القسم عند بدء تعيينهم في وظائف بوليس تعادل وظائف الأومباشية (العرفاء ومفردها عريف) . وان يعطوا رتبا مقابلة لرتب صف ضباط البوليس مع اضافة كلمة كونستابل - على ان تميز هذه الفئات عما يماثلها من رتب صف ضباط البوليس العامين بمئحتها باقيات تزيد جثيها واحدا . وشرع في تطبيق هذا الكادر اعتبارا من ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ كالآتى :

الدرجة	المساهية الشهرية	ملاحظات
كونستابل اومباشى	٧٥٠	ج
كونستابل جاویش	٥٠٠	٥ كونستابل درجة ثالثة
كونستابل باشجاویش	٥٠٠	٦ كونستابل درجة ثانية
كونستابل درجة أولى	من ٨ الى ١١ جنيه	٧ كونستابل درجة أولى
كونستابل درجة أولى	من ٨ الى ١١ جنيه	١١ جنيه كونستابل درجة أولى ممتازة

(٩) وزارة الداخلية - قرار بشأن انشاء قسم خاص بمدرسة البوليس والادارة - ٢٠ -
كونستابلات - الحظيرة الأميرية بالقاهرة - ١٩٢٥ .

ومظلماً حدث في تجربة ١٩٠٣ فقد تقرر أن تهيأ الفرصة
لكونستابلات الدرجة الأولى الممتازين الذين يبرهنون على التفوق في الخدمة
ويضربون المثل الأعلى في السلوك والتصرفات لدخول امتحان الترقية إلى
رتبة الضباط . توطئة للنظر في ترقية عدد محدود منهم في كل سنة
إلى رتبة الملازم حتى لا يسد في وجوههم بلب الأمل في المستقبل ولكي يكون
حافزاً لهم على التفتاني في أداء الواجب . على ألا يزيد عدد من يرقى بهذه
الصفة عن اثنين كل سنة (١٦) .

وقد رقى بالفعل بعض خريجي هذا القسم إلى رتبة ضابط ومن
حسنيت فيهم الشهادة وعرف عنهم الجِد والاستقامة وجاوزا امتحاناً معادلاً
لامتحان التخرج من قسم الضباط (١٧) .

كان هذا النظام (الكونستابلات) نوع من المواجهة للتطور الذي
حدث في عالم النقل ، حيث تدفقت السيارات بأنواعها على البلاد وتزايدت
حوادث المرور وأبعائه (١٨) ، واستدعت الحاجة إيجاد خدمة مرورية
في الشوارع والطرق .

(١٠) نظام البوليس والإدارة - الباب الثاني - الفصل الثالث - مدرسة البوليس
والإدارة - قسم الكونستابلات .

(١١) تقرير إدارة عموم الأمن للعام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري ١٩٢٠ - ١٩٢٧
- يرجع سياق ذكره .

(١٢) بلغ عدد السيارات في القاهرة عام ١٩١٤ (٩٣٥) سيارة - وفي عام ١٩٢٠
أصبحت (٢٩٥٦) سيارة - زادت في عام ١٩٢٩ إلى (١٢٥٣٤) سيارة - وفي عام ١٩٣٠
أصبحت (١٩٢٧٠) سيارة - وبلغ مجموع الحضر المتجهة بمحكمة مخلفات الزور عام ١٩٣٦
(٣٧٧٠٠) مضراً حصل فيها ٤٣٨٨ جنيهاً كتراميات - تقارير بوليس مدينة القاهرة للسوية
أعوام ١٩٣٦ - ١٩٢٩ - ١٩٢٠ - ١٩٣٦ - أما على مستوى القطر فقد كان عدد السيارات
والموتوسيكلات والعربات بمحافظة مصر والإسكندرية (١٩٥٠٧) عام ١٩١٤ - زاد عام ١٩٢٨
إلى (٥٥٩٩٥) - وفي عام ١٩٢٤ كان عدد السيارات في مصر كلها (٤٣٦٥٥) - زاد في عام
١٩٢٨ إلى (٦٧٣٦٦) وبلغت حوادث القتل الخطأ في عام ١٩٣٦ (٢٩٢) وفي عام ١٩٢٧
(٣٦٥) وفي عام ١٩٢٨ (٤١٣) - وحوادث الإصابة الخطأ في نفس السنوات على التوالي
=

حتى ما قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن لم يكن لجهاز البوليس
المصرى أى معرفة أو خبرة بما يسمى فى الوقت الحالى « بالمباحث الجنائية »
— وكان كل ما وضع من تنظيمات تتصل بأعمال (البحث السرى) هو ما
جاء بشأن ولجبات موظفى الأمن العام فى قوانين البوليس « المحافظون
والمديرون مسئولون عن الأعمال السرية فى دائرة اختصاصهم . ولهذا
الغرض قد تخصص لهم مبلغ من النقود للمصاريف السرية يتصرفون به
كما يرون موافقا سواء بتعيين رجال مستديمين من البوليس بملابس ملكية —
أو بدفع أجره لأشخاص يؤدون خدمات مخصوصة وقتية ، ولهم عند
الانقضاء أن يجعلوا جزءا من هذا المبلغ تحت تصرف الماهورين » (١٢) .

« على المحافظين والمديرين أن ينظمو أعمال التحريات السرية فى
دائرتهم سواء أكان بتعيين بوليس ملكى دائم أو نخب أشخاص لخدمات
معينة مقابل مرتبات تقرر للأولين ومكافآت تصرف للآخرين مما انفرد
للمحافظات والمديريات من المصاريف السرية ، وعليهم أن يخصصوا المراكز بجزء
منها على حسب ما تستلزمه حالة الأمن فى كل منها ويجب قصر هذه المصروفات
على شئون الأمن العام وينبغي بثانها للتصرف فى شئ منها فى غير تلك الشئون
وإن يكون الصرف دائما تحت إشراف المدير أو المحافظ » (١٣) .

ويستنتج من ذلك أن أعمال المباحث السرية كانت تعتمد على أساليب
اجتهادية يقوم بها مدير المديرية ، سواء بتعيين بعض رجال البوليس بملابس
ملكية (مدنية) لجمع التحريات — أو استخدام نظام المرشدين الذين يقدمون
المعلومات (لن بدفع) .

(٣٥٨٧) (٤٨٩٣) (٥٨١٣) — وكان عدد الكونستابلات الوطنيين الذين تخرجوا من قسم
الكونستابلات (٣٣) فردا الحضور جميعا بظمى مرور الوجه البحرى (طنطا) والوجه
الغلى (أسبوط) — تقرير إدارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقطر المصرى عام ١٩٢٨ .
(١٣) تَقَاوُنُ الْبُولِيسِ سَنَةِ ١٩١٤ « ولجبات موظفى الأمن العام » .
(١٤) نَظْمُ الْبُولِيسِ وَالْإِدَارَةِ — الباب الأول — ولجبات رجال الأمن العام .

ويبدو ان بوليس القاهرة كان اسبق من غيره في ادخال نظم (المباحث)
في عمله - فالامر العمومي رقم ٥ في ١٩٢٠/١/٢٩ يشير الى اليوناني
سليم زكي افندي (رئيس القسم السرى الخصوصى ببوليس محافظة
القاهرة)^(١٥) ، كذلك اللواء توماس رسل باشا حاكمدار بوليس القاهرة
(١٩١٨ - ١٩٤٦) يشير في كتابه Egyptian service الى اليوناني
كارتير Quartier كرئيس للمباحث chief detective officer (١٦).

وتكشف كراسة مطبوعة في المطبعة الاميرية خلال العقد لثنائى من
هذا القرن - وتوضح واجبات المخبيرين في بوليس القاهرة - عن البداية
الساذجة لعمل المباحث الجنائية في مصر . تقول الكراسة :

١ - ان لختصاص المخبيرين السريين هو اكتشاف الجرائم بعد
وقوعها . لكن مع هذا عليهم ان يعلموا تمام العلم بان منع ارتكاب الجرائم
هو اول واجب تقوم به قوة البوليس كمجموعة واحدة وان منع ارتكاب
جريمة يؤدي الى تقليل العمل الملقى على عاتق كل واحد .

٢ - على حضرات مساعدى حاكمدار الفرق ان يوجهوا منية
خاصة للاكتار من سؤال المخبيرين مزارا عن بائى الكوكابين وتجار الحشيش
والمخدرات والعقاقير المنوعة ، والمنازل والشقق الخالية ، والأسواق ،
والمراقبين وتحركاتهم ، ومكاتب الحكومة والمصارف والشركات
ويوجهون بنوع خاص أسئلة في تلك المواضيع لأفراد البوليس النظامى الذين
يطلبون الالتحاق كمخبرين سريين .

٣ - لا يجوز للمخبر مطلقا ان يفتش أى مكان او يلقى القبض على أى
شخص فى داخل منزل خصوصى الا اذا كان معه ضابط بوليس وهذه
القاعدة يجب اتباعها بكل دقة اذ كثيرا ما يحصل ان يدعى المتهم بأن

(١٥) راجع الامر العمومي رقم ٥ في ١٩٢٠/١/٢٩ من الأوامر العمومية لوزارة الداخلية .

" Egyptian Service " op. cit. pp. 182.

(١٦)

المخبر السرى نفسه هو الذى وضع الأشياء المسروقة أو المنوعة أو نحوها فى محل سكنه أو مكانه .

٤ - لا يجوز للمخبر مطلقا أن يكشف شخصيته بقول أو فعل أو إشارة أو إيماء أمام الجمهور أو فى عربات الترام أو عربات الركوب أو القهوات أو المطاعم أو أماكن اللهو وغير ذلك . وعليه أن لا يؤدى التعظيم العسكرى لأى شخص مطلقا وأن لا يلبس الحذاء للعسكرى . وكثير من المخبرين السريين عندما يرون ضابطا من ضباط البوليس يؤدون له التحية بواسطة وضع يدهم على بطونهم أو صندوقهم فهذا لا ضرورة له مطلقا وهو خطأ عظيم ولا يجوز عمله أبدا .

وإذا دعت الضرورة أن يظهر المخبر صفته فلا يصيح أو يبوح أو يفتخر بذلك بل يبرز شهادته للشخصية . أما المخبر الذى يحاول أن يظهر أمام الجمهور بأنه شخص مهم ويقول « أنا مخبر » فيجب عليه فى الوقت نفسه أن يقول أيضا « وأنا حمال » (١٦) .

كان عام ١٩٢١ هو البداية الرسمية لإنشاء جهاز البحث الجنائى فى مصر عندما أنشئ قسم للبحاث الجنائية بإدارة عموم الأمن العام ووزع اختصاصه على عدد من الضباط ، فاختص كل منهم بمنطقة جغرافية معينة ، إلا أن ذلك التنظيم تعثر مع بداية عمله نظرا للأسلوب المركزى الذى طبق فيه والمتعارض مع بديهيات عمل البحث الجنائى وأعطى بها (سرعة الانتقال الى مسرح الحادث) .

فى ٣ مايو ١٩٢٣ صدر أمر إدارى بإنشاء قسم جديد للبحاث الجنائية - وفى التاسع من نفس الشهر صدر منشور وزارى بتشكيل أقسام تابعة لهذا القسم فى المحافظات ، استندت رياستها (لمأمورى الضبط) علاوة على اختصاصاتهم الأخرى ، وأجازت الوزارة انتداب (مساعد

(١٧) أحضرت قوات بحوث الجيد وآخرون « المبحث السرى فى فن وظيفة البوليس السرى » دار للطباعة المصرية - القاهرة - ١٩٣٦ ص ٣١٩ - ٢٢٠ .

الحكمدار) لمعاونة مأمور الضبط . أما المديرية الخالية من مأموري الضبط ، فتستند رئاسة أقسام المباحث فيها للحكمدارين ويخصص أحد الضباط الأكفاء لمساعدته (١٨) .

ويلاحظ أن مخططي البوليس لم يعوا الدرس — فاستمروا في تطبيق النظام المركزي في المرحلة التالية — وتبين بمضى الوقت أن أقسام المباحث الجنائية في المديرية لا تكفى للقيام بكل ما يطلب منها في جميع أنحاء المديرية لترامى أطرافها وتبين أحوالها وكثرة عدد الجنائيات فيها وعدم توفر الاتصال بين ضباط المباحث وبين الظروف المحلية (١٩) .

لذلك فإن الوزارة عينت في منتصف عام ١٩٢٦ نظام المباحث بحيث تواجد ضابط للمباحث في كل مركز — يعمل تحت إشراف المأمور (٢٠) .

لكن قلة عدد ضباط البوليس في ذلك الوقت — وتردد المخططين في جهاز البوليس عن الأخذ بهدأ « التخصص الجنائي » ، والاضطرار إلى استعمال أعداد ضباط المباحث من ضباط الجيش أصحاب الخبرات الحربية ، والذين برغم إلحاقهم بمدرسة البوليس للتدريب على أعمال المباحث — كانوا بحاجة إلى كثير من للتجارب والمعلومات — كل هذا أدى إلى الأخذ من قسوة الضباط الأصلية بالمديرية للعمل في المباحث — الأمر الذي أدى إلى نقص القووات اللازمة لأعمال البوليس . وكانت النتيجة في النهاية هي تكليف المأمورين لضباطهم المشتغلين بأعمال المباحث بترك

(١٨) العقيد إبراهيم محمد الدحام « تطور البناء التنظيمي بوزارة الداخلية » ص ٩٧ — مرجع سبق ذكره — وقد جاء بتقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري لعام ١٩٢٧ أنه عين ضابط في عاصمة كل مديرية ليقوم بأعمال المباحث فيها .

(١٩) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصري لعام ١٩٢٧ .

(٢٠) المرجع السابق — ولصاغ حسين خليل « الاجرام في الريف المصري مع نبذة تاريخية عن إدارة المباحث الجنائية في مصر — ص ٩٥ — ٩٧ .

هذا الجيل والاستئصال بمهملات البوليس ، وهو ما قضى على التجربة الوليدة (٣١) .

لهذا لم يكن غريبا ان نجد امرا عموميا في عام ١٩٢٨ بتعيين أحد معاونى الادارة درجة (ب) رئيسا للمباحث الجنائية بإحدى المديرات (٣٢) .

ويبدو ان النية لتطبيق نظام المباحث في مصر لم تكن جادة — فقد صدر في ٢٣ مارس ١٩٢٤ الأمر الإدارى رقم ٦ بإدماج قلم المباحث الجنائية الناشئ (بإدارة عموم الأمن العام) في قلم الجنائيات (أحد فروع إدارة عموم الأمن العام) والتابع لقسم الجنائيات ليصبحا معا (قلم الجنائيات) بإدارة عموم الأمن العام (٣٣) .

ولقد كان ذلك الإدماج « في الحقيقة اعتزانا بفشل ذلك النظام والفناء جهاز المباحث المركزي بالوزارة ، من الوجهة العملية ، ثم اضحلال الأجهزة التابعة له بفروع الوزارة الجغرافية بالتدرج » (٣٤) .

هكذا سقطت التجربة الأولى لانشاء نظام للمباحث الجنائية في مصر — لكنها كانت محاولة للإصلاح على أى حال .

كانت مشكلة المشكل في مجال الجريمة في مصر هي محاولة إيجاد (الصلة) بين المجرم وجريمته — تلك الصلة التي إذا ثبتت وقع المجرم في يد القانون .

وللحقيقة فإن مصر لم تكن تتفرد بهذه المشكلة — فغالبا أجهزة

-
- (٣١) تقرير لدولة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالقطر المصرى اعوام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وللصالح حسين كامل « الاجرام في الدفء المصرى » - مراجع سبق ذكرها .
(٣٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٧ في ١٩٢٨/٥/٩ بتعيين عبد الله حسنى انتدى معاون الادارة درجة (ب) بمديرية لأجهزة رئيسا للمباحث الجنائية بها .
(٣٣) الأوامر العمومية بوزارة الداخلية رقم ١٣٣ في ١٩٢٤/٣/٢٣ (الأمر الإدارى رقم ٦) .
(٣٤) الخفيد/ابراهيم محمد النظم - مرجع سبق ذكره - ص ٩٧ .

البوليس في العالم كانت تحاول خلال السنوات الأولى من القرن العشرين أن
تبتكر وسيلة للربط بين المجرم وجريمته .

وقد اخذ اللواء جورج هارفي George Harvey
باشا حكمدار بوليس القاهرة حتى عام ١٩١٨ نظام تحقيق الشخصية في
البوليس المصرى منذ ان كان حكمدارا لبوليس الاسكندرية عام ١٨٩٦ . لكن
هذا النظام كان لا يصلح للتطبيق الا في حالات العثور على بصمات للجاني
ومضاهاتها ببصماته عند ضبطه — أما ما عدا ذلك فقد كان المجرم يبقى
طليق السراح طالما لم تتوفر حلقة الاتصال بينه وبين جرائمه — وهى
الحلقة المنتمية لسلسلة البحث الجنائى .

كان يعيب نظام البحث الجنائى في مصر :

١ — عدم تنظيم طرق النشر من الحوادث وأوصاف مرتكبيها بشكل
واضح دقيق عقب ارتكاب الجريمة وتبليغها لجميع رجال البوليس في انحاء
البلاد .

٢ — عدم وجود العناية الكافية من المحققين بايضاح كيفية وقوع
الحوادث وأساليب ارتكابها وأوصاف المجرمين والمسرقات ايضا كما كافي
اكتفاء منهم بعمل قائمة بالمسرقات لتسليمها لرجال البوليسبرى .

٣ — عدم انشاء جريدة بوليسية منظمة يرجع اليها رجال البوليس
في مباحثهم .

٤ — عدم اعطاء معلومات تفصيلية للجهات المختصة عن ضبط
من المجرمين والمسرقات لكف البحث عنهم — مما يضيع وقت وجهد
البوليس فيما لا طائل ولا لزوم له .

٥ — عدم الاهتمام بما يقع من الحوادث بين جهة وأخرى مما
يساعد على تعقب اللصوص المتجولين Travelling thieves

٦ - عدم وجود سجل عام ترصد فيه جميع حوادث الاستيلاء على مال الغير Larceny بأنواعها المختلفة - في مكتب رئيسي للاسترشاد به - والاكتفاء بدفتر عام (كشكول) للحوادث بأنواعها .

٧ - عدم انشاء مكتب رئيسي للمباحث الجنائية Clearing House تبلغ اليه حوادث الاستيلاء على مال الغير في أقرب وقت - ليتسولى تصنيفها وترتيبها وتسجيلها ومقارنته بعضها ببعض والنشر عنها .

٨ - تحرير صحف الحالة الجنائية بطريقة مقتضبة دون توضيح طريقة ارتكاب الجريمة مما يؤدي الى ضياع القرائن التى تؤيد الاعتقاد بارتكاب المجرم نفس الجريمة التى يحاكم من أجلها اذا كانت على نفس أسلوب الجريمة السابقة .

٩ - عدم انشاء نشرة دورية ببيان المخرج عنهم من المسجون لتمكن ملاحظتهم .

وتبعا لهذا للنظام الأعرج ، الذى قام على تنفيذه مخبرون لا يعرفون من العمل السرى سوى ارتداء المعطف الليل الأصفر ، والحذاء الثقيل الأسود ، والطربوش الطويل الأحمر (وكلها ملبوسات اميرية واضحة) - والوقوف على محطات الترام ينظرون الى الناس شذرا ويلوحون بخيصراناتهم الاميرية فى حركات عسكرية تتم عن شخصياتهم المفترض انها غير معروفة - تبعا لهذا كله تعثرت اعمال البحث الجنائى فى مصر .

حتى كان عام ١٩٢٣ فلونست وزارة الداخلية بعثة من ضباط البوليس مكونة من خمسة افراد الى إنجلترا للدراسة طرق البحث الحديثة وتطبيق ما يمكن تطبيقه منها فى مصر (٢٥) - اتبعها بعثة اخرى مؤلفة من

(٢٥) القائم مقام دوجلاس بيكر بيك مامور ضبط محافظة مصر - للبيكاتى مرقص فهمى
أفندى مفتش للضبط بمحافظة مصر - للصاغ حسين كامل أفندى مامور قسم حوان -
لليوزباتى حسن لطفى قيسايه أفندى بإدارة الضبط بمحافظة مصر ، المباحث الجنائية على
الطريقة الانجليزية M. O. ، الطبعة الاولى يناير ١٩٢٦ - طبع فى مطبعة المدرسة للصناعية
الالهامية - ص ج - ٣٠ - ٣٤ .

ثلاثة ضباط الى انجلترا لدراسة نظم البوليس والمباحث الجنائية وطرق تعقب المجرمين في عام ١٩٢٨ (٣٦) .

وقد سجلت عودة هؤلاء الضباط من انجلترا وتطبيق ما عاودوا به — اول خطوة على الطريق الصحيح في تاريخ المباحث الجنائية في مصر .
فقد عاد هؤلاء الضباط بالـ *Modus Operandi* — وهى الطريقة الشهيرة في الربط بين المجرم والجريمة والتي ابتكرها الماجور اثشرلى Major Atcherley احد ضباط البوليس للبريطانيين عام ١٩١٢ لرصد طرق المجرمين واساليبهم معتمدا على القاعدة التى تقول أن « الانسان أسير عاقبه » .

كان لب الـ *Modus operandi* (طريقة العمل) هى أن اللص انما يتبع طريقة واحدة في حياته الجنائية غالبا ويعتمد عليها دائما في ارتكاب جرائمه — وتبعاً لذلك فان دراسة طريقة ارتكاب المجرم لجريمتة تمكن من الوصول الى معرفة شخصيته — وهذه هى حلقة الاتصال المفقودة .

وكان الوصول الى معرفة الجاني بواسطة أسلوب ارتكاب جريمته يعتمد على استيفاء نقساط عشرة :

١ — هدف الجريمة *Classword*

٢ — طريقة الدخول *Entry*

٣ — الآلات المستخدمة في ارتكاب الجريمة *Means*

٤ — المبررات *object*

(٣٦) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن الأمن العام بالقاهر المصري لعام ١٩٢٨ -

مرجع سبق ذكره .

— ٢٠٩ —

(م ١٤ — البوليس المصرى)

- ٥ - الوقت Time .
- ٦ - الانتحال Style .
- ٧ - الرواية Tale .
- ٨ - الشركاء Pal .
- ٩ - الذهب والاياب Transport .
- ١٠ - الأثر Trade-Mark .

ودون الدخول في تفاصيل فنية — فإن الحكمة المنطوية في لبحث الجذري على طريقة **م. و. كات** تتبدل في سهولة العثور على الجناة من مقارنة الحوادث السابقة بالحوادث اللاحقة — وتلافى خطر ضياع معلومات رجال البوليس (بالنقل أو العزل أو الوفاة) عن طريق تسجيل المعلومات عن المجرمين بالوسائل الفنية .

ولبيان مقدار الأثر الذى كان يحدثه التخلف العلمى فى أسلوب البحث الجنائى فى مصر — فى ضبط المجرمين ، وفلات الجناة من العقاب ، وبالتالي زيادة (نسبة المحفوظ) من الحوادث لمدم توافر الأدلة — يكفى ذكر قضية أحمد حلمى أبو الذهب (خالق النساء) عام ١٩٢٣ .

فقد ارتكب هذا النجاشى أربعة حوادث قتل متتابعة فى الفترة (يناير — سبتمبر ١٩٢٣) — وتلخصت طريقته فى أنه يرتكب جرائمه :

- ١ — ليلا .
- ٢ — على النساء المومسات .
- ٣ — التغطيات بالحلى والمجوهرات .
- ٤ — تعاطيه الخمر قبل ارتكاب الجريمة .
- ٥ — مداعبة للنساء حتى تنحط قواههن .
- ٦ — خنقهن بواسطة الضغط باليد على القصبة الهوائية .
- ٧ — استعاقبه على إتهام الخنق بحبل دقيق .

فلو كان رجال البحث السرى فى القاهرة — قد تأملوا طريقة ارتكابه
هذا الجائى لهذه الجرائم — لتبين لهم انه ارتكبها وفق نموذج واحد
لا يتغير . ولو كانت طريقة البحث الحديثة M. O. متبعة فى ذلك الوقت
لأمكن عند تكرار حوادثه الربط بينها جميعا ونسبتها اليه حتى ولو كان
مجهولا — ولأمكن حقن دماء بعض المجنى عليهم اذا نشرت التفاصيل
والأوصاف ... للخ وتنبية الضحايا فى الوقت المناسب^(١٣) .

وقد شرع فى تطبيق النظام الجديد فى مصر بعد عودة ضباط
البعثة من انجلترا — وظهر اثر ذلك فى نماذج بوليس القاهرة الخاصة
بالمباحث الجنائية — فاشتمل الأورنيك رقم ١ (مباحث جنائية) على نظم
البحث الجنائى السالف شرحها — وصدرت فى عام ١٩٢٥ الفازيتيه
(النشرة) البوليسية لبوليس القاهرة — وملحق الفازيتيه عن بيان المجرمين
الخطرين الزمزع الامراج عنهم — وملحق الفازيتيه عن بيان المحكوم عليهم
غيايبا والهاربين المطلوب ضبطهم — ونماذج الحفظ وبطاقات الأسماء والانتحال
والرواية — والخرائط الجنائية Criminal Route Maps ... الخ^(١٤) .
وعلى مستوى النتائج أمكن : مكتتب اكتشاف الجائى بواسطة طريقة ارتكابه
للجريمة ، ببوليس القاهرة — أن يحقق شخصيات ويعرف محلات اقامة
ويضبط ٨٦٥ مجرما فى عام ١٩٢٧ — و ٩٣٠ فى عام ١٩٢٨ — و ١٦٠٢
فى عام ١٩٢٩ — و ١٢٠٠ فى عام ١٩٣٠ — و ١٥٠٢ فى عام ١٩٣١ —
و ١٣٣١ فى عام ١٩٣٢ و ١٠٢٤ فى عام ١٩٣٣ — و ١١٩٢ فى عام ١٩٣٤
— و ١٠١٥ فى عام ١٩٣٥ — و ٨٤٧ فى عام ١٩٣٦^(١٥) .

من الأتوال الماثورة عند المشتغين بجهة البوليس ذلك الذى يقول :
" It is essential that Police improvement should precede
that of the Criminal and not follow it " .

(٢٧) للتأليف دوجلاس بيكر وآخرون — المرجع السابق — ص ٥٠ - ٥٢ .

(٢٨) المرجع السابق ص ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٨١ .

(٢٩) تقرير بوليس مدينة القاهرة عن أعمال ١٩٢٨ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ -

١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ و ١٩٣٦ - مرجع سبق ذكره .

من المهم أن يسبق تطور البوليس تطور المجرم — لا أن يتبعه « (٢٠) .

وكقاعدة لا تقبل الجدل — فإن تطور البوليس رهين « بالتخصص »
— والمقصود بالتخصص هنا ما يسمى في الوقت الحاضر « بالشرطة
المختصة » : ومعنى هذا على المستوى المهني أن هناك أنواعا من الجرائم
أو العمليات البوليسية تحتاج إلى جهاز متخصص يتولى القيام بها ومواجهتها .
وبالنسبة للبوليس المصرى فإن التخصص فيه اتخذ اتجاهين —
الأول هو ذلك الذى فصل — بحق — بين الجريمة الجنائية ، والجريمة
السياسية . وحسنا فعل المتخصصون في البوليس في مصر عندما اتجهوا
لجهاز بوليسية تعنى بالأمن السياسى (قلم الضبط فرع ب) — وأخرى
تعنى بالأمن الجنائى (قلم الضبط فرع أ) — ويمكن ملاحظة ذلك في الهياكل
التظيمية لأجهزة البوليس في المحافظات (القاهرة — الاسكندرية —
بور سعيد — السويس) على وجه التحديد على اعتبار أن الجريمة السياسية
تنمو وتزدهر في المدينة أكثر منها في القرية .

ومع ذلك فإن جهاز البوليس كان يحوى أفكارا متناقضة بشأن
التخصص — بمعنى أنه رغم قبليه مبكرا بتطبيق مبدأ التخصص على النحو
الذى سلكناه ، بل وتعمق بقدر الإمكان فيه بالنسبة للأمن السياسى على
ما سنرى — إلا أنه فيما يتعلق بالأمن الجنائى — أو الجريمة الجنائية كان
يسير بخطى مترددة ، سرعان ما يعسل عنها ليعود إلى نظام العمل العام
الذى يجعل السرقات بأنواعها مثلا في نطاقات التسجيل (سرقة — سرقة —
سرقة — سرقة) رغم أنه يمكن أن تكون الأولى ذات طبيعة أو ظروف تختلف
عن الثانية والثالثة والرابعة وهكذا . ولعل هذا كان واضحا منذ الحديث
عن تطبيق نظام البحث الجنائى في الأربع الأول من القرن الحالى — وحتى عندما
أخذ الجهاز مبدأ التخصص في نهاية الخمسة الثلاث من القرن ذاته اتخذ
به لدرجة الحاجة للاعتماد على تطور الجريمة وليس الترتيب السابق لها —

بالمخالفة للقاعدة التي ذكرناها في السطور السابقة . ومع ذلك فالتنا نذكر
أخذ البوليس المصرى ببداً للتخصص المحدود كنوع من الإصلاح يحسب له .

خلال الربع الأول من القرن انتشرت المخدرات في البلاد انتشاراً
رهيباً — هبذ كيان المجتمع المصرى وارتفعت الأصوات في الجرائد والمجلس
النيابى بوجوب اتخاذ إجراءات مشددة لوقف هذا التيار السام الولرد من
الخارج — وكما قد أشرنا في أكثر من موضع من هذه الدراسة الى كميات
المخدرات — وخاصة الكوكيين والهرويين — التى كانت تجد طريقها
الى داخل البلاد عن طريق مهربى المخدرات الأجانب — وأشرنا الى الآثار
المدمرة لذلك السم على المصلحة العامة في البلاد . . وقد اكتظت السجون
بالمحكوم عليهم للاتجار أو التعاطى — وزادت الجريمة باعتبار ان المخدرات
من بين الأسباب الهامة التى تهىء لارتكاب الجرائم وتسهل سبلها .

تبعا لذلك كانت المخدرات عنصرا هاما في العناصر التى يجب ان
يعنى رجال الأمن العام بمقاومتها .

كان أول من تحرك لتفصيص فرع من البوليس متخصص في مكافحة
المخدرات في مصر — هو اللواء توماس رسل باشا حاكمدار بوليس
العاصمة الذى يادر بتوضيح المخاطر التى تحيط بالبلاد لرئيس الوزراء وقتئذ
(فبراير ١٩٢٩) محمد محمود باشا — الذى وافق على انشاء مكتب خاص
لمكافحة المواد المخدرة .

تم انشاء مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة في نفس العام
(١٩٢٩) — وتحدد اختصاصه في :

١ — البحث من النظم الجارى عليها تجارة المواد المخدرة في القطر
المصرى حتى يمكن مساعدة السلطات الأوروبية المختصة في المناطق
الرئيسية لتفصيص المواد المخدرة وذلك بمراقبة المصادر من المعامل واطلار
الحكومات المختصة بأسماء التجار الكبار الذين يشتغلون بتهريب المواد
المخدرة .

٢ - ايجاد الصعاب في طريق مهري المواد المخدرة الى القطر المصرى حتى يعلو الثمن علوا فاحشا لا يمكن معه للنشئة الصغرى وطبقات العمال ان تحصل عليه .

٣ - الاتصال بالسلطات التنفيذية والسلطات الواقية (لجمارك) والعمل على مهاجمة كل الهيئات المنظمة المعروفة باشتغالها بادخال المواد المخدرة الى مصر والحصول على المعلومات عن الهيئات الأخرى الغير معروفة ومهاجمتها واتخاذ الوسائل القانونية للتأكد من تطبيق القانون على التجار الذين ثبتت ادانتهم سواء اكتبوا من الوطنيين او الأجانب - واحكام الرقابة على التجارة في المخدرات .

٤ - مل الدراسات اللازمة لمنع انتشار تعاملى المواد المخدرة ، ومساعدة المتعاطين الراغبين فى التوبة .

وقد اسندت رئاسة المكتب الى اللواء توماس رسل باشا حكمدار بوليس العاصمة الى جانب وظيفته الأصلية ، وعاوناه مساعد - وضابط برتبة القلتمقام وضابطان برتبة اللبكايشى ومساعد مفتش اجنبى - ومنسح (رسل باشا) عشرة آلاف جنيه كمصاريف سرية لأعمال المكتب لا يحاسبه عليها أحد - وسيارة فورد طراز ١٩٢٩ (٣) .

وقد تمكن الجهاز المتخصص الجديد من جمع معلومات كثيرة واتم تنسيقها فى محفوظاته - واضاف معلومات قيمة على للجدول الشامل لأسماء كبار مهري الحشيش - وكان يعد فى علم ١٩٣٠ جدولا آخر عن اسماء كبار مهري المواد المخدرة .

وكان الجهاز الجديد على صلة وثيقة بسلطات الأقاليم والسلطات للفضائية وغيرها مما سهل له الحصول على معلومات ثمينة من الاتجار

(٣١) دار الوثائق القومية - منطقة مجلس الوزراء . عام ١٩٢٩ - مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء - من وزارة المالية - للجنة المالية - رقم ف ١٦٨ - ٥/٢ فى ١٧ مارس ١٩٢٩ .

بالمخدرات في البلاد . وقد انشا المكتب ١٧٦٩٠ (بطاقة) لتجار
المخدرات والمشتغلين بهذه التجارة والمتعاطين للمخدرات عام ١٩٢٩
— و ١٧٠٠٠ بطاقة عام ١٩٣٠ . و تلقى المكتب ٦٢٨ بلاغا ضد تجار
ومهربين في عام ١٩٢٩ و ٧٢٨ بلاغا في عام ١٩٣٠ — و ٢٨ بلاغا ضد مخفي
الحشيش عام ١٩٢٩ في مقابل ٢٣ بلاغا عام ١٩٣٠ — و ٢٥ بلاغا ضد
متعاطي المواد المخدرة عام ١٩٢٩ مقابل ١٠ عام ١٩٣٠ — وثلاثة بلاغات
ضد عساكر بوليس لهم ضلع في تجارة المواد المخدرة عام ١٩٢٩ — مقابل
٤٠ بلاغا عام ١٩٣٠ — وتمكن مكتب المخابرات العلم بالمواد المخدرة من
تحقيق صحة ٢٩٧ بلاغا من ٥٤٥ بلاغا — اى ٢٤٨ بلاغا كان كاذبا (٣) .

وقد بلغ عدد القضايا المصبوطة عام ١٩٣٥ (٢٤٩٣) قضية خدمة
٣٧٢٤ متهم — وبلغت في عام ١٩٣٦ (٢٤٦٦) قضية شملت ٢٨٤٠ متهم
— وكان عدد التجريين في المخدرات عام ١٩٣٦ (١٩٢٤) متجرا — اما
المتعاطين : فكانوا ٣٤٧٧ متعاطيا (٣) .

ومظما تأخر انشاء جهاز متخصص لمكافحة نشاط اجرام معسفين
(المخدرات) حتى أصبح الخطر ينذر بكارثة قومية — فقد حدث
نفس الشيء بالنسبة لنشاط اجرام آخر .

مع نهائيات العقد الثالث من القرن ظهر سرعان من الاجرام يهددان
الأمن المالى لدولة — واعنى بهما جرائم تزوير الأوراق المالية ، وتزيف
المسكوكات — بلغ جملة النوع الأول منه بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٧ (٤٤٩)
جريمة — وبلغ جملة النوع الثانى ١٧٢ جريمة الأمر الذى أزعج السلطات .
وكعادة الحكومة وجهاز البوليس — وهو احد فروعها — فان التحرك
تم تليما للنشاط الاجرامى ، فانشئ في عام ١٩٣٣ مكتب لمكافحة التزيف
والتزوير — الحق ببلادرة عموم الأمن العلم ، عنى بالتوقيف بين جهود

(٢٢) تقرير مكتب المخابرات العلم بالمواد المخدرة عن عام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .

(٢٣) تقرير مكتب المخابرات العلم بالمواد المخدرة عن عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .

سلطات البوليس وسلطات القضاء وتقريب بعضها الى بعض بعمل الأبحاث المتعلقة بالعملة الزائفة . وفي سبيل قيامه بواجبه اتصل المكتب اتصالا وثيقا بالجهات المختصة بالصدار (البنكوت) و (العملة المعدنية) — وسلطات البوليس والنيابة — وبالمكتب المركزية لمكافحة تزيف العملة في الدول الأخرى . وانشئ لمعونة المكتب لجنة استشارية للمعونة في اتجاه مهمته تكونت من مدير عام ادارة الأمن العام — وكبير مفتشى التباينات مندوبا عن وزارة الحقلية (المعدل) — ومندوب عن وزارة المالية — ومندوب عن البنك الأهلي — وخبر اخصائي في تزيف العملة (من مصلحة المساحة) وخبر كيميائي (من مصلحة الطب الشرعي) .

وقد اثبتت الاحصائيات المتأخرة هبوطا في عدد حوادث تزوير الأوراق المالية عزاها تقرير الأمن العام لسنة ١٩٣٨ للنشاط الذي أبداه رجال الادارة وجهاز البوليس في السنوات الأخيرة . فقد كان لحصاء ١٩٣٦ يشر الى ١٢٠ حادث تزوير أوراق مالية — هبطت في عام ١٩٣٧ الى ٦١ وفي عام ١٩٣٨ انخفضت الى ٤٦ .

كذلك الأمر بالنسبة لتزيف المسكوكات — فمحصيات في عام ١٩٣٦ (٢٨) حادثة — هبطت في عام ١٩٣٧ الى ١٨ ثم الى ١٥ في عام ١٩٣٨ (٣٤) .

وقد ضبطت في القاهرة أربعة جنائيات لتزيف النقود الفضية فئة القرشين — والخمسة قروش — والعشرة قروش — والعشرين قرشا :

١٤١٣ جنائيات السيدة زينب في ٢ / ٥ / ١٩٣٣

١٧٦٣ جنائيات شبرا في ٧ / ٦ / ١٩٣٣

٢٤٣٥ جنائيات شبرا في ٨ / ٢٨ / ١٩٣٣

١٣١٣ جنائيات باب الشعري في ١٨ / ١٠ / ١٩٣٣ (٣)

(٣٤) تقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالعراق المصري لعام ١٩٣٨ .

(٣٥) تقرير: بوليس مدينة القاهرة للسنوات لعام ١٩٣٣ .

وفي عام ١٩٣٤ ضبطت الجنليات ٤٩٠ عابدين في ١٩٣٤/١/٢ تزييف
نقود فئة العشرة قروش .

٥٢ السيدة زينب في ١٩٣٤/٩/١٢ تزييف أوراق بنكوت فئة العشرة
جنيهاً — وقد ثبت أن هناك عصابة للتزييف بناحية (طصفا) مركز
بيت غمر — وقبض على ٢٥ شخصاً بتهمة تزييف وترويج النقود المزيفة (٣١) .

وفي عام ١٩٣٥ ضبطت الجنليات ١٤٨٧ شبرا و ٢٠٩٩ شبرا و ٢٧٣٥
الأزبكية و ٢٠٩٣ الوايلي و ١٧٦١ بنصر الجيزة وفيها ضبط ستة أشخاص
يزيفون الأوراق المسالية فئة الخمسين قرشا (٣٢) .

وفي عام ١٩٣٦ ضبطت الجنليات ١٦٠ المومسكي و ١٨٩٤ شبرا
و ١٤٠٣ بولاق و ١٦٤٦ بولاق و ٨٤٧ الجمالية و ٢٠٧٤ شبرا و ٩٢٢
الخليفة و ١٥٥١ باب الشعربية (٣٣) .

ومع أن الشخص الجنائي أثبت نجاحا في مجال الجريمة التي خصص
لها — إلا أنه لم يتقدم حتى عام ١٩٣٦ أبعد من ذلك الذي قدمنا له
وكان يمكن لو أخذ بالمبدأ في أنشطة إجرامية أخرى — أن تتحسن حالة
الأمن العام — لكن للثابت أن المخططين لجهاز البوليس كانوا — كما قلنا
في صفحات سابقة — مترددين في تطبيق هذا المبدأ الناجح .

وعلى العكس من نصيب الإجرام الجنائي في الشخص ، فقد كان
للجريمة السياسية حظ كبير في هذا المقام فمجرد فصل الجريمة
السياسية عن الجريمة الجنائية في التعامل والمواجهة ، كان يعني أن هناك
بعضا صحيحا عند المخططين لجهاز البوليس لما يسمى بالتصنيف الإجرامى .

(٣١) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٤ .

(٣٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٥ .

(٣٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسوى لعام ١٩٣٦ .

على أن الدعة تقتضى القول أيضا أنه يمكن أن يكون نموز الاجرام
السياسى بهذا القدر من الاحالية . ولختصاصه وحده بشعبة مستقلة
من جهاز البحث — لا يعنى الفهم الصحيح للتصنيف الاجرامى والتخصص
بقدر ما يعنى تغطية احتياجات أمنية تمس النظام للحكم فى كياته — وتبذل
رغبته الملحة فى البقاء Survival وضرب للخطر الذى يتهدهده ،
والممثل فى الجريمة السياسية .

ونحن نميل الى التفسير الثانى — والوثائق تؤيد ما نميل اليه .

فى اعتصاب مقتل للبردار وكشف الجامعات السياسية اتى ارتكبت
مجموعة الجرائم التى وجهت ضد الوجود البريطانى (١٩١٩ — ١٩٢٤) ،
هذا الشارع السياسى هددوا تلمها — ثم لم يلبث ان انفجر فى اعتصاب
تولى (اسماعيل صدقى باشا) الوزارة (١٩ يونيو ١٩٢٠ — ٤ يناير
١٩٢٣) — فوقعت محاولة اغتيال لاسماعيل صدقى باشا فى ٢٥/٨/١٩٢٠
— وأطلق النار على محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب فى يوليو
١٩٢١ — واكتشف البوليس جماعة تعتزم ارتكيب جرائم سياسية فى
١٩/١٠/١٩٢١ (مكونة من حلفاء على حسين وسلامة سيد احمد سليم
وسيد ميد . لالخلاق ومحمود محمد ابراهيم وعبد القادر مختار وحداد شافلى
ومحرم راشد) — وألقيت عدة قنابل فى اوقات مختلفة فى غشاء وزارة
الحقائبة ودار محمد علام باشا وكيل مجلس النواب — وعثر فى فبراير ١٩٢٢
على قنبلة مشتعلة فى دار صدقى باشا لكن لمفعولها ابطل قبل ان تنفجر
— ووضعت فى مايو ١٩٢٢ قنبلة فى (طبا) بين قضبان السكة الحديدية
بههدف نفس القطار الذى كان يستقله صدقى باشا فى طريقه الى جرجا
— وعثر على قنبلة على سور مدرسة الهندسة صباح احد أيام شهر
نيسنبر ١٩٢٢ — وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة فى شارع لاط لوفلى قرب
دار المنسوب السامى — وفى يناير ١٩٢٢ مقر البوليس على قنبلة أخرى أمام
دار مركز القيادة العامة للجيش البريطانى بميدان الخازندار — وفى مارس
من نفس العام انفجرت قنبلة على سور تكة قصر النيل وقنبلة أخرى على
سور مدرسة انجليزية بشارع الملك الصالح بالمنيل — وفى أبريل انفجرت

قنبلة بجوار المحكمة المختلطة بالقاهرة — وفي مايو ١٩٣٢ حاول محمد على
الفلال اغتيال اسماعيل حسدى باشا في محطة العاصمة — وفي يونيو
انفجرت قنبلة عند نهلية شارع غمرة وقنبلة أخرى على مقربة من سور
وزارة الحربية — وتثبت كل هذه الحوادث ضد مجهولين (٣١) .

كان هذا يعنى عند الذين يأخذون ببدا التخصيص ان تيارا جديدا
من جرائم العنف السياسى قد وجد سبيله مرة أخرى الى الشارع
السياسى — وان الأمريقتضى تخصيص فريق للعمل في مواجهة هذا التيار .

لكن لأن التخصيص لم يكن هو القضية المطروحة كما ذكرنا — وكان
أهن الدولة فقط هو الوارد — فإن اهتمامات (قلم الضبط فرع ب) تركزت
في التيار الذى كان قد بدأ يظهر خطره منذ العشرينيات ، باعتبار هو
الخطر الذى يهدد النظام الاجتماعى في المملكة المصرية — واعنى به الشيوعية .

ومؤدى هذا أنه لو كان جهاز البوليس يعنى بالتخصص وفق المبادئ
التي تضمنتها الصفحات السابقة ، لكان فرع الأمن السياسى منه قد شمل
شعبة لجرائم الاغتيال السياسى — وشعبة للمعارضة السياسية — وشعبة
للأحزاب ، وشعبة للشيوعية — لكن نظرا لأن الاهتمام كان كما قلنا بـ **أهل
الدولة** — وكان **أهل الدولة** يتعرض للخطر من جانب التيار الشيومى فقط —
وكانت باقى الأنشطة المعادية التي سبقناها في السطور السابقة من
انفجارات ومحاولات اغتيال لا تمثل خطرا داهيا بالمقارنة بالشيوعية — فقد
انصرف اهتمام جهاز الأمن السياسى لمحاربة الشيوعية فقط :

ومن المفارقات العجيبة — والتي تؤكد صحة التفسير الذى مستناه
في شأن التصنيف الاجرامى — ان جهاز الأمن السياسى ربط خلال معالجته
للتنظيم الشيومى بين هذا النشاط — والعمل — والطليعة ، وسعى هذا
كله **بالنشاط الهددم** — وهو ربط عزيزناه في مؤلفنا عن النشاط الشيومى

Russel's private papers a list about the political crimes (٣٢)
which took place between the years 1910 and 1946, op. cit.,

وعبد الرحمن لرلى ، في انقلاب الثورة المصرية — الجزء الثاني — ص ١٧٦ — ١٧٧ .

(أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠) الى الفهم المجرد
عن الرؤية الحقيقية لمعنى تبني اليسار لفضية الطبقات للعامة - نتيجة
(للامية السياسية) عند المشتغلين بالأمن السياسي في مصر في الفترة
موضوع الدراسة (٤٠) .

نفي فبراير ١٩٢٥ كتب (يوسف قطلوى باشا) وزير المالية في وزارة
زيوار الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٢ مارس ١٩٢٥) مذكرة الى مجلس
الوزراء قال فيها :

« كان المساجورسانت جورج آتسون الموظف بالإدارة السرية بعموم
الأمن العام يقوم بأعمال خاصة بطريقة الصرخة الشيوعية في البلاد المصرية
ومسائل العمل - وكان يتقاضى مرتبا قدره ٩٠٠ جنيه في اسننه من ربط
المصاريف السرية بميزانية وزارة الداخلية . وقد نشئت في ميزانية سنة
١٩٢٤ - ١٩٢٥ بإدارة الأمن العام وظيفة مؤقتة من الدرجة الثالثة
براتب قدره ٩٦٠ جنيه تقترح وزارة الداخلية اسنادها الى المستر آتسون
وتعيينه فيها بالراتب المذكور بمقد لدة سنة ابتداء من اول ابريل ١٩٢٤ .
والمنصب في اسناد تلك الوظيفة الى جنابه هو ما تحتاج اليه مقاومة الحركة
الشيوعية في البلاد المصرية وكذا تسوية مسائل العمل من الخبرة التامة
والدراية بالأعمال السرية الأخرى المنطقة بالأمن العام والتي اخذت في
الازدياد بالنسبة للحالة السياسية الحاضرة ، وقد وقع لختيار وزارة
الداخلية على المساجور آتسون لأنه مارسها في زمن السلطة العسكرية
وأصبح ملها بها » (٤١) .

(٤٠) عبد الوهاب بكر « أضواء على النشاط الشيوعي في مصر ١٩٢١ - ١٩٥٠ » - دار
المعارف ١٩٨٣ ، - الطبعة الأولى من ٣٨ - ٣٩ .

(٤١) دار الوظائف القومية - محطة مجلس الوزراء فبراير ١٩٢٥ مذكرة مرسوعة الى
مجلس الوزراء بشأن المساجورسانت جورج آتسون - وقد جاء بنهاية الوثيقة تائسمة
نصها : « يمين بمقد الوثائق الأجانب - وإن يتجدد هذا المقعد بمد ٣١ مارس ١٩٢٥ -
رأج أيضا الأوامر القومية لوزارة الداخلية رقم ١٤٣ في ١٩ ابريل ١٩٢٥ للخاصة بتعيين
آتسون بمقد لدة سنة من ١٩٢٤/٤/١ » .

وفي مارس ١٩٢٥ أعلنت وزارة الداخلية « أن الحاجة لا تزال ماسة إلى استمرار وجود الموظف المشار إليه في الخدمة بعد التاريخ المذكور لما لمشكلة العمال من الأهمية الكبرى واحتياج الوزارة لتشديد لخصيته لأقصى مدة ممكنة نظرا لمعلوماته الثينة في المسائل المتعلقة بمقاومة نشر (الدسوى) الشيوعية في البلاد » (١٢) .

على ضوء هذا الفهم المحدود لأمن الدولة السياسى تحرك جهاز الأمن السياسى لضرب الحركة الشيوعية والعمال والطلبة فقط .

فى عام ١٩٢٦ انتشل (القسم المخصوص) ببوليس القاهرة بمراقبة التطورات السياسية . وقامت جماعته الخاصة بالشيوعية والعمال بالمراقبة فيما يتعلق بالعمال والدوائر الشيوعية (١٣) . .

ورغم أن عام ١٩٢٨ حفل بالاضطرابات السياسية الناتجة عن تولى محمد محمود باشا الوزارة (٢٥ يونيو ١٩٢٨ — ٢ أكتوبر ١٩٢٩) . وقيامه بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا — وحل مجلس النواب والشيوخ وتأجيل الانتخابات في يوليو ١٩٢٨ لمدة ثلاث سنوات — ومقاومة الأحزاب لقرار الحكومة وما صاحب ذلك من اضطرابات وعنف — فإن القسم المخصوص (الضبط فرع ب) لم ينشغل بكثير من « محص جوابات التهديد المألوفة وبلاغا المؤامرات وغيرها وقدم تقارير عنها كما تتبع الحالة السياسية وقدم عنها تقارير متصلة يوميا » (١٤) .

أما بالنسبة للشيوعية فقد قالت تقاريره أن تسعة الشيوعيين الموجودة بالقاهرة — والتي كان أعضاؤها من اليونانيين واليهود والمصريين ،

(١٢) دار الوثائق القومية — مخططة مجلس الوزراء — ١٩٢٥ — وقد استمر جلاب الميجر آنسون بإدارة شؤون الأمن حتى فصل في ١٩٢٧/١/١ لانتهاء مدة عقد استخدايه — راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٧٤ في ١٩٢٧/٤/١٥ .

(١٣) تقرير بوليس القاهرة للسوى لعام ١٩٢٦ — مرجع سبق ذكره .

(١٤) تقرير بوليس القاهرة للسوى لعام ١٩٢٨ — مرجع سبق ذكره .

عقدت اجتماعات في أوائل عام ١٩٢٨ وتبادلت الزيارات مع الحزب الشيوعي بفلسطين - وفي ٧ مايو عام ١٩٢٨ القى القبض على ٢١ شيعيا في القاهرة - أفرج عن خمسة منهم فيما بعد - بينما استبعد الستة عشر الباقون ومن بينهم زوجتان الى بلاد اليونان وإيطاليا وفرنسا وقبرص .

وفي ذلك الوقت وصلت الى القسم معلومات مفيدة عن شعبة الشيوعيين بالاسكندرية .

وفي يوليو ١٩٢٨ وصل الى مصر مندوب سوفيتي لبث اندعابية الشيوعية - فوضعه رجال الضبط فرع (ب) تحت المراقبة المتواصلة حتى قبض عليه وعلى ثلاثة من زملائه في ديسمبر وأبعدوا الى روسيا في باخرة سوفيتية .

وحصل القسم على اذيل خاصة بعودة بعض الطلبة الذين كانوا قد سافروا الى موسكو لدراسة انظمة السوفييت ، وأبلغوا الى الجهات المختصة كما ارسل الى تلك الجهات أسماء وأوصاف سبعة عشر طالبا آخرين كانوا قد سافروا الى موسكو - وتم للقسم الكشف عن أعمال الشيوعيين وتنظيماتهم في طنطا والزقازيق والاسكندرية .

وتابع القسم تدمير العمال من الأجور وساعات العمل في شركتي انترام وإنسكة الحديد المصرية وشركتي الغاز والنور ومصلحة التنظيم و (غابريعات) المسجائر - ونحصر **الصلة بين التدمير والتفوذ الشيوعي** (٤٥) .

وقد أطلق (القسم المخصوص) أو (علم الضبط فرع ب) تسمية (شعبة الشيوعيين المصريين) على المشتغلين بالنشاط الشيوعي في مصر . ويبدو ان الصلة بين **الشعبة والخارج** قد تزايدت خلال عام ١٩٢٩ ، ففي ذلك العام رويت شعبة للشيوعيين المصريين مراقبة دقيقة - واشترك في المراقبة (قسم المباحث الجنائية) واتصل بحركاتهم بهدف قتلها - ثم

(٤٥) المرجع السابق .

راقب القسم حركات الشيوعيين الأجانب حتى لكشف وصول (مندوب شيوعي) في يوليو لبث الدعوة الشيوعية — وعندما شرع في العمل بالتعاون مع مندوب سوفيتي آخر قام (الضبط فرع ب) باتقبض عليهما ونفاهما إلى خارج البلاد — وخلال السنة ذاتها حصل القسم المخصوص على ثنية بأسماء ستة عشر شخصا في فلسطين وقبرص واليونان والماسايا وفرنسا ومصر — كانت تبذل رسائل بينهم وبين بعض أعضاء العصبة الشيوعية ،^(٤٦) — وبينهم من ذلك أن اعترلض المراسلات البريدية قبل وصولها لأصحابها (الرقابة) كان من بين أساليب جهاز الأمن للسياسي في مصر في ذلك الوقت — كذلك فإن (المباحث الجنائية) كانت تشارك في أعمال الأمن السياسي ، ويحتل أن هذه المشاركة تمت لتخفيف الضغط على جهاز الأمن السياسي — كما يمكن تفسيرها أيضا بتشاك الاختصاصات بين جهاز الأمن السياسي والأمن الجنائي في ذلك الوقت .

وقد راقب القسم المخصوص تنبر عمال المسكة الحديد والعنابر ببولاق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بسبب ضالة المكلفات التى تصرف لهم — وبسبب فصل ٢٣ تجارا منهم بسبب الاستفتاء — وراقب أيضا اضطرابات حوثية عربات الركوب بسبب لائحة دراجات العربات التى قام بتنفيذها (قلم المرور) — كما سجل اضطراب عمال الحرير بقسم للجالية عن العمل خلال شهرى مايو ويونيو^(٤٧) .

(٤٦) تقرير بوليس مدينة للقاهرة السنوى لعام ١٩٢٩ — مرجع سبق ذكره .

(٤٧) المرجع السابق . وقد بدأ اهتمام الدولة بالمشكلات العمالية في بولاق عام ١٩١٩ عندما شكات لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل — وقد ألغيت هذه اللجنة عام ١٩٢٤ وتحول اختصاصها إلى لجان مطية بالمحافظات والمديريات برئاسة المحافظين والخيرين . في يوليو ١٩٢٧ ومع تزايد نشاط الحركة العمالية شكلت لجنة لبحث نظام العمل والعمال في مصر — برئاسة (عبد الرحمن رضا باشا) وكيل وزارة الحثاقية (الممثل) — وقد اقترحت اللجنة من بين ما اقترحت إنشاء مكتب للعمل في عام ١٩٢٨ — وفي ١٩٣٠/١١/٢٩ صدر القرار الوزارى ٤٠ بإنشاء مكتب للعمل يلحق بإدارة عموم الأمن للعلم واختص بكل ما يتعلق بالعمل والعمال — وعندما أنشئت وزارة التجارة والصناعة في ديسمبر ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الوزراء في عام ١٩٣٥ يضم مكتب العمل إليها — ثم الحق بوزارة الشؤون الاجتماعية في ١٩٣٩/٨/٢٠ .

تزيد من المعلومات عن مكتب العمل واختصاصاته راجع د. عبد الوهاب بكره أنسواء على النشاط الشيوعى في مصر ١٩٢١ — ١٩٥٠ ص ١٢١ ملحق ٢ .

وسجل جهاز الأمن السياسى فى عام ١٩٣٠ ازدياد التقارب الشيوعى المصرى مع النشاط الشيوعى الأجنبى . ونظر فى أمر شعبتين شيوعيتين احدهما مؤلفة من بعض الأرمن الذين أبعثوا فيها بعض إلى خارج القطر ، أما الثانية فكان يرأسها شخص أجنبى أوفدته الى البلاد هيئة شيوعية تقومها أجنبى ومصريون ؛ وقد قبض للقسم المخصوص على ذلك الأجنبى وقبض على زعماء تلك الهيئة وأبعثوا عن القطر المصرى . وكان تقرير القسم المخصوص عن نشاط الشيوعيين المصريين فى تلك السنة متفائلا ولفته لغة لوائح من عدم اقدام الشيوعيين المصريين على محاولة ابداء أى نشاط آخر - وربما كان هذا اشارة الى الدور البوليسى الباطش الذى قامت به حكومة (صدقى) فى ذلك الوقت - . والذى شمل كافة رواد الحركة الوطنية .

وحفلت تقارير القسم المخصوص فى ذلك العام بأخبار اضرابات عمال غابر السكة الحديد بمناسبة تعديل أجورهم ونجاح البوليس السياسى فى انهاءها - واضراب عمال ورش عربات السكك الحديدية لعدم منحهم راحات ولعدم كفاية أجورهم - واضراب عمال للنسيج وعمال تلوين قماش المسلمين وعمال شركة سيارات الأتوبيس المتحدة وعمال لمابريكسنة الأسمنت بطوان وعمال مصنع بركات لصنع الطوب فى بولاق - واضراب سياسى عام فى ١٥ فبراير تجاوب معه الصناع وارياب المهن الأخرى .

ويلاحظ أن كل هذه الاضرابات الاقتصادية والسياسية قد حدثت فى فبراير ١٩٣٠ - وهو تاريخ كانت تتولى الحكم فيه وزارة مصطفى النحاس باشا الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) . وقد كان الاعتقاد السائد عند الكثير من المؤرخين أن اضطرابات الثلاثينيات كانت من نصيب حكومة صدقى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) حتى كشفت وثائق جهاز الأمن السياسى عن الاضطرابات العمالية الاقتصادية وغير الاقتصادية والاضرابات السياسية (العمالة) فى هذه حكومة الوفد الثانية ايضاً ، وليس حكومة صدقى فقط .

ومع ذلك فليس من المحتم أن تولى هذه الاضطرابات أن عهد حكومة

الوفد الثانية كان غير حائز على رضا طبقات الشعب — ومن المحتمل أن تكون هذه الاضطرابات :

١ — جزءا من خطة وفدية لتعبئة الجماهير ضد خصوم الحزب الذين يسمون الى لسقاط الحكومة (٢٤) .

٢ — حيلة من جانب حزب الأحرار الدستوريين الذي كان يسمى لاستبعاد الوفد من الحكم باعتباره عدوا يجب إزالته — ومن المحتمل كثيرا أن يكون حزب الأحرار الدستوريين قد نجح في استقطاب عناصر عمالية الى صفه وحركها في مظاهرات عداوية لاضعاف موقف الوفد وحكومته .

٣ — لأسباب اقتصادية حقيقية تمثل المعاناة من ارتفاع الأسعار والضيق المالي الذي جلبته الأزمة الاقتصادية العالية التي كانت تطرق أبواب البلاد في ذلك الوقت .

وقد فطت تقارير الأمن السياسي لعام ١٩٣٠ اضراب طلاب المدارس في نوفمبر والاجراءات الحازمة التي اتخذتها السلطة الادارية لاحتواء الموقف (٢٥) .

وكالمعتاد فان جهاز الأمن السياسي انشغل طموال عام ١٩٣١ بتشديد الرقابة على « جماعة الشيوعيين المصريين » والأجانب — وقبض على عشرة من الشيوعيين الأيمن وابعدوا خارج القطر — كما تابع (شعبان حافظ) الشيوعي المعروف حتى سفره الى روسيا للانضمام الى

(٢٨) تحدث الدكتور يونان لبيب رزق عن خطة وفدية قبولها تعبئة الجماهير الوفدية والمساعدة للوفد لتحذير خصومه فيما لو اتحدوا على اسقاط الحكومة للوفدية — كذلك فان من بين اساليب الوفد في ذلك الوقت المظاهرات الشعبية للضغط على القصر . وقد دبر الوفد مظاهرة شعبية كبيرة يوم ١٩ مايو ١٩٣٠ للضغط على الملك فؤاد حتى لا يعجل الاستقالة التي كان قد تقدمها المجلس باشا احتجاجا الى اسلمه للتطلي الذي كان الملك قد اتخذه من الحكومة الوفدية في ذلك الوقت — راجع د. يونان لبيب رزق « تلويح الوزارات المصرية » ص ٣٤٧ .

(٢٩) تقرير بوليفين « هيئة القاهرة » لقوى لعام ١٩٣٠ — مرجع سبق ذكره .

الجامعة الشرقية بموسكو ، ولكد تقرير البوليس في ذلك انعام ان « كل نشاط بدأ من جانب شعبة الشيوعيين في خلال السنة قضى عليه وهو في المهدة » (٥٠) .

وباعتبار للنشاط العمالي مرتبط بالشيوعية عند مسنطحات الأمن السياسي في مصر ، فقد تابع القسم المخصوص تأليف (عباس افندى حليم) عدة نقابات خلال العام ، وتنظيمه نقابة للعمال — وانحلال هذه النقابات — وسجل القسم تسع حوادث اضرب من عمال شركات (السيارات المتحدة — اثتير للسيارات — مصنع ليون جوجاتيان بشبرا — شل — فاكوم اويل — الفايز (مقائسوف) — البيرة (سان جورج) بمصر القنينة — يارن — ومطبعة امريان بشبرا .

وباعتبار النشاط الطلابي مرتبط ايضا بالشيوعية عندهم فقد سجل اضرب طلبة مدارس : مصر الصناعية — الاقباط ببولاق — للفنون والصنائع ، واضرب بعض العمال بلوروس الاميرية والمناظر (٥١) .

وقد كشف القسم المخصوص عن نشاط (الأرمن) في الحركة الشيوعية في مصر — ولم تذل عملية مضادة من جانيه من وتوسع بعض الشيوعيين الأرمن — ومن ذلك ما قام به عام ١٩٣٢ من القبض على تسعة ارمن في شهر يناير كانت لهم صلة بننشورين شيوعيين وجسدا مكتوبين باللغة الأرمنية وملصقين على البناء الخارجي لمصلحة التلفزيونات والتليفونات بشوارع

(٥٠) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنة ١٩٣١ — موجه سبق ذكره : اما شحبيان حافظ فهو من اولاد المصريين الذين اسهموا في الحركة الاشتراكية في مصر — وقدم للمحاكمة في قضية الشيوعية الاولى ٣٣٣ جنبايت محرم بك لسنة ١٩٢٤ وعوقب بالحبس لمدة ستة اشهر — وفي القضية الثانية (يناير ١٩٣١) عوقب بالحبس لمدة سنة ، واستمر نشاطه الاشتراكي بعد ذلك — راجع ملفات القضية ٣٣٣ جنبايت محرم بك لسنة ١٩٢٤ — و د . عبد الوهاب بكر : لقواء على النشاط الشيوعي ، موجه سبق ذكره — ص ٣ .

(٥١) تقرير بوليس القاهرة لسنة ١٩٣١ — موجه سبق ذكره — وعباس افندى حليم هو للتبيل (لقب ملكي) ، عيسى حليم احمد أفراد الأسرة المالكة وقتل — وكان على خلاف مع للنصر الملكي — وترفض التجريده من لقبه الملكي اكثر من مرة .

الملكة نازلى (رمسيس الآن) . وقد نفى ثلاثة منهم الى روسيا في يوليو ١٩٣٢ - أما السقة الباقون فقد حكم عليهم في شهر ديسمبر ١٩٣٢ .

وتفيد تقارير القسم المخصوص في نفس العام ان منشورات شيوعية باللغة اليونانية وزعت في ابريل خارج كنيسة القديسين هيلانة وقيسطنطين اليونانية - ولم يستطع القسم ان يقم الدليل على لدانة احد . لكن القسم نجح في منع دخول اى شيوعيين الى القطر من الخارج . ولم يفت القسم ان يسجل لضراب طلبة الجامعة المصرية وكلية الطب والآداب في مارس ١٩٣٢ احتجاجا على تغيب الدكتور طه حسين من الجامعة لوزارة المعارف .

أما العمال فقد انحصر نشاطهم في اضراب عمال مصلحة التنظيم بسبب تخفيض مرتباتهم - واضراب سائقي سيارات الأجرة احتجاجا على فرض الضرائب الجديدة على السيارات - واضراب عمال الحرير لنزاع بينهم وبين أصحاب المحال بسبب انقاص رواتبهم . وقد استطاع قسم الضبط فرع (ب) ان يوقع اضرابا كان سيقع في نوفمبر من جانب سائقي شركة الأنبوس المصرية - نتيجة لقيامه بالدمالية بين البسائين (٣٢) .

وسجل قسم الضبط في عام ١٩٣٣ نشاطا غير عادي للعمال ، فزكرت تقارير البوليس حوادث لضراب عمال النحاس - وعمال الحرير - وعمال مطبعة شنذر - وذكر ان اسباب الاضراب كانت تتعلق بالأجور .

وفكرت التقارير اضراب عمال شركة السيارات المصرية (ثورنيكروفت) لمدة ثلاثة اسابيع - وتحديث التقارير عن حوادث التحريض على الاضراب خلال ذلك من جانب العمال القدامى الذين هاجموا السيارات التي كان يعودها العمال الجدد الذين عينتهم الشركة تحت حماية البوليس (٣٣) .

(٥٢) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسنة ١٩٣٢ - مرجع سبق ذكره .

(٥٣) تقرير بوليس مدينة القاهرة للسنة ١٩٣٣ . ويلاحظ ان شركة ثورنيكروفت

كانت هي لشركة التي تدير سيارات الاتوبيس في أنحاء القاهرة - وان تقريرا لمسدة قديمة اسابيع كان يعنى الكثير في حركة الوصلات داخل المدينة .

ويسجل (لقسم الضبط ب) نجاح كبير في عام ١٩٣٤ عندما اهتدى الى شخصين من شعبة الشيوعية كان قد دخلا الى القطر المصرى خلسة (محمد وهيب المالك وشهرته سليم يوسف - وعلى حسين حسنين الذى كان قد غادر مصر الى روسيا عام ١٩٣٠ وحرّم من الجنسية المصرية) .
ويفيد تقرير البوليس ان (المالك) تمكن من الهروب من مصر بينما قبض على الثانى في يونيو مع فريق من افراد شعبته البالغ عددهم ٢١ شخصا - وكان عشرة منهم في انتظار المحاكمة .

كذلك نجح لقسم في الوصول الى مقر الشيوعى شعبان حافظ الذى كان قد غادر مصر الى روسيا السوفيتية في عام ١٩٣٠ - ودخل خلصة الى مصر في سبتمبر ١٩٣٤ ، فقبض عليه وسلم لنيابة الاسكندرية لمحكم عليه بالحبس مع الاشغال لمدة ثلاث سنوات لانتهابه في قضية للشيوعية (١٩٣٠) - كما ابعد في نوفمبر ثلاثة ارمن الى روسيا بعد قضائهم مدة العقوبة المحكوم بها عليهم في قضية المنشورات الشيوعية التى اتهموا فيها عام ١٩٣٣ (٥٩) .

ورصد (قسم الضبط ب) تسلسل ثلاثة مندوبين من شعبة الشيوعيين الاجانب في عام ١٩٣٥ ، وتكثلت جهود القسم بالتجّاح في النهاية بمسرد الاحكام في قضية الشيوعية الكبرى (٥٥) .

كان عام ١٩٣٥ عاما سعيدا (لقسم الضبط ب) فيما يتعلق بمواجهة النشاط الشيوعى والعمالى ، لكنه لم يكن كذلك في عام ١٩٣٦ فيما يتعلق

(٥٤) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٤ .

(٥٥) تقرير بوليس القاهرة السنوى لسنة ١٩٣٥ - وقد كثرت الاحكام الصادرة لى هذه القضية كالآتى : شعبان حافظ المبعث ثلاث سنوات - محمد وهيب ملك المبعث ٥ سنوات و ٢٠٠ جنيه غرامة - على حسين حسنين ٤ سنوات مبعث و ١٠٠ جنيه غرامة - محمود السيد على ثلاث سنوات مبعث و ٥٠ جنيه غرامة - أحمد محمد على الشعب ثلاث سنوات مبعث و ٥٠ جنيه غرامة - محمد محجوب عبد الرحمن ثلاث سنوات مبعث - ونظمت المحكمة بدعوة عبد الفتاح رزق ابو زر - درويش مصطفى محمد - سيد السيد احمد - كليل السيد .

بالنشاط العمالي — فرغم أن الموقف ينسب للشيوعية كان هادئا ، ونم
يعد إلى القطر من الخارج أحد من الشيوعيين وكان ننشاط في الدخول
تسد توقف بعد الزج بأعضاء النشاط الشيوعي في السجن ، فإن
الاضرابات انفجرت بين عمال التنظيم ، وحيالي محطة مصر ، وعسال
الطوب ، والكواطين ، وللخبازين ، وعمال الحرير ، وعمال النسيج ،
ونساجي الحرير والقطن ، وعمال النحاس — وكانت أكثر الاضرابات خطورة
هي تلك التي قام بها عمال القطن والحرير والنحاس حيث اضربوا مرات
مدة طنوال العام — وعانى قسم الضبط خلال العام من تهديدات طوائف
صالية أخرى بالاضراب (*) .

لم يكن المستهدف من عرض ما يتعلق بالأمن السياسي تقديم صورة
للعمل السياسي في الفترة موضوع الدراسة فالغرض كان مواصلة العرض
لمحاولات اصلاح جهاز البوليس — ومن بينها التخصص . وقد جاء العرض
للعمل السياسي بتناسبة الحديث عن محاولات الاصلاح .

وقد يلاحظ ان حظ جهاد البوليس فيما يتعلق بنتائج مواجهة النشاط
السياسي كان أوفر من حظه فيما يتعلق بالنشاط الاجرامى . وما ينبغى
التنبه اليه هو ان هذا الحظ لم يكن راجعا الى أخذ بأساليب علمية
أو تطور تقنى أو تخصصى — بقدر ما كان راجعا الى (طبيعة النشاط)
الذى كان البوليس السياسي يواجهه . فمصلح النشاط السياسي سهّل
الوقوع بين أيدي البوليس نظرا لأنه صاحب عقيدة ، وقيم ، ومبادئ —
فهو لا يقدم على ما يشوه صورته أمام المجتمع الذى يسعى إلى تطهيره —
وصورة البطل هي الصورة التى يحرص السياسي على بقائها نقية
لا يشوهها هروب أو خضوع أو استجداء أو ظلال أو خوف — صحيح
هو يعمل في سرية ، ويحرص على الا يقع في أيدي البوليس — ليس حرصا
منه على حياته أو حريته ، ولكن حرصا على الاستمرار في أداء الرسالة
السامية التى كلفته عقيدته بتنفيذها . وهو أثناء ذلك لا يلجأ إلى أساليب

(٥٦) تقرير بوليس مدينة القاهرة السنوى لعام ١٩٣٦ .

وحيل المجرم الجنائي لهذا كله فان السياسي يقع بسرعة في
أيدي البوليس ليس لمهارة البوليس ولكن بسبب المبادئ السامية
والعقيدة والقيم - فلا فضل للبوليس ان في تفوقه في القضاء على النشاط
السياسي ، ولما الفضل لطبيعة النشاط السياسي نفسه .

كلت هذه هي المحاولات الستة للإصلاح على مدى للفترة موضوع
الدراسة (رفع المستوى الثقافي للقاعدة - إيجاد طبقة وسطى بين
الضباط والجنود (الكونستابلات) - استخدام نظام المباحث الجنائية -
إدخال نظم البحث الجنائي الحديثة M. O. - التخصص - الأمن
السياسي .

وإذا كان هناك ثمة جدل قد يثور حول مدى فعالية هذه المحاولات
- أو مدى جدتها ، فان الذي لا جدال فيه هو أنها (الإصلاحات)
قد أغفلت الجانب الإنساني من الإصلاح ، إصلاح الفرد ذاته عن طريق
إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والنفسية والمعيشية ، وهو أهم
نقد يمكن أن يوجه إلى محاولات إصلاح البوليس .

الفصل السابع

ملء الفراغ

في الوقت الذي كان الشارع المصري فيه يلتهب غضبا من أجل الدستور عام ١٩٣٥ كتبت المقامرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحدث تطورات سياسية تشمل الداخل والخارج .

كانت إيطاليا قد غزت الحبشة في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ، وتخرج الموقف للمولى — وازداد الخطر قريبا من مصر . وكثفت مصر في ذلك الوقت بلا دستور — فستور ١٩٣٠ الذي في ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ — لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد . وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هو أن مصر لا تتمتع بهركز دولي محدد — فمماذا يحدث لو أن البلاد أصبحت كره يتقافها الانجليز والايطاليون ؟

كانت إنجلترا قد شرعت في حشد أسطولها في المياه المصرية — وزادت قنواتها البرية في البلاد زيادة ضخمة — وجعلت المنطقة الغربية منطقة عسكرية محظورة — وعززت أسطولها الجوي في مصر . وعلى الجانب الآخر عززت إيطاليا حالياتها العسكرية في ليبيا . وأصبحت مصر نتيجة للوجود البريطاني معسكرا معاديا لإيطاليا .

من ناحية أخرى تخلصت عواطف المصريين في الداخل تتجه نحو الحبشة — الدولة المعتدى عليها ، لهذا غاثهم كثرة يؤيدون كل ما من شأنه تخفيف الضغط عن الأقباش . وكان استيلاء إيطاليا على الحبشة يهدد مصر من ناحية الصحراء الغربية ، ومن ناحية السودان . لهذا كله فان مصر — الدولة الضعيفة — وضعت مصيرها في مرية بريطانيا — فسأيرتها في سياستها ازاء إيطاليا — واشتركت في الاستعدادات الحربية ، وقبلت قرار العصبة ضد إيطاليا في ١٤ أكتوبر ١٩٣٥ رغم أنها لم تكن عضوا فيها (عصبة الأمم) معرضة نفسها لصدادة دولة كبرى .

لهذا كله أحست مصر أن الظروف تقتضي تقنين علاقتها ببريطانيا قبل قيام حرب سيخرج بها فيها — وتحرك (الوفد) في أكتوبر ١٩٣٥ بتلقا مع توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ — ٣٠ يناير ١٩٣٦) في تقديم مذكرة الى المندوب السامي البريطاني مقتضاها تحريك القضية المصرية ومقد معاهدة بين البلدين .

وفي الشهر التالي (نوفمبر ١٩٣٥) وقعت « أزمة تصريح هور » التي مست قضيتي « الاتفاق بين مصر وبريطانيا » و « الدستور » بشكل لا يتفق والأمان الوطنية — وترهب على ذلك مدممة عنيفة للشارع المصري الذي راحت قواه تنور في مظاهرات اشبه بثورة ١٩١٩ ، ومصاحب ذلك دعوة الوفد لمقاطعة الانجليز واستقالة الوزارة التسمية .

ومع عودة الدستور في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ تشكلت الجبهة الوطنية (الوفد — الأحرار الدستوريين) مطالبة بالدخول مع بريطانيا في مفاوضات على قرار مفاوضات (النحاس — هندرسون ١٩٣٠)^(١) .

ويلاحظ أن من بين الأمثلة التي استخدمتها الجبهة الوطنية كاسباب الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين — ويستدعي بالقي

(١) عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ » المؤسسة المصرية للعلمة للتأليف والنشر ص ٧٧٦ — ٧٨٨ .

التفاوض لانتهائه على أسس سلبية — « قضية الأمن الأوروبي » المنتمل في
« الإدارة الأوروبية » .

ودارت المفاوضات التي انتهت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بمقتع معاهدة
الصدقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .

جاء في المذكرة الثانية الموجهة من مصطفى النحاس باشا الى مستر
ايدن وزير الخارجية البريطانية ما يلى :

« بالاشارة الى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التي وقعناها
اليوم . اشرف بإبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إدارة الأمن العام
الأوروبية فوراً ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة
عنصرأ أوروبيا معنا في بوليس المدن . ويبقى هذا البوليس في المدة
المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين . وتسهلا لإحلال موظفين مصريين
بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور مما يضمن انسجام العمل في هيئة
البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل عام عن خدمة خمسة من
موظفى البوليس الأوروبي . وستفضل الحكومة المصرية على العموم
بالتنظر لمعاهدة الصدقة والتحالف التي وقعناها اليوم الرهايا البريطانيين
الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الأجانب » (١) .

وكان هذا يعنى بداية استقلال جهاز البوليس المصرى عن تسمية
لبريطانيا دامت أريفة وخمسين عاما — وهو استقلال لا ينبغى أن ينظر
اليه على أنه مجرد التخلص من عدد من رجال البوليس الأجانب . لقد
كان معنى هذا الاستقلال هــسو الاعتراف لأول مرة للبوليس المصرى
بالمسئولية الكاملة عن أرواح وممتلكات الأجانب — وهى السبب الأساسى
فى وجود الإدارة الأوروبية و « البوليس الأجنبى » .

كان استقلال البوليس فى العهد الجديد يعنى على المستوى الوطنى :

(٢) القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ — ص ٤٧٧ .

(أ) لحراز أكبر تقدر ممكن من الكفاءة البوليسية .

(ب) تجنب الاضطراب السياسى .

(ج) صيانة خدمة الأمن السياسى فى البوليس .

وعلى المستوى البريطانى فان الغاء الادارة الأوروبية وتغيير حالة الممثل البريطانى من (مندوب سام) الى (سفير) ، سبب حرمان الحكومة البريطانية من الوسيلة (Medium) المؤثرة فى السياسة البوليسية فى المدن . كذلك فان هذا الوضع بدوره اضعف موقف ضباط البوليس البريطانيين انفسهم . وهؤلاء بدورهم — مدركين لهذا الوضع الجديد ، طالبوا باعفائهم من السلطات التنفيذية وتولى سلطات استشارية فقط . لكنهم مع ضعف موقفهم هذا ظلوا يمارسون سلطات تنفيذية فى البوليس — لكن المسئولية عن (الأمن) انتقلت من هؤلاء (للحكدارين) الى المحافظين ، وأصبحت العلاقة بين البوليس والمحافظ تماثل العلاقة بين الأول والمدير فى الانكليا .

ولقد كانت قضية محاولة إحياء النفوذ البريطانى فى البوليس بعد المعاهدة ، قضية حيوية للغاية عند البريطانيين الذين لم ينسـل منهم اليأس ، فابتدعوا وسائل أخرى لتحقيق هذا المطلب ونجحوا فيه — وهو ما سنناقشه فى موضعه — غير أنهم فى البداية كانوا يحاولون وضع (حكداريهم) كمستشارين فى لجان التعيين والترقية بوزارة الداخلية — لكن الحكومة المصرية رفضت ذلك — ومع ذلك فقد وافقت على تشكيل لجان لتعيين وتحديد واجبات الأعضاء الأوروبيين ، واختيار الذين سيحاولون الى المعاش ، والتعاقد مع الذين سيحتفظ بهم — وهو نظام كان سينتهى أمره الى المصريين فى النهاية على كل حال (٣) .

F.O. 371-73659-J 7188 File 1845-ME 66/49 " European elements in the Egyptian police after the declaration of independence, 1922. Research Dept. Foreign office. 7th October, 1949.

انتهى امر الادارة الأوروبية باعتزال « جناب السير الكسندر كين بويد ،
في ١٦/٣/١٩٣٧ وبإلغاء الادارة نفسها في ١/٤/١٩٣٧ وإضافة أعمالها
الى ادارة عموم الأمن العام — وتسريح موظفيها الأجانب والمصريين أما بالحالة
الى المعاش او اللاحق بأعمال أخرى .

شهد للنصف الاول من عام ١٩٣٧ حركة تطهير ضخمة للعناصر الأوروبية
بالجهاز شملت انتهاء خدمة ١١٣ كونستابل (١ - ب - ج) لانتهاء أجل
عقود استخدامهم ، وحالة ثلاثة من كبار الضباط البريطانيين ببوليس
القاهرة الى المعاش ، وفصل حكمدارى بوليس الاسكندرية والسويس
للاستغناء ومجموعة أخرى من كبار الضباط — لكن النصف الثانى من العام
شهد قرارات تعيين جديدة لأجانب كحكمدارين للاسكندرية والسويس
ووكيل حكمدار للاسكندرية — وإلغاء رقت كونستابلات أوروبيين ومنح ملاوات
لمائة وتسعة عشر منهم — وترقية بعض الذين في درجة (ب) منهم
الى رتبة هيدكونستابل .

ومن مراجعة أسماء الضباط والكونستابلات الأجانب في الأوامر
العمومية يتضح أن البعض منهم كان يذكر اسمه في قوائم الذين استغنى عن
خدماتهم بالتطبيق للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بعقد معاهدة
التحالف بين مصر وبريطانيا — ثم يتضح انه ما زال في الخدمة في قرارات
لاحقة — مما يعنى أن عقود هؤلاء كقت تجدد بالنظر لظروف الحرب
واستمرار خدمة هؤلاء الأجانب في البوليس المصرى لذلك السبب — كذلك
يلاحظ أن بعضاً من الكونستابلات الأجانب ، وخاصة الأرمن واليهود —

ويلاحظ انه نظرا لتغير الحرب المالية للثلاثية (سبتمبر ١٩٣٦) كان برنامج انتهاء
الوجود الأجانب في البوليس المصرى لم ينفذ في الموعد المحدد (١٩٤١) — وتم مد عقود
بعض الكونستابلات والضباط حتى انتهاء الحرب . ولم يقرر مجلس الوزراء إحلال رجال
البوليس المصريين محل رجال البوليس الأجانب الا في ٢٠/٨/١٩٤٥ على أن يتم ذلك في موعد
غايته أول سبتمبر ١٩٤٦ . وبالنسبة للملاء ت . و . رسل بلشيا حكمدار للعاصمة فقد تقرر
اعتزاله الخجمة اعتباراً من ٢٣/١٢/١٩٤١ — لكنه لم يحال الى المعاش الا في ٣١/٨/١٩٤٦ .
راجع ملف خدمته بدار المحفوظات العمومية مسلسل ٥٥٤٤٧ — دوايب ١٠٦ — رف ٢
مختلة ٥٢٤٥ .

كانوا يعودون للعمل بوظائفهم السابقة تحت مسمى جديد (كونستابل وطني) - وهو أمر يحتمل معه أن يكون هؤلاء الأرمن قد حصلوا على الجنسية المصرية ، أو أن اليهود من الكونستابلات الأجانب قد عوملوا بعد عام ١٩٣٦ كيهود مصريين^(٤) - وعلى أي حال فقد انتهت خدمة جميع الضباط الأجانب من البوليس المصري خلال شهر أغسطس عام ١٩٤٦ ، وأصبح البوليس المصري منذ ذلك الوقت خاليا من أي عناصر أجنبية .

بدأت إجراءات ملء الفراغ الناشئ عن ترك العناصر الأجنبية للبوليس المصري - مبكرة في النصف الثاني من عام ١٩٣٦ ، عندما صدر قرار وزير الداخلية في ٣٠ يوليو ١٩٣٦ (الوزارة الخامسة الثالثة ٩ مايو ١٩٣٦ - ٣١ يوليو ١٩٣٧) بتعديل نظام قسم الكونستابلات بمدرسة البوليس ، والادارة ورفع مستوى مسلك البوليس بصفة عامة .

ومقا لقرار وزير الداخلية مدل نظام قسم الكونستابلات بحيث يتسع لقبول عدد أكبر من التلاميذ الذين يلتحقون بعد تخرجهم بصفة مسلك درجة أولى يرقى المتأثرون منهم إلى وظائف الكونستابلات .

وقد اشترط في الطالب المتقدم أن يكون حائزا على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية على الأهل ، وأن يجتاز امتحانا للدخول يعقد في أول السنة الدراسية في المواد التي يعينها مجلس إدارة المدرسة من بين المواد التي تدرس في السنتين الأولى من الدراسة الثانوية .

ونص على أن تكون مدة الدراسة في القسم سنتان يدرس الطلبة فيها اللغة العربية وتقبل لانشاء المحاضر والتقارير ومحاضرات في الأخلاق

(٤) الأوامر العمومية لوزارة لاداخلية رقم ٢٥٢ في ١٩/٥/١٩٣٨ : يمن الكونستابل الأجنبي متجرب كاتوكتيان في وظيفة كونستابل وطني درجة متارة ببوليس محافظة مصر بعامية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١/٦/١٩٣٨. التاريخ التالي لانتهاء عقد استخدامه - يمن الكونستابل الأجنبي حليم حليم مسلك في وظيفة كونستابل وطني درجة متارة ببوليس محافظة الاسكندرية بعامية ٩٦ جنيه سنويا اعتبارا من ١/٦/١٩٣٨. التاريخ التالي لانتهاء اجل عقد استخدامه .

والآداب — قانون البوليس واللوائح الادارية — قانون العقوبات بإيجاز تام والمخالفات تفصيلا — قانون تحقيق الجنايات (الإجراءات الجنائية) بإيجاز تام — التربية الوطنية وتشمل نظام الحكم في المملكة المصرية — أبواب مختارة من التحقيق الجنائي العملي والفني والمباحث الجنائية وتدريب الطلبة على كتابة التقارير عن الحوادث الشائع وقوعها وعن الإجراءات التي تتبع فيها وواجباته لدى تادية الشهادة فيها — مبادئ الاسعافات الطبية — اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية (بهيئة محادثات في للشئون الضرورية التي تخص وظيفة البوليس بصفة عامة — جغرافية القطر المصري لتزويد الطالب بمعلومات عملية عامة عن المدن وعواصم المديرية وما بها من مؤسسات هامة وأثار تاريخية وطرق المواصلات الرئيسية .

أما التدريب العسكري والرياضة البدنية فقد شملت : التدريب العسكري المشاة والخيالة — لشارات المرور في الطرق العامة — التمرين على إطفاء الحرائق — ركوب الدراجات النارية وقيادة العربات والسيارات — الرياضة البدنية (كرة قدم — لياقة بدنية — مصارعة يابانية — ملاكمة) .

وتقرر ان يلحق خريجو قسم الكونستبلات بوظيفة (عسكري درجة أولى) براتبها مضاعفاً إليه جميع العلاوات المقررة لعسكري المدن ثم يتدرج الخريج في الراتب كلما رقى إلى درجة أعلى (عسكري — أونبائش — جاويش — باشجاويش — صول) .

ولجاز للقرار ترقية خريجى القسم (المتمايزين) بعد الوصول إلى درجة (أونبائش) إلى سلك الكونستبلات بمرجسته المقررة .

ويبدو أن وزارة الداخلية تبينت بعد فترة أن النظام الجديد عودة إلى نظام العسكرية المطور — فاجرت تعديلاً على النظام الجديد مقتضاه تخريج الطلبة الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (بكالوريا) بوظائف أونبائش كونستبلات بمهية ٤ جنيهات و ٧٥٠ ملياً شهرياً ويتدرجون في درجات أصفّ تسيطر عليها بالمرتبات المقررة — مع جوائز إحتفال المتمايزين من هؤلاء بعد مضي سنة قشور على الأقل على تاريخ تخريجهم في سلك

كونستابلات بترقيتهم الى وظيفة كونستابل درجة ثالثة بمالية ٥ جنيهات و ٧٥٠ ملياً شهرياً (اذا حسنت الشهادة في حقهم) .

اما الطلبة للاحترزون على مؤهلات دراسية اخرى فيعاملون عند التخرج وفقاً للنظام الاصلى (اى يلحقون بالبوليس بوظيفة عسكرى درجة اولى وبمرتباته مضاف اليها جميع العلاوات المقررة لمعسكر المدن) .

وتقرر تطبيق هذا النظام على الطلبة الذين تقرر قبولهم بقسم الكونستابلات في سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ لم يلق النظام الجديد استحساناً ، نظراً لتشابهه مع نظم المعسكر والصف ضباط — ويبدو أن القسم لم يلق اقبالا من الشباب للانخراط فى سلك الكونستابلات ، فادخل تعديل جديد فيما يتعلق بمستقبل الخريجين تقرر بمقتضاه وضع نظام جديد لدرجاتهم وماهياتهم : ملابسهم والعلامات المميزة واقديبتهم بالنسبة لوظائف صف ضباط الاوليس :

الدرجة	المالية الشهرية	الأكاديمية
الثالثة	٧٥٠ مليم	٥ جنيه يكون مساويا للأونباشى ولكن يعتبر يعتبر اقدم منه
الثانية	٥٠٠	٦ يكون مساويا للجاوليش ولكن يعتبر اقدم منه
الأولى	٥٠٠	٧ يكون مساويا للباشـجاوليش ولكن ولكن يعتبر اقدم منه
المتأخرة	من ٨ الى ١١ جنيه العلاوة الدورية نصف جنية كل سنتين	يكون مساويا للبول

وفقاً لذلك النظام فان الكونستابلات الذين كانوا بالخدمة وقت تطبيق النظام الجديد (١٩٣٧) وكانوا يستولون على ماهية من ثمانية جنيهات فأكثر فى الشهر اعتبروا كونستابلات فى الدرجة المتأخرة — واجاز التعديل

ترقية عدد محدود من هؤلاء الكونستابلات الممتازين من يتوفر فيهم حسن السلوك والخلق الحميد والكفاءة في العمل الى رتبة الملازم ثان بعد النجاح في امتحان الترقية لرتب الضباط الذي كانت موادها مماثلة للمواد التي يؤدي الامتحان فيها طلبة السنة النهائية بقسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة — مع اعفائهم فقط من الامتحان في مواد اللغات الأجنبية — وبشرط الا يزيد عدد من يرقى بهذه الصفة في كل سنة عن اثنين (٥) .

وقد لحق شروط الالتحاق بقسم الكونستابلات تعديل جديد في سبتمبر ١٩٤٣ اشترط فيه أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية للقسم العام أو من راسبيها — وكان الخريج من الأولين يعين بوظيفة كونستابل درجة ثلاثة (أول درجات الكونستابلات) — أما راسبي شهادة الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) فكانوا يعينون بوظيفة أونباشي كونستابل (٦) . يلاحظ أن وزارة الداخلية قد أحدثت بنظماها الجديد خلافا كبيرا في المستوى الثقافي لنظام الكونستابلات . فملاوة على تعدد مؤهلات الخريجين (شهادة الابتدائية — شهادة اتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (البكالوريا) — شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام (الثقافة) — راسبي شهادة للثقافة) ، فإن الفقرة التي كان ينفذ منها حيلة الشهادة الابتدائية وفق تعديل ١٩٤٣ كانت هي أمكنية تقسيم أوراقهم الى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم العام مباشرة — ورسوبهم بالطبع وحيازتهم بالتالي على شهادة الرسوب في هذه الشهادة باعتبارها مؤهل الالتحاق بقسم الكونستابلات (أو من راسبيها) .

هكذا كان نظام الكونستابلات بعد المعاهدة — وهو نظام تعدد به احلال الكونستابلات الوطنيين محل الكونستابلات الأجانب الذين كان يتم التخلص منهم مرحليا . ومع أن برلج الدراسة كانت متناسبة مع المهام

(٥) نظام البوليس والادارة لسنة ١٩٣٦ - الفصل الثالث - مدرسة البوليس والادارة .

(٦) كنية البوليس الملكية - الكتيب المضي ١٨٦٦ - ١٩٤٦ - نرجع سبق ذكره .

الموكله لهؤلاء — الا ان المأخذ كان في تعدد المستوى الثقافي وتنوعه — وهو امر لا شك محض لثره في مستوى الأداء (٣) .

كان ملء الفراغ على مستوى الضباط يقتضى التوسع في سياسة القبول بـمدرسة البوليس والادارة لتفريخ اعداد اكثر من الضباط — بالاضافة الى رفع الضباط الوطنيين الى الرتب الاعلى (لواء واميرالاي) التي كان البعض منها مقصورا على البريطانيين .

ويسجل لجهاز البوليس في هذا الصدد انه لجأ الى رفع المستوى الثقافي للضباط عندما صدر مرسوم ملكي في ١١ اكتوبر ١٩٣٧ بإنشاء « قسم الليسانس » بمدرسة البوليس والادارة ليقبل حملة أجازة الليسانس في القانون ، حيث يقضون سنة دراسية بالمدرسة يتلقون فيها الأنظمة البوليسية — وعلوم الطب الشرعي — والطب البيطري — والتحقيق الجنائي العلمي والعلمي — والتدريب العسكري .

والواقع ان الحاجة كانت مناسبة الى اعداد من الضباط بمستواهم المعتاد — وليس الى رفع المستوى ، فطبيعة عمل ضباط البوليس — حتى في الوقت الحالي — لا تحتاج الى دراسات قانونية على مستوى عال بحسبان ان دوره في مجال ضبط الوقائع هو مجرد ضبط الواقعة ، وتحرير محضر جميع الاستدلالات فقط — اما الاختصاص الاصيل بالتحقيق والتكليف القانوني للحولث والتصرف فيهما فتقونا فبعد كان ولا يزال معكودا لسلطات « النيابة العامة » — . وقد استمر معضل القبول بمدرسة البوليس والادارة منخفضا طوال سنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ فكان على التوالي (٤٤) منهم ٢٣ من حاملي شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ من حملة ليسانس الحقوق و (٥٣) منهم ٤٦ شهادة الدراسة الثانوية و ٧ ليسانس و (٥١) منهم ٣٥ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس .

(٧) بلغ عدد لكونستبلات الوطنيين بالبوليس ٧٢٨ في عام ١٩٤٢ و ٨٣٧ في عام ١٩٤٣ — راجع « تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المغربية عن سنة ١٩٤٣ » .

ولم تشرع المدرسة في قبول أعداد كبيرة نسبيا الا بدءا من عام ١٩٤٠ عندما قبلت ٩٣ طالبا (٧٢ شهادة الدراسة الثانوية و ٢١ ليسانس) وفي ١٩٤١ قبلت ٧٠ طالبا (٥٤ شهادة الدراسة الثانوية و ١٦ ليسانس) . ولم يتجاوز العدد حد المائة الا عام ١٩٤٢ عندما قبلت الكلية (١) مائة وأربعة وثلاثون طالبا (١١٦ شهادة الدراسة الثانوية و ١٨ ليسانس) — ثم ارتفعت الأعداد في أعوام ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ لتصبح على التوالي ١٧٢ و ٢٢٣ و ١٣٨ — ثم انخفضت الى ٦٩ في عام ١٩٤٦ (٢) . ويمكن ونفسا لتزايد أعداد المقبولين في سنوات الأربعينيات ، القول بأن تزايد معدل قبول الطلبة في كلية البوليس كان لمواجهة ظروف الحرب ، وليس للملاءمة الفراغ الناشء عن ذهاب العنصر الأجنبي من البوليس .

على مستوى الوظائف القيادية كان المطلوب هو توفير عناصر صالحة من الرتب الوطنية الكبرى للحلول محل الرتب الأوروبية الكبرى التي كانت بسبيل التخلي عن مواقعها وفقا لشروط المعاهدة . ومن المعروف أن الأوروبيين استاءوا بفرتب العليا في البوليس — بل حجبوا رتبة (اللواء) تماما من المصريين لدرجة أن التسلسل العسكري في البوليس حتى الأربعينيات كان ينتهي منذ رتبة الأميرالاي (عبيد) .

كان أول إجراء يتصل بالعناصر المصرية وكفاءتها لتولى الرتب العليا هو ذلك الذي أصدره (محمود فهمي النقراشي) وزير الداخلية في وزارة محمد محمود باشا الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ — ١٨ أغسطس ١٩٣٩) بإتباع قاعدة جديدة في ترقية الضباط الى رتبتي القائمقام (العقيد) والأميرالاي (عبيد) — مقتضاها مراعاة « درجة كفاءة المرشحين لهذه الرتب واستعدادهم لأداء الأعمال المطلوبة منهم في وظائفهم الجديدة وما تتطلبه هذه الوظائف من مقدرة وصفات خاصة — وليس الأفضحية

(٨) صدر مرسوم ملكي في ١٢/٤/١٩٤١ بإطلاق اسم « كلية البوليس الملكية » على مدرسة البوليس والإدارة — راجع الأوامر للصومانية لوزارة الداخلية رقم ١٣١ في ١٧/٤/١٩٤١ .
(٩) كلية البوليس الملكية — بيان عند المتحفظين والمتخرجين في الكلية كل عام ١٨٩٦ — ١٩٤٦ « لليوبيل الذهبي » .

Seniority فقط ، (١٠) - وأقرار بملابسات وتوقيت إصداره يرتبط تماما بتضحية تولى الضباط المصريين المناصب القيادية في انبونيس بدلا من انعناصر الأوروبية في المدن (١١) .

حتى منتصف عام ١٩٤١ لم يكن هناك مصري واحد حاصل على رتبة اللواء في البوليس - وفي ١٩٤١/٧/٢١ منح اللواء (شرف) السيد رمزي باشا مدير ادارة النظام رتبة اللواء (شرف) - ثم أصبحت الرتبة فعلية في ١٩٤٢/٢/٨ وتغير لقب وظيفته لأول مرة في تاريخ البوليس الى « مدير البوليس » في ١٩٤٢/٢/١٩ ، وعندما أحيل الى المعاش في ١٩٤٢/٤/١٩ عين بدلا منه محمد نديم بك في ١٩٤٢/٤/٢٣ وانتم عليه برتبة اللواء (١٢) . اما تولى المناصب القيادية في البوليس بدلا من الأجانب فلم يتم الا في عام ١٩٤٦ عندما عين اللواء حسين يسري قحمة باشا حكامدا لبوليس الاسكندرية ، والأمير الاي المحلى عبد الغنى بركات بك حكامدا لبوليس السويس ، واللواء سليم زكى باشا حكامدا لبوليس القاهرة (١٣) .

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٤٦١ في ١٩٣٨/٩/٢٢ .
(١١) في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ كان عدد ضباط البوليس من رتبة الأمير الى ٧ فقط - ارتفع عددهم عام ١٩٣٦ الى ٨ و عام ١٩٣٧ الى ١١ - وظلوا كذلك حتى عام ١٩٤٣ فعندما أصبح عددهم ١٤ - اما الضباط من رتبة القائمقام فقد كان عددهم عام ١٩٣٠ ١٧ ، ومن عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٣٥ (١٨) وفي عام ١٩٣٦ (١٩) وفي عام ١٩٣٧ (١٨) وفي عام ١٩٣٨ (١٩) وفي عام ١٩٤٠ (٢٢) وفي عام ١٩٤٢ (٢٩) وفي عام ١٩٤٣ (٣٠) - أي أن كل الرتب القيادية في جهاز البوليس حتى عام ١٩٤٣ كانت لا تزيد عن (٤٤) ضابط - راجع لتقرير الأمن العام سنوات (١٩٣٠ - ١٩٣٧) ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ .

(١٢) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦٢ في ١٩٤١/٧/٣١ و ٥١ في ١٩٤٢/٢/١٩ و ٣٦ في ١٩٤٢/١/٢٩ و ١٥٣ في ١٩٤٢/٥/١٤ - ويلاحظ أنه اعتبارا من ١٩٤٢/٦/١٥ أطلق اسم « ادارة البوليس » على ادارة النظام والخفر بدنيون لوزارة - وقدم البوليس على اتساع النظام والخفر بالحريات والممتلكات - راجع أوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ١٩٨ في ١٩٤٢/٦/١٨ .

(١٣) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٦١ في ١٩٤٦/٦/٦ و ٢٧٠ في ١٩٤٦/٦/١٣ و ٢٩٢ في ١٩٤٦/٦/٢٧ .

لكن القضية لم تكن في حقيقتها مجرد استبدال انجليزي بمصرى — فهذا امر في غاية البساطة . لقد كانت القضية هي قضية التأثير الانجليزي في القيادة المصرية — ذلك التأثير الذي يمكن أن يخدم أهداف بريطانيا في المستقبل .

لدينا فقط حالة اول حكمدار مصرى لبوليس القاهرة « اللواء سليم زكى باشا » .

تخرج سليم زكى ملازما في البوليس في ١٩١٣/٧/١ — في عام ١٩١٥ انتدب للخدمة بالجيش وقتها كان ضابطا بقسم (الميناء) ببوليس القتال — في ١٥ يناير ١٩١٥ وقع أسيرا في يد (القوات العثمانية) بينما كان بالخدمة بالبر الشرقي لمدينة بور سعيد — في ١٩١٧/٦/١ منح رتبة الملازم اول وهو في الأسر — أرسلت اليه مصر خمسة جنهات شهريا في تركيا عن طريق معتمد دولة هولندا — حضر من الأسر في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨ والحق ببوليس القاهرة في ٣٠ نوفمبر ١٩١٨ ، وكان (راسل باشا) قد أصبح حكمدارا لبوليس المدينة في ١٩١٨/٣/١ — في ١٩٢٠/١/٢٩ كان قد أصبح رئيسا للقسم السرى الخصوصى ببوليس القاهرة ومنح نيشان النيل من الطبقة الخامسة . ادى دورا فريدا في قضية مقتل السردا في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وفي تقريره الى المفتوب السنلى بعد التفتش على الجناة — يقول اللواء توماس رسل باشا بعد التثناء على (هلباوي) الشاهد الأساسى ومرتكب البوليس في القضية :

“ Next to him the most important figure in the plot has been Selim Zaki. Zaki was a unimportant police subaltern at port Said who was captured by Arabs while on Patrol during the Turkish advance on the Canal. The Turks thought they had got a soft thing in Zaki, but they soon found they had caught a young tiger, Zaki refused to vert, and went through three years'Imprisonment in Turkey with the British officers.

In their attempts to break his spirit the turks marched him up in the snows to “ Sivas ”, but it did not break Zaki. At the

armistice Zaki returned to Egypt in summer 1919 and was posted to Cairo Police. The murder gang have often been after him, but have Luckily failed to get him. Various Ministries have tried to break him, but I have Luckily been able to save him. I know of no Egyptian with Zaki's Courage, pertinacity and Loyalty to the English; he knows his own people and realises that England is their only hope.....

One Lesson stands out clearly to my mind, and that is that Helbawi would never have come forward with his information to anyone except British officials, among whom I have the honour of including Selim Zaki.

كان سليم زكى هو اهم شخصية في المؤامرة بمعد (الهلباوى) .
كان سليم زكى ملازما صغيرا غير ذى اهمية في بوليس بور سبيعد عندما اُسبر بمعرفة الأعراب عندما كان في داورية خلال التقدم التركي على القتال .
اعتقد الأتراك أنهم قد عثروا على شيء لهن في (زكى) ، لكنهم وجدوا على الفور أنهم قد قبضوا على نهر صغير . رفض (زكى) أن يستسلم وظلّ سجيناً في تركيا مع الضباط البريطانيين . وفي محاولاتهم لكسر معنوياته قاده الأتراك سراً على الثلج الى (سيولس) لكن هذا لم يؤثر فيه . تم اعادته في الهدنة الى مصر في صيف ١٩١٩ وعين في بوليس القاهرة . كانت عصابة القتل ورائه دائماً ، لكنها فشلت في الوصول اليه . حاولت وزارات كثيرة أن تحطه ، لكنني نجحت لحسن الحظ في انقاذه . لا اعرف احداً من المصريين في شجاعة (زكى) ، عناده ، وولائه للإنجليز ، انه يعرف أهل بلده جيداً ، وهو يدرك أن إنجلترا هي إلتهم الوحيد .

..... يبقى درس واحد راسخ في عقلي ، وهو ان (الهلباوى)
ما كان يمكن على الإطلاق أن يقدم معلوماته الى أى مخلوق سوى الموظفين البريطانيين — الذين يشرفنى ان اضم (سليم زكى) اليهم ، (١٤) .

Russel's private papers, Dt. 107.2.SB - Cairo City Police (١٤)

في اعقاب الحكم على متهمى قضية البسردار رقى سليم زكى الى رتبة الصاغ (١٩٢٥/٦/١) - وفي ١٩٢٥/١٠/٨ منح نوط الواجب الفضى وكان ما يزال مفتشا لفرقة البوليس السرى ببوليس القاهرة - في ١٩٢٩/٦/١٦ منح رتبة البكباشى (مقدم) وفي ١٩٣١/٨/١٥ منح رتبة القائم (عقيد) - وفي ١٩٣٩/٣/١ منح رتبة الاميرالى - وفي ١٩٤٠/٢/١ عين وكيلًا لحكمدار القاهرة - وفي ١٩٤٤/٦/١٥ منح نيشان النيل من الطبقة الثالثة - وفي ١٩٤٥/٧/٥ أصبح مفتشا عاما لبوليس الوجه البحرى وظل محتفظا بوظيفته كوكيل لحكمدار القاهرة - وفي ١٩٤٥/٨/١ منح رتبة اللواء - وفي ١٩٤٦/٦/١٢ أصبح حكمدار لبوليس - وفي ١٩٤٨/١٢/٤ لقي حقه بغتلة القيت عليه اثناء مظاهرات الجامعة (١٥) .

كان الحكمدار الانجليزى لم يرحل - ليس ذلك فقط ، فالمدرسة الانجليزية اثمرت رجالا آخرين في مواقع عديدة - وهؤلاء الرجال الآخرون ذربوا اتباعا لهم على اللواء للانجليز - وسنناقش هذه القضية في موضع آخر من الدراسة .

Special Branch, office of the Commandant. His excellenc
the High Commissioner. The Residency - Cairo 21st,
February, 1925, op. cit.

ودار المخطوطات العمومية - ملف خجمة اللواء سليم زكى باشا - محطة ٥٨٨ -
مسئله ٥٩٠٢٧ - مخزن ٣٧ - رف - أوراق ٢٧٦ .
(١٥) ملف خجمة سليم زكى باشا - مرجع سبق ذكره .

الفصل الثامن

التحديث وإعادة التنظيم

التطور سنة الحياة — وليس من المتصور أن يظل الإنسان اسم فكر ثابت واحد اللهم الا اذا كان محكوما عليه بالتخلف والبلادة . والإنسان مجبول على السعي نحو الأفضل — والأمر تعرف بانفسادها ، والتطبيق يسهل اذا عرفت القامدة ، والحل يعرف اذا وجد القانون .

وتبعاً لهذه المعطيات ، فقد كان من المحتم أن يحدث نوع من التحديث والتنظيم في البوليس — بعضه لدوافع سياسية — وبعضه من باب مواكبة العصر وترك التخلف ، وبعضه من باب الملاحقة ومسد الثغور الذي تكشفه الممارسة — وكلا الأخيرين جيد — وكلاهما ينتهيان الى الهدف المنشود وأمنى به « لحراز أكبر قدر ممكن من الكفاءة البوليسية » وخاصة في عهد ما بعد عام ١٩٣٦ الذي تحرر فيه جهاز البوليس — ولو نظرياً — من قيود التبعية التي أفرزتها وجود « الادارة الأوروبية » في البوليس .

كانت تجربة إنشاء جهاز للمباحث الجنائية قد توقفت عند عام ١٩٢٤

وتعتمد خطوات التنفيذ مع التعديلات الادارية حيناً ، ونقص الامكانيات حيناً آخر .

خلال مناقشة ميزانية الدولة ١٩٣٧/١٩٣٨ تقدم أحد اعضاء مجلس النواب من الذين كانوا يعملون بالبوليس في السابق (الامير الای أحمد سرور الشريف بك وكيل مديرية البحيرة سابقاً) باقتراح مفاده « انشاء قسم خاص بالبوليس للمباحث الجنائية في الأرياف ، يتبع ادارة الأمن العام ، لتعقب المجرمين المعتادى الاجرام ، وجمع التحريات عنهم » (١) .

وفي ١٧ يوليو ١٩٣٧ صدر قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب رئيسي للمباحث الجنائية بوزارة الداخلية (. وفي سبتمبر من نفس العام صدر القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء — وتقرر إنشاء مكتب رئيسي للمباحث الجنائية يتبع ادارة عموم الأمن العام ويكون له اشراف مباشر على (اقسام) المباحث الجنائية . ونص قرار وزير الداخلية على تأليف لجنة من :

مدير عموم ادارة الأمن العام — مدير ادارة النظام — وثلاثة موظفين من وزارة الداخلية لبحث ووضع نظام العمل في هذا المكتب ومكتب المباحث الجنائية (٢) .

في يناير ١٩٣٨ انتهت اللجنة من وضع تقريرها ، واعتمدت وزارة الداخلية النظام التي وضعتها اللجنة في ١٩٣٨/٦/٥ وشرعت في اتخاذ الخطوات التنفيذية لتحقيق ايجاد نظام المباحث الجنائية .

وفي المدة التي بقيت من عام ١٩٣٨ فتتبعت الوزارة بضباط (المكتب

(١) العقيد/ابراهيم محمد الحام « تطور البناء التنظيمي بوزارة الداخلية » مرجع سابق فكره — من ٩٩ .

(٢) الصاغ حسين كامل « الاجرام في اريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية في مصر » ص ٩٧ — ٩٨ مرجع سابق فكره .

الرئيسي) ومديره « فكثفوا ينتقلون في الحوادث الهامة مما أدى الى الوصول لنتائج مرضية فيها(٣) » .

كان معنى هذا أن غرور المكتب المركزي للباحث الجنائية لم تنشأ بعد - وغنى عن البيان أن عمل « البحث الجنائي » لا يمكن أن يدار بصورة مركزية - إذ لابد من وجود رجال البحث الجنائي بالقرب من موقع الحادث - وفي أسرع وقت ممكن .

كما أن الوزارة أقرت في تقاريرها بتأخر إنشاء غرور الجهاز عندما قلت « وتتمنى الوزارة الآن بتعميم الباحث الجنائية بالمحافظات والمديريات تدريجيا كلها سمحت ميزانية الوزارة بذلك » (٤) .

وعلى مدى عقد كامل لم تنجح الوزارة في إضفاء الجسدية على مشروع إنشاء نظام الباحث الجنائية في مصر ، واستمرت آمال الباحث في المديريات تسير بصورة مرتجلة بنتيجة مؤداها أن ٩٠٪ من مكاتب الباحث في المراكز كان يرأسها (كونستابلات) حذيتي العهد بالخدمة - ليس هذا فقط ، بل أن اختصاص هؤلاء الكونستابلات لم يكن قاصرا على (أعمال الباحث) « بل كان يعمد إليهم بأعمال البوليس العادية كتحرير الحاضر ، والداوريات البوليسية وما إلى ذلك من الأعمال الأخرى النظامية » (٥) .

وخلال هذه الفترة تعرض المكتب الرئيسي للباحث الجنائية لتعديلين من حيث التسمية - ففي ١٩٤٠/٤/٣ صدر القرار الوزاري رقم ٣ بأن يتبع ذلك المكتب (إدارة الجنيات) بإدارة عموم الأمن العظام - وفي ٢ أغسطس ١٩٤٤ فصل المكتب عن تسميته لإدارة الجنيات وسمى (إدارة

(٣) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٨ - مرجع سبق ذكره .

(٤) المرجع السابق .

(٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام في لريف مصر » - مرجع سبق ذكره - ص ٩٩ .

المباحث الجنائية) ، وتبع ادارة عموم الامن العام ميلشيزه ، بمعنى انه أصبح من مكونات هذه الادارة الرئيسية (١) .

ومع ذلك فقد كان بكل مديرية (قلم مباحث جنائية) يرأسه بوزباشي (نقيب) او صاغ (رائد) (٢) .

ظلت اجهزة المباحث الفرعية تحظى من التدهور ، حتى جرت محاولة للاحياء في عام ١٩٤٨ قسمت بمقتضاها مديريات القطر — لأغراض المباحث الجنائية — الى خمس مناطق :

المنطقة الاولى : وتشمل مديريات الغربية ، البحيرة ، المنوفية — ويكون مقرها (طنطا) .

المنطقة الثانية : وتشمل مديريات الشرقية ، الدقهلية ، محافظة دمياط — ويكون مقرها (الزقازيق) .

المنطقة الثالثة — وتشمل مديريات القليوبية ، الجيزة ، الفيوم — ويكون مقرها (الجيزة) .

المنطقة الرابعة : وتشمل مديريات بنى سويف ، المنيا ، اسيوط — ويكون مقرها (المنيا) .

المنطقة الخامسة : وتشملت مديريات جرجا — قنا — اسوان وكان مقرها (سوهاج) .

عين لكل منطقة ضابط (مفتش للمباحث) يكون من اختصاصه الاشراف على اعمال المباحث في منطقته — والتفتيش على اقسام المباحث بالمديريات — وضباط المباحث بالراكر والبنادر ، وارسل تقارير التفتيش وملاحظاته (لادارة المباحث الجنائية بالوزارة) .

بمقتضى هذه الخطوة أصبح للهيكل التنظيمى لجهاز المباحث الجنائية في البوليس على الشكل الآتى :

(٦) للمعيد ابراهيم الفلم « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره - ص ١٠٠ .

(٧) الاوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٦ في ٢٧/٦/١٩٤٠ و ١٥٢ في ١٤/٣/١٩٤٥ و ١٩٣ في ٢٩/٣/١٩٤٥ و ٢٨٢ في ٢١/٦/١٩٤٥ .

وشرعت مكاتب المباحث بالمديريات والمراكز في تنظيم أعمالها فحسبت سجلات الأمن العام لحصر الهاربين من الجندية — والمتهمين الهاربين المظنوب القبض عليهم — الأشخاص الهاربين من الليمانات والسجون ومراقبة البوليس — حصر الأحكام الباقية تحت التنفيذ — وبطاقات تسجيل المتهمين — ودفاتر لقيد المشبوهين ... الخ كل ما يهـىء لمكتب المباحث المضى قدما في مهمته (٨) .

ويلاحظ أن أجهزة المباحث الجنائية في (المدن) لم تخضع لذلك التقسيم ، حيث كان (قلم الضبط فرع ١) يقوم بأعمالها بزيادة (مأمور الضبط) (٩) .

من هذا العرض يمكن القول أن نشأة المباحث الجنائية في جهاز البوليس المصري ، كانت في عام ١٩٤٨ .

في تقريره من حالة الأمن العام لعام ١٩٣٨ قال مدير إدارة عموم الأمن العام « إذا كان عصرنا الحاضر معروفا بأنه عصر التخصص ، فقد أصبحت الحاجة ماسة جدا الى تخصيص بوليس للأعمال الادارية ، وآخر للأعمال القضائية وقسم للمباحث وآخر للاداب وثالث لمكافحة المخدرات والمنشآت » (١٠) .

ورغم إيمان المخططين للبوليس بأهمية التخصص — كما أوضح مدير الأمن العام في تقريره ، فإن خطوات التخصص — وهو أرفع مظاهر التطور — مع ذلك كانت تسير بخطى حثيثة — وعلى سبيل المثال فإن التخصص في البوليس حتى تلك الوقت كان قد من (مكافحة المخدرات) و (تزييف وتزوير الأوراق المالية والمسكوكات) .

(٨) الصاغ/حسن كامل ، الاجرام في الريف المصري ، مرجع سبق ذكره — ص ١٠٦ .

(٩) العقيد/ابراهيم النحام « تطور البناء التنظيمي لوزارة الداخلية » مرجع سبق ذكره — ص ١٠٠ .

(١٠) تقرير إدارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بقطاع المصري لعام ١٩٣٨ .

كانت أعمال حماية الآداب داخلة في اختصاص البوئيس العام حتى
تقرر في ١٩٢٧/١٢/١٥ إنشاء مكتب لحمايتها — واقتصرت أعماله على
النطاق الجغرافي لمحافظة القاهرة ، لكن التوسع في النشاط ما لبث ان شمل
بعد قليل محافظات الاسكندرية والقنال ومديرية الغربية .

وعندما انشئت وزارة الشؤون الاجتماعية في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ نص
على أن يتبعها بوليس الآداب . ولما كان المفهوم لدى وزارتي الداخلية
والشؤون الاجتماعية من هذا النص أن تشغل وزارة الشؤون الاجتماعية
بالنظام العام لحماية الآداب وتوجيهه توجيهاً صالحاً منتجاً ، وأن قسوة
بوليس الآداب المكلفة بحماية الآداب سعيها لتحقيق هذه الغايات نفسها
كانت ولا تزال تابعة لوزارة الداخلية تديرها وتشرف عليها في كل ما يتصل
بعملها ورجالها . فقد رأى ضمنا لحسن سير العمل وتوحيداً للإجراءات
في جميع مكاتب الآداب إنشاء مكتب رئيسي لحماية الآداب يكون تابعا لإدارة
الجنائيات التابعة لإدارة عموم الأمن العام (القرار الوزاري ١١ في
١٩٤٠/٥/٣٠ .

وتبعد اختص المكتب بمراقبة الآداب العلمية والمساهمة في رعاية الحالة
الخلفية في البلاد واقتراح مشروعات الإصلاح الخاصة بهذا الشأن والقيام
على تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها فعلا والتي تصدر في المستقبل
وخاصة في :

— مراقبة البيوت والمحال التي تدار للدمارة غير العلنية واتخاذ
الإجراءات نحوها تطبيقاً للقوانين واللوائح (لائحة بيوت الباهرات الصادرة
في ١٩٠٥/١١/١٦) .

— ضبط الذين يتجولون في الطرق والمحال العامة رجالاً ونساء يحرزون
المسرة على الفسق والفجور — وكذا الذين يتمتعون السيدات والفتيات لهذا
الفرض ، وجرائم الفعل للفاضح .

— حماية القصر ذكورا وإناثا الذين يضبطون في المحال المشار إليها
بعليه ، والاتصال بالجمعيات الخيرية والملاجئ وإيواء من يمكن إيواء
منهم فيها .

- منع تجارة الرقيق الأبيض .
- ضبط الصور والكتب والمطبوعات المخلة بالأدب .
- ضبط البلطجية الذين يعولون في معيشتهم — كلها أو بعضها — على ما تكسبه المرأة من الدمار ، وكذا القبوليين .
- مراقبة محال لعب القمار والمراهنات الخفية .
- مراقبة مكاتب التخفييم .

— الاشراف على الصالات والبارات ونوادي الرقص والأماكن المعدة للنوم (ألبانيون والفنادق) — وكذلك المسارح ودور السينما .

— حماية الأطفال المشردين وتطبيق القوانين التي تتعرض لقضايا التسول والأحداث المشردين وجمع أعقاب السجائر (١١) .

وعلى مستوى التخصص الفردي شهد جهاز البوليس — ولأول مرة في تاريخه — أول محاولة لرفع مستوى (الكفاءة التقنية) بين افراده عندما انتخبت وزارة الداخلية بعضا من حملة (دبلوم الهندسة التطبيقية) قسم الميكانيكا والكهرباء والخفتم بمدرسة البوليس (قسم المطافئ) في عام ١٩٣٨ للتدريب على الأعمال النظامية ثم الحاقهم بعد ذلك بفرق المطافئ بالمحافظات للتدريب على أعمالها تمهيدا لتعيينهم في وظائف (كونستابلات وطنيين) من الدرجة الممتازة (١٢) — لكن هذا القسم الذي بعد أن تخرج فيه أربعة عشر كونستابلًا ممتازًا (١٣) .

(١١) تقرير وكيل وزارة لداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٤٠ - وقد أصبح هذا المكتب إدارة مستقلة تتبع إدارة عموم الأمن العام مباشرة في ١٩٤٤/٨/٢ بالقرار الوزاري ٥٤ - وأصبح اسمها (إدارة بوليس الأدب العامة) .

(١٢) المرجع السابق .

(١٣) الصاغ خليل رضوان الديب - تصاع بنحو طى عبد الرحيم - أليوزباشى على شبيب - أليوزباشى عبد المتعم اسماعيل « قانون البوليس ونظمه وفق مناهج للدراسة بكلية أليوليس الملكية » - القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٥ - ٢٦ والأولر للسومية لوزارة الداخلية رقم ١١٢ في ١٩٤١/٤/٣ .

أما بالنسبة للضباط — فقد زيدت جرعة الدراسات القانونية والإدارية والبوليسية لهم في عام ١٩٤٣ ، عندما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٧ في الخامس من سبتمبر بوضع نظام مؤقت لكلية البوليس الملكية جعلت مدة الدراسة بمقتضاه أربع سنوات ، وقصر الالتحاق فيها على حملة الشهادة التوجيهية بعد إلغاء شهادة البكالوريا . ويلاحظ على منهج الدراسة الجديد أنه اشتمل على الدراسات العلمية في :

اللغة العربية — اللغة الانجليزية — اللغة الفرنسية — نظام الدولة الدستوري والإداري — مقدمة القوانين — النظم البوليسية — مبادئ القانون المدني والشريعة الإسلامية — مبادئ الصحة والإسعاف — مبادئ الطب الشرعي — قانون العقوبات — قانون تحقيق الجنائيات — المباحث الجنائية — الطب بليطري — القانون المسالي — المساحة — قراءة الخرائط — اللوائح — الثقافة العامة .

ولحتوى التدريب العسكري على :

تدريب المشاة والخيالة — قيادة الدرجات البخارية — استخدام الأسلحة الصغيرة — التربية البدنية — أعمال الوقاية ومكافحة الحريق — الميكانيكا والمرور — المرقعات — التصوير الضمسي — الطبوغرافيا .

لم تستطع كلية البوليس الملكية في الأربعينيات أن تتخلص من اسر (الدراسات النظرية) التي ميزت بناهجها على مدى مراحل تطورها (١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩٢٥) — ورغم أن التدريب العملي انحل عليه بعض التطوير بتدريس المرقعات والتصوير الضمسي وقيادة الدرجات البخارية ، إلا أن ضدد الساعات المقررة لثل هذا النوع من التدريب كان يقل كثيرا عن الساعات المقررة للدراسات القانونية والإدارية — كما أن الاهتمام في الامتحانات كان ينصب على المواد القانونية والتحريرية — ولم يحدث في تاريخ مدرسة البوليس (كلية البوليس فيها بعد) أن رسم طلاب أو أعاد الدراسة في سنة من السنوات لرسوب في إحدى مواد التدريب العلم والعسكرية ، مما يؤكد حقيقة أن الكلية كانت تزود طلبتها ، وبالتالي ، خريجيها بدراسات

نظرية فقط . ولعل الشيء الذى ينكر لوزارة الداخلية في مجال تطوير الدراسة البوليسية في الأربعينيات انها قضت بالحاق طلبة كلية البوليس بهرلكر واتساع البوليس لمدة شهر ونصف خلال العطلة الصيفية للتدريب على أعمال البوليس^(١٤) .

ومما يخص التجهيز فقد كان المطلب الملح بالنسبة لجهاز البوليس هو سرعة تزويده بالمعدات التى تمكنه من مجاراة التطور الاجرامى الذى كانت خطاه تسبق خطى الجهاز .

وبعيدا عن المعدات والتجهيزات التى كان يلزم ايجالها في الجهاز تحقيقا لهذا الهدف - وهى عديدة وهامة للغاية - فان المطلب الاساسى فيها كان هو (التسليح) .

كان التسليح في جهاز البوليس خلال الفترة ١٩٣٦ - ١٩٤٥ يقتصر على الريفولفر Revolver للضباط - والقربينه (البندقية القصيرة) Carabine ذات الطلقة الواحدة للقوات الراكبة - والبندقية مارينى ذات الطلقة الواحدة للقوات الراجلة من القوات المخصصة لحفظ للنظام (بلوكات النظام) - والبندقية الخرطوش جرينر Greener وشneider لقوات الخفر ورجال البوليس في الداوريات وقد اثبتت الحوادث خلال الفترة موضوع البحث ان الأسلحة التى كان يستخدمها المجرمون - وخاصة في الصعيد - كانت تتفوق كثيرا على تلك التى لدى البوليس - وقد اجتمعت قيادات البوليس منذ عام ١٩٣٨ - وخاصة في الريف ، على حتمية استبدال أسلحة رجال البوليس بأسلحة اخرى جديدة بعيدة المدى لتضارع ما يحمله الأشقياء^(١٥) .

(١٤) المرجع السابق ص ٢٧ - ٣١ .

(١٥) الصاغ حسين كامل « الاجرام في الريف المصرى » ص ٥٤ وما بعدها - مرجع سبق ذكره - وتقرير ادارة عموم الأمن العام عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٨ مرجع سبق ذكره .

غير أن مشكلة البوليس فيما يتعلق بالتجهيز بصفة عامة كانت تبعيته للجيش . بمعنى أنه لم تكن هناك ثمة سياسة محددة لادداد البوليس باحتياجاته من المعدات التي قد يتوافر مثيلها في الجيش (كالأسلحة والسيارات ولحظة الاسلحة وما أشبه) . — أما جرت العادة على أن يكون البوليس هو الزبون الأول للمستهلك أو المستعمل من أسلحة الجيش بلتى يستغنى عنها . وهذا ما حدث بالفعل عندما أصبح للجيش المصرى فى وضع يسمح له — بعد معاهدة ١٩٣٦ التى وفرت له بعض التحديث والتنظيم — أن يتخلص من الشديم من معداته نظرا لتعوده بأسلحة جيدة .

ومع ذلك فقد كانت حركة جهاز البوليس فى مجال التسليح بطبيعة للغاية ، ويبدو هذا من قيمة المبالغ التى كانت تخصص لهذا الغرض — فتد خصص مبلغ عشرة آلاف جنيه فقط فى ميزانية عام ١٩٣٨ لاستبدال أسلحة رجبال البوليس (بأنواع من الأسلحة التى يستعملها الجيش المصرى) (١٦) . ونظرا لأن أسلحة للخبراء كانت من النوع الذى يطلق (الخرطوش) ولبس (الرصاص) فقد اعتد فى ميزانية عام ١٩٣٨ مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه لشراء أسلحة ونخرة جديدة لاستبدال أسلحتهم التى كانت معهم فى ذلك الوقت (١٧) .

وفى ميزانية ١٩٣٩ أدرج مبلغ ٥٠٠٠ ر. جنيه لهذا الغرض — وتخابرت وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع وحصلت منها على (٤٠٠٠) بندقية مستعملة من طراز (لى انفيلد) Lee Enfield و (٣٢٥٠) بندقية أخرى جديدة من نفس الطراز .

وقد استخدمت هذه الأذعة من البنادق (٧٢٥٠) بندقية قديمة وجديدة) فى تسليح القوة الضاربة من جهاز البوليس (بلوكات النظام)

(١٦) تقرير إدارة صوم الأمن للمم عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٨ -

مرجع سبق ذكره .

(١٧) المصدر نفسه .

ومدرسة البوليس — ووزعت على المحافظات والمديرية لیسح بها وبينديقيات (ماريتي) القندية ثلث افراد الداوريات الليلية — مما يعنى ان الأسلحة المستعملة والجديدة التي وفرها وصول الإمدادات الجديدة من الأسلحة للجيش لم تكن حتى عام ١٩٣٩ تكفى لتسليح البوليس بأسلحة تكف في مواجهة أسلحة الأشياء التي ذكرت تقارير الأمن العلم بكل صراحة انها تفوق أسلحة البوليس جودة وآلية .

وفي عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ تعاقبت وزارة الداخلية مع شركة (جرينر) الانجليزية على توريد (٤٠٠٠) بنقية جرينر من طراز جسد على ان تسلم ابتداء من مارس ١٩٤٠ بمعدل (١٠٠٠) بنقية شهريا^(١٨) . ومن الحق ان التحديث في مجال التسليح في البوليس كان يسير بخطوات متألقة للغاية في الأربعينيات برغم الحصول على بعض أسلحة الجيش المستغنى منها ، حتى عام ١٩٤٣ كفت لدره عموم الأمن العام نقرر في تقاريرها (ان السلاح الحالي الذي لدى رجال الحفظ لم يعد وافيا بالفرض ولا يتلق والتطورات الحديثة ولا يتكافأ وما تسرب الى ايدى الأهالي والأشرف والمجرمين من سلاح حديث له خطره ومقدره فتوصى بضرورة تسليحهم بأسلحة حديثة أسوة بما هو متبع في البلاد الأجنبية^(١٩) . وقد استمرت الشكوى من تخلف التحديث في هذا المجال لسنوات طويلة^(٢٠) — ويبدو ان الموقف في هذا المقام كان مقدورا نهائيا . فالجيش لم يعد مصدرا للتزويد بالمستعمل من سلاحه بمعد ان توقفت بريطانيا عن تنفيذ التزامها المتضمن عليه في صلب معاهدة ١٩٣٦ بإمداد الجيش بالأسلحة الحديثة بحجة احتياجاته بالحرب ونيادتين القتال^(٢١) . لهذا كان توصيات ادارة عموم الأمن العلم كانت الانتفاق

-
- (١٨) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن للملك المصرية عام ١٩٣٩ — مرجع سبق ذكره . انظر أيضا تقرير الوزارة عن حالة الأمن العام عام ١٩٤٠ — مرجع سبق ذكره .
- (١٩) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام عن سنة ١٩٤٣ .
- (٢٠) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ .
- (٢١) راجع في قضية توقف بريطانيا عن إمداد الجيش المصري بالأسلحة والمعدات بهذا من عام ١٩٣٦ كتابنا « لوجود البريطانى في الجيش المصري » للقاهرة — دار المشرق ١٩٨٢ .

مع قيادة الحلفاء (على تسليمنا هذه الأسلحة مما لديها : عند انتهاء الحرب
... أو العمل على استردادها بعد الحرب مباشرة) (٢٢) . - وقد كان
هذا الاقتراح من جانب ادارة عموم الأمن العام مفرطاً في التفاؤل ، فالجيش
نفسه لم يكن قادراً على مداركة سلاحه من (الحلفاء) .. فما بالك بالبوليس .

لهذا فان ادارة عموم الأمن العام عادت وقدمت توصية متواضعة
بتسليح رجال البوليس (بما ضبط او قدم من أسلحة بمناسبة صدور الأمر
العسكري القلبي : بنزع حمل السلاح . . .) (٢٣) .

ولقد كان « الانتقال » من اهم المسائل التي يعنى ببوليس بلجاء
حل لها - فلا بوليس دون (سلاح) و (وسيلة انتقال) . وكانت الوسائل
التي لدى رجال البوليس للانتقال بها في ذلك الوقت لا تتفق وأربعينيات القرن
الذي سادت فيه الوسائل الميكانيكية ، اذ كانت وسيلة البوليس هي
(الخيول) في الريف - اما السيارة فكانت نوعاً من الترف الذي لا يقوى
البوليس على تجرير الكثير منه - فقد كانت السيارة (البوكس) هي السيارة
الوحيدة في المراكز والقسم البوليس ، وكثيراً ما كانت تتعطل ولا تتوفر لوازم
اصلاحها .

وقد امل المسؤولون في جهاز البوليس - نتيجة توافر سيارات
(الجيب) Jeep لدى قيادة الحلفاء - إمكانية تزويد البوليس بها - لكن
تقارير الأمن العام حتى عام ١٩٤٩ كانت لا تزال تفيض بالشكوى من سوء
حالة السيارات (٢٤) .

وحقاً عام ١٩٤٣ كان كل رصيد البوليس من (اللاسلكي) محطة

(٢٢) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ -
مرجع سبق ذكره .

(٢٣) المرجع السابق - والأمر المشار إليه هو الأمر العسكري رقم ٢٤ بتاريخ
١٩٤٠/٥/٧ بمحكمة محزى الأسلحة أمام المحاكم العسكرية .

(٢٤) تقرير وزارة الداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩

بمحافظة القاهرة — لكنها كانت لا تميل لاحتياجها الى بعض التجهيزات (١٥) .

ويخلص مما سلفت أن خطوات التحديث التقنى كانت تسير بخطوات بطيئة للغاية لا تتفق والتطور سريع الايقاع في كلفة نواحي الحياة — ولعمل هذا كان له اثر كبير للغاية في نقص الكفاءة الفنية لجهاز البوليس في مصر .

وعلى العكس من ذلك فإن للبوليس حقق خطوات ملحوظة في مجال التطوير التنظيمى الإدارى خلال الفترة موضوع الدراسة — على أنه يجدر التنويه الى أن هذا التطوير الإدارى وخطوات إعادة التنظيم لم تكن خالصة لوجهه المصلحة العامة ، إذ كان للسياسة دخل فيها . فنظام (على ماهر) الذى أدخله في شأن إدارة التفتيش في ١١ مارس ١٩٣٦ والذى وحدت أعمال التفتيش فيه في جهاز يتبع الوزير — وتوزيع الاختصاص على مفتشين ، أحدهما للوجه البحرى والآخر للوجه القبلى — هذا النظام لم يلبث أن أُلغى في عهد وزارة الوعد (٩ مايو ١٩٣٦ — ٣١ يوليو ١٩٣٧) وأنشئ جهاز جسيدي للتفتيش برئاسة موظف بدرجة مدير عام في ٢ يوليو ١٩٣٦ (١٦) . لم يكن هناك ما يبرر هذا الإلغاء سوى الرغبة في تغيير كل ما يتعلق بنظام سابق — ولعل ما أدخل على جهاز التفتيش عام ١٩٤٢ في عهد حكومة الوعد يكتب تباها كيف أن التمديد والتغيير في التنظيم في أجهزة البوليس ووزارة الداخلية خلال الفترة موضوع الدراسة لم يستهدف التطوير بقدر ما استهدف إلغاء ترتيب نعله آخرون أو تحقيق مصلحة ما . في ٤/٨/١٩٤٢ أصدر (مصطفى النحاس باشا) رئيس الوزراء ووزير الداخلية قرارا برغبته في تولي الاشراف على ما يجرى في الاقاليم وتوثيق الصلة بين الوزارة والموظفين والأهالى وكل ما يمت لمصالحهم بصله — فقرر أن يكون لمدير عام

(٢٥) تقرير وزارة لاداخلية عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ — مرجع سبق ذكره — ولم يشرع في البخل للاستلaky في البوليس ألا في عام ١٩٥٢ عندما خصصت ل ميزانية وزارة لاداخلية للسنة المالية ١٩٥١/٥٠ مبلغا لاتشاء محطات لاسلكية مترابطة بعواصم المحافظات ، ثم وردته الأجهزة في عام ١٩٥١ — ولتشتت بالقرار الوزارى لسنة ٣٧٨ لسنة ١٩٥٢ في إدارة الاملاكى لتلبية لادارة عموم الأمن العام) .

(٣٦) الخفيد/إبراهيم منجد لالتنام « مرجع سبق ذكره » .

التفتيش حتى الاتصال به مباشرة وعلى الدوام لعرض التقارير والملاحظات الهامة عليه وتلقى الأولاد في شاتها والعمل على تنفيذها .

ثم حدد القرار مسئولية مدير عام التفتيش في توزيع الأعمال وتنظيمها بين المفتشين الذين يعملون معه ، وزيارة المديرية والمراكز وغروع الإدارة ليكلف بنفسه على أحوال الموظفين التبعين لوزارة الداخلية وكيفية قيامهم بواجباتهم — وعضويته في لجنة الترقيات والتبقيات بالوزارة ورئيسا لمجلس التأديب بها بحكم ما لديه من الوسائل الكافية لمعرفة درجة وكفاءة الموظفين واستعدادهم في العمل — وأخذ رأيهم في اقتراح من الانعام بترتيب أو نياشين وميداليات على موظفي الاقاليم والمعد والأعيان — واقتراحات تثبيت الموظفين تحت الاختبار ... الخ (٣٧) .

ويبدو واضحا ان منصب مدير عام التفتيش قد أصبح في التعديل الجديد منصبا خطيرا يعطى لصاحبه الحق في مراقبة كل حركات الترقيات والتبقيات (وهي تشمل كل الموظفين من المدير في المديرية والحكدار حتى أدنى الرتب) ، ورئاسة مجلس التأديب بالوزارة الذي يتولى محاكمة كل موظفي جهاز البوليس — وهو صاحب الرأي في الاقتراح بالانعام بملاباشوية والبكوية والنياشين على رجال الإدارة في الاقاليم ، والمعد وأعيان البلاد .

وواضح أيضا أن مدير التفتيش بوزارة الداخلية أصبح يمسك بزمام الأمور في الريف المصري كله بنباشواته المديرين ويكواته الحكدارين وقائماتاته ويكباشيته وصاغاته وبوزباشيته ، إلى جانب عمده وأعيانه الذين تجذبهم القلب بفتشيف الملكية .

ويمكن فهم السر في هذا التعديل أو التطوير الإداري إذا ربطنا بينه وبين الأحداث التي كانت تجري في الشارع السياسي في وقت صدور التعديل من هجة شرسة على (الوفد) تهطلت في (للكتاب الأسود) الذي أصدره (مكرم عبيد باشا) عام ١٩٤٣. والذي فضع فيه سياسة

(٣٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٠ في ١٣/٨/١٩٤٢ - القرار الوزاري رقم ٤٠

الاستفتاءات الوحدية واتهم (الوفد) بانتهاكات تمس نزاهته ونزاهة رئيسه مصطفى النحاس تلقا - وذلك في اعتيابه فصره من وزاره الوفد الحلبسة (٤ فبراير - ٢٦ مايو ١٩٤٢) ، وما احققته هذه البعثة من تأثير في شعبية الوفد - كذلك تحلفت مع مساعي (مكرم عبيد) مساعي الملك لاضعاف شعبية الوفد خلال الفترة (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ومحاولاته اجتذاب العمال والطنية الى صفه (١٨) ولما كان الريف يججوعه الفقرة في ايدي العمدة والمشيخ واميان فيلاد - وهؤلاء في ايدي المديرين - فان تقوية قبضة (ادارة التفتيش) كانت هي (الاجراء البيوليسي) المضاد من اجتياح (الوفد) في معركة المراع ضد القصر وضد خصوم الوفد لضمان بقاء بقوى الشعبية الى جانيه - هذا اذا قلنا ان جولات النحاس في الصعيد في ذلك الوقت ردا على جولات الملك كانت هي (الاجراء الحزبي) .

واذا كانت المصلحة الحزبية واضحة في هذا النوع من التنظيم ، فان (مواد سراج الدين باشا) (وزير الداخلية الوحدى اعتبارا من ١٩٤٣/٦/٢) كان اكثر موضوعية من (مصطفى النحاس باشا) عندما حدد اختصاصات مفتشى ادارة التفتيش في نهائيات شهر ديسمبر ١٩٤٢ .

استهل (سراج الدين) قراره بتأكيد الغرض من انشاء ادارة التفتيش العام وهو د ان يكون المفتشون ميونا للوزير واداة سريعة وثقة لاستطلاع لحوال الاتقاليم والاشرف على سمر الامور بها بحيث تكون الوزارة على اتصال دائم من طريق (التفتيش) بما يجسرى في جميع المديرية وتعرف حالة البلاد الحقيقية (و) يمثل مفتشو الداخلية الوزارة بالاتقاليم (١٩) .

ثم قسم اختصاص مفتشى الداخلية اربعة لاختصاصات تملق اولها بالامن العام - وثانيها بالادارة ، وهما اهم ما في تنظيم (سراج الدين) -

(٢٨) د. يونان لمييب يذق : تاريخ الوزارات المصرية ، من ٤٤٤ - ٤٥٥ - مرجع سبق ذكره .
(٢٩) الامور العمومية لوزارة الداخلية رقم ٥١٢ في ١٩٤٣/١٢/٢٣ في تحديد اختصاصات حضرت مفتشى ادارة التفتيش العام .

أما الثالث فكان يتعلق بشئون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفاءتهم واستعدادهم وجهودهم وتصميمهم وسلوكهم وظروفهم وإداء الرأى نحو تربيته وتحرير التقارير المبرية عنهم — وتعلق الرابع بمقر إقامة المفتش والتسهيلات التى توفر له لأداء عمله . فى شأن الأمن العام أختص مفتشو الداخلية بالتنشيط على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وأسبابها وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص وتتبع الاجراءات التى يقوم بها رجال انضبط والمباحث فى القضايا الهامة وما يفلونه من مجهود فيها والاطلاع على لقضايا المحفوظة ولتى حكم فيها بالبراءة وتقديم تقارير بملاحظاتهم عن لوجه النقص فى تحقيقها وتقديم الاقتراحات الضرورية وللأزمة لاصلاح حالة الأمن العام فى المناطق التى تزيد فيها الحوادث — ومراقبة الاجراءات التى تتخذ نحو القبض على المتهمين الهاربين والحكوم عليهم غيابيا والنازحين من السجون — وكل ما يتعلق بالبحث عن الأسلحة غير المرخص بها وصناعتها — وامتحان كفاءة الأداء فى شأن السيطرة على المشبوهين والمراقبين والأغراب والعربان المتنقلين — وللدوريات — وملاحظة حسن استخدام قوات البوليس والخفر وتوزيعها طبقا لحالة الأمن بكل منطقة — والتنشيط على السجون المركزية وملاحظة العمل بها — وتفقد مراكز ونقط البوليس والقرى — والاهتمام بأحوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات الهامة وما اتخذ لازالتها من اجراءات (٣٠) .

ولا شبهة فى ارتباط هذه الاختصاصات والتنظيمات بالجانب الوظيفى للبوليس ومحاولة اعادة تنظيمه بهدف تحسين أدائه .

لكن الشبهة تانى فى الاختصاص المتعلق (بالادارة) ، فقد اقتص مفتش الداخلية ببحث حالة البلاد الخالية من العد والمشيخ والتحرى من اسلح الرشعين واتجاه رغبة الأهلى تصوم من يولونه عمدة أو شيخا عليهم .

(٣٠) المرجع السابق .

وباعتباره عضواً في لجنة الشياخات ممثلاً للوزارة كان عليه ان يدرس قضايا تاديب العهد والمشيخ دراسة جادة — وأن يفحص المسائل الخاصة بفصل البلاد والعزب وأنشاء أو إلغاء الممحيات والشياخات (٢١) .

نقول انه برغم الموضوعية التي اتسم بها تفخيم (غواد سراج الدين باشا) لادارة التفتيش — الا أن دور (مفتش الداخلية) في شأن البلاد الداخلية من العهد والمشيخ والمرشحين لهذه الوظائف والتحرى عن رغبات الأهلى في هذا الضدد — وتداخله في قضايا تاديب رجال الادارة من العهد والمشيخ — وفحصه لسفل فصل البلاد والعزب وأنشاء أو إلغاء الممحيات والشياخات — كان يحمل في ثناياه احتمالات لاستخدام الضغط الحكومى للتأثير على رجال الادارة المتحكين في ادارة القرى والبلاد — .

لقد شكلت الأرمينية المبكرة خطورة حقيقية على شعبية الوفد ودوره في الحياة السياسية المصرية — فقد كانت هناك أزمة الانشقاق التي أحدثها (مكرم عبيد) وما أحدثته من رد فعل عند الجماهير — وتهديد لقدرة على الحركة وتضامنه الداخلى — وما افترزه ذلك من اعتزاز لصورة الوفد أمام الجماهير .

كان الوفد في الواقع يواجه مشكلة للهجرة الشرسة المستهتفة شعبية — والتي أتت بعض النهار في ذلك الوقت ، وكان لابد أن يكون هناك رد فعل من جانبه لمواجهة تحالف للقصر وأحزاب الأقلية وحملة مكرم عبيد ودعماوى الفساد والاستثناء واستغلال النفوذ الذى لصقت به .

تمثل رد الفعل عند حكومة الوفد (فبراير ١٩٤٢ — أكتوبر ١٩٤٤) في محاولة استقطاب بورجوازية اصلاحية استهدفت استعادة الأرض التى فقدتها في الأرمينية نتيجة للحيلة الناجحة التى قادت بها العناصر المعادية للوفد ، فاصدرت مجموعة من القوانين والاجراءات المعبرة عن طابعها — كان من بينها قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات ومراسلات

(٢١) المرجع السابق .

كل الشركات العاملة في مصر ، وقانون مجالية التطعيم الابتدائي ، وقانون عقد العمل الفردي ، وقانون التأمين الاجباري ، والاعتراف ببنقليات العمال ولجان التوفيق بين العمال واصحاب العمل ، وتخفيض الضريبة على صغار المسالك الزراعيين ، ووضع مشروع المجعفت الصحية — انشأت ديوان المحاسبة وجامعة فاروق الأول (الاسكندرية حاليا) ، واصدرت قانون استقلال القضاء ، وتحويل الدين للعام الى دين وطني — واصدرت قانون تنظيم هيئات البوليس (٣) .

ويلاحظ على مجموعة قوانين واجراءات واصلاحات حكومة الوفد انها كانت تستهدف صالح الطبقات المختلفة في المجتمع كالعمال والمزارعين والموظفين — وحسن سير الاداة الحكومية — والتيسير على الناس ، وهي اهداف تدخل بطبيعتها في نطاق برنلج حزب الوفد بحسبانه حزبا يتوجه الى الجماهير التي يستند منها شعيبيته وقدرته على مواجهة الخصوم .

وللانصاف فان توقيت صدور هذه الاجراءات والاصلاحات ، وان كان قد جاء في الاربعينيات وارتبط ببرد الفعل الوفدي تجاه العملة الملكية المتحللة مع احزاب الاقلية ضده — الا ان تاخر الوفد في اصدار هذه القوانين والاصلاحات حتى ذلك الوقت كان يرجع ايضا الى قلة الفرص والمحد التي اتاحت له ليحكم على مدى الفترة ١٩٢٤ — ١٩٤٢ والتي سادتھا الانقلابات الدستورية وعمليات الاقالة بهدف عزله من جماهيره — فلما توافرت له الفرصة من حيث الوقت (٤ فبراير ١٩٤٢ — ٨ اكتوبر ١٩٤٤) سارع الى تنفيذ واعمال طليعه البورجوازي الاصلاحى .

على ان هذا لا يثنى عن مجموعة القوانين والاجراءات الاصلاحية التي اصدرها الوفد في ذلك الوقت — انها جاءت بدواعي سياسية .

رغم ان المادة ١٤٨ من دستور ١٩٢٣ قد نصت على ان يبين

(٣٢) دستور على الدين مال لا السياسة والحكم في مصر — العهد البرلماني ١٩٢٣ —

(١٩٥٢) — مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٦ — ص ١٧٠ — ١٨٦ .

القانون نظام هيئة البوليس وما لها من اختصاصات « - فان اينا من الوزراء
التي وليت الحكم حتى عام ١٩٤٢ لم تعمل شيئا لتنفيذ ذلك - وظل البوليس
المصرى لا ينظمه الا بعض لوائح متفرقة لا تنفي بمارى اليه ذلك الدستور .

علما جاءت حكومة الوفد (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ اكتوبر ١٩٤٤)
امسدت قانون تنظيم هيئة البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ فى ٢١/٨/١٩٤٤
كواحد من مجموعة الاجراءات التى تناولناها فى السطور السابقة .

وقد جاء الهدف من القانون ليحقق المطلب الأساسى لأفراد جهاز
البوليس من حيث احاطتهم بكافة الضمانات التى تكفل لهم الطمأنينة فى قواعد
تعيينهم وترقيتهم ونقلهم وتأديبهم وصولا إلى قتلهم بواجبهم على الوجه
الأكمل وحتى يكونوا بمنأى عن العلول التى تؤثر عليهم .

حدد القانون لأول مرة فى تاريخ البوليس هوية الجهاز عندما
نصت المادة الأولى منه على ان (البوليس هيئة مدنية نظامية) - فبرزت
بينه وبين الجيش بالنص على أنه جهاز مدنى - وان كانت قد سببت بعض
الهمرة عندما قررت أنه هيئة مدنية ونظامية فى وقت واحد - فلا يوجد
معنى لأن تكون هيئة ما ذات صفتان احدهما مدنية والاخرى نظامية .
لكن المقطوع به أن المشرع لم يقصد على الإطلاق أن يكون الجهاز هيئة
مسلحة والا لنص على ذلك - كذلك فان من المسلم به أن كلمة (نظامية)
لا تسبغ الصفة العسكرية على مؤسسة ما . وعلى كل حال فقد حسنت
المادة ٤ كل جنل حول طبيعة الجهاز عندما نصت على أنه (فيما
هذا الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون تسرى على هيئة البوليس
للقواعد المقررة للموظفين والمستخدمين المدنيين) (٣) .

(٣٢) الصاع خليل رضوان كليات وآخرون : تكون البوليس ونظمه - وفق مناهج الدراسة
بكلية البوليس الملكية « - القاهرة ١٩٤٨ - اما الأحكام المعمول عليها المشار إليها فى المادة
٤١ فهو تطبيق الأحكام والقواعد أوضوعة لرجال الجيش على ضباط البوليس لى كل ما يتصل
بأعمالهم لى قيادة قوات البوليس وألقائها العسكرية - ونحسب ان كوكبة ضباط الصلابة
٢٢

وقد حدد القانون اختصاص البوليس بالمحافظة على النظام العام والأمن العام ومنع الجرائم وضبطها وحماية الأرواح والأموال وتنفيذ ما تقرره عليه القوانين واللوائح من تكليف .

واسندت رئاسة البوليس الى المحافظين والمديرين والعكدارين وأمورى المرتكر والاقسام كل فى حدود اختصاصه .

وانشئ مجلس أعلى للبوليس برئاسة اقدم وكلاء وزارة الداخلية وعضوية وكلائها والمستشار الملكى للوزارة ومدير ادارة الأمن للمام ومدير التفيتش العام ومحافظ القاهرة ومدير الغربية ومدير عام لبوليس ومدير كلية البوليس وحكدار بوليس العاصمة ومدير ادارة المستخدمين — وأقدم ضابطين من رتبة الأميرالاي (العميد) وأقدم ضابطين من رتبة القانتلم (العقيد) — واختص هذا المجلس ببحث الأمور المتعلقة بالمستقبل الوظيفى لموظفى جهاز البوليس (اطالة مدة اختيار الملازمين — تخطى الضابط فى الترقية بمقد طول دوره — الفصل فى الشكاوى الخاصة بالاعسدية — ايداع للتقارير التى تقدم فى حق موظفى الجهاز فى ملفات خدمتهم اى اعتبار ما ورد فيها صحيحا — ترقية الكونستبلات الممتازين أو الصولات الى رتب الضباط — تعيين وترقية ونقل موظفى الجهاز غير المعينين بمرسوم — الاحالة الى الاحتياط والاعادة مئة — الاحالة الى المعاقى ٠٠٠) .

وقد وضع هذا القانون الأسس لدخول ضباط لبوليس فى المناصب التى كانت قاصرة على المدنيين من أجهزة الدولة الأخرى (أى القضاء والنيابة) فتمت المسادة لثانية عشرة منه على عدم جواز نقصان نسبة التعيين فى وظائف المديرين أو المحافظين أو وكلاء المحافظات أو وكلاء المديرات

والصكر لتلك الأحكام والقواعد فيما يتصل بخدمتهم فى لبوليس — وخضوع القواء للنظامين للأحكام العسكرية فى كل ما يتصل بخدمتهم — وخضوع مرمى للجيش الذين يلحقون بخدمة لبوليس لأداء للخدمات ذات الصيغة العسكرية الخاصة بلبوليس فى خدمتهم ومعاملتهم للأحكام والقواعد الموضوعة لرجال الجيش .

أو المنتشين بإدارة التعيش العام من الثلث من خريجي قسم الضباط بكتابة البوليس — وبقيت نسبة الثلثين لرجال القضاء والنيابة .

وامتنع ونقا لهذا القانون تعيين ضباط الجيش في البوليس بعد ان بينت المادة التاسعة المصدر الذى تستمد منه الحكومة ضباط البوليس وهو كلية البوليس .

وقضى القانون على الترتيمات الاستثنائية بتقريره عدم جواز تخطى الضابط فى الترقية عند حلول دوره الا بقرار من وزير الداخلية بعد موافقة المجلس الأعلى للبوليس وبعد سماع اقوال الضابط امام هذا المجلس .

ومنح الضباط فى القانون الحق فى معرفة مضمون التقارير السرية التى تقدم عنهم وحقوقهم فى ابداء ملاحظاتهم عليها . وحرر عليهم ابداء الآراء والميول السياسية أو الحزبية بتقرير حظر اشتغالهم بالسياسة .

وحدثت فى القانون مدد الخدمة فى المحافظات والمديريات مراعاة للمصلحة العامة — كما وجد (التاكيد) فى هيئة واحدة هى مجلس التأديب الذى شكل من مدير الأمن العام رئيسا وعضوية مدير عام البوليس ونائب أول بالتسام قضائيا الحكومة .

وأجاز القانون ترقية الكونستبلات المتقارنين حتى رتبة الصاغ (رائد) — والصولات حتى رتبة الملازم أول — على أن لا تزيد نسبة الترقى فى كل من الرتبين على ٥% من مجموع الرتب (٣٤) .

وكانت حكومة الوفد قد حسنت مرتبتات لضباط منها اصدرت (كادر هيئات البوليس فى ١٩٢٤/٥/٢٩) فجعلت راتب :

(٣٤) المرجع السابق .

الملازم ثلث	١٢ جنيه شهريا
والملازم أول	١٣ جنيه شهريا
واليزيداني	١٩ جنيه شهريا
والمصاغ	٣٠ جنيه شهريا
والبكباشي	٤٠ جنيه شهريا
والعالمقام	٥٨ جنيه شهريا
والأمير الاي	٧٠ جنيه شهريا
واللسواء	٩٠ جنيه شهريا (٣٥)

بتلبية المطالب الوظيفية لضباط البوليس على هذا النحو — ومنح (ادارة التفيتش العام) هذه السلطات الضخمة فيما يتعلق بالقطاع الريفي من البلاد ، حقق الوتد نوعا من الوثوقية ضد المؤامرات الملكية لانعكاس شعبيته وقطع الجسور بينه وبين القوى المؤثرة في البلاد .

لكن الخطر مع ذلك لم يأت من حيث خشي الوتد — فقد جاء من جانب السراي عندما تقدم الملك — بعد أن حصل على الضوء الأخضر من الوجود البريطاني على اغتالة الحكومة للنحاسية في الثامن من أكتوبر ١٩٤٤ .

والواقع أن (الوتد) لم يكن هو القوة السياسية الوحيدة التي صيغت عمليات تنظيم وتحديث لبوليس بالسياسة — فقد اسهمت قوى أخرى في هذا النشاط .

كان (علي ماهر باشا) قد اتبع تجاه إنجلترا خلال عهد وزارته الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ — ٢٧ يونيو ١٩٤٠) سياسة عدوانية نحوها مناوئتها قدر الامكان وتعطيل خططها العسكرية تجاه الجيش المصري الذي كانت بعثتها العسكرية تتولى اعادة تنظيمه من ناحية — ورفض

(٣٥) الأوامر السومية لوزارة الداخلية رقم ٤٤٦ في ١٩٤٤/٩/٦ .

الزج بمصر في عمليات القتال الدائرة على أبوابها في ذلك الوقت من ناحية أخرى (سياسة تجنب مصر ويلات الحرب) ولونت سياسة على ماهر هذه في نفس الوقت صبغة الميل نحو المستناب — وهي صبغة تلون بها القصر وبعض الشخصيات المرتبطة به في ذلك الوقت — وتأثرت البلاد في ذلك الوقت أيضا بحركات التنظيمات الفاشية والنازية الشبه عسكرية — فظهرت منظمات (القمصان الخضراء) لأحمد حسين — و (القمصان الزرقاء) لحزب الوفد — وسيطر على سياسة مصر العسكرية الثلاثي للحزب Military (على ماهر — عزيز المصري — عبد الرحمن عزام) ، وتلكت (نظرية الزعيم) المرتبطة بنظم الحكم الشمولى فكر بعض المصريين .

في ظل هذا التصعيد الشبه عسكرى ظهرت في عهد وزارة على ماهر فكرة إنشاء تنظيمات مسلحة ذات طابع غير حكومى يكون للدولة عليها نوع من الوصاية الغير رسمية . فكان (الجيش المرباط) وهو نوع من التعبئة الشعبية *Levee Marse* خلف الجيش أحد هذه الأفكار — وتزعمه (عبد الرحمن عزام) وزير الأوقاف في وزارة على ماهر الثانية — وتلخص في انشاء معسكرات يلقى فيها المتطوعون تدريبا مبسطا ويتجمعون في شكل خلايا تدار وفق أسس كوميونىة *Communal* — وقد ماتت الفكرة بعد انقلاب وزارة على ماهر هذه — وألغى في عام ١٩٤٣ في عهد حكومة الوفد السابقة .

كان هذا هو اثر الفكر السياسى الماهرى على مستوى الجيش .

أما على مستوى (البوليس) فقد تبلور هذا الفكر في إنشاء نظام (البوليس الخاص) بالقرار رقم ١٢ في الثامن من يونيو ١٩٤٠ .

تألفت قوة البوليس الخاص من الأفراد الغير تابعين للبوليس الرسمى — المتطوعين للعمل دون اجر لمعاونة البوليس عند الحاجة لحفظ الأمن وصيانة المال ومكافحة الاجرام والاخلال بالنظم .

وكان الغرض من إنشاء هذه القوة هو مساعدة البوليس الرسمى اذا ما طلب منها المساعدة فيقوم حكامر البوليس بمخابرة قائد تلك القوة

لتقديم العدد المطلوب من رجال البوليس الخاص للعمل في منطقة معينة أو للقيام بأعمال رجال النقط وللاوريات .

وعند تكليف رجال البوليس الخاص بالعمل مع البوليس النظامي يصبح لهم مؤقتا صفة رجال البوليس ويكون عليهم القيام بواجباتهم طبقا للتعليمات وللقواعد الخاصة بنظم البوليس .

وقد ميز رجال البوليس الخاص بكسوة خاصة بهم يرتدونها عند قيامهم بأداء واجباتهم أو عند ذهابهم للقيام بها أو عودتهم منها . وكثقوا يتلقون أوامرهم من صف ضباط وضباط البوليس النظامي بالطريق العادي — أما إذا استخدموا بصفتهم وحيدة أو جماعة فهم يتلقون الأوامر من صف ضباطهم وضباطهم الذين يتلقون بدورهم الأوامر من ضباط البوليس النظامي المختصين .

وقد اشترط في رجل البوليس الخاص ألا يقل عمره عن ٢٥ سنة وأن يحوز مستوى مقبولا من الكفاية البدنية وصحته جيدة ، وحسن السيرة والسمعة وعلى جانب طيب من الثقله — وأن يوقع تعهدا بالقيام بواجباته وبمسئوليته عما يقع منه من مخالفات لهذه الواجبات .

وكان الاختيار النهائي لرجال البوليس الخاص من اختصاص رئيس القوة — وكثقوا يتلقون قبل تسلم أعمالهم دروسا نظرية وعملية في أعمال وظائهم بالطريقة التي يحددها رئيس القوة ويصدق عليها وزير الداخلية .

وكان للبوليس الخاص قائد يعينه مجلس الوزراء وكان له سلطة تعيين ضباط القوة وتنظيم الوحدات الخاصة بكل منطقة طبقا لنظم البوليس المحلي — وقبول المتطوعين والإشراف على تدريبهم بالاتحاد مع حكامار البوليس المحلي ، وتوزيع أفراد القوة للقيام بأعمال فردية أو لآداء واجبات معينة أفرادا أو جماعات في مناطق معينة بناء على طلب حكامار البوليس — والأمر بالاستفتاء عن خدمات أى فرد من القوة يقصر في القيام بواجباته أو يسلك سلوكا معيبا .

وكانت تلبية اليمن أمام وزير الداخلية وفي حضرة رئيس القوة بآداء
الواجبات في طاعة وإمالة والعمل في حدود اللوائح والتعليمات من أهم
التزامات أعضاء هذا البوليس .

وتسلح رجال البوليس الخاص (بالذئك) في جميع أحوال الخدمة
— وبالسلاح الناري في حالة صدور أمر بخدمات مع حمل السلاح .

وكانت (أقسام البوليس) هي المستودعات الأساسية لحفظ أسلحة
وشارات الخدمة للقوة الجديدة .

وقد قضى نظام خدمة البوليس الخاص بضرورة الحصول على طلب صريح
من حاكم دار البوليس قبل قيام رجاله بأعمالهم الرسمية (حيث يقوم الحاكم
باخطار رئيس قوة البوليس الخاص بالمسدد المطلوب منهم والمكان والزمان
الذي يجب أن يحضروا فيه ويقوم رئيس القوة باتخاذ الإجراءات اللازمة
لاستدعاء رجاله بمعرفته لخدمة كما يقوم بإجراء ما يلزم لحضور ضباط
القوة وإخلاء رجاله من الخدمة) (٣٦) .

ويفهم من مضمون القرار المنظم للبوليس الخاص أن نطاق عمله كان
في المدن فقط حيث نص على حفظ أسلحته وشاراته في (أقسام البوليس)
وليس المراكز التي لا توجد في الريف .

ويكتشف (الإزدواج) في تنظيم البوليس في مصر نتيجة لهذا النظام
— ووجود قائد يمينه مجلس الوزراء ليقود القوة — واختصاص القوة
بضباط وصف ضباط — وحلف أعضائها اليمن أمام قائدها — والتي يرى
معين وشارات معينة — يكتشف كل ذلك عن التنازع الشديد بين البوليس
الخاص والتنظيمات شبه العسكرية التي سادت مصر ومناطق أخرى من
البلاد — نكتأب « الأخوان المسلمين » كانت على هذا الشكل — وقوات

(٣٦) الأوامر المعمية لوزارة الداخلية رقم ٢٨٦ في ١٥/٦/١٩٤٠ تنظيم لبوليس
للخاص - قرار رقم ١٢ .

(الم رابط) مائلتها في مصر — لها في ألمانيا فكان البوليس الخاص يسائل
في مهامه مهام قوات الـ Schutzstaffel المعروفة بـ SS
— وقوات Sturmabteilung (العاصفة) والأولى قوات حماية
الحزب النازي وكان لها دور متداخل مع اختصاصات البوليس — أما الأخرى
فكانت قوات الى الجيش وتنظيمه اقرب (٣٧) .

قلم هذا التنظيم في عهد وزارة على ماهر — واسندت قيادته الى
(محمد طاهر باشا) احد نبلاء القصر الذين يمتون للملك فاروق بصلة
القرابة . ويبدو من كل الملاحظات المحيطة بطروف تشكيله وتاريخ انشائه
وشخصيات مؤسسه ان الهدف من انشائه كان سياسيا محضا ويرتبط
بها بسياسة (على ماهر) والقصر المعادية للوجود البريطاني في ذلك الوقت .

كما يؤكد ذلك ما جاء في التقارير البريطانية عنه من أنه كان يمثل
نوعا من الطابور الخامس الذي ادبره بعض كبار المصريين المتعاطفين مع
(الحور) أمثال على ماهر — النبيل عباس حليم — الأمير عمر فاروق —
محمد طاهر باشا (٣٨) .

أما وقد ثبت بالقطع أن التحديث (بشقيه التقني والفردى) —

F. O. 141/838 — File 305 — Embassy and Consular (٣٧)
archives-British Embassy, Cairo, 14 December 1942
The Ikhwan almuslimin reconsidered.

(٣٨) راجع الدكتور/يونان لمبيت رفق (تاريخ الوزارات المصرية) مرجع سبق ذكره
— ص ٤٦ — وقد تم في عهد حكومة الوفد (٤ فبراير — ٢٦ مايو ١٩٤٢) حل هذا
البوليس الخاص الذي كان ذا طبيعة عسكرية تربية للشبه بالتنظيمات الفاشية والنازية —
الى جانب ايقاف نشاط بعض المؤسسات الاجتماعية ذات النشاط الذي اشتبه البريطانيون
في مساعداته لوجودهم كنادى للسيارات — كذلك تم اعتقال رئيس البوليس الخاص (محمد
طاهر باشا) وبعض المتعاطفين مع الحور أمثال النبيل عباس حليم — الأمير عمر فاروق
ن ورئيس الوزراء السابق على ماهر باشا — راجع يونان لمبيت المرجع نفسه — ص ٤٦ .

— ٢٧٣ —

(م ١٨ — البوليس المصري)

واعادة التنظيم — قد شابهها جوانب قصور كثيرة حيث كان بطرئنا
وغير فعال أو متوائما مع تطور العصر في الأول — ومضروبا بالتأثيرات
السياسية في الثاني — فان للسلسل الطبيعى للأور يقتضى التعرف على
موقف الجهاز هذا أنت به للحرب العالمية الثانية في محاولة لربط الأسباب
بالنتائج .

الفصل التاسع

البوليس والحرب العالمية الثانية

إذا كان الحروب بصفة عامة آثار مديدة ، فإن الأثر الاقتصادى هو
أكثرها وضوحاً وأصعبها حلاً .

وقد فوجئت الحرب العالمية الثانية مصر فى سبتمبر ١٩٣٩ فاحدثت
بها آثاراً اقتصادية وغير اقتصادية تجمعت كلها بما لتقدم شكل مصر خلال
الحرب العالمية الثانية .

وللاحوال الاقتصادية إرتباط وثيق بالجريمة والأمن — فالأمن يتأثر
أيما تأثر بالاقتصاد — ويرجع الأجرام فى مصر الى أسباب دائمة — وأسباب
طارئة ، فلها الأسباب الدفئة هى :

- ١ - الجهل .
- ٢ - الفقر ونظم توزيع الثروة .
- ٣ - المرض .
- ٤ - الفقر والانتقام .
- ٥ - الخزي من المصار والانتظار بالشرق .

٦ - توافر السلاح مع المواطنين .

٧ - تعرض المصالح .

أما الاسباب الطارئة فهي :

١ - الحروب .

٢ - الازمات الاقتصادية .

٣ - الازمات السياسية^(١) .

ولذا نحن حققنا في الاسباب لطارئة فتمنا نلاحظ انها ترتبط جميعها ببعضها - فما من حرب تورطت فيها مصر الا وحدثت آثارا اقتصادية وازمات سياسية ، وينبثق عن الأولى نتائج اخلاقية ونفسية واجتماعية لا يمكن التهاون من شأنها .

كانت متاعب مصر خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ من الناحية الاقتصادية تتمثل في الارتفاع المموس في اعباء المعيشة وفشلت الحكومة في ارسائه - وكان هذا الارتفاع راجع الى نقص المواد الأولية الضرورية ؛ ولعل أبرز مثل لذلك هو اختفاء المنسوجات من الأسواق في ذلك الوقت .

وتم يعد من السهل على المواطنين العثور على اللقود (الكروسين) اللازم للاستخدام المنزلى - كما اختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المروض من الخبز ، وظط دقيق القمح بدقيق الذرة ، واضطربت المواصلات فزاد القحط . ورغم إصدار الحكومة لتعليماتها بعدم نقل الجبوب من محافظة لأخرى فان الوضع التموينى لم يتحسن واقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل اقليم من اقاليم المملكة - لكن بجهود التى بذلتها الحكومة من أجل ضمان عدم حدوث المجاعة لم تحقق الأول المطلوب - فقد ارتكبت كثير من الأخطاء وتخطت الجهاز المكلف بتحقيق الأمن

(١) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ .
المطبعة الأميرية بالقاهرة - ١٩٤٥

التبوينى ونقد السيطرة على نظام توزيع الحصص التبوينية — واستطاع المضاربون تخزين المواد التبوينية أملا في الربح غنيا بعمد — وكنت النتيجة الحتمية هي انتشار « السوق السوداء » .

ولقد كان وجود قوات الحلفاء من بريطانيين محظين ، وأمريكن ، وفيوزيلنديين وأستراليين وجنوب افريقيين ويونانيين وفرنسيين — هو أحد الأسباب الرئيسية للآزمة التبوينية — إذ ان مصر التزمت بتسليم جيش الاحتلال على سبيل المثال كميات محددة من القمح لتفذية افراده ، لكن ظروف الحرب رفعت استهلاك هذا الجيش الى ٦٠٠ ألف أردب في العام .

ورغم محاولة الحكومة التخلص من شبح المجاعة بتحصيد مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القطن وتهئية ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠ فدان لزراعة الحبوب والمحاصيل للفدائية ، ومنح موظفي الحكومة وصغار المبتل إعانات مالية انعاشية ٠٠٠٠ الا ان هذا كله لم يؤد الى تحسين الوضع الفدائي والمعيشى المتدهور^(٢) .

ونتيجة لخضوع الحكومة للتنفوذ البريطانى ، فقد ارتبطت السياسة المالية والاقتصادية المصرية بالوجود البريطانى ، فكان ان تضخت الآثار السيئة للارتباط القديم بين العملة المصرية والاسترليني ، فزاد لصنادار أوراق البنكوت وارتفعت الأسعار بصورة غير محتلة حتى بلغت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب — وهذا أدى بدوره الى هبوط مستوى معيشة الطبقات الشعبية ونوى البخل المحدودة^(٣) .

ولقد صاحب هذه الأحوال تزايد مضطرد فى أعداد السكان ، وزحف رهيب من القرية الى المدينة لتولتر فرص العمل التى خلقتها الحرب بها ، وبطالة وظروف عمل سيئة ، وسفلة ناتجة من ارتفاع تكاليف المعيشة

(٢) غارييل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب - ١٢٧ - ١٢٨

(٣) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٠

خلالمة الأمر ان مصر كتبت تعاقبى خلال مسنونات الحرب اضطرابا اقتصاديا خطيرا كان له اثره على احوال الأمن .

فماذا من الأحوال الاجتماعية ..

فى ظل هذه الظروف الاقتصادية الفئنة — وفى مجتمع يعيش الكثير فيه تحت مستوى خط الفقر — وفى مدن يسودها نظام الاظلام التام نتيجة لظروف الحرب — ويجوس ثوارعها وحاراتها عشرات الآلاف من الجنود من مختلف أنحاء العالم ، ينتفون تسودهم فى المواقير ، وصالات الرقص ، والحانات — فى مجتمع هذا وصفه — لا تجد الجريمة مناخا انفسل لتزعر وتزدهر هذا على مستوى الجريمة للعادية .

بلد مزدحم بالقوات المتحاربة — أحياله مكتظة بالنازحين من العمال وغيرهم السامين وراء العمل فيها تقتضيه حاجات الحرب والجيوش وما أكثرها .

موجة غلاء كاسحة — لبعة الجيوش وعتاها منتشر يفرى الفقراء بالسرقة . عرفت الجيوش المحبلة بالبضائع المكشوفة تفسد فى الشوارع بلا حراسة .

توات محاربة تطوف الطرق وتفتى محال للهسو وتمتلك بالأمالى احتكاك الحياة اليومية . ميول إجرامية سابقة أو كائنة فى النفوس لديها اغراء جاهز لارتكاب للجريمة للى سبيلها ظروف الحرب وتبوء اظلام المدن والشوارع .

وجهاز للبوليس تضاعفت اعباؤه ، وكان عليه أن يعمل في ظل ظروف صعبة للغاية لماذا يكون العائد ؟

في البداية استغلت الحكومة ظروف الاحكام العرفية التي اعلنت بمناسبة الحرب فبافرت بلى اعتقال من لا يرجى صلاحه من كبار النشطاء والخطرين عنى الأمن العام ورحلتهم الى معتقل أنشئ لهم (بتلطور) - كمحاولة لمنع الجريمة بالوسائل الاستثنائية . وروعى حين اعتقوا ان يكونوا ممن تصدحت مسؤولتهم في القتل والسرقة فيه والسرقات المتفرقة بظروف والسرقات العادية وظهرت خطورتهم - ومن يترأسون المعصيات التي تعبت بالأمن ، ومن اشتهروا بالاعتداء على النفس والمال وبلاستجار لارتكاب حوادث القتل - ومن عرف عنهم اثرة للشغب والهيياج بين الأفراد - ... وقد نظم الاعتقال في الطور بالأمر العسكري ١١٢ لسنة ١٩٤٠ وتبع ذلك باصدار الأمر العسكري ٢٤ لسنة ١٩٤٠ لمحاكمة محرزى الأسلحة امام المحاكم العسكرية .

وقد نجحت هذه الاجراءات مؤقتا في إيقاف الجريمة في الأيام الأولى من الحرب - لكن الفيضان سرعان ما اغرق كل شيء . كان عدد الجنائيات في عام ١٩٣٩ (٨٢٣٢) منخفض في عام ١٩٤٠ الى ٧٤٧٥ - لكنه سرعان ما ارتفع عام ١٩٤٢ الى ٧٦٦٨ ثم الى ٧٩٤٠ في عام ١٩٤٣ ونقذ الى ٨٣٦٦ في عام ١٩٤٤ ثم الى ٨٤٠٠ في عام ١٩٤٥ - وزادت السرقات المصدودة من الجنائيات من ٨١٣ في عام ١٩٤٢ الى ١٢٥٦ عام ١٩٤٣ - وزادت الرشوة من ٣١ الى ٤٥ عام ١٩٤٣ - ولترفعت ارقام الجنائيات في المحافظات من ١٨٨٢ الى ٢٢٢٠ .

وفي القاهرة وحدها كثت الزيادة في الجنائيات عام ١٩٤٣ (١٠٧٩) في مقابل ٩٩٦ في العام السابق - أما في الاسكندرية فكثت الزيادة في عام ١٩٤٣ (٧٥٠) مقابل ٥١٣ في عام ١٩٤٢ .

ويمكن الربط مباشرة بين الزيادة في جنائيات السرقات وظروف الحرب من ملاحظة ان الزيادة في هذا النوع من الجرائم كانت مثقلة في الجهات

التي وجدت فيها معسكرات الجيوش المتحالفة - أو التي تعرضت فيها
قيود الأضواء :

الجهة	عدد الجنائيات عام ١٩٤٢	عدد الجنائيات عام ١٩٤٣	نسبة الزيادة
القاهرة	١٤٩	٢٣٢	% ٥٦
الاستدريية	١٢١	٣١١	% ١٣٦
القتال	٥٥	٧٤	% ٣٥
الطوبىية	٥	٤٧	% ٨٤٠
الشرقية	٤٨	١٢٣	% ١٥٦
البحيرة	٩	٢٣	% ١٥٦
الجيزة	٢١	٣٧	% ٧٦
بنى سويف	١٩	٤١	% ١١٦
المنيا	٤٢	٦٠	% ٤٣
جرجا	٤١	٥٥	% ٣٤

وقد زادت جنح السرقات في سنوات الحرب زيادة كبيرة - فبينما
كانت ٦٢٧٧١ في عام ١٩٣٩ ، ارتفعت الى ٦٥١١٩ في عام ١٩٤٠ ثم قفزت
الى ١٠٠٧٩٣ في عام ١٩٤٢ لتصل الى ١٠٨٩٦١ عام ١٩٤٣ - ثم الى
١٠٩٩٦٨ في عام ١٩٤٤ (*) .

ولم تكن الزيادة في امسداد الجرائم خلال سنوات الحرب من الظاهرة
اللائقة للاهتمام فقط - لكن الأمر الجدير بالتسجيل في خصوص الجريمة
في مصر في سنوات الجرب هو « الأشكال الجديدة للجرائم » التي لم يكن
لمصر عهد بها من قبل - والتي كانت امرازا مبالغا لحالة الحرب .

(٥) وزارة الداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

فقد ظهرت خلال الحرب التشكيلات المعصية التي تجاوز عدد أعضائها الثمانية عشر شخصا ، والتي تخصصت في خطف السفن من المدن وتدريبهم على النشل (الجنالية ١٠٥٧ بولاق ١٩٤٠) - وعصابات تزيف اوراق البنكوت (اثني عشر شخصا) (الجنالية ٨٧٦ حلوان ١٩٤٠) - وعصابات سرقة السيارات وتغيير أشكالها او تفكيكها وبيع اجزائهما (القضيا ٢٧٥ و ٤٢٣٧ و ٤٥٧٣ و ٣٨٧٢ و ٤٩٣٧ و ٥٠٣٢ و ٥١٣٢ عابدين سنة ١٩٤١ و ٥١ و ٨٩ و ٢٨٤ و ٣٤٠ و ٤٧ قسم عابدين سنة ١٩٤٢ و ٢٥٧ قسم الأزيكية سنة ١٩٤٢ و ١٢٥ قسم الأزيكية سنة ١٩٤٢) - وحوادث مهاجمة افراد الجيوش الأجنبية (الجنالية ١٩٨٠ قسم الأزيكية ١٩٤٢ - اللجنة العسكرية ١٣٣٨ قسم مصر الجديدة ١٩٤٣) - وسرقة مساكن افراد هذه الجيوش (الجنة ٢٧٩ قسم عابدين ١٩٤٤ والجنح العسكرية ٥٣٠ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٩١٩ قسم عابدين - ٨٠٩ قسم الأزيكية ١٩٤٤) (٢) .

وكانت ذروة ما قمته الحرب من اشكال جديدة للجريمة هو ما حدث في اليوم الثامن عشر من مايو عام ١٩٤٤ عندما هاجم اربعة افراد هاربين من الجيشين المصري واليوناني فرع البنك الاهلي بمصر الجديدة وهم مسلحون بالأسلحة النارية ، واستولوا على ٦٨١٠ جنيتها ثم لانوا بالفرار في سيارة كانت في انتظارهم (الجنالية العسكرية ١٠٦٥ قسم مصر الجديدة سنة ١٩٤٤) (٣) .

لقد افرزت للحرب اشكالا جديدة للجريمة في مصر كان اهمها التشكيلات المعصية واستخدام السلاح في مهاجمة المصارف ، وهي جرائم لم يكن لمصر عهد بها من قبل - وهي جريمة منظمة من انتاج اوروبي وأمريكي جاء به جنود الجيوش الطيلة الى مصر من بين ما اتوا به من رذائل .

(٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٢ و ١٩٤٣

- والتقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ .

تلك فقد شكلت سرقات متعلقات الجيش البريطانى عنصرا جديدا
من عناصر الجريمة في مصر اثناء الحرب — وشكلت هذه السرقات ٧٧٥
قضية في الموسم القضائى ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، و ٦٩٠ قضية في الموسم القضائى
١٩٤٣ — ١٩٤٤ ، وكان مجموع ما ضبط من هذه الممتلكات في الموسم
الاول ما قيمته ٢٦٦٧١ جنيهًا — أما في الموسم الثانى فكانت قيمة الممتلكات
المضبوطة ٢٠٧٦٤ جنيه (٤) .

ومن متاعب البوليس خلال فترة الحرب تزايد جريمة المخدرات السوداء
بشكل خطير — ورغم تراجع الاقبال على الهيرويين ، إلا أن الاقبال على
الحشيش والأفيون زاد بسرعة وزاد الايمان فيه .

ولقد كان مرجع هذا للتزايد الى امرين : الفقر — ووجود الجيوش
الأجنبية في البلاد .

قلنا في موضع سابق من هذا الفصل أن الحرب ومرض الملل في
المدينة دفعت جيوش أهل الريف للمل في المدينة — وعندما زحف هؤلاء
كانوا يحملون معهم الأمراض الطفيلية (اللبلهارسيا والاتكلستوما) التي من
أهم نتائجها تقليل القوة البدنية للمرضى بها — ولما كان النازحون الى
المدينة للمل في فترس الحرب لا يملكون سوى قوتهم البدنية لتوفير قوتهم
— فقد ابتغوا قوتى للنفس في هذه القوة بالجنوح بشراة الى تنبيه
أنفسهم بتماطى الأفيون والحشيش . والجداول الآتى يكشف عن تزايد
كميات المخدرات المستهلكة على مدى الفترة ١٩٣٩ — ١٩٤٥ :

(٨) تقرير بوليس مدينة القاهرة لسنوات ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ .

السنة	الكية بلكيلو جرام
١٩٣٩	١٨٩٦
١٩٤٠	٢٥٦٠
١٩٤١	٢٤٩١
١٩٤٢	٣١٨٧
١٩٤٣	٢٧٣٩
١٩٤٤	٢٦١٧
١٩٤٥	(١)٣٧٨٦

وقد صاحب تزايد كيات المخدرات المستهلكة في مصر خلال سنى الحرب ظهور وسائل تخدير جديدة ، كتخين أوراق نبات السيكران كمنش - ليس لأغراض تتصل بالرفيلة أو الجريمة وإنما للتخلص من التفكير في النقر المدقع - وكذلك خلط أوراق نبات الحشيش المجففة بالسجائر وتخزينها (البتجو) - وخلط أوراق نبات الحشيش بالسكر وأكلها ، بل ووصل الأمر إلى حد أكل لقراض أوراق الشاي بدلا من شراء الشاي كمشروب - إلى جانب الاتراط في شرب (اللبوظة) وتخزين المحسل المعروف باسم (حسن كيف) (١) .

ولقد وصل عقد القضايا التي ضبطت في مجال المخدرات في عام

(٩) الملقة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٨ - ويلاحظ أن المخدرات الواردة في قوائمها تبنى كيات المخدرات المصبوطة - وقد التزمنا أن هذه الكيات هي للكيات المستهلكة على اعتبار أنها كلفت مستهلك لو لم تضبط - كما أن الزيادة في المصبوطات منها زيادة في الواردات .

(١٠) الملقة المصرية - مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة - التقرير السنوى عن سنة ١٩٤٢ .

١٩٤٤ (١٤١٥) قضية اتهم فيها ٢٠٠٤ دتوم (١١) — ارفعتم فى عام ١٩١٥ الى ١٧٣٩ قضية اتهم فيها ٢٣٨٤ متهم .

اما الجيوش الاجنبية فقد كان لهما دور كبير فى زيادة كميات المخدرات
المجلوبة الى مصر .

فقد كانت القطارات الحربية التى تنقل الجنود والمهمات البريطانية عبر
سبنا من فلسطين الى مصر وبالعكس من وسائل التهريب التى لا يمكن
مراقبتها لمسلم خضوع هذه القطارات للفتيش ومراقبة البوليس المصرى
— اما السيارات العسكرية البريطانية التى كانت تمر على الطرق المصرية
فكانت كلقطارات العسكرية فى الحصانة ضد اجراءات البوليس ، وعلى
ذلك فان البضائع والمخدرات كانت تهرب فيها دون عناء — ولعل هذا
يفسر لنا سائر القفزات الهائلة التى كانت ارقام كيلوات المخدرات تصل اليها
كل عام — فقد قفزت كمية المخدرات المضبوطة من ٣٧٨٦ كيلو جراما
عام ١٩٤٥ الى ١٣٢٦٨ كيلو جراما عام ١٩٤٧ بفضل التسهيلات الممنوحة
لوساط النقل العسكرية التى كانت تحت تصرف القوات الحليفة (١٢) .

والجدول التالى يكشف عن دور الوجود العسكرى
الاجنبى خلال الحرب العالمية الثانية فى زيادة كميات المخدرات السوادة
الى مصر :

-
- (١١) الملكة المصرية — مكتب المخابرات العلم للمواد المخدرة — للتقرير السنوى
عن سنة ١٩٤٤ .
- (١٢) الملكة المصرية — ادارة مكلفه المخدرات — للتقرير السنوى عن سنة ١٩٤٧ .

التاريخ	جهة القبض	الكمية المنيطة	مخسبة المهربين
١٩٣٩/١٢/٦	القطرة	١٠٤ جرام حشيش	موردي سيج للجيش البريطاني
١٩٤١/٢/١٠	القطرة	١٢٠١ كيلو جرام حشيش	طبلر بريطاني
١٩٤١/٦/٢٨	القاهرة	٩٠٠ جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤١/٧/٢٧	القاهرة	٢٤٨٣٠ جرام حشيش	عسكري من الجيش البريطاني
١٩٤٢/٣/٢٥	القاهرة	١١٧٨٥ كيلو جرام حشيش	جنديين من القوات الفرنسية الحاربة
١٩٤٢/٥/٦	القاهرة	١٨٢٥ كيلو جرام حشيش	جندى من الجيش البريطاني
١٩٤٢/٦/٦	الإسماعيلية	٢١٢٣٠٠ كيلو جرام حشيش	جندى من القوات الفرنسية الحاربة
١٩٤٢/٧/١٦	القطرة	٩ جرام كوكايين + ١٦ جرام حشيش	جندى فرنسي
١٩٤٢/١١/٧	القاهرة	٤٢٦٥ كيلو جرام حشيش	جندى فرنسي
١٩٤٢/١١/٢٢	القاهرة	٨٣ جرام حشيش	جندى يوناني
١٩٤٣/٤/١٣	القاهرة	٧٢٦٥ كيلو جرام حشيش	جنديل فرنسيون

جنسية المهرب	الكمية المهربة	جهة العبث	تاريخ
بنمى يورنى	٢٨٦٠ كيلو جرام النيون + ٤٤٢٥ كيلو جرام حشيش	الإسكندرية	١٩٤٤/ ٣/ ٦
بسران يونانيان حربيان	٣٦ جرام حشيش	بور سعيد	١٩٤٤/ ٣/ ٧
جندى بحر يونانى	٦٢٠ جرام حشيش + ٧٥٠ جرام النيون	بور سعيد	١٩٤٤/ ٤/ ٢
بحار بريطاني حربي	٢٨٢١٧ كيلو جرام حشيش	الإسكندرية	١٩٤٤/ ٤/ ٢١
عسكري يهود ومسلكو بالجيش البريطاني	٢٥٨٢٢ كيلو النيون + ٣٢١٥ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٤/ ٢/ ٢١
مول (مساعد) بالبحرية الفرنسية	٥٧٢٠ كيلو جرام النيون	بور سعيد	١٩٤٤/ ٣/ ٣
جندى بالجيش البريطاني	١٨٨٨٣ كيلو جرام النيون	تلط حيفا - القاهرة	١٩٤٤/ ٩/ ٤
جنود بريطانيون	٣٨٨٢ كيلو جرام حشيش	القاهرة	١٩٤٤/ ٩/ ٧
شبه طيار يوناني	٥٨٠ كيلو جرام حشيش	الإسكندرية	١٩٤٥/ ٤/ ٣٠
٢ جليشيه بالبحرية اليونانية	٣٥٠ امبولة مورفين	الإسكندرية	١٩٤٥/ ٥/ ٢٦
عملية من رجال القوات الخاصة البريطانية واليونانية (١٩)	١٢٤٨٧٠ كيلو حشيش + ١٥١٩٥٠ كيلو النيون	القاهرة وكفرت	١٩٤٥/ ٦/ ١

فإذا انتقلنا إلى الجرائم الأخلاقية ، فإثنا نجد أن هذا النوع من الجرائم بأنواعه قد تزايد زيادة عظيمة وخاصة في المدن حيث يكثر وجود قسرات الحلفاء .

فقد استخدمت صالات الموسيقى ومدارس الرقص التي وجدت مسيلها إلى المدن المصرية في ظل سنوات الحرب — كأماكن لممارسة الرذيلة إلى جانب الفنادق والباراتيونات ومحلات التخمير ، وبيوت الدعارة التقليدية — كما مورست الدعارة على نطاق أوسع في أماكن غير مرخصة لتستوعب الضغط الهائل على هذه التجارة التي انتعشت بصورة كبيرة خلال سنوات الحرب .

وزادت أعداد النسوة اللاتي ضلن في بيوت للدعارة المصرية — والأشخاص الذين ضبطوا يديرون محالا للدعارة السرية — والنسوة اللاتي ضلن للتحريض على الفساد — والمسابونين الذين ضلوا لنفس السبب — الخ . وتؤكد الإحصائيات المتعلقة بالأدب في مدينة القاهرة تزايد أعداد النسوة اللاتي ضلن بالشوارع لتحريض المارة على الفسق على مدى السنوات ١٩٣٩ — ١٩٤٤ : ٤٧٠١ — ٤٩٥٩ — ٢٩٤٧ — ٤٢٢٥ — ٦٢٤٥ — ١٩٥٧^(١) .

ويعتبر إحصاء النسوة المضبوطات في الشوارع لتحريض على الفسق أصدق معيار على ارتفاع معدل الرذيلة — نظرا لأن باقي الجرائم الأخلاقية الأخرى كممارسة الرذيلة فإنها تجري سرا وداخل بيوت لا يعلم عنها شيئا — وهذا هو السر في انخفاض أعداد هذه البيوت في الإحصائيات — أما التحريض فهو عمل لا يمكن إخفاؤه ولا بد أن يتم جهرًا .

أما على مستوى البلاد كلها — فقد كان إحصاء الجرائم الأخلاقية في العام القضائي ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقارنة بمثيلاتها في العام القضائي السابق كالآتي :

(١٤) وزارة لداخلية — بوليس مدينة القاهرة — للتقرير السنوي لسنة ١٩٤٤ .

١٩٤٤ - ١٩٤٣

١٩٤٣ - ١٩٤٢

١٨٠	منازل مدارة للدمارة السرية ١٥٥
٣١٩	نسوة مضبوطات بها ٣١٦
٥١٥٥	نساء يحرضن على الفسق ٢٧٠٩
٢١١١	مصابات بأمراض سرية ١٣٩٠
٧٢	ذكور يحرضون على للفسق ٦٢
٢٠٩	بلطجية ١١١
(١)٦٩٦	قوادون ٢٢٨

لقد اثبتت دراسة الجريمة خلال فترة الحرب الصلة المباشرة بين الحرب وزيادة الجريمة كما ونوعاً .

وقد ذكرنا في الفصل السابق كيف أن جهود التحديث وموكبة العصر واعادة التنظيم قد شابهها الكثير من أوجه القصور ، فكانت بطيئة وغير فعالة وغير متوائمة مع روح العصر ومثارة بالأحوال السياسية الغير مستقرة في البلاد .

لذلك فإن جهاز البوليس ظل على حاله غير قادر على ملاحقة التطور في الجريمة أو تمعها أو على الأقل الحد منها وإيقاف تزايدها المستمر .

ونظرة الى الاقتراحات التي تقدمتها ادارة الأمن العام لاصلاح حالة الأمن العام في سنوات ١٩٤٤ وما بعدها تبين أن جهاز البوليس كان حتى ذلك الوقت لا يزال يعاني من عوازل القصور التي كان يعاني منها في السابق

(١٥) وزارة لداخلية - تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنة ١٩٤٣ - وسنة ١٩٤٤ .

— نحتى عام ١٩٤٤ كان مدير عام إدارة عموم الأمن العام يقترح — اسلحا
للأمن العام المتدهور (النظر فى استبدال الخفراء بعساكر) (راصلاح
نظام الخفراء) و (اسناد رئاسة نقط البوليس لضباط اكفاء) و (تعزيز
المباحث وتنظيمها) و (تسليح رجال الحفظ بأسلحة حديثة) و (تيسير
وسائل الانتقال لرجال البوليس) و (اصلاح نظم الداوريات) و (اصلاح
الطرق والمواصلات) و (العمل على مكافحة الاجرام فى نفوس الأهالى)
و (تعزيز قوات البوليس بما يتناسب مع زيادة العمران) و (زيادة الاعتمادات
المالية المخصصة لجهاز البوليس) (١٦) .

وبلاحظ ان هذه الاقتراحات كانت هى آساسة جهاز البوليس على مدى
سنوات الفترة موضوع الدراسة (١٩٢٢ — ١٩٥٢) ، فالتسليح ، والخفراء ،
وزيادة أعداد رجال البوليس ، وتحسين وسائل الانتقال هى عناصر القصور
التي كان جهاز البوليس يعاني منها .

علا غرابة انن ان تكون نتيجة هيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ —
١٩٤٥) هى ذلك التدهور الأمنى الذى شرحته الصفحات السابقة .

(١٦) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٤٤ —

وتقرير سنة ١٩٤٧ .

الفصل العاشر

البوليس والأمن السياسى

لا يعترف القانون الجنائى المصرى ولا النظام الحاكم فى مصر بالجرائم السياسية ولا يفرقان بينها وبين الجرائم العادية — اللهم الا فيما قرره القانون من عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين الذين يلجأون الى مصر ، وفيما عدا ذلك فان المجرم السياسى يلقى عقابا ومعاملة لا تختلف عن المجرم العادى ، بل ربما كانت امن تنكيلا وعنفًا فى حالات كثيرة — ويسجل للقضاء المصرى انه لم يعرف قاتلا سياسيا او حتى شارعا فى القتل من تطبيق عقوبة الامداد على مدى تاريخ القضاء المصرى ومنذ ان عرفت مصر جرائم العنف السياسى .

ومع هذا فان العرف ، الى جانب التقسيم البوليسى ميز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية من حيث موضوع الجريمة او الهدف الذى ارتكبت من اجله — وبكلمات اخرى من حيث الباعث على ارتكبتها .

وعلى مدى النصف الاول من القرن العشرين تميز تاريخ مصر بثلاثة مراحل متميزة من العنف السياسى . كانت الاولى هى تلك التى بدأت بمصرع

بطرس عالى باشا عام ١٩١٠ - وبين ذلك العام وعام ١٩١٥ : ارتكبت جريمتى قتل سياسى ضد شخصيت مصرية كبيرة بينما جرت أربعة عشرة محاولة بها فى ذلك محاولة اغتيال السلطان حسين كامل (١٩١٤ - ١٩١٧) فى عام ١٩١٥ ، وجرت اثنتا عشرة جريمة قتل ضد متينين وعسكريين بريطانيين - وواحد وعشرون محاولة قتل ضدهم أيضا . وقد انتهت هذه الفترة الأولى بمصرع سردار الجيش (ستاك) عام ١٩٢٤ والقبض على قاتليه واعدائهم ، وما نتج عن ذلك من سقوط التنظيم المسئول عن عمليات الاغتيال على مدى الفترة الأولى كلها^(١) .

وقد كان التنظيم البوليسى لمواجهة الجريمة السياسية فى هذه الفترة بسيطا للغاية ولا يتمدى ابتكارات تنظيمية أعدها البريطانيون لمواجهة تيار الجريمة الذى كان موجها لوجودهم بالدرجة الأولى - فقد انشئ على المستوى المركزى (القسم المخصوص) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ لمواجهة الاعتداءات السياسية التى استهدفت لها كبار المواطنين البريطانيين ، وكانت تحت اشراف بريطانى حتى انشئت « الادارة الأوروبية » فى اواخر عام ١٩٢٢ وجعل ما يتعلق بالأجانب فى القسم المخصوص تحت اشراف الادارة الأوروبية - ونقل هذا القسم خاضعا لوجود البريطانى وعلى وجهه المخصوص تحت اشراف (الميجور سانت جورج آتسون) الذى عين فى ابريل ١٩٢٤ لمواجهة النشاط الشيوعى حتى الغاء وتقليصه عام ١٩٣٧ (أول يوليو) بعد توقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا فى أغسطس ١٩٣٦^(٢) .

وعلى المستوى المحلى (المحافظات) انشئت فرقة للباحث السياسية سميت مجموعة من الضباط البريطانيين العاملين فى جهاز البوليس المصرى فى ذلك الوقت ، وقد اسميت فى البداية (لجنة الجرائم السياسية) ثم

" Egyptian Service ", op. cit., p. 214.

(١)

(٢) لعمد/ إبراهيم فتحه الدمام - تقود ألبنتاء التنظيمى بوزارة الداخلية ،

ترجمه منقول لكوه

استقرت تسميتها فيما بعد على (قلم الضبط فرع ب) الذى أصبح مختصا بالجريمة السياسية فى القاهرة — وكذلك وجد قلم مماثل فى الاسكندرية ، وتبع القلمان بوليس كن من المدينتين — وقد اسى لجهز المختص بالجريمة السياسية (بقلم للضبط فرع ب) تمييزا له عن الجهاز المختص بالجريمة العانية والذى كان يسمى (قلم الضبط فرع ا) .

ولم يخرج نطاق عمل أعلام (الضبط فرع ب) والجهاز المركزى فى الوزارة (القسم المخصوص) خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من مراقبة نشاط الشباب والطلبة مع التخصص الى حد ما فى المسائل التى لها صلة بالشيوعية والنشاط الشيوعى * ولا يلحظ أى تخصص داخل جهاز الأمن السياسى فى ذلك الوقت سوى ذلك الربط بين (مكتب العمل) الذى انشئ فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٠ تابعا لإدارة موم الأمن العام والقسم المخصوص الذى كان يتبع نفس الإدارة — وقد نقلت تبعية ذلك المكتب فى أوائل عام ١٩٣٥ الى وزارة التجارة والصناعة عندما انشئت بالمرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ — ومع هذا فقد ظل الاشراف على مراقبة النشاط الشيوعى فى الأوساط العمالية وغيرها خلال تلك الفترة معقودا للفرع المختص بذلك الفرع (بالقسم المخصوص) المركزى (٣) .

وتتبع الفترة الثانية من العنف السياسى فى مصر بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٦ ، وفيها جرى اغتيال شخصيتين مصريتين سياسيتين ، وجرى ثلاثة محاولات اغتيال — كذلك جرى اغتيال ثلاثة افراد من الجيش البريطانى وجرى أربعة محاولات اغتيال ضدهم أيضا .

وهكذا نأته خلال الفترة ١٩١٠ — ١٩٤٦ كانت هناك فترتان من العنف السياسى — كسرتها فترة فاصلة من الهدوء النسبى مدتها اثنى عشر عاما كانت للجريمة السياسية خلالها محدودة .

(٣) مجلة الأمن العام — المصد ٧٩ سنة ١٩٨١ — تطور أنظمة الأمن السياسى قبل ثورة ١٩٥٢ ، للمتيد/ابراهيم محمد الفحام .

كانت الاغتيالات والاشروع فيها خلال هذه الفترة من نوعين — نوع ارتكب بواسطة شبان مصريين ضد وزراء مصريين بمسا في ذلك النحاس باشا ، احمد ماهر باشا ، امين عثمان باشا — ونوع آخر ضد ضباط ورغب اخرى من القوات المسلحة البريطانية .

ودون التعرض بالدراسة التفصيلية لجرائم الاغتيال السياسي في هذه الفترة — حيث ان الدراسة ليست معنية بها بقدر ما هي معنية بدراسة ما يخص جهاز ابونيس فيها فان الجانب السياسي اصبح في هذه الفترة اقرب الى المتحيز منه الى الفاضل — (٦) حيث انه كان في اغلب الاحيان يرتكب جريمة دون توافر اى قرينة لنتيجة جريمة اغتيال احمد ماهر باشا في ٢٤ فبراير ١٩٤٥) — باستثناء جريمة محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا (٦ ديسمبر ١٩٤٥) التي لم يضبط الفاعل فيها — وجريمة اغتيال امين عثمان باشا (٥ يناير ١٩٤٦) التي نجح الجانب فيها في الاختفاء ثم ضبط بعد ذلك — والتي كان الحكم فيها مخففا نظرا لظروف نظر القضية في عهد حكومة كانت معادية للحزب الذي كان ينتمى اليه القتيل .

بدأت سلسلة الجرائم ضد افراد الجيش البريطانى في مارس ١٩٤١ واستمرت حتى القبض على الجناة المشتبه فيهم في اغتيال امين عثمان باشا في يناير ١٩٤٦ . وقد كانت هذه الجرائم من اسلوب واحد مماثل مقتضاه اطلاق النار من جانب ثلاثة او اربعة افراد من سيارة مقلدة على ضباط ومساکر بريطانيين او اجانب يسرون في حدائق أو ضواحي غير مطروقة (٦) .

وقد واكب هذه الحوادث ظروف الحرب العالمية الثانية لى التت على مائق البوليس عبء مراقبة رعايا دول المحور في مصر وتحري نشاطهم

" Egyptian Service " op. cit., P. 215.

(٤)

" Egyptian Service ", op. cit., P. 216.

(٥)

— وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بالألمان والاطالين وغيرهم والنشاط
المادى لبريطانيا فى مصر .

وهكذا نأفنا نجد أن جهاز الأمن السياسى قد تطور تطورا كبيرا
خلال هذه الفترة .

على المستوى المركزى ظل (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية يقوم
بدوره الرئيسى فى تحريك أجهزة الأمن السياسى الفرعية والاشراف على
نشاطها .

وعلى المستوى المحلى فقد تولى (نظم ضبط فرع ب) النظم بعملية
اعتقال الألمان ووضعهم بحال الاعتقال (سجن الاجانب — المدرسة
الانجليزية ببواقى) ، وتفتيش المنازل ومحص الأوراق الخاصة بالمعتقلين
ومراقبة بريدهم ، ومراقبة التعامل فى المواد التى تدخل فى صناعة الحرب
كالصفيح والقصدير — ومراقبة النشاط للشار بمصالح بريطانيا من جانب
الجواسيس — وميل التحريات عن الأشخاص الذين يطلبون الانتحاق بخدمة
الجيش البريطانى — ومن يقومون بالدعاية ضد الحلفاء والاستجابة لطلبات
للسلطات العسكرية البريطانية فى هذا الصدد .

ويبدو أن ضغط العمل على (الضبط فرع ب) كان متزايدا — فأنشئ
(القسم المخصوص) فى بوليس القاهرة فى ٤ ديسمبر ١٩٤٠ لعمل التحريات
الخاصة من (الايطالين والألمان والمجرين والرومانيين والبلغاريين
والاليابانيين) — والقبض على الأشخاص غير المرغوب فيهم من الجنسيات
الأنفة للذكر واعتقالهم وتفتيش منازلهم — والبحث عن أسرى الحرب
الفرن والاعتقلين الهاربين وإعادة القبض عليهم ، وتنفيذ الإجراءات الخاصة
بمعسكرات الاعتقال — والفرى فى أعمال الطابور الخمس بالنسبة للمصريين
وغيرهم — والقبض على دعاة المحور وحالاتهم للمحاكم العسكرية .

وعلى ضوء اختصار (القسم المخصوص) المحلى بهذا الدور —
فقد اختص (الضبط فرع ب) بالمسائل السياسية المحلية كعقد الاجتماعات

السرية ونشاط الطلبة واهتم بالقضايا السياسية الداخلية ، ومراقبة الاحتفالات السياسية - ولتجريب والمرقبة في "النشاط السياسي الداخلي" ، ومكافحة الشيوعية والنشاط الممالي^(١) .

وخلال وزارة النحاس السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤) أنشئ مكتب للبوليس السياسي برئاسة مجلس الوزراء في أول يونيو ١٩٤٢^(٢) - ولا يعلم على وجه التحقيق لخصائص هذا المكتب الذي كان يتبع رئيس الوزراء مباشرة ، والذي ظل قائما حتى جاءت حكومة أحمد ماهر باشا الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) غدمرت المكتب ونكلت برجاله في إجراء من الإجراءات المعتادة التي كلفت حكومات كل عهد تتبناها مع الحكومات التي سبقتها^(٣) .

(٦) وزارة الداخلية - بوليس مدينة القاهرة - التقارير السنوية لسنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

(٧) وزارة الداخلية - الأوامر المعمية رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٤٢/٦/٢٥ ، يندب حضرة الليكياتي أمين خليل أفندي مساعد قومندان كلية للبوليس الكلية لرئاسة مكتب البوليس السياسي أنشأ برئاسة مجلس الوزراء ويندب لمؤنته كل من حضراتي اليوزباشي المحي محمد حلمي شمر - أفندي والملازم أول محمود محمد الشافعي - أفندي لضابطي ببوليس محافظة القاهرة ، - ولقد عزل لاجل بضابطي آخرين برتبة اليوزباشي (اليوزباشي أحمد أبو الفتوح للواليلي واليوزباشي اسماعيل محمد أبو العزم) ثم ضم اليه في ١٩٤٤/٦/١ ضابطان آخران هما الصاغ مراد جمالي فيوزلده بأمور قسم بمحافظه القاهرة - واليوزباشي عبد الله محمد نجيرة مامون للبوليس بالقاهرة - راجع الأوامر المعمية ٢١٢ في ١٩٤٢/٦/١٠ و ٢٧٢ في ١٩٤٤/٦/١ .

(٨) وزارة الداخلية - الأوامر المعمية رقم ٥٣٥ في ١٩٤٤/١١/٩ ، احالة الى المعاش - بناء على قرار مجلس الوزراء في ١٩٤٤/١٠/١٥ بفصل حضرة أمين خليل بك ومحمد حلمي شمر ، - والأوامر المعمية ١٠٥ في ١٩٤٥/٢/٢٢ ، تنقلات : اليوزباشي عبد الله محمد نجيرة الى الفيوم - اليوزباشي محمود محمد الشافعي الى جرجا - ويذكر أن اسماعيل مسدحي بلقا أنشأ خلال عهد وزارته الأولى (١٩ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٢) مكتباً مائلا لذلك الذي أنشاه مصطفى النحاس باشا - الحقه برئاسة الوزراء وأسماء للمكتب السياسي والحق به ابن شقيقته (أخته كمال بك) محافظ للقنصاة ليتولى رئاسته - لكن المكتب التي في وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤) وفصل أحمد كمال من الخدمة في ١٤ فبراير ١٩٣٤ - راجع مجلة الأمن العلم عدد ٧٩ لسنة ١٩٨١ - تطوّر أنظمة الأمن السياسي قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ، للمعيد إبراهيم محمد الفحام - مرجع سبق ذكره .

ثم تأتي المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسي وفيها تزدحم القائمة بحوادث تستهدف قلقة النظام الحاكم وأرباكه بتفجير المنشآت والاعتداء على أشخاصه ، أو قتل خصوم سياسيين — أو ضرب للعناصر المتعاطفة مع الوجود الصهيوني في فلسطين (١٩٤٦ — ١٩٥٢) .

وفي هذه المرحلة تتشكك اهتمامات جهاز الأمن السياسي وتعتقد بسبب تصدد الأنشطة والتيارات السياسية في الشوارع السياسي المصري . فقد انتهت الحرب وأغلقت المصانع واستغفنت الجيوش الأجنبية عن آلام العمال وانتشرت البطالة — وارتفعت نفقات المعيشة — وتحركت التجمعات العمالية (النقابات) تطالب الحكومات باصلاح احوال العمال وتشارك في الحركة الديمقراطية ، وتسعى الى التحالف مع صفار الطبقة الوسطى والمتقنين والفلاحين لتكوين جبهة متحدة في مواجهة النظام الحاكم .

وعلى مستوى المثقفين ساد الطلق بينهم بسبب تعطيلهم كحاملين لشهادات لا يجدون مجالات عمل لهم بسبب مزاحمة الأجانب لهم في الشركات ومجالات العمل .

وعلى مستوى التجار والصناع والحرفيين فان ضغط المنافسة الأجنبية على أرباحهم أوجد عندهم نفس الإحساس بالطلق الذي كان يعانيه المثقفون .

وعلى مستوى القضية الوطنية كان الشعب يظن هياجاً ضد الحكومة وفشلها في حلها — فكانت المظاهرات الغاضبة كل يوم تطالب بالعمل على إنهاء الاحتلال البريطاني ، والحكومة من جانبها أضعفت من أن تستطيع الاستجابة لهذا المطلب — وظهر ذلك جلياً في خطواتها المترددة ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ملحة — وأجهزة الأمن فقط هي الدرع الواقي للنظام من هياج الشارع .

وفي ظل هذا المناخ انتشرت افكار جماعة الإخوان المسلمين خلال الحرب وبعدها انتشاراً ضخماً — ودخلت في اختبارات للقوى مع القوى السياسية الأخرى ، مكثت معارك الإخوان مع الوفد والشيوعيين في المظاهرات — واستخدم الإخوان في معاركهم أساليب العنف والقرب والتمهير ، واستخدمت القنابل والرصاص ، واشعلت الحرائق — وفي داخل الجامعة تصدعت المصالحات بين الإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين .

وبدا مع هذا كله ان جماعة الاخوان المسلمين قد أصبحت خطرا
على الامن اسياسي سواء بوجودها الضعيف فقط - او بافتكارها الفاضحة .
وخلال الحرب نشأت الحركات الماركسية في مدن مصر الكبرى ونضجت
اعدادها وخطاها وتكونت التنظيمات الشيوعية « كالحركة المصرية للتحرير
الوطني » برئاسة هنري كورييل - « واسكرا » برئاسة هليل شنارتز -
« وتحرير الشعب » التي خرجت من تحت عباءة « الحركة المصرية للتحرير
الوطني » - كذلك ظهرت تنظيمات (الطليعة) و (عصابة الماركسيين)
و (الفجر الجديد) - لكن للتنظيمات الشيوعية الرئيسية خلال فترة الحرب
كانت في حقيقتها هي (طليعة العمال) و (اسكرا) و (الحركة المصرية للتحرير
الوطني) . وقد انتشرت الصحافة المبتلة لهذه التنظيمات الشيوعية في
البلاد - فكانت هناك صحيفة (الفجر الجديد) التابعة لطليعة العمال -
وصحيفة (الضمير) - (ولم يزل) .

وقد وجدت الاتجاهات الماركسية مكانا لها بين تنظيمات الطلبة
التي قامت في صيف ١٩٤٥ لتكوين جبهة لمواجهة الاستعمار (اللجان
الوطنية) - وضمت اللجنة التنفيذية العليا المنبثقة من هذا التجمع الطلابي
بعض المنظمات الشيوعية ، وبعض عناصر الاخوان المسلمين - وبعض
الشباب الواسدي المتأثر بالفكر الشيوعي (الطليعة الوحدوية) .

وحمل هذا التجمع كله اتجاهها واحدا نحو الحركة الوطنية قوامه
الجنلاء البريطانيين عن مصر دون شروط تحالفية - او معاهدات اقتصادية
- او اتفاقيات ثقافية ... وتكون رأى عام موحد مضاد للحكومة والنظام
في شكله المعلن .

ومع التعارض التام بين موقف هذه القوى الصاعدة والتي تحركها
تغيرات سياسية عديدة - وبين الحكومة في بدايات عام ١٩٤٦ ، اصطدت
المظاهرات الشعبية الطلابية العمالية بالدرع الواقي للحكومة (جهنم
البوليس) خلال ايام شهر فبراير ١٩٤٦ فيها وصف بأنه اسوأ ما شهده

الشارع المصرى من اضطرابات سياسية بعد الحرب الثانية . ووسع
قتلى وجرحى — واعتقل الكثير — وعطلت الدراسة فى بعض الجامعات
والمدارس — وصودرت بعض الصحف — وضبطت المنشورات ...

ثم انفجر البركان الكامن فى صدور العمال الساخطين على الأحوال
الاقتصادية وشروط العمل فى شكل مظاهرات صاخبة فى أوائل عام ١٩٤٧
واعتصامات بالمصانع قبلها البوليس بالعنف مما أدى إلى سقوط ضحايا
واشتعلت لحرارة فى مصانع ، واستخدم الجيش للمحافظة على النظام .

ولم تكتف الاضرابات والاعتصامات الى قطاعات اخرى : فاضرب
المرنسون بمستشفى قصر العينى ومستشفى فؤاد ، واضرب المدرسون
بالمدارس الحرة ، وكذلك موظفو التلفزيون وعمال السكك الحديدية ،
وخريجو المدارس الصناعية فى ورش الحكومة — واعتصم طلبة بعض الكليات .

ولم يستثن جهاز البوليس نفسه من الغليان والسمط والفضضب —
لأسباب اقتصادية وقسوية ، فاضرب رقبته فى منتصف شهر أكتوبر ١٩٤٧
ومارس ١٩٤٨ ، وحاصرتهم قوات الجيش ، وتضامنت قوى الطلبة
والعمال معهم وسار الجميع فى مظاهرات صاخبة — واستخدمت الأسلحة
النارية من جانب الجيش فى تفريق الشعب ، واحترقت وسائل النقل
والمحال ودور السينما .

وفى خضم هذا الانفجار الشعبى الجارف — تحول الانتباه الى فلسطين
التي كانت محولات تقسيمها بين العرب واليهود تجزى فى المجتمع الدولى —
وقاد الاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة الدعوة للكماح المسلح ضد
اليهود فى فلسطين — ثم ما لبث هذا أن تحول الى ثورة عارمة ضد اليهود
فى مصر تناولت محلاتهم ومسكنهم بالنسف والتدمير — فلما دخلت مصر الحرب
فى فلسطين (١٩٤٨) تزايد النشاط السياسى العنيف من جانب جماعة
الاخوان المسلمين — وظهرت حوادث التسمم والتنمر والاغتيال (نسف
سينما مترو فى مايو ١٩٤٧ — مصرع رئيس محكمة الجنحيات أحمد الخازندار

في مارس ١٩٤٨ - نصف حارة اليهود في يونيو ١٩٤٨ - القاء القنصلين والمتفجرات على المحال التجارية اليهودية كشيكوريل وأوريكو في يونيو ١٩٤٨ ، وبنزايون وجيتنيو في أغسطس من نفس العام ، ونسف شركة الاعلان للشرقية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ - ثم حلت ضبط سيارة جيب في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ محملة بالبنقل والأسلحة مما يخص الجماعة وتشعب التحقيق في هذه القضية إلى اتهام بضعة وثلاثين شخصا من الجماعة بالاتفاق الجنائي لقلب نظام للحكم بالقوة ... الخ (١) .

ولا جدال في ان المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسي في مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٢ كانت أخطر المراحل على الإطلاق من حيث تهديدها للأمن السياسي في البلاد تهديدا خطيرا - ومن حيث القائها أعباء ضخمة على جهاز الأمن السياسي الذي كان عليه أن يواجه كل هذه القضايا (شيوعية - اخوان مسلمين - اشرايات - اعتصامات - نُسف وتدمير - اغتيال سياسي - صحافة معارضة - فكر معادى - تدمير - صهيونية ... الخ) .

على المستوى التنظيمي لجهاز الأمن السياسي فإن الذي أنشئ هو مكتب إيداع في بوليس القاهرة ضمن تخصصات (القسم المخصوص) في سبتمبر ١٩٤٧ أطلق عليه اسم (مكتب للشئون العربية) كان من بين أهدافه الحفاظ على أرواح الزعماء واللجانين العرب - ثم انبثق عنه فرع لمراقبة للنشاط الصهيوني ، وصلته باليهود المقيمين في مصر (١) .

ويجبل تقرير الأمن العام من سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ - معا جهود (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية خلال العامين السابقين في المساهمة في معاونته للجهود الحربية للقوات المصرية بفلسطين عن طريق مقاومة العناصر المؤيدة

(٣) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٢ ، ٢٣ ، ٣٠ .

٦٥ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٨٢ - ١١٥ .

و : الاخوان والارهاب - غير معروف المصدر والتاريخ .

(١٠) : تطور أنظمة الأمن السياسي قبل ثورة ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره .

(للأعداء) والحصول على المعلومات التي تفيد القوات الحاربة — والقيام
 بجهود خاصة في مكافحة المبادئ المنافية للدستور من شيوعية وصهيونية —
 وقيام مكتب مكافحة الشيوعية التابع للقسم بضبط خمسين قضية من قضايا
 الشيوعية التي اتهم فيها حوالي مائتي متهم — وحتى عام ١٩٤٩ كان القسم
 المخصوص يحتفظ بأكثر من ١٥٠ ألف بطاقة شخصية عن الشخصيات التي
 أنشأ لها ملفات في أرشيفه — كما أنشئت فروع للقسم في المحافظات
 وبعض المديریات^(١١).

ويكشف آخر تقرير عن (القسم المخصوص) بوزارة الداخلية عام
 ١٩٥٠ عن أن نشاطه كان اتخاذ الإجراءات لضمان عدم قيام العناصر المفرج
 عنها من المعتقلين بعد إلغاء الأحكام العرفية على يد حكومة الوفد الأخيرة
 (١٩٥٠ — ١٩٥٢) وإبطال العمل بقيودها — بالاخلال بالأمن أو تعريض
 سلامة البلاد للخطر ، وبذل الجهود لحماية ظهر القوات المصرية في فلسطين
 وضمان عدم تسرب العناصر المعادية لدخل البلاد للأضرار بتلك القوات
 أو بالمصالح والاعتبارات السياسية التي كانت تتوخاها الدولة في هذا المقام
 — وتتبع العناصر التي كانت « تسفّل المشاعر الوطنية لاثارة بعض الطبقات
 وبث روح التمرّد الذي لا يوجد ما يبرره والذي لوحظ في أغلب الأحوال
 أن مصدره تلك العناصر المأجورة التي تعمل على الاخلال بالأمن ومحاولة
 قلب النظام بوسيلتها الموحى بها من بعض العناصر الأجنبية »^(١٢) على حد
 قول جهاز الأمن — وملاحقة مروجى المبادئ الشيوعية بين العمال والطلّابة
 الذين زلّ نشاطهم عقب رفع الأحكام العرفية .

وقد أثبت تقرير الأمن العام المذكور نجاح القسم المخصوص وفروعه
 في المحافظات والمديریات — حيث كان قد تم تعميم إنشاء الأقسام المخصوصة
 هناك استكمالاً للعمل ولتمكين الجهاز من متابعة تفرقات واتصالات أصحاب

(١١) وزارة الداخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي

١٩٤٨ و ١٩٤٩ .

(١٢) تقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ تفصيلية .

النشاط الغير مرغوب فيه — في ضبط ٦١ خلية شيوعية غالبيتها من الخلايا الرئيسية في الحركة الشيوعية ، وقبض على ١٧٣ شخصاً من قوى النشاط الشيوعى — كما ضبطت مطبوعات وتقارير شيوعية كثيرة كشفت عن الخطط التي كان يتبعها أصحاب النشاط اليسارى في مصر في تلك الفترة (١٢) .

ويستخلص مما فات ان جهاز الأمن السياسى فى النصف الثانى من الأربعينيات كان يتكون من :

القسم المخصوص بالوزارة .

ويتبعه مكتب مركزى لمكثقة الشيوعية .

اقسام مخصوصة برعية فى المحافظات للقيام بأعمال الأمن السياسى .

تخصصات داخل الأقسام المخصوصة لتولى الأعمال المتعلقة .

بالنشاط الشيوعى — الشؤون العربية — الصهيونية .

ولذا كانت المرحلة الثالثة من مراحل العنف السياسى فى مصر كانت أخطر مراحل العمل السياسى على مدى تاريخ البلاد — فقد كانت هذه المرحلة هى تاريخ الميلاد الحقيقى لجهاز الأمن السياسى فى البوليس بكل ما تحمله هذه الكلمات من معنى .

لقد وقف جهاز الأمن السياسى أمام مجبوعة خطيرة من قضايا الاغتيال السياسى كانت :

مصرع رئيس الوزراء أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ — مصرع أمين عثمان باشا فى يناير ١٩٤٦ — مصرع المستشار أحمد الخازندار رئيس محكمة الجنائيات فى مارس ١٩٤٨ — مصرع اللواء سليم زكى باشا حاكم دار بوليس

(١٢) المرجع السابق .

القاهرة في ديسمبر ١٩٤٨ — مصرع رئيس الوزراء محمود نجيب المنير في
باناسا في ديسمبر ١٩٤٨ .

ووقف أمام محكمة الإنفجيرات والتمير وتلغيف اسفنجت اوجيه
الضباط المتفجرات والاعلى في نفس السيرة — .

ووقف أمام تفضل يسارى في حقوق شرائح هامة في الشارع السياسى .

ووقف أمام تيار دينى غامض يستخدم السلاح والعنف وسيلة لتحقيق
اغراضه فقامت البلاد مرحلة من الارهاب يكفى ان يفكر من احداثها حادث
نفسه محكمة الاستئناف في ١٣ يناير ١٩٤٩ — وحادث وكر شبرا في ابريل
١٩٤٩ . ووقف أمام مظاهرات لا تتوقف — واضراب عن العمل — ونشاط
صبيون، بدأ يتحرك (١٥) .

وكانت الاحداث بتلاحق بصورة تكاد تتقطع معها الانفاس
وبكاد يستطع معها النظام — ثم جاء اضراب البوليس في الربع الآخر من عام
١٩٤٧ والربع الأول من عام ١٩٤٨ ليهدم القطعة الحصينة التي كان يتحصن
بها النظام — ولم يبق من الهيكل كله الا جهاز الأمن السياسى من جهاز البوليس
— الذى بقى على ولائه لخدمة النظام السياسى المنهار .

هنا نقط — وفي النصف الثانى من الأربعينيات تبدأ العلاقة الخاصة بين
نظام الحكم وجهاز الأمن السياسى جهاز أمن الدولة — هنا

(١٤) القضية ١٥٠٩ جنح الملاحات بحيرة سنة ١٩٤٦ والخاصة بضبط كلون باروخ
ومويس أجيرن (وهما يهوديان) وآخرين معززين لطفي من الممرقات — وحكم على كل منهما
بالحبس مع الشغل خمس سنوات — ولجح الأوامر العمومية لوزارة للدخيلة رقم ٢٣٦ في
١٢/١٢/١٩٤٦ والخاصة بالقضاء على أليكيلى مئة مصطفى القسدى مساعد حاكم البحيرة —
والاوروبانيين على زغول الضابط بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة ومحمد مختار الجبولى
المسلم بمباحث مديرية البحيرة — وللأول من الأولين حسن محمد القسدى الضابط بالمباحث
بمديرية البحيرة ومحمد جمال الدين عبد المصود الضابط بإدارة المباحث الجنائية بالوزارة .

نقط يظهر الدور الحقيقي لجهاز الأمن السيلسى فى التصفى الثانى من
الأريمنيات ..

فى ذلك الوقت بذات الأسماء اللامعة فى سماء الأمن السيلسى تظهر
ويظهر معها دورها فى حماية أمن للدولة للقائمقام محمد ابراهيم امام
- الصاغ محمد توفيق السعيد - الصاغ محمد الجزار - البكباشى سعد الدين
السنبلى - اللواء احمد طلعت

ولم يكن تالى نجم هؤلاء راجع الا لأوارهم فى الإيقاع بالمتهمين فى القضايا
السياسية - استخدام أساليب التعذيب - والتأثير الشخصى - والوعد
والترغيب مع المتهمين ونجاحهم فى بعض القضايا فى الحصول على اعتراف
بعض المتهمين على البعض الآخر (١٦) .

وكان دور رجال الأمن السيلسى تحت نظر رأس النظام الحاكم (رئيس
الوزراء) الذى كان فى معظم الوزرات المصرية وزير للداخلية فى نفس الوقت
امعنا فى تأكيد الاعتماد على جهاز البوليس فى حماية النظام الحاكم .

ولم يكن غريبا والأمر كذلك أن يصبح دور الأمن السيلسى فى مصر فى
النصف الثانى من الأربعينيات دورا متميزا متمتعاً بعناية النظام الحاكم
ورعايته (١٧) .

(١٥) لطفى عثمان « المحكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » .
(١٦) الأوامر السومرية لوزارة الداخلية رقم ٦٢ فى ١٠/٢/١٩٤٩ - الانعام بتوسط
الجدارة الذهى مى الأميرالى أحمد طالت وكيل حكام بوليس مصر وللقائمقام محمد ابراهيم امام المختش ببوليس
عبد المجيد مدير ادارة المباحث الجنائية بالوزارة وللقائمقام محمد ابراهيم امام المختش ببوليس
محافظه القاهرة - والساغ سعد الدين السنبلى الضابط بمديرية الغربية والساغ المطفى
محمد توفيق السعيد والساغ المطفى محمد متصد لجزر الضباطين بمحافظة البحيرة - والملازم
أول عبده ارمانيوس سرور الضابط ببوليس الجزيرة والقائد للعمل بإدارة المباحث الجنائية
بالوزارة - ويلاحظ أن الثانى والسابع كثرا من المتهمين باغتيال المرحوم الشيخ حسن الدين
المُرشد العالم لجماعة الإخوان المسلمين يوم ١٢/٢/١٩٤٩ - كما يلاحظ أن هذه الاتهامات

ورويدا رويدا أخذ القسم المخصوص يتضخم وتتسبب مسؤولياته^(١٧) .

ولابد أن يعقب استئثار جهاز الأمن السيلسي بثقة النظام الحاكم أن يصبح أكبر من الخضوع للرقابة للقانونية والوظيفية — كيف لا وهو للجهاز الذي يحى النظام .

والنتيجة الحتمية لخروج جهاز الأمن السيلسي عن نطاق الرقابة للراعية والتصاقه بالنظام الحاكم هي أن يحيله للنظام على طريقته حتى ولو كتبت غير شرعية — بمعنى آخر انزلاق الجهاز الى الانحراف .

وهذا ما كان من امر الجهاز في عهد حكومة ابراهيم عيد الهادي باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عندما تعظم امره واوكل اليه (عيد الهادي) القيام بمهمة للتكثيف باعضاء جماعة الاخوان المسلمين المنحلة في ظل وزارته التي فتحت الباب على مصراعيه لهذا العمل — حتى انتهى الأمر الى انحراف جهاز الأمن عن مهمته بارتكاب جرائم القتل للسياسي عندما قتل المرحوم حسن البنا المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين على يد مجموعة من رجال البوليس يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩^(١٨) .

=

كانت قبل يومين من تاريخ ارتكاب هذه الجريمة — وبعد كان كل مؤلاء للسلطة من المستقلين بالأمن السيلسي . راجع أيضا الأمر للموسم رقم ٩١ في ١٩٤٩/٢/٢٤ بمنح الصاغ سعد الدين المنبسط رتبة البكباشي المحلية — وكان المفكر مسئول جهاز الأمن السيلسي في مديرية الغربية . والأمر للموسم ١٤٥ في ١٩٤٩/٣/٢٤ بمنح القويش صلاح الدين حاد ابراهيم للسلطة بالنظم المخصوص بالوزارة نيشان النيل من الطبقة الخامسة — والأمر للموسم رقم ٢١٤ في ١٩٤٩/٥/١٢ بمنح القويش أحمد حلمي والقويش حسين حفظ المظفر والظام أول حسن أنور محمد أبو المهد رتبة مطية .

(١٧) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٩٢ في ١٩٤٩/٢/٢٤ بتقل شكاية ضباط من مقار عليهم الى التزم المخصوص بالوزارة .

(١٨) كمال كية « محاكمات الثورة » للكتاب الأول — مكتب شئون محكمة الثورة — فبراير ١٩٥٤ — والقضية ١٠٧١ جقيقات قصر للنيل سنة ١٩٥١ مقتل الشيخ زين الدين في

وتعد لتساق جهاز الأمن السياسى بمضد جريمة المرحوم حسن البنا
الى مزيد من الجرائم .

نقد تبين من التحقيقات فى قضية مقتل رئيس الوزراء (محمود فهمى
النقراشى) ان لاجد ضبط البوليس واسمه (احمد فؤاد عبد الوهاب)
دورا فى الاعداد للجريمة - وكان ذلك فى اطار اعترافات (عبد المجيد احمد
حسن) المتهم باغتيال النقراشى . ولما كان اعتراف (عبد المجيد) يقتضى
القبض على (احمد فؤاد) فقد توجه البوليس بصحبة النيابة للقبض عليه
وتفتيش منزله فى (بنها) - لكن (احمد فؤاد) تمكن من التفرير باحد
زملائه الضباط وركب سيارة للبوليس وتطلق هاربا تتبعه قوات البوليس
لمطارقته ، وتوغل الضابط فى حقل على مقربة من الطريق الزراعى الى
القاهرة ومبر بلباسه لصدى القرع ، وقد كان يمكن لقوات البوليس ان
تقبض عليه ، لكنهم اطلقوا عليه النار فمقطوه فى ١٩٤٩/٣/٢٤ (١١) .

وتزخر وثائق محاكمات رجال عهد ما قبل يوليو ١٩٥٢ بحوادث التعذيب
التي ميزت عهد (ابراهيم عبد الهادى) - والتي جرت على يد جهاز الأمن
السياسى . ولقد ترتب على ذلك ان لقتل فى اذهان الشعب المصرى ولغترات
طويلة مصطلحى (البوليس السياسى) و (التعذيب) (١٢) .

١٩٤٩/٢/١٢ واتهم فيها الاموالى محمود عبد المجيد واليوزباشى عبده ارمانيوس سرور -
وجاويش محمد سعيد اسماعيل والارمياشينى احمد حسن جاد وحسين محمد بن رضوان .
F. O. 371/73682 — File 1651 — J. 8321

وهذا للتفريق يقب على محكمة لائل النقراشى ويذكر ان من شاركوا فى حوالت التعذيب
هم توفيق السيد - محمد صالح - الجزائر - الحشرى من ضباط البوليس السياسى .

(١٩) كمال كبره ، محاكمات الثورة ، مرجع سبق ذكره - واحد عقل كمال د لانتفاة فوق
الحروف - الاخوان المسلمون - والنظام الخاص ، ص ٢٢٨ .
(٢٠) د محاكمات الثورة ، ص ١٠٨ - ١٢٠ - ومحمود عبد العظيم ، الاخوان المسلمون
احداث د تحت الثورة - ج ٢ ص ٢٤٥ - ٢٧٨ .

لكن نهائيل سنة ١٩٤٩ شهدت تطهيرا جزئيا في جهاز الأمن السياسي بهدف امتصاص بعض السخط الذي أحدثته أعمال الجهاز خلال الفترة السابقة ، فاستبعد منه بعض الشخصيات التي نسبت إليها عمليات تمنييب المتهمين في القضايا السياسية أو المشاركة في جرائم القتل التي ارتكبتها الحكومة في عهد (ابراهيم عبد الهادي) (٢١) .

ومع هذا فإن ذلك السلوك الشمر سوى لجهاز الأمن السياسي في النصف الثاني من الأربعينيات لم يقلل على الاطلاق من الأهمية التي حازها هذا الجهاز داخل البوليس ، ولم يغير من سياسة الأنظمة الحاكمة تجاه خطوات تعزيزه ودعمه (٢٢) بل أن سياسة دعم الأمن السياسي بدأت خلال تلك الفترة تحدث أثرا له دلالاته داخل جهاز البوليس ، مقتضاه تغليب

(٢١) الأولر الحومية لوزارة الداخلية رقم ٤٨٤ في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٩ نقل الأملالي محمود عبد المجيد مدير إدارة المباحث الجنائية مفتشا بإدارة البوليس - ونقل البكباشي المطي سعد الدين عبد اللطيف السنبلي مسؤول الأمن السياسي في الغربية ضابطا بمديرية النجيا - والصاغ المطي محمد توفيق السعيد بالقسم المختص بالقاهرة إلى الديوم والصاغ عبد المجيد صابر لشري من القسم المختص بالمختص بالبحر - والأولر الحومية ٤٩٢ في نفس التاريخ بالقاء نخب الليزياني عبد الحمانيوس سرور لإدارة المباحث الجنائية بالوزارة وأعلته إلى مديرية الجيزة - والأولر الحومية ١٦٦ في ١٢ أبريل ١٩٥٠ بنقل البكباشي المطي سعد الدين عبد اللطيف السنبلي من النجيا إلى (وكيل مأمور مركز بحثنا بقاء) - والأولر الحومية ٥٢٥ في ٢ نوفمبر ١٩٥٠ محكمة هذا الضابط أمام مجلس تاديب بتهم الانتطاع عن الصبيل من ١٩٥٠/٥/٣١ حتى تاريخ لحظته على مجلس للتاديب ، وتمحيه على وزير الداخلية بالتصف والصب في خطاب استقالته المشور في الصحف والمجلات ، ورفضه الحضور أمام مجلس الدخلة بالوزارة لاستجوابه - وقد قضى المجلس التقط في ١٩٥٠/٩/١١ بفصله من الخدمة .

(٢٢) أنبت المرحوم عبد الفتاح حبش (باشا) الوزير السابق وجود نظام للتصنيت على المكالمات التليفونية في مارس ١٩٥٠ عندما كان وكيلاً برلمانياً لوزارة الداخلية - ونذكر أن اللواء/عمر حسن مدير القسم المختص أرشده إلى غرفة بسطع وزارة الداخلية كان بمسا كوستايان ووجد على مائدة جهازا للتسجيل الآلي وتبين أنه معطل ، وبمعل أنه بأن جهازا آخر للتسجيل اشترى في عهد وزارة سابقة وأعيد إلى القصر الملكي ولم يرد منه - كما ذكر أن تسجيل المكالمات الخارجية ظل صاريا خلال وزارة الوحد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) راجع كتابه « ذكريات سياسية » - دار الشعب ١٩٧٤ ص ١٩ - ٢١ .

الوظيفة السياسية للبوليس على الوظيفة الجنائية — بمعنى اعطاء الأمن السياسي افضلية ولولوية على الأمن الجنائي — وهو سياسة بوليسية مبرارة بكل المقاييس .

ولقد كانت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية انسب وأخصب فترة لتطبيق هذه السياسة الخاطئة ، وكان اظهر مثال لذلك التطبيق هو (بلوكات النظام) .

عندما ظهرت صعوبات المحافظة على الأمن العام بواسطة قوات البوليس العادية في عام ١٩٢٨ رأى تعزيز البوليس بقوات من الجنود الذين يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش — وبالفعل فإن (بلوكات الخفر) انتشرت في ذلك العام من قوة قوامها ٤٠٠ عسكري ممن يقضون الخدمة الانزلية ، وجعل مقر نصف القوة في قويسنا ، اما النصف الآخر فقد استقر في اسويط . وكان الغرض من هذه القوة حفظ النظام والمساعدة في الأماكن التي تدمر للحالة فيها الى المساعدة — وكانت كل محافظة من محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — القنال) يتبعها (بلوك خفر) .

وفي سنة ١٩٢٩ كان عدد هذه القوات ٦١٥ فردا اشغلوا كقوة احتياطية لحفظ النظام في الموالد ومواسم الحج والرحلات الملكية والحفلات العلنية .

وفي الثلاثينيات استقر واجب هذه القوات في حراسة الأماكن الهامة ككور الحكومة والبنوك والمصارف والمنشآت العامة والقيام بالداوريات الكبيرة والمعاونة في قمع المظاهرات والاضطرابات المخلة بالأمن العام وحفظ النظام في المعتقلات والمصايف والمشاتي ومساعدة أجهزة مكافحة المخدرات في ضبط الزناعات المبتوعة .

وفي عام ١٩٣٦ أصبح اسم هذه القوات (بلوكات النظام) — ومع قيام الحرب العالمية الثانية كان قوام هذه البلوكات ١٠٠٠ مجند ، وفي عام ١٩٤٠ ضم الى قوة بلوكات النظام ١٢٦١ عسكري من قوة الجيش

المرابط . وخلال سنوات الحرب كان نطاق عمل هذه القوات قد اتسع ليشمل حفظ الأمن بدائرة الجبلية بالجيزة ، وشيئا فشيئا بدأ يتضح الدور الذى تلعبه بلوكات التنظيم فى مجال الأمن السياسى — فقد وقّع على مانتها حفظ الأمن أثناء اضطرابات ما بعد اتحرب فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فواجهت حوادث اضراب عمال شركة مافوسيلان بالجيزة — وعابرة السكر بالحوامدية ، وحفظت الأمن بمعقولات الهليكبتب ومنطقة المستاع بشبرا الخيمة .

وفى عام ١٩٤٩ ضمت الى (البلوكات) قوة جديدة روى تجهيزها بأسلحة ومعدات متطورة لمواجهة المظهر العنيف الذى اتسمت به عمليات تصفية جماعة الاخوان المسلمين اثر حلها فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وما تبع ذلك من مهاجمة (الأوكار) التى كانت الجماعة تخفى فيها اسلحتها ومتجراتها — وقيام اعضاء الجماعة باستخدام الأسلحة الانوميائية فى رد هجوم قوات البوليس (١٩٤٩/٤/٤) . — وقد اسميت هذه القوة (بقوة المطردة) .

اصبح عدد افراد بلوكات النظام فى عام ١٩٥٠ (٣٨٣٧) مجند الى جانب ٣١٧ رجلا من قوة المطردة ، وتطورت القيادة العامة لهذه القوات من رتبة الصاغ (الرائد) الى رتبة اللواء — وباعتراف ادارة الأمن العام فى تقريرها عن حالة الأمن العام فى تلك السنة فان هذه القوة أصبحت « بمثابة جيش بوليسى ومظهرا لقوة الوزارة استغنت به للأمن العام الداخلى عن الاستعانة بخدمة الجيش » .

ونلاحظ ان هذا الاتحراف بجهاز البوليس المدنى الى « العسكرية » كان يخفى فى طياته نذر شر كثيرة .

كان تكوين الجيش البوليسى فى اوائل الخمسينيات ايذانا بتسلسل فكره « العسكرية » فى البوليس الى اذهان المخططين للجهاز — وكان مسبب « العسكرية » كما هو واضح هو « مواجهة العمل السياسى » ، وهذا هو أسوأ ما فى الأمر — ذلك انه كان يعنى مواجهة العمل السياسى بالإنفقتة

وليس بالمتفكرين - وهو أسلوب عاد على البوليس والبلاد بأوخم
للمسؤولين (٣٣) .

وكان خلق قوة عسكرية - أفرادها جنود مكتمل الجيش - لجهاز
ليس من شئونه قيادة القوات العسكرية بحكم عدم تأهيل قياداته لهذا
العمل التخصصي من ناحية ، وبحكم طبيعة عمل الجهاز تنسبه داخل المدينة
والقرية ومع الشعب من جهة أخرى - كان هذا العمل في غلبة الخطورة
بحسبته أحد عوامل « الانفصالات » داخل هذه القوات الغير مدربة جيدا
والخاضعة لقيادات غير عسكرية - لا يربطها بالحياة العسكرية الا الملابس
دون الروح .

ان الجندي في الجيش يتخلص من حياته المدنية ويغوب في بوتقة
العسكرية من خلال خضوعه لقيادات تلقى العلم العسكري البحت في معهد
متخصص - ومن خلال حياة المعسكرات والصحراوات والمناورات - ومن
خلال التعامل مع المدفع والدبابة والبرار الجوي والقاذف للصاروخي
والقفز بالمظلة والغوص تحت الماء وركوب البحر ، بحيث يخلق منه ذلك
كله ذلك « العسكري » .

فان نأخذ شيئا مطلوبا للجيش بالمعنى السابق لنضعه تحت قيادة
مدنية لا تعرف من نظم العسكرية الا قصور قليلة - وكل عمل هذه القيادة
هو الجلب والافراق وضبط المخدرات وسرقة المسكن . ثم تعطى
هذا الشطب سلاحا وتوجهه نحو جماهير تالفت بالسياسة او غاضبة -
وهو لم يتلقم بمد لا عسكريا ولا سياسيا ولا ثقافيا مثل هذه المهام

(٣٣) وزارة الداخلية - ادارة عموم الأمن العام - تقرير عن الأمن العام في كلفه المصري
عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - وتقارير البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية للبوليس الملكية
وضم الصاغ خليل رضوان الديب وآخرون من ٣٩٣ - ٣٩٥ - وتقرير عن حالة الأمن العام
بالمملكة المصرية عام ١٩٣٩ - و ١٩٤٠ - و ١٩٤٣ - و ١٩٤٤ - وكتاب الاخوان والارهاب
(نشرة مجهولة المصدر) - وتقرير عن حالة الأمن العام بالمملكة المصرية عن سنتي ١٩٤٨
و ١٩٤٩ - وعام ١٩٥٠ .

.... كل هذا يخلق قبيلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أى لحظة
وقد انفجرت .

ولقد وجهت هذه القوات في عام ١٩٥٠ لتهدئة عمل بعض الشركات التي تنتج مواد حيوية للبلاستيك واستخدمت في عدة مناسبات في منطقة جامعة نواد الأول وحقت الغرض المنشود من استخدامها - واستخدمت لحفظ الأمن بمنطقة المصانع بشبرا الخيمة - واستدعيت قوات منها لمساعدة « بوليس مدينة القاهرة » في « ظروف هامة استوجبت ذلك » (٢٤) .

وفي عام ١٩٥١ لتسع تشكيل « بلوكات النظام » ليصبح مركز « بلوكات نظام الأقاليم » في العاصمة - بينما بقيت بلوكات نظام محلية في عواصم المديرية لمواجهة الاضطرابات التي كان نفاذها قد تعدى المواسم والمحافظة - إلى المديرية أيضا - وقد بلغ عدد قوات هذه البلوكات في ذلك الوقت ٣٧٣٧ نفرا عدا ٣٢٠ من (قوة الطارئة) - يقوم بالإشراف عليهم ٥٦ ضابطا و ١٤ صولا (مساعد) (٢٥) .

كانت (بلوكات النظام) أو القوات العسكرية في البوليس تتضخم تضخما طرديا مع تزايد أحوال الأمن السياسي - والأرقام تشهد ، بذلك ، كذلك فإن التجهيز كان يتطور مع تطور الأحداث السياسية .

ولعل خير مثال على ذلك هو ما أفرزته حوادث يناير ١٩٥٢ من إنشاء ما يسمى في ذلك الوقت بالفرقة المدرعة وإعادة تنظيم بلوكات النظام التي كان أفرادها قد توردوا على الحكومة صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ اثر توارد الأنباء عن مصرع ٥٧ من زملائهم في حادث مستوصف الاسماعيليه في معركة غير متكافئة مع القوات البريطانية .

نقد كفى الأمير اللى محمود عبد المجيد (منفذ حادث اغتيال المرحوم

(٢٤) تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥٠ قضائية .

(٢٥) تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١ قضائية .

حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٤٩ - وحادث مقتل الملازم أول/عبد القادر طه في ٢٥ مارس ١٩٥٢ (بإعادة تنظيم بلوكات التنظيم التي خرجت على النظام وإعادة ترتيبها - كما أسند اليه أمر لتشاء الفرقة المدرعة لمواجهة الحوادث السياسية المماثلة لحريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ (٣٦) .

زودت هذه الفرقة بسيارات خاصة وأخرى للاتصال اللاسلكي - وأنشئ مركز للتدريب تابع لها لتكوين فرق متخصصة في أعمال قمع الشعب واستعمال الأسلحة الحديثة - وزودت الفرقة بألة سينمائية للانتقاط والعرض تنقل إلى المسئولين صورة حية للمظاهرات والشغب بهدف اثبات الوقائع عند التحقيق حيث يحدد الفيلم الدور الذي يلعبه كل منهم في هذه الحوادث - وتيمت الفرقة قنوات على شكل داوريتين تخرجان في الصباح ومثلها في المساء للمرور في أنحاء مدينة القاهرة بصفة داوريات استطلاع لمراقبة الحالة وإخطار القيادات لاسلكيا بحالة الأمن السياسي في المدينة لكي لا تتلجأ أجهزة الأمن السياسي بحوادث خطيرة مثلما حدث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ (٣٧) .

وبعد تم فصل بلوكات النظام عن الفرقة المدرعة وأصبحت الأولى تنقسم في عام ١٩٥٢ (٣٢) ضابطا و ٢٤٤٦ جندي (٣٨) .

(٣٦) شهادة اللواء/حسن سالمán وكيل إدارة البوليس واللواء/عبد إبراهيم المفتش بدارة البوليس بوزارة الداخلية في القضية ١٨٤ جنابات مصر القضائية لسنة ١٩٥٣ الخاص بمصرع الملازم أول/عبد القادر طه في ١٩٥٢/٣/٢٥ .

(٣٧) بوليس مدينة القاهرة - التقرير للسنة ١٩٥٢ .

(٣٨) المرجع السابق - أنظر الهيكل التنظيمي لبوليس مدينة القاهرة سنة ١٩٥٢ .

قظام بوليس مدينة القاهرة في سنة ١٩٥٢

21-5031

کینا کیم، کینا کیم

179A-2



مساعدة في العمل - في العمل

المستقيم في طاعة الله

[illegible]

مسألة: ما هو الفرق بين

المستوى و مركز نظام المراجعة

[illegible]

سأعزى ذلك إلى ضعفه

المستوفى والمميز

[illegible]

ومع هذا فقد كان حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقبله تبرد قسوات الأمن السياسي (بلوكات للنظام) في صباح ذلك اليوم أكبر دليل على فشل جهاز الأمن السياسي والبوليس المصرى — فلا هو ثبأ بما حدث فكفت الكارثة التي احترقت خلالها العاصمة ، ولا هو أحسن عندما جعل من « عسكرة » البوليس سلاحا لضرب السخط في الشارع المصرى ، فخرج المارد من قمبه وتمردت قسوات (بلوكات النظام) على قياداتها ، وكادت هذه القوات صبيحة السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ أول عنصر تتحرك للشغب في ذلك اليوم دون من كان البوليس السياسي يتوقع تحركهم دائما كالشيوعيين أو الإخوان .

وليت فساد « الأمن السياسي » يقتصر على ما قلت فقط — فقد كان داخل جهاز البوليس نفسه عنصر تدمير لقواعد النظام والانتضباط بحيث أصيب للجهاز كله بالشلل مع أحداث يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

كانت هناك نية قواعد موضوعة في بوليس القاهرة بجرى تطبيقها فيما يتعلق بتحريك قسوات « بلوكات للنظام » والقوات الأخرى المساعدة في الظروف العادية وفي أحوال الطوارئ — بما الذى جرى وكان بجرى يوم السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

في الظروف العادية يخصص للحكدار قوة لمكافحة الشغب من بلوكات النظام (المدينة) — يتولى قسم منها حراسة خزائن ومخازن الحكومة ، بينما يبقى القسم الآخر كاحتياطى للمظاهرات .

فإذا ما توقع الحكدار مشاكل خطيرة فانه من خلال وزارة الداخلية يضع الجيش لحراسة هذه الخزائن والمخازن لزيادة قوته من بلوكات النظام بحوالى ٤٠٠ فرد .

ويلاحظ أن رجال اقسام البوليس ليس لهم شأن بالشغب نظرا لعدم انتظامهم في تشكيلات أو معيشتهم في ثكنات — أما الخيالة (١٧٠ فرد) منهم يستخدمون في المراحل المبكرة من الشغب ، ثم بعد ذلك يمكن فقط استخدامهم لتمهيد البوليس الغير راكب .

لذا كانت الاضطرابات المتوقعة خطيرة فان قوة من الجيش كانت تحفظ في ثكنات قصر النيل (مكاتبها فندق هيلتون النيل الآن) مع ضابط اتصال من الجيش يعمل مع الحكدار لسرعة وسهولة التحركات — تتحرك لاحتلال مواقع خدمة البلوكات .

في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت بلوكات النظام في مواقعها وفق الظروف العادية . وكان (١٠٢٠) فردا منهم قد أرسلوا للقتال منذ فترة سابقة وكانوا في بورسعيد والسويس ، بحيث لم يكن تحت سيطرة الحكدار من القوات المدربة لمكافحة الشغب سوى ٨٠٠ فرد فقط .

وكانت بلوكات نظم الاقاليم (٢٠٠٠ فرد) في ثكناتها بالمعاصرة احتياطى للبدريات في حالة احتياجها لقوات لمكافحة للشغب .

كان اجراء البوليس للمادى عند توقع اضطرابات هو سرعة القبض على الخطرين المعروفين — وهذا هو ما عمله (احمد مرتضى المرافى) محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت عندما هبض على حوالى (٣٥٠) شخصا — وبعثالى فان الاسكندرية لم تتعرض لاي اضطرابات .
لها في القاهرة فان خطوة كهذه لم تتخذ .

في الساعة السابعة والنصف من صباح السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ حطم جنود بلوكات النظام ثكناتهم وتطلقوا الى شوارع القاهرة حيث اتصلوا بجماعة الأزهر وجامعة مؤاد بالجيزة . وكانت هذه الثورة هي الفرصة التى كانت جماعات الفخريه (ايا كانت) تنفذها . وكانت تعليقات وزارة الداخلية هي صدم مهاجمة المظاهرات — والتعامل معها بطسفة .

كان البوليس في القاهرة يدار بواسطة (الأمير الاى = حميد) محمد ابراهيم لاهم وكيل الحكدار بدلا من الحكدار مراد الخولى بك (الأمير الاى) الذى كان قد تآزل فعليا عن وظائفه (لاهم) الذى كان رغم كونه

وكيلا له - الا أنه كان « رئيس البوليس السياسى » ومحل ثقة الوزارة - وتجاوزت سلطاته سلطات الحكمدار الذي أزيح جانبها ولم يعد له كيان - فعلى بالنظر للسلطات الهائلة والصلاات القوية لرجل الأمن للسياسى (امام) .

فى ظل هذه الحقائق كان « حكمدار البوليس فى القاهرة » :

- لم يتبعض على المناسبات الخطرة يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢ -
والتي كان ينبغي ان يمهدها بأسمائها (للبوليس السياسى) .

- لم يدع الجيش لحراسة الخزائن والمؤسسات بدلا من (بلوكات النظام) وتوغر عدد كبير من رجال البلوكات لمواجهة الشغب .

- لم يستخدم « الخيالة » الذين ظلوا محبوبسين فى ثكناتهم .

- لم يستدع قوات الهجاة « راكبي الجبال » للتعامل مع الشغب .

- لم يدع قوات الجيش للنزول الى المدينة حتى ما بعد الحريق .

وتؤكد الوثائق أن « رئيس البوليس السياسى » الأميرالاي « محمد ابراهيم امام » كان يصدر فى ذلك اليوم أوامر معاكسة لأوامر « الأميرالاي مراد الخولى بك » - وأن الأخير كان يتقبل هذا الوضع بنتيجة مؤداها أن ادارة البوليس فى القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت فى يد « الأميرالاي محمد ابراهيم امام » مسئول البوليس السياسى - ووكيل محافظة القاهرة (محمود عبد اللطيف البدينى) (٢٩) أحد المساعدين الرئيسيين (لمؤاد

(٢٩) نقل الصاغ المحلى محمود عبد اللطيف البدينى مع مقدم حكومة الواسد (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) من لقيا الى ادارة عموم الأمن للامام ونائب ياورا (مرلقسا)
لوزير الداخلية (مؤاد سراج الدين باشا) فى ١٣ يناير ١٩٥٠ - وفى فبراير ١٩٥٠ وفى لرتبة
الساغ اللطية واعتبرت هذه الترتيبة اعتبارا من ١٩٤٧/١٢/٧ (ييجز أنه كان قد تعرض
لتنكيل لثناء حكومة للفرشى باشا للثانية ٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) - فى

سراج الدين باشا) وزير الداخلية في ذلك الوقت (٢٠) .

واحتُرقت القاهرة واسيب جهاز البوليس بالشلل نتيجة لدور جهاز
الأمن السياسي في البوليس .

ان اخطر ما كان يجرى داخل جهاز البوليس في ذلك الوقت هو
عملية نقل للقوة من القيادات الحقيقية والقانونية الى جماعات قوى
يسندها النظام للحكم ويدمهاويوفر لها الحماية من الشرعية ورقابة
القانون بصورة يترتب عليها (الانفلات) — فلا تثبت هذه الجماعات
(أجهزة الأمن السياسي) ان تنمو وتترعرع وتصبح هي القيادة الحقيقية
لجهاز البوليس — تحركه كيفما شئت ، وتخطط له كيف شاء لها التخطيط —
كل هذا دون خبرة او دراية بهذه الأعمال اللهم الا تبتمها « بثقة للنظام
الحاكم » — فترسل جهاز البوليس الصورة التي تراها ملائمة من وجهة نظرها
لحماية النظام — وبمضى الوقت يصبح جهاز البوليس كله أداة طيعة في يد احد
فروعه (البوليس السياسي) ، ويتحول دوره من أداة منفذة « للضبط
الاجتماعي » ، الى سوط يلهب به النظام الحاكم لظهور معارضيه — فترتكب
الجرائم ويخرج عن القانون ويمارس التجاوزات — ويصبح هو وحده
« السلطة الوحيدة » التي تدير الأمور في البلاد .

وكم من نظم حكم اسلم ابوره لأجهزة الأمن السياسي فانتهى امره
الى كارثة وليت الناس يتعظون ..

شهر أغسطس ١٩٥٠. رتي لرتبة البكباشي (مقدم) — في يونيو ١٩٥١ منح رتبة للقائد العام
المطبة وعين وكيلًا لمحافظة القاهرة — رجع الأولى لمصرية لوزارة الداخلية . عام ٢٠ في
١٩٥٠/١/١٩ و ٣٩ في ١٩٥٠/٢/٢ و ٤٠٣ في ١٩٥٠/٨/٢٦ و ٦١ في ١٩٥١/٢/١ .
Russell's private papers, Middle East Center -

St. Antony's College - Oxford. " Series of notes prepared
by Russell on the burning of Cairo - submitted to the
Committee which was appointed to sit to examine the
incident - dated Jan. 1952.

الفصل الحادى عشر

العلاقات المربة بين البوليس والوجود البريطانى

خضع جهاز البوليس منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر لاشراف بريطانى مباشر منما استندت قيادته الى « مفتش عموم » وطلق من كبار القادة البريطانيين سيطروا جميعا على ادارته فى ظل ادارة مركزية ثقيلة .

وفى التسعينيات اخضع للجهاز لاشراف « مستشار بريطانى للدخلىة » مقرة وزارة الداخلىة يتبعه طلق من المفتشين يراقبون نظام العمل فى مروع البوليس المختلفة ويرفعون تقاريرهم للمستشار الذى يوجهه « ناظر الدخلىة » — الى جانب قيادة مباشرة من جانب حكمدارين بريطانيين فى محافظات القطر (القاهرة — الاسكندرية — بور سعيد — السويس) ، وجهاز بوليس مختلط من المصريين والاجانب فى هذه المحافظات .

مع مسدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ اختلى المستشار البريطانى وراقبه من وزارة الداخلىة ، وتبعه المفتشون البريطانيون ليحل محل هؤلاء نظام امنى مزدوج على المستوى المركزى والمستوى المحلى — فعلى المستوى المركزى وجعت « الادارة الأوروبية » المسئولة عن الامن العام للاجانب

ظاهريا — وإدارة شؤون الأمن في مصر والسياسة البريطانية فعليا — الى جانب ادارة عموم الأمن العام التي تولت شؤون الأمن للعام بالنسبة لفسر الأجانب .

وعلى المستوى المحلى كان هناك الحكمدارون البريطانيون يقودون جهاز البوليس في (المحافظات) — وعنصر أوروبى للبوليس في هذه المحافظات أيضا .

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ اختفى الوجود البوليسى المركزى البريطانى (الادارة الأوربية) — وبقي الحكمدارون البريطانيون في المحافظات الى جانب للعنصر البوليسى الأوروبى حتى اختفى هذا كله في عام ١٩٤٦ .

خلال ربع القرن الواقع بين فبراير ١٩٢٢ — ١٩٤٧ كان الوجود البريطانى في للبوليس قد نجح في اقلية مدرسة له داخل الجهاز ، قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم في العمل المتفانى مع القيادات البريطانية في البوليس .

ووجد هؤلاء طريقهم للمنصب والترقيات من خلال العملية البريطانية لهم ، ومن خلال تسنن هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتبنيهم (بنعمة للعملية البريطانية) — فانهم نجحوا أيضا في ضم العديد من (التلاميذ) الى مدرستهم بحيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى للوجود البريطانى في البوليس المصرى نعم (تلاميذها) بعملية الحكمدارين البريطانيين — والوجود للبريطانى المسيطر والمتحكم في السياسة المصرية — كذلك فانهم وجدوا التشجيع من جانب الوزارات المصرية التي كان رؤساؤها ينتمسون الدم والرضا من قصر الدويلرة على مدى الفترة (١٩٢٤ — ١٩٥٢) .

وهكذا نما في داخل البوليس المصرى عنصر من القيادات الفاعلة المنتجة بولائها للوجود البريطانى — والتي استطاعت في ظل هذا الوجود ان تصل الى المراكز القيادية في الجهاز — وبالأخص في (الأمن السياسى) و (القيادة الطبيعية) .

وبحكم انقضاء هذه القيادات بولائها للوجود البريطانى ، فان هذا الأخير استطاع أن يكون له جهاز مخبرات دخل جهاز البوليس ينقل اليه كل ما يريد الوجود البريطانى أن يعرفه عن اسرار جهاز البوليس واسرار السياسة المصرية .

وتكشف الوثائق البريطانية منذ الأربعينيات المبكرة عن تعاون وثيق في مجال نقل المعلومات السياسية بين أجهزة وزارة الداخلية والسفارة البريطانية .

فى ديسمبر ١٩٤٢ حصل البريطانيون على معلومات حيوية عن جماعة الاخوان المسلمين^(١) وفى اغسطس من نفس العام كان لهم داخل القصر الملكى جلسوس يبلغهم بما يدور بين أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى والملك من خلال التصنت على المكالمات التليفونية — وكان هذا الجاسوس هو (قائد بوليس القصور الملكية) .

وفى يوليو ١٩٤٢ كان (القسم المخصوص) يوافق السفارة البريطانية بمشورات ضباط الجيش للسياسة^(٢) .

وخلال الحرب الثانية كانت عمليات القبض والتفتيش والاعتقال للبنسب اليهم الاشتغال بالسياسة تتم بواسطة جماعات مشتركة من ضباط المخابرات البريطانية والبوليس السيلسى المصرى^(٣) .

وفى يناير ١٩٤٤ كان القسم المخصوص بوزارة الداخلية يبعث بتقريره من « التدريب العسكرى » فى مصر للسفارة البريطانية^(٤) .

(١) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السيلسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس ١٩٨٣ - ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٥ - ١٩ .

(٣) عبد الحفى سعيد « اسرار السياسة المصرية » كتاب الحرية (٥) - دار الحرية للمعد (٥) أكتوبر ١٩٨٥ ص ٨١ - ١٨١ .

(٤) عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السيلسى فى مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ » ص ١٨ - مرجع سبق ذكره .

وفي يناير ١٩٤٨ أبلغ السير رونالد كيمبل Ronald Campbell
 السفير البريطاني في مصر وزارة الخارجية البريطانية أن (غزالى بك) مدير
 الأمن العام السابق قد أبلغ أعضاء من السفارة بأن (للنقراشى باشا)
 سيقترك الوزارة خلال أيام (*) .

وخلال سلسلة إضرابات عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ظهر في مكاتبات السفارة
 البريطانية الى الخارجية البريطانية — وتقاريرها التحليلية وجود مندوب
 للأمن بالسفارة على اتصال بأجهزة الأمن المصرية يستقى منها المعلومات —
 وكان يطلق عليه مصطلح S. S. R. = Security service Representative
 قام هذا المندوب من خلال اتصاله بأجهزة الأمن بتغطية كل ما تعلق بإضراب
 ضباط البوليس والمرشدين (*) — وخلال مارس ١٩٤٨ كان مدير الأمن العام
 يوصف في لتقارير البريطانية بأنه "appears to be friendly to us" (٢) .

F. O. 371/69210 — File 68 — from Sir R. Campbell to (٥)

F. O. Dated 28-2-1948.

F.O. 371/69210 — J 2324 " Sir R. Campbell to F.O. — (٦)

5th April 1948 " Egyptian Police ".

— J 2326 " Egyptian Police Force —

5th April 1948.

— J 2326-68-16 " Egypt weekly Sit.

6th April 1948.

— J 2365 " The World and Police.

12th April 1948.

J 2468 " ditto "

— J 2582 " Egyptian Police Force "

22nd March, 1948.

— J 2689 " The Probability of further Police
 Strike". 16th April, 1948.

F.O. 371/69250 — J 1890 " Communism In Egypt " (٧)

18 th, Marth, 1948.

وقد تسدّم ممثل خدمة الأمن ي.ب.خ.د. تقريراً عن الشيوعية في مصر في مايو ١٩٤٨ مستنداً إلى مطوماته من جهاز البوليس المصري (٢) .

لقد كانت العلاقات بين جهاز البوليس والسفارة البريطانية تحصلت اتصالاً وثيقاً إلى حد معرفة السفارة بتوزيع الاختصاصات بين كبار موظفي الجهاز . ففي تقرير لتقدير الموقف من جانب السفارة في الثاني من سبتمبر ١٩٤٩ يتحدث التقرير عن قرار وزارى عهد فيه إلى (مرتضى الراغى بك) وكيل وزارة الداخلية آنئذ بسلطات الرقابة والأمن العام — وإلى (بدوى خليفة باشا) الوكيل الآخر للوزارة بالاعتراف العام على الادارة الداخلية لوزارة الداخلية .

وتعلق السفارة على القرار بالتسلل عما اذا كان (مرتضى الراغى بك) يمتلك المؤهلات والقدرة على معالجة الموقف الأمنى الصعب الذى كانت تمر به البلاد — وتنتهى إلى استحسان احقة الادارة الداخلية بالسفارة إلى (بدوى خليفة باشا) مع احتمالات اجراء انتخبات علبة — ويتحدث نفس التقرير من وصول تقرير سرى إلى السفارة عن نشاط جماعة الاخوان المسلمين عن طريق جهاز الأمن السيسى (٣) .

وينبذ أن علاقات التعامل بين جهاز الأمن والسفارة البريطانية كانت ذات طبيعة مقصلة إلى حد تبادل الزيارات واعطاء أسماء رجال البوليس المتصلين بالسفارة أسماء حركية .

والتقرير الذى تسدّمه و.ب. امرى W.B. Emery مسئول السفارة البريطانية في ٦ مايو ١٩٤٩ إلى رئيس جهاز الأمن بالقيادة البريطانية لقوات الشرق الأوسط يكشف عن اسرار العلاقات بين السفارة البريطانية وجهاز

F.O. 371/69250 — J 2953 "Communism in Egypt" (٨٩)
1st. May 1948.

F.O. 371-73461-J 7084 " appreciation of events during (٩٠)
the week ending 2nd. Sep. 1949.

البوليس المصرى — وعن حقيقة أسماء المتعاملين مع السفارة من كبار الضباط
— وحجم العلاقات بين الطرفين — واحتياجات للسفارة فيما يتعلق بالأحوال
السياسية المصرية قال امرى :

« رايت (طوبية) فى المحفظة يوم ٥ مايو ، وكلفت القابلة الضرورية
تقطع باستمرار بقرار من الزوار الذين كانوا يهنئونه لترقيته الى رتبة
الأمير الاى التى اتعم بها عليه رئيس الوزراء بمناسبة ما قام به ضد الاخوان
المسلمين » .

وقد امكن معرفة (طوبية) هذا من الاطلاع على الأوامر العمومية
لوزارة الداخلية بتاريخ ٣ مايو ١٩٤٩ والتي ذكر فيها أسماء تسعة عشر
ضابطاً من ضباط الأمن السياسى الذين منحوا رتبا محلية فى ذلك اليوم —
وقد شملت الترتيبات واحدا لرتبة اللواء — وخمسة لرتبة الأمير الاى
(عميد) — وثلاثة لرتبة العقلم (عقيد) — واثنين لرتبة البكباشى (مقدم)
— وستة لرتبة الصاغ (رائد) — واثنين لرتبة اليوزباشى (نقيب) (٦) .

كلفت مواقع عمل الأمير الايت الخمسة الذين رقبوا قبل زيارة امرى
بثلاثة ايام هى :

١ — مدير ادارة المباحث الجنائية — الأمير الاى محمود عبد المجيد —
ومقره الوزارة .

٢ — حاكم بوليس الجيزة — الأمير الاى محمود جبر — ومقره الجيزة .

٣ — مدير القسم المخصوص — الأمير الاى عمر محمد حسن — ومقره
الوزارة .

(١٠) الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٢١٤ فى ١٢/٥/١٩٤٩ بتاريخ ١٩ ضابطا

رتب محلية اعتبارا من ١٩٤٩/٥/٣ .

٤ - ملتقى ببوليس القاهرة - الأمير الای محمد ابراهيم امام - ومقره محافظة القاهرة (مسئول البوليس السیلى) .

٥ - ملتقى ببوليس القاهرة - الأمير الای محمد محمد يوسف - ومقره محافظة القاهرة (مسئول الشؤون العربية) .

ويمكن القطع بأن (طسوية) الذى كان مقره المحافظة ، كان هو الأمير الای (محمد ابراهيم امام) رئيس القسم المخصوص ببوليس مدينة القاهرة ■

لهذا قسم (طسوية) لمسئول السفارة البريطانية بن معلومات ردا على استفساراته ؟

- قال ان الاخوان المسلمين قد حطوا تهايا فى اعقاب السفارة التى تمت على (اوكرهم) فى شبرا يوم ٤ أبريل ١٩٤٩ .

- قال ان المضبوطات التى ضبطت فى غارة البوليس على وكر الاخوان المسلمين فى ذلك اليوم كانت ٢٢ مدفع استن ومدفع ملكية - ١١ مدس بساقية - أكثر من الف قنبلة يدوية - أكثر من عشرة آلاف قطعة جلجنايت وديناميت أغلبه محبا فى صنایق ومعد للاستخدام - كيفة كبيرة من قطن البارود - ثمانية قنابل زمنية - أكثر من نصف مليون طلقة بندقية وأسلحة صغيرة - جهاز ارسال - ٥ قطع ملابس عسكرية منهم ثلاثة لانفسار - واثنان لكونستبلات .

- قال ان النحاس باشا كان يريد مقلطة الانتخابات المقبلة على زعم ان الانتخابات للزبهة ستكون مستحيلة فى ظل الأحكام العرفية ، غير انه (النحاس) خضع نتيجة للأغلبية من القادة للوحديين الذين تزمهم (مؤازر امراج الدين) والذين اوضحوا أن مقلطة اخرى ستعنى بعد الوعد عن السلطة خمس سنوات - وهى مدة تجعل الحزب يتراجع فى ظلل الفسولان ثم يتحطم امام القوة السياسية . وأن الوعد - وفقا لذلك - بينما يحارب ضد الأحكام العرفية سوف يحارب فى الانتخابات .

— تقدم معلومات عن ضبط دولارات مزيفة من فئة العشرين دولار .

— تقدم معلومات عن الشيوعية ونشاطها في مصر والبلاد العربية .

— تقدم فقرة بالرحلات الجوية القادمة من الاتحاد السوفييتى .

وكل ما تقدمه الأمير الإي (إلم) أو (طسوية) كان مفيدا للوجود
البريطاني . فهل كان هذا النوع من الخدمات بمقابل ؟

ويتضمن التقرير أسماء حركية لغير (طسوية) من الضباط المصريين
بجهاز الأمن أمثال (Trombone) ، (hsh) ، (١١) .

وفي الحقيقة فإن الوثائق البريطانية تقدم كل يوم المزيد من اسرار
التعاون والعلاقات بين البوليس المصرى والانجليز بصورة يمكن معها القول
دون تجاوز أو تزيد أن هذا الجهاز كان عينا للانجليز على كل أوجهه
الحياة في مصر دون ما اعتبار لشكل العلاقة بينه وبين الحكومات المتعاقبة
— فأيا كانت هذه الحكومات — فقه يقدم للانجليز كل شيء عنها .

والتقرير الذى تناقلته هذه السطورة عبارة عن تقرير أعده القسم
المخصوص بوزارة الداخلية عن حالة الأمن العام في مصر — ومقدم الى
الوزارة الوحدية الأخيرة يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ — ويلاحظ أن تاريخ تقديم
التقرير هو نفس يوم تولى الوفد السلطة — ومع ذلك فإن التقرير وصل
برمه الى السفارة البريطانية التى سارعت بإرساله مترجما الى اللغة
الانجليزية الى وزارة الخارجية البريطانية في أول أبريل ١٩٥٠ .

ويصرف النظر عن محتويات التقرير الخطيرة فإن خطاب السفير

F. O. 371/73464 - J 4141-From W. B. Emery Esq., (١١)

M. B. E. - British Embassy - Cairo. 6th May, 1949.

To J. G. Tomlinson, Esq., D.S.O. Canal.

أذكر الحق رقم (٢٢) .

البريطاني روثالد كابل إلى وزير الخارجية البريطانية في أول أبريل ١٩٥٠
— والمرفق بالتقرير يكشف صورة العلاقات البريطانية مع البوليس
المصرى في الخمسينيات — إذ تقول للفترة الأولى من الخطاب :
" Sir,

I have the honour to transmit herewith a translation of
a memorandum dated 12th January, 1950, prepared by
the "Special" section of the Ministry of the Interior on
the state of public security in Egypt, and submitted by
them for consideration by the Cabinet soon after the
Wafdist Government came into power.

سيدى ، لى الشرف ان ارفع مع هذا ترجمة لمذكرة مؤرخة ١٢ يناير
١٩٥٠ ، بمعدة بعرفة « القسم المخصوص » بوزارة الداخلية من حالة
الامن العام فى مصر — ومقدمة بعرفة ذلك القسم للوزارة للوقعية بمجرد
تسلها للسلطة « (١٢) » .

ويصدق التقرير البريطانى ، من ظروف القبض على (خليل شفاتر
Jahid shwarte) واسد سليم وجمال اندين غالى وعبد الحميد

F. O. 371/80348 — JE 1016 — 40 " Memorandum (١٢)
Important Considerations Concerning public Security
which face the Cabinet at the present moment - Jan. 1950.

وينقل التقرير مشكل الأمن قد اخطى فى مصر مع مقدم وزارة الرصد الأخيرة (١٢)
يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) ويقسم هذه المشكل الى خمس (الشيوعيين) (المارنسة)
(الاخوان المسلمين) (المتطرفين والناصر الارهابية) و (السيطرة بالأحكام العرفية) -
ثم يحلل التقرير فى استنفاتة كل مشكلة على حدة - وينقل احوال القزوات الثقلة المصرية
من وجهة نظر استمرار العمل بالأحكام اللوفية ، ويتصك بضرورة استمرارها لواجهة الناصر
المتطرفة ومواجهة الحركة الشيوعية وتحرك جماعة الاخوان المسلمين الخطة - ويكشف التقرير
بجلاء عن تمسك أجهزة الأمن للميالى بضرورة بقاء الأحكام العرفية كوسيلة أساسية ووحيدة
لأمن للنظام للحكم - وحى وجهة نظر تكشف عن ابلوب عمل أجهزة الأمن للميالى بجهة عملة .
ويتضمن التقرير خطابا مرفقا من السفير البريطانى لى وزير الخارجية البريطانى فى أول
أبريل ١٩٥٠ يشب فيه على التقرير ويوضح وجهات نظره فيما جاء به .

السحرتى وموريس يوسف دميان — أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم (نخشم) الشيوعى فى ١٥ مارس ١٩٥٠ — تفصيل حقيقة للغاية من عمليات القبض على أعضاء التنظيم — والتاريخ السياسى لكل من المقبوض عليهم مما يقطع بأن معلومات جهاز البوليس للسفارة كفتت هى المنادة الأساسية للتقرير (١٣) .

ولم يقتصر دور جهاز البوليس المصرى فى علاقته بالوجود البريطانى حدود المسائل الأمنية او السياسة الداخلية فقط — بل لقد تصداه فى ظل حكومة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) الى مسائل العلاقات المصرية — البريطانية ، بمعنى أن البوليس أصبح له دور فى قضايا تمس شكل العلاقات السياسية بين البلدين .

فهذا تقرير مؤرخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ صادر من (و ، ب ، امرى) احد رجال السفارة البريطانية من لقائه تم بتحديد مسبق بينه وبين الأميراللى محمد ليام بك بمساعد حيدر بوليس القاهرة (انصح امرى هذه المرة من اسمه) — فى مكتبه (مكتب امرى بالسفارة فى الساعة الثانية عشرة والثلث ، وفيه بدأ (املم) الحديث بقوله أنه أتى برسالة شبيهة رسمية من « مؤيد سراج الدين باشا » كان الأخير يريد تبليغها شلويا الى السفير البريطانى — وكان نص رسالة مؤيد سراج الدين الى السفير البريطانى كالآتى :

« اراد الباشا ان يعلم السفير أنه (سراج) يتمتع بفتح أى مظاهرة او إجراء ضد المصالح البريطانية . وأنه يريد أن يتأكد السفير من هذه الحقيقة . ورجا (سراج الدين) ألا يهتم السفير بالشائعات والروايات التى تدور وتنتشر من الوفد أيا كفتت هذه الشائعات . وأن هذه الشائعات قد بدأها المعارضون بهدف إثارة المشاكل واراد مؤيد سراج الدين ، لسوق ذلك أن يفهم السفير أنه (سراج الدين) يفعل كل ما فى وسعه وفى

(١٤)

F. O. 371/88354 — J. 1011-6 " Egyptian Communist Party " —
from Sir R. Campbell to F. O. dated 18th-4-1950.

سلطته لوضع نهاية للمصاعب الحالية القائمة بين بريطانيا العظمى —
والوصول الى حل سلمى لمشاكل الدولتين »

ويواصل المسئول البريطاني عرضه لمهمة (الامير الاي امام) فيقول
انه عندما ابلغ الرسالة اليه ابلفه انه رغم صعوبة الموقف فانه متأكد ان
(سراج الدين باشا) — الذى وصفه بأنه اقوى رجل فى الوفد —
مخلص نبلها فى ايجاد حل للعلاقات البريطانية — المصرية التى وصلت
تلى طريق مسعود .

ثم يعقب امرى بعد ذلك فيقول انهم (اى السفارة) يعلمون منذ
زمن أن (امام بك) محل ثقة كبيرة عند (مؤاد سراج الدين باشا) وانه
ليس غريباً والأمر كذلك ان يختاره للوزير كرسوله .

اما تعليق الوزير المفوض البريطانى (شلبان آندروز) على زيارة
مسئول الامن السياسى ببوليس القاهرة للسفارة وتقدير رسالة وزير
داخية حكومة الوفد الى المسئولين البريطانيين فكان مفاده أن هذه
الزيارة يمكن أن تكون واحدة من المؤشرات العديدة على التوتر الشديد
فى المقابلات السياسية الحكومية العليا . وان العديد من أعضاء الحكومة
قد بدأوا فى النهاية يرون النتائج المحتملة لمسلكهم العنيد — واتهم يحنون
(وربما كان الأكثر دقة أنهم ياملون) من مخرج (١٤) .

وليس من اختصاص هذه الدراسة التعميق على دور (مؤاد
سراج الدين باشا) وزير الداخلية فى حكومة الوفد الأخيرة فى العلاقات
للمصرية — البريطانية — ولا الاجابة على العديد من التساؤلات عن
حقيقة العلاقات بين حكومة الوفد والوجود البريطانى فى اوائل الخمسينيات
— ولا على موقف (مؤاد سراج الدين باشا) وزير داخلية حكومة الوفد

F. O. 371/80381 - JE. 1054-47-Aminute-by W. B. Emery (١٤)
dated November 27th, 1950.

انظر الحق رقم (٤٤)

من المباحثات مع اتجنلنرا اننى كانت تدور خلال الفترة مارس ١٩٥٠ - أكتوبر ١٩٥٠. والى وقعت بمصداها زيارة الأميرالاي محمد ابراهيم امام للسفارة البريطانية حيللا رسالة (سراج الدين) الشفوية للسفير البريطانى .

لكن ما تختص هذه الدراسة به هو بيان تطور دور جهاز البوليس فى المجال الأمنى بصفة عامة - ثم انحرافه الى العمالة للوجود البريطانى .

لقد كشف اللواء/احمد عبد الهادى حكمدار بوليس القاهرة منذ عام ١٩٤٨ وحتى منتصف عام ١٩٥٠ - فى شهادته امام محكمة الثورة فى القضية المعلقة ضد (ابراهيم عبد الهادى باشا) رئيس الوزراء (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩) عن شكل العلاقة بين جهاز البوليس والوجود البريطانى عندما قلد فى جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ :

« لقد كانت مهمتى ان يعرض تضباط اوراقهم على فى مكتبى . وكان ضباط القلم السياسى يرسلون تقاريرهم للسفارة البريطانية ، وللسرائى ، وللوزارة . وانا الى عملته انى قطعت الاتصال بالسفارة ونقلت للضباط الى كتوتوا يهقوموا بهذا العمل » (١٦) .

كما اثبت الشاهد انه رغم كونه حكمدارا لبوليس وان ضباط البوليس السياسى تحت امرته فانه ضاع هذا لم يكن بقدرته ان يفعل شيئا تجاه علاقاتهم بالسفارة البريطانية وغيرها ، كما اثبت ان هذه العلاقات كانت تسدية .

— وبين كان رئيس القلم السياسى .

— كان احمد طلعت . وكتوتوا يبتصلوا بكل الجهات . وكتوتوا مسئولين

بنى ، ولكتهم فى الوقت نفسه كتوتوا يتصلون بكل الجهات .

— وياه الى كان مخليك رلفى بالوضع ده .

— اصل ده نظام قديم وسلاوا عليه (١٧) .

(١٥) محفكات الثورة - لكتيب الأول - ص ١٥٢ - مرجع سبق ذكره .

(١٦) المرجع السابق - وقد كان اللواء/احمد عبد الهادى حكمدارا لبوليس القاهرة منذ ديسمبر ١٩٤٨ وحتى ١٩٥٠/٧/٢٧ - ثم نقل فى ذلك التاريخ مديرا لادارة البوليس - وفى

وقد شهد القبط المعاصرون بأن كل المعلومات والاخبار الهامة كانت تكثف في تقارير يومية ترسل الى السفارة البريطانية يعلم مدير الجهاز السياسي (اللواء عمر حسن) ، وأن ضابطا معنا هو (كمال رياض نصير) كان هو الذى يتولى كتابة هذه التقارير^(١٧) . هل من تفسير لمسلك جهاز البوليس هذا مع الوجود البريطاني ؟

نميل الى الاعتقاد بان للتفسير لهذا المسلك انما يرتبط بمعرفة مفهوم الأمن قبل يوليو سنة ١٩٥٢ .

لقد كان مفهوم الأمن مقصورا على أمن سلطات الاحتلال ، ولقصر ونوى المصالح المرتبطة بهما من الأجانب والمصريين — لهذا فلم يكن غريبا اذن أن يتعاون جهاز البوليس — أو لحده فروعه الهامة والمؤثرة مع الوجود البريطانى على هذا الشكل المفضع والمخزى .

لكن العامل المخفف لهذا السلوك — مع ذلك — هو أن النظام الحاكم ، والسلسلة المصريون كانوا جديما وعلى مدى الفترة موضوع الدراسة يتصلون بالوجود البريطانى ، ويتأخرون معه ضد خصومهم ، ويتفقون الوحي من السفير البريطانى في قصر الدوبارة — فليس غريبا والأمر كذلك ، ان يتعاون جهاز البوليس ، وهو اداة من ادوات النظام الحاكم — مع الوجود البريطانى الذى يحرك سادة النظام — ولا يمكن ان يستقيم الظنل اذا كان الأصل مهترا^(١٨) .

^(١٧) ١٩٥٢/١/٣١ اعيد حكمدارا لبوليس القاهرة ثم الى هذا القرار في ١٩٥٢/٢/١٠ - وفي ١٩٥٢/٢/٢٧ احيل الى الملائن . راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية ٣٣٢ في ١٩٥٠/٧/٢٧ و ٩١ في ١٩٥٢/٢/٣١ و ١٥٢ في ١٩٥٢/٣/٢٧ .

^(١٨) معلومات استقيتها من المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفهم الوكيل السابق للإدارة العامة للتخطيط والإدارة بوزارة الداخلية - أما كمال رياض نصير فقد كان أحد ضباط البوليس السياسى منذ الأربعينيات وصحة اسمه (جورج رياض نصير) - وتغل يعمل بالبوليس السياسى حتى احيل الى الاحتياط في ١٥ ابريل ١٩٥٢ - راجع الأوامر العمومية لوزارة الداخلية رقم ٣٠٨ في ١٩ يونيو ١٩٥٢ .

^(١٩) مع سقوط نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ تفرقت جهاز البوليس بصفة عامة والأمن سياسى بصفة خاصة لتغييرات عميقة - مجرى لحظة عتقة كبير من الترتب العليا بالبوليس

الى الماش - وجرى تغيير المديرين بالمحريات والحكدرين بأخرين - وسمح لكثير من الصباط
بطلب تسوية حالاتهم وتيسير احالتهم الى الماش وفق قانون لسمى القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢
- كان يمنح طلابي تسوية حالاتهم بمقتضاء ضم الباقي من مدة خدمتهم حتى سن الستين الى
مدة خدمتهم الحقيقية بحد أقصى تحريم مستقل .

أما القسم المنصوص فقد ألقى تملما وحل محله جهاز جديد لسمى (ادارة المباحث
العامة) لاتي نقل اليها في دفعة واحدة مائة وعشرون ضابطا ليشكلوا جهازا جديدا تماما
- وذلك في المحطس ١٩٥٢ .

تكون الجهاز السياسي الجديد من :

١ - مكتب شؤون الأجانب .

٢ - مكتب مكافحة الصهيونية : وكان دوره هو الحد من النشاط الضار بمصالح
البلاد ومراتب الجسيت والنوايا الخيرية والاجتماعية والأنشطة الرياضية التي ينظم فيها
نصاب الطلبة الاسرائيلية التي كانت موجودة بمصر في ذلك الوقت - والبحث والتحرى عن
الاسرائيليين وغيرهم من رعايا الدول العربية الذين يرغبون في تجديد اقامتهم بالبلاد - ومكافحة
تهريب النقد الى الخارج .

٣ - مكتب شؤون الطلبة : ويهتم بامداد التيارات الحزبية عن الطلبة - وامداد تاليف
الجماعات والأحزاب أو الهيئات القطرية أو ذات الجوار والمبادئ الهدامة عنهم - وكان من
وليات ضباط هذا المكتب المرور على الكليات والمعاهد والمدارس لتبليغ حالة الدراسة -
ومراقبة الطلبة لشيوعيين والكشف عن تدمير الطلبة .

٤ - مكتب شؤون الصحافة : للتحرى عن الصحفيين وتلقيب متطلبات ادارة المعلومات
ونوعية الصحافة والفسر وتلقيب تعليمات الرقابة الحكومية .

٥ - مكتب مراقبة المطابع : للاطلاع نشاط دور الطباعة حتى لا يتمكن احد من طبع
او اعداد نشرات مثيرة للخلو أو تتسحق ما يخالف القانون أو تسيء الى النظام الجديد
- ومراقبة موظفي ومجالس هذه الدور للتوقف على ميوامهم .

٦ - مكتب شؤون العمال : للاطلاع لنشاط اليسارى داخل صفوف العمال ونشاط
المنظمات العمالية ومراتب اجتماعاتها .

٧ - مكتب المراقبة والتحريرات : مراقبة للخطرين على امن الدولة ولتصالح العهد السابق .

٨ - مكتب شؤون الأحزاب : مراقبة لنشاط الأحزاب السابقة ومحاولاتها استرداد ما فقته
على يد النظام الجديد - ومناقضة التيارات - ومحاربة للفتنة الدينية .

٩ - مكتب مكتبة الشيوعية .

١٠ - الأرشيف والأصل الكلاسيكية .

ويلاحظ تشعب احتمالات الجهاز السياسي الجديد بما يتفق وإمكانيات النظام السياسي الجديد ومحاولة منذ البداية أحكام تيفته على كل أرجه الحياة السياسية في البلاد .

راجع للتقرير السنوي لمؤليس القاهرة عن عام ١٩٥٢ - والأولم السومية لوزارة الداخلية

ارتقم ٣٧٩ في ١٩٥٢/٨/١٤ بنكل للواء أحمد طلت حكمدار مؤليس القاهرة الى وظيفة

مدير عام للتفتيش بوزارة التميمين - و ٤١٩ في ١٩٥٢/٨/٢٧ - و ٤٣٢ في ١٩٥٢/٨/٢٧

و ٤٥٧ في ١٩٥٢/٩/١٨ و ٤٥٩ في ١٩٥٢/٩/١٨ و ٤٧٨ في ١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٨٦ في

١٩٥٢/١٠/٢ و ٤٩٤ في ١٩٥٢/١٠/٩ و ٥٦٠ في ١٩٥٢/١١/٦ و ٦١٢ في ١٩٥٢/١٢/٤ .

الفصل الثاني عشر

البوليس والعمل الوطني

بإعلان (مصطفى للنحاس باشا) رئيس الحكومة إلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية (معاهدة ١٩٣٦) في الثامن من أغسطس ١٩٥١ دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة فقدت فيها بريطانيا - شرعية وجودها في البلاد - تلك الشرعية التي أسبغتها عليها المعاهدة الملقاة ، واستتبع ذلك أن يتغير (التكتيك الوهمي) في مواجهة هذا الوجود الغير شرعي .

بمعنى أن حكومة الوهم وقد حرمت بريطانيا من الشرعية التي كانت تبرر بها وجودها في مصر - وهي المعاهدة - فاتها في نفس الوقت كان عليها أن تتبع أسلوبا في مواجهة المحتل البريطاني يخطف تمام الاختلاف عن أسلوب (الكفاح للسلم المشروع) الذي ميز عمل الوهم على مدى السنوات الطويلة السابقة - هو أسلوب (الكفاح المسلح) بكل ما يحمله هذا الأسلوب من معنى حجر تطبيقاته القديمة والشكال نشاطها السليمه - وتخطى الصيغ والمناهيم القديمة - ورفض الدخول في مغالطات (١) -

(١) ملحق للبشرى (الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢) ص ٤٨٤ - ٤٨٥ -
مرجع سبق ذكره .

وتقام (وند جديد) يمارس اسلوبا جديدا مع المحتل وهو (الوند)
في السلطة .

وكان هذا كله يوجب على (الوند) كحكومة ان يترك للشعب —
وتد ترك الكلمة في مواجهة المحتل له — يولجھ المحتل ، وان يسبغ الشرعية
على كل تصرفاته في مواجهته — وان يدعمه بكل امكانياته كحكومة .

وكان اول اجراء فعلته الحكومة الوندية في هذا المقام هو محولة
شل حركة للقاعدة البريطانية في قناة السويس عن طريق حرمانها من
العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالقاعدة .

كان عدد العمال الذين يعملون مباشرة مع القوات البريطانية او
من خلال مقاولين ومتمهدين يوردون البضائع والخدمات الى هذه القوات
— او باعة وحرثيين (حلاقين — عمال نصف مهرة — بغالين) ، يبلغ حوالى
٧٥٠٠٠ — ٨٠٠٠٠ حتى ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . ولم يكن هؤلاء العمال يفهمون
كثيرا في السياسة ، لكنهم كفوا مدركين تماما بان الحكومة في القاهرة لم تعد
تنظر الى الوجود البريطانى في منطقة القناة بعين الرضا .

في ذلك الوقت تشكلت جماعات عديدة من فرق المقاومة الشعبية
ضمت عناصر من توى سياسية وطلبة جامعات ونوعيات مختلفة من
المواطنين تحركهم للحماسة الوطنية والجو السياسى العام المسيطر على
المصريين والرغبة للوجود البريطانى .

واصبح عمل هذه الجماعات اليومى هو حث العمال وغيرهم من
الاستمرار في التعاون مع البريطانيين — الى جانب ممارسة أعمال الضليقة
والتحريض بالقوات البريطانية بهدف جعل الوضع البريطانى في القناة
غير مربح .

وفي ظل هذه الظروف شرعت حكومة الوند في تحريض (عمال
القتال) على ترك العمل مع القوات البريطانية (٢) .

ولم يكن أمام حكومة الوند سوى سلوك هذا السبيل — صحيح
أن ما أعلنته الحكومة في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وما
تضمنه ذلك من اعتبار الوجود البريطاني في البلاد غير شرعي ، كان يستوجب
التصدي لهذا الوجود (بالعمل للمسكوى) أي بتحريك الجيش لقتال
الإنجليز .

لكن هذا العمل لم يكن داخلا ضمن حسابات حكومة الوند اطلاقا .

— فهي لم تكن قادرة على ذلك بسبب سيطرة القصر على قيادات
الجيش وبسبب ميل الملك الى الوصول الى تسوية مع الانجليز وبالتالي
ممنح مساحة بتوجيه الجيش الى هذا المنعطف الخطير .

— وكان للجيش في حالة متردية من الضعف وسوء التسليح استمرارا
للمسلك البريطاني نجو (تجنيف) منذ ما بعد معاهدة ١٩٣٦ .

— كذلك فإن نسبة كبيرة من الجيش كانت في الضفة الشرقية من قناة
السويس تولجها الصدو الاسرائيلي الذي كان يحرص على تجبيدها في

(٢) يلاحظ أن الحكومة المصرية انكرت في شكواها الى مكتب العمل الدولي في ٥ نوفمبر
١٩٥١ تحريضها لعمال المصريين على ترك العمل في القواعد البريطانية — وفكرت أن هذا
لترك كان ناجما من شعور العمال دون تأثير عليهم من جانب الحكومة — راجع :

International Labour office - 118th session-Geneva - 11-14
March, 1952 " Report on Enquiry by the representative of
the Director - General into conditions in the Suez Canal area,

لكن وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة الوند (محمد الفتاح حسن) اقر بأنه يجب
وزارته كان حرمان البريطانيين من الأيدي العاملة — راجع « تكتيكات سياسية » ص ٦٠ .

هذا الموقف — وكان البريطانيون خلف هذا الجيش في الضفة الغربية
بممكن بمؤخرته (٢) .
وكان سلاح حرمين للوجود البريطاني في القتال من العمالة المصرية
فعلا بصورة اخفى معها التوازن العسكري للقاعدة البريطانية في القتال —
وتنزع بريطانيا الى محاولة منع هذا الاجراء المصرى بشئ السبل ،
كاغراء العمال المصريين وتوضيح مزايا العمل في القاعدة (٣) .

(٢)
F. O. 371/90138 - JE. 1051-215 " Chiefs of staff Committee
JE. 1051-223 " Effects of a deliberately anti-
Measures to maintain our position in Egypt". 7th, Sep., 1.
British Policy on the part of the Egyptian Govt.,
15th, Sep., 1951.

(٤) كان العامل المصرى في القاعدة البريطانية يجد في حافظة راتبه عند صرفه مشكلة
باللغة الإنجليزية تتحول :
« نحن نعلم ان كثيرا منكم قد أمروا بان ينظروا بنقد استقامت يرتدوهم وأن يمسكوا
منكم قد حصة بوسائل شتى . وربما تكونون قد وصفتهم بمنزلة خارج منطقة القتال . قول
ان نقرر الرحيل وترك العمل للبريطاني ومنطقة القتال قد يكون من الحكمة لك ان تتذكر ان
البريطانيين قد عملوا معك دائما بصدق وسيستمرون كذلك . ليس عليك ما تشاء منهم .
سوف تكون والى من تتول وتترك الحالى وكثير منكم ممن سيقون متذكرون ان وضع
يسمح لهم بكميل مرتب اكبر من خلال ساعات العمل الإضافية . في حالة الضرورة سيصرف
لك طعام ومسكن وستحضى من الهجرات والاعتداء عليك . تذكر ايضا ان كثيرا ممن تركوا فون
عمل بمسك ترك الجيشين للبريطاني للثامرة لا يزالون حتى الآن دون عمل . وضع في اعتبارك ان
البريطانيين يدفعون مرتبات اعلى من الاخرين الذين يوظفوك . وفي الغلب الاختيار كان
العمل الذى سيحتملكه لك سيكون من درجة اقل من وظيفتك الحالية . اذا تركت العمل فذلك
بلاخبر مستحق اى حقوق قد تكون لك كالتأمينات والحق . لن تكسب شيئا بريحك وخسارة
كل شيء » .

ولجسم
International Labour Office, 18th session-Report on the
Enquiry by the Representative of the Director - General
Into conditions in the Suez Canal area, p. 21.

لكن السبيل الآخر كان نحو محاولة صدق وإيقاف عناصر التحرير
الرسمية التي كانت تباشر بصورة فعالة عمليات حرمان القامعة البريطانية
من القوة المصرية العادلة - وكانت هذه العناصر هي البوليس .

كان « البوليس » باعتباره جهازا تابعا لوزارة الداخلية أحد الأسلحة
الأساسية في التعامل مع الوجود البريطاني في القتال في خصوص تنفيذ
السياسة المصرية القاضية بحرمان بريطانيا من العملة المصرية (٦) .

وكان اعتماد الحكومة على هذا الجهاز في هذا المقام أساسيا بصورة
اكتشفت معها البريطانيون منذ البداية حقيقة الدور الذي أعينته الحكومة
لجهاز البوليس في القتال ، ومن ثم فاتهم فزعروا في اتخاذ الإجراءات المضادة
لجهاز مهم البوليس - وكان ذلك بالتعرض لكوادر البوليس والامتداد
على أفرادها على مدى الفترة ١٧ أكتوبر - ١٦ نوفمبر (٧) .

ومنذ اليوم الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥١ كان قد استقر رأي البريطانيين
على ضرورة التخلص من الوجود البوليس المصري في القتال بحجة أنه نحو
الذي وراء ترك القوة العادلة المصرية لواقعها في القامعة .

" The Commander in chief, M. E. are asking authority to
apprehend and expel from the Canal Zone Egyptian chief police
officers and if necessary Governors and Sub-Governors, since
they consider that it is due to police intimidation that Egyptian
Labour is Leaving us " . (٨)

dated 21st Nov. 1951.

(٥) وزارة الداخلية ، الشرطة وقسمات الوقف ١٧٨١ : ١٩٨١ ، - القاهرة ١٩٨٢
من ٨٢ .

F. O. 371/90120 - JE. 10110-1142 " a Letter from Fouad (٦)

Serag El Din Pasha to Sir Ralph Skrine Stephenson,

(٧)

F. O. 371/90118-JE. 10110-77 " Plan to expel the Egyptian
Police from the Canal Zone - dated 31st, Oct., 1951,

وكان هذا الاجراء مؤجلا لحين ائذان وزير الداخلية (سواد
سراج الدين) بتفقيه ما سبق ان اكده للسفير البريطانى في وقت سابق
بحرية العمال المصريين في القتال في الاستمرار في العمل في القاعدة (١٠) .

واتبع البريطانيون ذلك بطرد خمسة من ضباط وكونستابلات البوليس
في القتال من المنطقة يوم ٢١ اكتوبر ١٩٥١ (١١) .

ثم مع تصاعد الأحداث وتزايد الاحتكاك بين رجال البوليس والجيش
البريطانى الذى كان قد احتل مدينة الاسماعيليه يوم ١٦ اكتوبر ١٩٥١
واختلالهم الجمارك والجوازات والحجر الصحى والزراعى في بور سعيد
والاسماعيليه - والاستيلاء على خط السكة الحديد وكوبرى الفردان الذى
يربط الجيش المصرى بخرق القناة بمصر فريا . مع تصاعد هذه الأحداث
طلب الانجليز من محافظ قنال السويس (غزالى) في ١٩ نوفمبر ١٩٥١ سحب
تسلح البوليس .

" You will agree to the Egyptian Civil police placing their
arms under the personal control of yourself, the sub-Governor
or other high official " (١٢)

ووافق (غزالى) على مطلب الانجليز فيما لسمى باتفاق (ارسكين
- الفزلى) .

op. cit., (١٣)

(١٤) هم الصاغ (رائد) حن طالت رئيس القسم المختص (البوليس السيلسى)
في الاسماعيليه - والوزير (نقيب) السيد ابنى الخولى - ضابط نقطة بوليس فايد -
والوزير حن عيسى ضابط نقطة الدل الكبير - والملازم اول عبد الخالق بوكنت ضابط
نقطة جديده - والكونستابل ابراهيم القنوت فايد رئيس نقطة ابن سلطان - راجع :
International Labour office report, p. 45.

F. O. 371/90120 - JE. 10110/152 " Lieut. Gen. Erskine to
the Governor of Suez Canal - dated 19th., Nov. 1951.

ومنذ ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ أصبح موضوع (بلوكات النظام) هو الحور
الأساسي لاتصالات السفارة البريطانية مع وزارة الخارجية البريطانية -
وأصبح الاتهام الموجه له هو التعرض بالقوات البريطانية .

ولحل هذه القضية إجتمع قائد القوات البريطانية في القتال مع
(غزالى) محافظ للقتال ولتقفا على اعادة تسليح البوليس (تحت تقدير
المحافظ) وسحب سلاح بلوكات النظام فيما عدا حالات الاحتياج الى تعزيز
مباشر من جانب هذه القوات - ويشترط أن يكون هذا التعزيز في شكل
قوات صغيرة - وكان ذلك في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

لكن الأحداث في السويس تطورت عندما هوجت القوات البريطانية
هناك في الثالث والرابع من ديسمبر ١٩٥١ - وأسفر الحادث عن مقتل
أحد مشير بريطانيا (١١) .

وتسجل التقارير الثنية المبينة لضرب البوليس وفق خطة كان تنفيذها
يجرى على مراحل .

ففي تقرير السفارة الى الخارجية البريطانية في الخامس والعشرين من
يناير ١٩٥٢ انتهت السفارة (بلوكات النظام) بمسئوليتها عن أحداث
١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٥١. عندما فتحت هذه القوات نيرانها على ديرة
بريطانية في الاسماعيلية يوم ١٧ نوفمبر - ثم شاركت بعض الفندائين في
هجوم على القوات البريطانية في اليوم التالي. نجم عنه مقتل سبعة جنود
بريطانيين - وتولت التقارير البريطانية على وزارة الخارجية خلال باقي
شهر نوفمبر ونيسان .

" that urgent action was required to remove auxiliary
Police taking part failure of Egyptian Government
to remove detachments, of auxiliary police from Canal Zone" (١٢)

(١١)
F.O. 371/96862 - JE. 1016-187 " Sir R. Stevenson to Foreign
office 25th. Jan. 1952.
Op. Cit.,

٢٧٧

وأخيراً طلب السفير البريطاني في نهاية ديسمبر ١٩٥١ من مسؤول
سراج الدين باشا وزير الداخلية سحب سلاح بلكات للنظام من القتال
وسحبهم نهائياً من المنطقة باعتبارهم سبباً للصدام وأمر على ضرورة
« سحبهم من منطقة القتال » (١٣) .

وتفيد التقارير البريطانية أن قرار نزع سلاح البوليس المصري كان
صادراً منذ ديسمبر ١٩٥١. — لكن البريطانيين فضلوا أن تتولى الحكومة
المصرية سحب قوات البوليس بمعرفتها — يؤكد ذلك الأمن المصادر إلى
القيادة العامة للقوات البريطانية في الشرق الأوسط في ٧ ديسمبر ١٩٥١ ،

"You are also authorised, if situation requires it, to disarm
the Egyptian police. This should be done in last resort" (١٤)

وبينما لم تكن تهديد لدى وزارة الداخلية المصرية أو قيادة البوليس
في القتال أى خطة محددة للعمل في مواجهة الوجود البريطاني ومصائبه
معها — أو حتى فيما يتعلق بإخراج العمالة المصرية من المنطقة — فكل هذا
كان متروكاً للتصرف الفردي للضباط المحليين هناك — كل يتصرف حسب
هواه — وهو أمر أدى إلى خروج (بلكات النظام) — وهي قوات
مؤلفة من المجندين الصغار — من السيطرة الحقيقية لقياداتها — وكان هذا
كله تحت مظلة « الحساس الوطني » .

بينما كان الأمر كذلك بالنسبة للجانب المصري ، فإننا نجد أن خطة
بريطانيا في ذلك الوقت كانت :

- I — Tightening up control of movement by the introduction
of a pass system.
- II — Disarming Egyptian police.

Op. Cit.

(١٣) E. O. 371/80122 - JE 1010 - 187 " MELF. G.H.O Dated 7th (١٤)
Dec. 1951 to C. British Troops in the Canal Zone.

111 — Detaining senior police officials.

112 — Expelling Egyptian police in part or in whole. (١٦)

ولعل أوضح دليل على اتساع الخطة عند البوليس المصري في القتال هو ما حدث يوم 12 يناير 1951. من أسير ٨ قائد بلوكات النظام كلها — وهو ضابط برتبة اللواء — عند (الحيادة) قرب النيل الكبير وضع مائة وعشرين جنديا والاستيلاء على أسلحتهم (١٧).

وكما قلنا في السطور انسيقة فان خطة التعامل مع البوليس المصري كان مرتعا لها منذ ديسمبر 1951. — والوثيقة البريطانية التالية تبين ان خطة نزع سلاح البوليس المصري كان مقصدا لها ان تحدث في احوال لفظية وقتما لتتصدرات الوقت الذي ترك تحديده (للجيزالو ايسكين) في قسم القوات البريطانية في

" We have already received authority from you to control movements other than stopping oil and essential supplies (a)-
(b) To disarm the Egyptian police in the Canal zone in the last resort.

In view of the authority mentioned in (b) above we consider that we are free to choose the timing or action to disarm the Egyptian police and we are aware that the time may come very soon. We shall not fail to use the authority given to us when in our opinion the situation demands it. " (١٨)

F. O. 371/96859 - JE. 1016 - 33 Egyptian police - 14th; (١٩)
Jan., 1952.

(١٦)
F.O. 371/96882 - JE 1016 - 187 Plan to deal with Egyptian police
dated 14th; Jan., 1952.

F. O. 371/96858 - JE. 1010 - 3 G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry (٢٠)
of Defence - dated 23rd December, 1951.

ولا يوجد في الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية في الفترة الماخيلة ما يبين تجهيز البوليس في القتال أو دعمه استعدادا لمواجهة لابد وانها كانت في الحسبان — ولا خططا لتوفير الذخيرة اللازمة للقوات هناك (بدل غايد) — ولا دحما بحريا للعناصر العاملة هناك اللهم الا ارسال ألف مجند من مجندى (بلوكات النظام) الى الاسماعيلية من يوم ١٦ أكتوبر ١٩٥١ بقيادة (لواء) قائد بلوكات النظام وبعض من ضباط البلوكات — وافتتحت قسوات البوليس الى وسائل اتصال بديلة عن وسيلتي البرق والتليفون اللتان كلتنا كثيرتي التعتل . ولم تعمل وزارة الداخلية حسباً لطرق الانحداد لمدن القتال أثناء الأزمة — ولولا ملاءمة (بور سعيد — دمياط) وبور سعيد — دمياط عبر بحيرة المنزلة وطريق القنطرة — الصالحية الصحراوى لعمضت به — سعيد خلال بخارك القتال لفصل كبيرة .

اما السويس فكانت لا تزال حتى ذلك الوقت تشكو من العجز في الأسلحة وتطالب بتغيير سلاح قواتها الى سلاح بعيد المدى — وزيادة عدد المدافع الرشاشة (برتا) الى ٢٠ قطعة بدلا من العشرة مدافع التي كانت في حوزة بوليس المدينة (١٧) .

وحتى اليوم الأول من يناير ١٩٥٢ كان البوليس في القتال قد خسر في نيجونة الاشتباكات المتفرقة مع القسوات البريطانية ٢١ قتيل و ١٢ جريحاً (١٨) .

ويلاحظ من متابعة المعارك المتفرقة في مدن القتال ان الذين كانوا يعودون الجنود من الضباط لم تكن تتجاوز رتبهم اليوزباشى (نقيب) والملازم اول — بل والكونستابل أحياناً — ولغناء الرتب الكبرى كالليكباشى (مقدم) والعقيد (عقيد) والأميرالى (عبيد) — بل ان اللواء قائد بلوكات النظام اختفى ذكره تماماً في المعارك الكبرى التي انتهت بتصفية الوجود البوليسى المصرى في القتال يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

(١٨) وزارة داخلية ، تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية سنة ١٩٥١ قضائية .

(١٩) الشرطة والقضال لروى ١٨٨١ — ١٩٨١ ، ص ١٠٢ .

وهذا يؤكد ما نزع منه من أن موجهات البوليس مع الوجود البريطانى
فى القنال خلال الفترة (أكتوبر ١٩٥١ - يناير ١٩٥٢) لم تكن موجهات
مخطط لها - وأنه لم يكن هناك دور مرسوم لهذه القوات وفق خطة
شاملة وشعتها الحكومة إثر اعلان الغاء المعاهدة .

على الجانب المقابل كتبت وزارة الدفاع البريطانية قد حددت يوم
٢٥ يناير ١٩٥٢ موعداً لنزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيليه .

" In view of repeated evidence of participation of
(Buluk Nizam) or (police guard companies) in incidents at
(Tel-el-Kebir) and (Iemalla), we consider that the situation
is now such that we must use the authority given to us to
disarm the Egyptian police to the extent of disarming the Buluk
El-Nizam in Iemalla.

We are accordingly instructing G.O.C.B.T.E (General
Officer Commanding British Troops in Egypt) to take the
necessary action at his discretion. This will probably take
place on 25th, January ".

فى الساعة السادسة وخميس وخمسين دقيقة من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢،
أحاط كوردون من القوات البريطانية بتكتلات بلوكات النظام ومبنى الصحة
الجوار له ، ولكنه نظراً لغياب ضبط البوليس من التكتلات (حيث كان اليوم
هو الجمعة والضباط فى وقت راحتهم) ، لم يتيسر تسليم الانذار البريطانى
لضباط مسئولين - لكن الجنود المطهرين اخذوا مولع لهم على سطح
مبنى التكتلات ومكتب الصحة وفتحوا نيرانهم فى الساعة السابعة والرابع ،
وتبادلت القوات البريطانية لطلق النار مع قوات بلوكات النظام - وفى
الساعة الثامنة وخمسين دقيقة دخلت القوات البريطانية ساحة مكتب الصحة

F. O. 371/96858 - JE. 1016-3 from G.H.Q.E.L.F. to (٢٠٧)
G.C.B.T.E. - dated 23rd, Jan. 1952.

حيث تمكنت بمقاومة نشطة — لكن قوات البوليس استسلمت في النهاية في الساعة العاشرة والثلاث . وفي تلكت بلكات النظام ظلت القوات تقاوم لكنها بعد تبادل للثمن استسلمت في الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق ازاء القوة البريطانية المتوقعة . وكان للقطى من قوات البوليس ٤٢ — والجرحى ٥٨. والذين قبض عليهم ٨٠٠ — وكلفت خسائر القوات البريطانية ثلاثة قتلى وثلاثة عشر جرحا . وعلى ملبش العملية البريطانية قامت طائرات السلاح الجوي البريطاني بطلمعت استطلاع خاصة خلال اليوم فوق المداخل الغربية والشرقية للمنطقة (١١) .

هذه هي المعركة ، وهذه هي الرواية — صحيح انها مأخوذة من الوثائق البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية — لكنها لا تخرج في مضمونها عن الروايات المصرية للمعركة مع اختلافات طفيفة في الجرد الذي اتيت فيه المعركة ، والحوار الذي دار بين بعض الضباط من البوليس المصري والضباط البريطانيين وموقف وزير الداخلية (مؤيد مبراج الدين) من المعركة وطلبه من الضباط المشاركين فيها الاستمرار في القتال — وكلها تفاصيل مرمية لا تنيد في التقييم النهائي للأحداث .

من وجهة النظر الموضوعية فلما نرى ان ما حدث في يناير ١٩٥٢ كان سلسلة من الأخطاء الكبيرة للحكومة التي اتخذت قرار إلغاء المعاهدة لم تضع الخط اللازمة لمواجهة التطورات التالية لقرار ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، صحيح انها قررت حرمان الوجود البريطاني من العبلة المصرية التي كان وجودها حيويا ، لكنها لم تضع في حصيلتها علم سبيل المثال استخدام البريطانيين قطع لمدادات السلاح (الحزام الأبيض) القادم من السويس الى القاهرة والذي كان يمر عبر خط (مجرود — القاهرة) — سلاح يمكن ان يؤدي الى تصويب مصر كلها باعتبار ان هذا الوقود كان يستخدم في (الحياز المصرية) — وقد استخدم البريطانيون هذا السلاح للرد على

(١١)

F. O. 371/96881 - JE. 1016-65 British M.E. Office No. 82
To the Ministry of Defence - dated 25th. Jan., 1952.

مسألة حرمان القاعدة البريطانية من العملة المصرية^(٢٢) — ووضعوا حكومة الوفد في موقف حرج للقلية .:

ودخلت معركة العمال المصريين في القاعدة دون أن تضع الخطط اللازمة لاستيعاب ٧٠٠٠٠ عامل يطعمون أمرا كثيرة ، فخلقت مشكلة عمالة متعطلة وزائدة — والحققتهم بمصالح مخينة للسويس ومدن القتال — — وصرفت لهم أجورا على حساب وزارة الشؤون الاجتماعية — لكن الأعمال التي الحقوا بها لم تكن مألوفة لديهم ولم تتناسب مع مؤهلاتهم ولا حالتهم الاجتماعية — وسرعان ما بدؤوا يميلون الى البطالة ويطلبون الى الجريمة — فاضافت الحكومة مشكلة جديدة تضاف الى المشاكل الأخرى الناجمة من العلاقات المصرية البريطانية^(٢٣) .

وابسدت الجيش — الغير مؤهل تسليحا واعدادا — من المواجهة مع العدو المحتل الفاصب خشية تعرضه لهزيمة أخرى بعد الهزيمة التي كان لا يزال يلقي إجحاحه منها (حرب فلسطين ١٩٤٨) ، لكنها في نفس الوقت تركت الوجود العسكري البريطانى خلفه في الضفة الغربية للفتاة يحتل كوبرى الفرانك^(٢٤) قاطعا خطوط الاتصال والتكوين بين الجيش المصرى في الضفة الشرقية وقواعده في داخلية البلاد فيما لو شاء .

(٢٢)
F. O. 371/80143 - JE. 330-338 Dated 19th — 24th, October, 1951 "Oil supplies to Egypt".

F. O. 371/80145 - JE. 1051 - 373 Dated 31st, 375 Dated 25th, October - 376 Dated 2nd, Nov. 384 Dated 3rd Nov. - 389 dated 4th Nov. 1951 " Oil supplies to Egypt".

(٢٣) وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عن سنة ١٩٥١
تضاميا — مرجع سابق ذكره *

(٢٤)
F.O. 371/80116 — JE 110 — 36 " Report on Incident at the Firden Bridge between the Egyptian Army and the British Force " Dated 17th, October, 1951.

وانضمت على اسناد مهمة الجيش الى البوليس — وهو عمل مستحيل
مقلا ومنطقا لاختلاف طبيعة تكوين ومهمة وواجبات كل من الفريقين — لمواجهة
جيوش الابرطورية البريطانية ، بأسلحة متقنة وتسليح اقل ما يقال فيه
انه مستمد من مخلفات الجيش المصرى الذى كان يعانى من فقر التجهيز
والاعداد — وبقيوات هزيلة لا تعرف شيئا عن القتال وغنون الحرب .
وتحت قيادة مدنية مقطوعة الصلة بالعمل العسكري — فكان انتحارا سجلته
احداث الخامس والعشرين من يناير ١٩٥٢ . — قلبت فيه وزارة الداخلية
يدور المحرض — ولا يتصور ان يكون المنحرف او المحرض على الانتحار
ابطالا باى مقاييس .

هذا من الدور المصرى فى مساء ٢٥ يناير ١٩٥٢ — ولقد كان
يمكن ان لا يكون هناك ٢٥ يناير على الاطلاق لو ان الانجليز استخدموا
أسلوب (الحصار والتجويع) — او (الغازات المسيلة للدموع) حتى يضطرو
جنود البلوكات للخروج من مكان تحصنهم وذلك يتم تحقيق الهدف المطلوب
وهو نزع سلاح البوليس المصرى فى الاسماعيليه — وحقن دماء ٤٢ قتيل
و ٥٨ جريح منهم — وثلاثة قتلى وثلاثة عشر جريحا من الجانب البريطانى (٣) .
فماذا من الصلة بين ما حدث يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ والعمل الوطنى .

نرى انه وفقا للحقائق التى تحدثت فى السطور السابقة فانه لا يوجد
اى صلة بين هذا وذلك — والغنية لا تخرج من كونها (للترام وظلمى)
من جانب جهاز البوليس بتنفيذ ما يطلب اليه من حكومته ورئاساته بالحفاظ
على الأمن الذى كان يهيئ به — فكل استبدال الجليث التقليدى (المجرم)
بجليث آخر (الوجود البريطانى) .

لقد كان الوجود البريطانى قاثما فى البلاد منذ ما قبل يناير ١٩٥٢ —
بل وكان فى القاهرة حتى عام ١٩٤٧ — وكان يمارس ايشع انواع التعسدى

Russell's private papers — " Notes on the events of the
25th, Jan., 1952.

المظاهرات والاستقزاز للشاعر الوطنية في النصف الثاني من الأربعينيات في شوارع القاهرة — بل وكانت سيراته تخرق جموع المتظاهرين ودهمهم — وكان الرصاص البريطاني ينطلق من ثكنات قصر النيل (في ميدان التحرير) ضد الثائرين في الشوارع في عهد وزارة اسماعيل صدقي (١٦ فبراير — ٩ ديسمبر ١٩٤٦) ومع هذا فلما لم نسمع عن عمل وطني ضد القوات البريطانية من جانب البوليس المصري في ذلك الوقت — بل كان على العكس من ذلك — كان يد للظلم الباطشة ضد المتظاهرين ومعتقي الأفكار السياسية والمعارضين .

وكذلك كان أمره في عهد وزارة النكراشي (٩ ديسمبر ١٩٤٦ — ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ووزارة عبد الهادي (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ — ٢٥ يوليو ١٩٤٩) .

فلماذا كان ما كان منه في عهد وزارة الوند (١٢ يناير ١٩٥٠ — ٢٧ يناير ١٩٥٢) — الاجابة تكمن في الربط بين موقف الحكومة من الوجود البريطاني وسلوك جهاز البوليس التابع للحكومة .

في عهد وزارات ما قبل حكومة الوند الأخيرة لم تتخذ هذه الوزارات من الوجود البريطاني مملكا مدليا . فكان دور البوليس كذلك — اما في عهد حكومة الوند الأخيرة فان الحكومة أعلنت موقفها ضد بريطانيا ورفضت وجودها واعتبرته وجودا غير شرعي — وصرحت للبوليس بمواجهة ذلك الوجود بوسائله البدائية — فكان ما كان من ظهور جهاز البوليس في القتال بهذا المظهر المخلت .

هو ان مجرد ممارسة عمل يتفق مع التنظيمات الوظيفي — ايا كان هذا العمل ، وتنفيذ التعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بالتصدي للعدولن البريطاني الذي فرض سيطرته الكاملة على مرافق الحياة في القتال .

وهو تصد بمائل تملها التصدي لأي (عمل) يتعارض مع أمن الحكومة — بدليل انه بينما كان البوليس يؤدي وظيفته في القتال ضاربا

الانجليز (بالمر للحكومة) كان يؤدى وظيفته في القاهرة وفي نفس الوقت بضرب المظاهرات المعادية للانجليز والملك (بالمر الحكومة) وبينها انهمال التأييد الشعبي عليه في القتل ، كقتل الحجارة تنهال عليه ويهتف بسقوطه في القاهرة (٣٦) ١٠١

ان القبول المبرح بوطنية ما مصدر عن اللوليس في القتل خلال الفترة اكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢. هو ان يكون قد فعل ذلك دون اوامر وزارة لداخلية — . . . ويدافع وطنى بحث — لما اذا كان عمر ذلك من الامر لا يعدو ان يكون مجرد تنفيذ لتعليمات بمقاومة الوجود البريطاني هناك — . . .

صحيح انه كقتل هناك فرصة خلال هذا العمل الحكومي لظهور الجانب الفردي من الوطنية — وهو امر طبيعى لا يتصور عدم وجوده عند رجال اللوليس — الا ان هذا لا يمكن على الاطلاق ان يسمى « العمل الوطنى في جهاز اللوليس » — هي مجرد هيلت فردية عبر بها لبعض من رجال اللوليس عن مشاعر وطنية صادقة في مناسبة كقتل المشاعر العامة فيها متأججة ضد عدوا غاصب يصر على الميث ببقدرات البلاد وجرح كرامتها — لا اكثر من ذلك . . .

ولمصل ابلغ دليل على ان حادث ٢٥ يناير ١٩٥٢ لم تكن تحركة اى نوازع سياسية ، وانه لم يكن يعدو ان يكون عملا وظيفيا ، هو ما حدث في اليوم التالي من تمرد رجال اللوليس وانضمامهم للمظاهرات وتركهم لمرآة عملهم ومهلبهم والسلطة والنظام فقتلوا من الحكومة التى تسببت في كبح زلاء لهم في الاسماعيليه ١٠٢

ومع ان تنفج الحركات العسكرية التى جرت للمسار المتبردين في ذلك اليوم لم تدفع حتى اليوم — الا انه لم يصح حتى اليوم ان المتبردين

(٣٦) طارق كيشري « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » ص ٥١٦ — ترجع سبق ذكره .

طالبوا بالسلاح لقتال الإنجليز — ولم تتجه مظاهراتهم الى محطة للسكك الحديدية بميدان باب الحديد ليستقلوا القطارات التي توصلهم الى (ميدان القتال) — بل اتجهت الى جامعة الأزهر في وسط القاهرة وجامعة مؤلف الأول في الجيزة لتحريض جموع الطلاب على التظاهر — وكان تركهم لواجباتهم هو العامل الأساسي الذي حرك من أحرقوا القاهرة أمام عيونهم .

على انه ينبغي القول ان ما ذكرناه ليس نقدا لدور رجال البوليس في الفترة أكتوبر ١٩٥١ — يناير ١٩٥٢ ، بقدر ما هو تمسك بضرورة ان تسمى الأشياء بمسمياتها .^{٥١}

.....

• • • • •

خاتمة

خضع جهاز البوليس المصرى مع بدليات عهد الاستقلال للنقصون (١٩٢٢ - ١٩٣٦) لدورة جديدة من دورات الخضوع للاحتلال البريطانى ، فسيطر هذا الأخير على الفلسفة الأمنية فى البلاد - وأسس الأجهزة البوليسية المحقة لطالبة واحتياجاته - واثّر فى تركيب بوليس المدينة لمصيفه بصنفة بريطانية كان له فيها بالطبع اليد العليا .

وعلى المستوى الإدارى المختص ببلدى البلاد - فقد أغرق المخطط الوطنى جهاز البوليس بمصالح وإدارات كان يغير من اسمائها ولختصاصاتها بين حين وآخر - وأسلم هذا القطاع من أجهزة الأمن لطبقة من المدنيين أصحاب الخبرات للقضائية خلقتا بذلك ازدواجاً وظيفياً ومركزية بغضبة داخل جهاز البوليس .

وتحالفت الأحوال الاقتصادية السيئة والظروف الاجتماعية الغير مواتية مع انتشار المخدرات، والبقاء والبطالة والهجرة غير المنظمة الى المدينة فى خلق مناخ صالح لازدهار الجريمة فى البلاد - فانتشرت انتشاراً كبيراً على مدى الفترة ١٩٢٢ - ١٩٥٢ وعجز البوليس عن ابتلاع ارتفاع معدلاتها لو حتى تثبيتها عند معدل محلول .

كان مقتل جهاز البوليس فى لوقت تبار الجريمة يرجع فى الواقع الى مئولت خارجية وأخرى داخلية - تمثلت الأولى فى الإزمات المالية التى مرت بها البلاد خلال العشرينيات والثلاثينيات وما تروقت على كفاف من زحقت جيوش المائولتين الى المدن ليقتلوا حياة جديدة تمتد على مائولت المختللات والسرقة والنقل والبقاء .

واضحت النظام الإدارى فى الرقبة المجمع لغير حثري باستخدامه فى الصراع الحزبى وتكتيل العصبية القبلية - فالتصرفات الجهاز الإدارى فى

الريف من ولجبه في قمع الجريمة الى الدخول في متاهات الصراع الحزبي —
وازدحم الريف المصري بالاضغاث والحزبات التي افرزتها الانتماءات الحزبية
لعدد البلاد والمشاريع ، وأثر هذا في ارتفاع معدلات الجريمة وفي ظهور
انواع جديدة من الجرائم .

وجرت حكومات الفترة موضوع الدراسة على الزج بجهاز البوليس
في لعبة السياسة الحزبية ، سواء لتغيير نتائج الانتخابات بالتزوير والتزيف
او بتعيين المحاسبين من رجال البوليس والادارة في المناصب القيادية وخلق
جهاز بوليس موال — حتى اذا جاءت حكومة أخرى ألقت بالجهاز الذي خلقته
الحكومة السابقة في عرض الشارع وألقت بجهاز موال جديد ... وهكذا
فسد جهاز البوليس تسليها نتيجة لاستخدامه لتحقيق المصالح السياسية
الحزبية .

وفي ظل نظام الامتيازات الأجنبية نعم بلرونات الجريمة الأجانب
بحرية وأمان اتفاحا لهم نشر جرائم المخدرات والدعارة على اوسع نطاق في
البلاد مساهمين في ارتفاع معدل القتل الاجرامى في مصر .

اما العوامل الداخلية فقد تمثلت في عدم تجانس العنصر البشرى
في الجهاز — فاحتوى ضباطا من الجيش ومن تحت السلاح وخريجي مدرسة
البوليس ومعاونى ادارة مدنيين ورجال قضاء — ولتختلف المستويات الثقافية
بين هؤلاء جميعا — وظلت الدراسة في مدرسة البوليس من المناهج الدراسية
اللازمة لتخريج ضباط بوليس فكارين على أداء الواجب المفروض عليهم —
وتسخدم جهاز البوليس لفسادله منلحا وظلينا ردينا تكلفت فيه الأعمال
الادارية المرحقة والأعمال القضائية المتشعبة والارفاق البدنى والعقلى
والقيادة الغير صالحة — ونظم التوظيف والرقابة الازهلية — وجداول
المرتبات الغير كافية ونظم الترقية الجائرة — تكلفت كل هذه الأمور لتتدمر
ضابط بوليس مطعون مخيون محروم — انعكس وضعه هذا على أسلوبه
في معالجة الجريمة وفي التعامل مع المواطنين — أما العسكر والخبراء فقد
اختفوا من أسوء العناصر ونفعت لهم مرتبات ضئيلة كانت محرسا على
ارتكابهم للجرائم — الى جانب تغنى الجهل والمرض منهم .

وعندما سعى المخططون لجهاز البوليس لاصلاحه لم يتقدموا خطط
 الاصلاح للسايمة — فتخطت نظم الدراسة في المدرسة بين قصيرة الأمد
 وطويلة — وتنوع مؤهل الانحياز بها — وتعملت نظم للحاق الرتب
 الوسطى وشروط توظيفهم — ولم يتيسر تطبيق اساليب البحث الجنائي
 الحديثة ، واستمر استخدام اساليب المخبين للسافجة في كشف غولمض
 الجرائم . وعندما فطن المسئولون الى أهمية تطبيق نظام التخصص طبقوه
 على جرائم محدودة وبصورة تافهة — لكنهم استطاعوا تطبيق التخصص
 في مقام التمييز بين الجريمة الجنائية والجريمة السياسية — وتمتقوا في
 التخصص في الأخيرة بحيث بدا واضحا ان الاهتمام بالجريمة السياسية كان
 على حساب الجريمة الجنائية . لكن اهم ما يوجه الى الاصلاح في البوليس
 انه اغفل الجانب الانساني .

وعندما ان للوجود البريطاني في البوليس ان يرحل سعى المخططون
 لجهاز البوليس ان يملأوا الفراغ بانشاء نظم الكونستبلات الوطنيين — ورفع
 المستوى اللغافي للضباط بتعديل مناهج الدراسة في مدرسة البوليس —
 وشغل الرتب العليا في الجهاز بضباط وطنيين — ولم تلق عملية ملء الفراغ
 النجاح الذي كان مملولا منها بمد خروج العناصر الأوروبية من البوليس
 لأسباب ترجع الى الاستمرار في حشو مناهج الدراسة بمدرسة البوليس
 بمناهج بعيدة الصلة عن الدراسة العملية اللازمة للضباط — وإلى سيطرة
 العناصر التي تعلمت على ايدي الانجليز على المناصب العليا في الجهاز
 بحيث أصبحت هذه العناصر الوطنية استمرارا للوجود الانجليزي في
 البوليس لأحرى .

وقد تعثرت خطوات التحديث والتطوير — فلم تستطع ان تلاحق
 الابتاع السريع للتطور في الجريمة ، وتداخلت السياسة في عمليات التنظيم
 فتسببت في اصابة جهاز البوليس بالتخلف والقصور .

وتلجأت الحرب العالمية الثانية مصر — وتدخل الأثر الاقتصادي
 القاجم عنها ليزيد من معائب النلس — فارتفعت امباء الميفة ولجحت الاكوات
 واكتفت الموائد الضرورية — وانقطع الفقراء يبحثون عن الحل — تكلفت

الجريمة التي ارتفعت معدلاتها رغم محاولات إيقظها عن طريق اتخاذ القرارات الاستثنائية كالاعتقال — ولكتلت البلاد بالقنصوات المجارية التي تركت ما تتركه الجيوش وراءها من مصول للفساد الاجتماعى والأخلاقى — وأسهم الجنود فى زيادة الجرائم الجنائية والأخلاقية — وعرفت مصر اشكالا جديدة للجريمة لم يكن لها بها صلة من قبل .

وتطورت تنظيمات أجهزة الأمن السياسى مع تطور الجريمة السياسية — فكانت بسيطة فى البداية عندما كتلت الجريمة السياسية فى مهادها ، ثم ما لبثت أجهزة الأمن أن تطورت وتشعبت فروعها منع مقبم تيارات سياسية جديدة — ثم بدأ جهاز الأمن السياسى يميل الى الانحراف منع سوء استخدام الأجهزة . الحاكمة له للتكفل بالخصوم السياسيين وانفراد الجهاز بهم حماية الحكم وركون الأخير اليه ومنحه ثقته — وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى حصانة أجهزة الأمن السياسى ضد الرقابة الشرعية والمساطة القانونية — الأمر الذى تزايدت معه تجاوزات أجهزة الأمن السياسى المتمثلة فى التكفل والتعذيب والخروج على القانون بل والقتل . ومحبب هذا تطور خطر فى أسلوب معالجة السخط السياسى والمعارضة باستخدام (القوات العسكرية) المخصصة للمحافظة على النظام أساسا — لضرب القوى المعارضة والتكفل بها بصورة تحول معها التعامل مع العمل السياسى من أسلوب القانون الى أسلوب لينتقية — وكان هذا كله على حساب أمور كثيرة فى جهاز البوليس — أساءت الى الجهاز وتنظيماته أيضا إساءة .

ونجحت الزعامة والاشراف البريطانى على الجهاز منذ بدايات الفترة الحديثة من تاريخ مصر فى صبغ البوليس بصيغة الولاء للوجود البريطانى ومؤسسلته فى مصر — وظهرت فى الجهاز مدرسة ظلت على ولأها للسفارة البريطانية تهدها بأهم المعلومات عن الأمن والسياسة وتزودها بأسرار خطيرة قد تخفى عن المسؤولين المصريين بصورة وصمت العاملين مع الوجود البريطانى بوضحة العمالة والقامر — وأصبح رجال البوليس من المسؤولين عن الأمن السياسى وغيره هم ميون الوجود البريطانى داخل

القصر الملكي والوزارات - بل وتدخلوا في قضايا سياسية من صميم اختصاص السلطة .

وجاءت قمة المساة عندما عهد الى جهاز البوليس المدني بقمص شخصية الجيش وارتداء عبائه ، وتنفيذ مهمة مواجهة المحتل في منطقة القناة بعد الفاء المعاهدة ، فدخل في مواجهات ليس اهلها ولا معدا لمقابلتها فكثت المنبحة التي تعرض جنوده فيها للقتل دون مبرر - فلما أوجعته ضربة المحتل تقطع على رئاساته يطلب الموائد مسوق راسها ويهدم النظام والاستقرار الذي كان يعتمد عليه في حفظه وصيقلته - وانتهى هذا كله بمساة احترقت فيها للعاصمة في ٢٥ يناير ١٩٥٢ بينما وقف جهاز البوليس كله بترج على ما جنت يده .

لقد كان جهاز البوليس على مدى الفترة موضوع الدراسة ضحية تنظيمه وترتيبه :

فقد نظمت قيادته في وزارة أسست ثبما لنظم التنظيم المؤسس على الخلط بين الأجهزة الاستشرية والتنفيذية - والتنظيم العسكري - والتنظيم المؤسس على التقسيمات الوظيفية - وانشج هذا كله جسدا ضخما مترهلا منتفخا بالمؤسسات والادارات المتدخلة الاختصاصات .

ثم كبلت نروع الجهاز في للنطاق الجغرافي للبلاد بقيود شبكة مركزية عظيمة النفوذ حبست على الجهاز انفسه بنتيجة مؤداها انعدام الابتكار والتجديد - وتعاظم الخوف من المسؤولية عند اعضاءه .

ولخضع الجهاز لنظام رئاسي اداري معقد منحت فيه للعبة سلطات ضخمة لاكمال السيطرة وضبط اعضاءه فكان هذا النظام احد عوامل تخلف الجهاز نفسه وفساده ، حيث تقشت فيه اساليب النفاق والرياء دوما لخطر الاحتكاك بهذه القيادات التي كانت في اغلب الأحوال غاشمة ومسيحة متباهية بسلطانها ونفوذها . وهذا بدوره أدى الى خضوع افراد الجهاز لرقبتهم رؤسائهم الذين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات - فظهرت

تضايًا للتفريق وتحنيف وتعديل لوصف الجرائم ومدم اثبات وقوعها والامتناع عن قبول بلاغات الناس تنفيذًا لرغبات الرئاسات التي كتبت تريد تقديم صورة غير حقيقية للأمن العام الذي كانوا مطالبين بالحفاظ عليه ومسيقته ٠٠١ .

ونتيجة لهذا كله أصبح دور جهاز البوليس هو إخفاء الجرائم وليس كشفها حفاظًا منه على تقديم صورة غير حقيقية لحالة الأمن العام .

وتدخلت الحكومات المتعاقبة على مدى الفترة موضوع الدراسة في شئون الجهاز فاستخدمته لتحقيق مصالحها في محاربة الخصوم السياسيين ... ففتزعتهم الأهواء السياسية وفقدت وظيفته الأساسية في ظل هذا الصراع السياسي .

وفشل المخططون للجهاز في توفير التدريب التخصصي اللازم أو لتعداد والمعدات اللازمة لتعليم جهاز البوليس بولجيه في حفظ الأمن فتمتع في متابعة الجريمة وعجزت امكانياته عن ملاحقة التزايد السريع في معدلات الجريمة .

وتعددت سياسات تنظيم الجهاز — فثارة يظلب الجانب السياسي على الجانب الجنائي في شأن وظيفة الجهاز ، وثارة يعسكر للجهاز على خلاف شكله المدني حتى انتهى الأمر الى فقدان جهاز البوليس لحقيقه هويته — أهو جهاز للأمن السياسي أم الجنائي أم لهما جما — أهو جهاز عسكري أم جهاز مدني .

ولأن الجهاز عاش حياته على مدى الفترة موضوع الدراسة تابعًا للنظام الحاكم ومنحازًا اليه ينفذ أوامره ونواهيها ايا كتبت دوافعها .

ولأن النظام الحاكم على مدى الفترة موضوع الدراسة كان في أغلب الأحيان لا يمثل الناس تمثيلًا حقيقيًا — فبعد أصبح جهاز البوليس بالقيمية يخدم مصالح النظام الحاكم فيحميه ويؤيده وينصره — وكان ناتج هذه الحقيقة هو وجود فجوة عميقة بين الجهاز وبين جموع الشعب القريب

عن حكاية الذين استعانوا بالجهاز لحيلتهم من غضبة هذا الشعب
المفلوب على أمره

لقد كانت سلطة الحكم محصورة في فئة معينة تصود جنورها
الى الطبقة الرأسمالية المسيطرة على مصادر الثروة — فئة البشوات
والاقطاعيين والملك .

وكان معنى هذا ان يكون جهاز البوليس باعتباره جهازا تابعا للنظام
الحاكم بوليس للطبقة الرأسمالية الثرية — وان ينحصر دوره في
الحفاظة عليها وحيلتها من الطبقات الأخرى الناقمة الغاضبة — طبقة
الفقراء والكادحين والمحرومين .

لهذا لم يكن غريبا أن يكون سلوك جهاز البوليس على هذه الصورة
التي قدمتها صفحات هذه الدراسة .

تم بجهود الله

الملاحق

— الملحق رقم (١) جدول يوضح تسلسل حوادث القتل ضد الوجود
البريطاني في مصر من ١٩١٤ — ١٩٢٤ .

— الملحق رقم (٢) لائحة بشأن بيوت «المجاهدين» مسجلة بتاريخ
١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

F. O. 371 — 73484 — J 4144 — الملحق رقم (٣)

F. O. 371 — 80381 — JE 1054 — 47 — الملحق رقم (٤)

الملحق رقم (٢)

لائحة بشأن بيوت الماهرات

نظام الداخلية .

بعد الاطلاع على لائحة بيوت الماهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المخططة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للأمر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ .

قرار ما هو آت

مادة ١ - يعتبر بيتا للماهرات كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاملات عادة لعمل الفحشاء ولو كانت كل منهن سالكة في حجرة منفردة .
منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا .

تعليقات - المقصود بهذه المادة المحلات المدة لارتكاب الفاحشة علانية أي المشهورة بقها مأوى للنساء الفواحش . أما البيوت المعبر عنها بسرية التي يتردد عليها بعض النساء خفية لهذا الغرض فإن ظهرت بحالتها الحقيقية وأصبحت موضوعا لشكوى السكان المجاورين لها ينبغي حينئذ على جهة الادارة جمع كافة الاستعلامات الكافية للتحقيق من أنها معسدة حقيقة لتواجد نساء مخصصات أنفسهن للفاحشة ومتى ظهر ذلك جليا بتحقيق يجريه المحافظ أو المدير بنفسه أو تحت مبادرته تعتبر من بيوت الماهرات ويسرى عليها مفعول هذه اللائحة (مستخرج من منشور الداخلية السابق مسدوره في ٢٢ نوفمبر سنة ٩٦ نمرة ٩٩) وكذلك المحلات المزعوم أنها مجرد فنادق (أوفيلات) أو أنها أود مفروشة وتكون في الواقع مستعملة لارتكاب الفاحشة . متى تحقق للبوليس استعمال محل من هذه المحلات لاجتماع الفواحش أو تواجدهن فيه عادة تتخذ تحسوه الاجراءات اللازمة على مقتضى احكام هذه اللائحة (من منشور الداخلية الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٥ نمرة ١٦٥) .

مادة ٢ — لا يمكن فتح بيوت العاهرات الا في الاخطاط التي يعينها لذلك
خاصة المحافظ او المدير . ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز
وجود اتصال بينها وبين مسكن اخرى او دكاكين او محلات عمومية .

تعليمات — متى تقرر العمل بهذه اللائحة في جهة من الجهات بمصادقة
نظرة الداخلية يجب التحقيق في انتخاب الأخطاط التي تعين لبيوت العاهرات
منعا لشكوى أرباب العائلات (من منشور الداخلية نمرة ٩٩ سنة ١٨٩٦)
« راجع نص المادة (٢٧) من هذه اللائحة » .

مادة ٣ — الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يفتحوا أو يغيروا
بيوتاً للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعيرين ■

أولا — للقصر الذين لم يتقرر رقتهم والحجور عليهم ■

ثانيا — المحكوم عليهم بمقوية جنائية لارتكابهم جنية مالية ■

ثالثا — المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مبروكة
أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو اخفاء جاني
أو انتهاك حرمة الأدب علنا أو تعريض قاصر على الفسق وذلك في حالة
ما اذا كانت العقوبة لم تمض عليها خمس سنوات ■

رابعا — الأشخاص الذين كانوا يغيرون بيوتاً للعاهرات وحكم عليهم
بإغلاقها لأسباب متعلقة بإدارتها ولم تمض ثلاث سنوات كاملة على هذا
الحكم ■

تعليمات — متى علم البوليس أن بيتا من هذه البيوت قد استمر
لفتح أو إدارته شخص آخر غير صاحبه الحقيقي الذي يكون قد منعه
من ذلك سبب من الأسباب المنصوص منها في هذه المادة يقدم محضر
مخالفة ضد كل من صاحب المحل والشخص المستأجر وتتوزع فيه الظروف
التي تدل على أن الشخص المتظاهر بأنه صاحب المحل لم يكن في الحقيقة إلا مستأجرا
سجل (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ■

مادة ٤ — صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للماهرات سابق قيده يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيلة في المدة الموضح عنها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه تلك الأحكام نهائية .

مادة ٥ — يجب على من يريد فتح بيت للماهرات أن يخطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسئولًا كذلك في حالة وقوع مخالفة .

مادة ٦ — الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمسقة من فئة ٣٠ مليا بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الإيضاحات الآتية :

أولا — اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتبليغته .

ثانيا — موقع البيت وسدد الغرف التي يشتمل عليها .

ثالثا — اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتبليغته .

تعليمات — قد طبع المثال المذكور (أورنيك نمرة ١١ ج) لكي يصرده منه الى أصحاب الشأن بالثمن المقرر للورقة التمسقة وتوضع على كل نسخة ورقة لصق بدل ثمنه بقيمة هذا الثمن (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) ولا تعطى رخص من بيوت الماهرات بل متى تحقق عدم وجود أى مانع تعطى لمقدم الاخطار شهادة قيد على الأورنيك نمرة ١٣١ بعد أن يشطب منه (محل مسمى) ويكتب به (بيت ماهرات) وتُسبِّل منه مواثد لائحة المحلات العمومية ببولد لائحة بيوت الماهرات .

وتقيد بيوت الماهرات في دفتر يخصص لها من الأورنيك نمرة ١٢٩ مع اجراء التعديل فيه حسبما ذكر آنفا لمن منشور الداخلية نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨ .

مادة ٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن
مقدم الاخطار او شهادة من السلطة المتابع لها دالة على عدم صدور
حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة .

ويتمهد مقدم الاخطار تمهدا صريحا بان يتبع في ادارة البيت احكام
هذه اللائحة .

مادة ٨ - يجب على مقدم الاخطار ان يقدم للمحافظة او المديرية
في ظرف ثمانية واربعين ساعة على الاقل قبل فتح البيت كشفا محررا على
حسب المثال الذي يقرره البوليس ومحتويا على اسماء العاهرات والخدم
وكافة الأشخاص المقيمين في البيت او الذين يؤدون فيه اى خدمة مع
بيان القلوبم وسنهم وتابعيتهم .

تعليمات - قد طبعت النظرة المثال اللازم لهذا الكشف (اورنيك
نيرة ١١ د) وهذا الاورنيك يصرف لأصحاب البيوت بشن قدره ٢٠ مليما
عن كل نسخة منه (من منشور الداخلية نيرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٩ - يمكن فتح بيوت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ
تقديم الاخطار المنوه منه في المادة (٥) وبعد مضي ثمانى واربعين ساعة
على الاقل من تاريخ تقديم الكشف المنوه منه بالمادة (٨) . ما لم تعلن
المحافظة او المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث
تكون المعارضة مبنية على احكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة
او على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف .

ويجب اعلان المعارضة أيضا لمالك العقار الموضح منه في الاخطار .
تعليمات - اذا لم توجد موانع تستوجب المعارضة سوى عدم
استيفاء الاخطار أو الكشف فيكلف مقدمهما باستيفائهما بأقرب ما يمكن من
الوقت فان لم يذهن أو لم يتيقز ذلك يعلن بالمعارضة في الميعاد التقونى .

ويقتضى ان اعلان المعارضة يكتب على ثلاث نسخ (من الاورنيك

نمرة ١٠١ هـ) أحداها لعدم الاضرار والثنية لمالك العقار والثالثة تحفظ
مع الأوراق الخاصة بالمحل بعد استيفاء صيغة الاعلان (من المنشور
نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٠ - لجنة الادارة في حالة عدم تقديم الاضرار من أصحاب
المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا
كان أصحابه يبيعون لدولة اجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موافقة
تفصل التابعين هم لهم .

ويعلن هذا القرار بطريقة ادلرية الى صاحب المحل ويرفق به صورة
مصدق عليها من الامانة المحتوية على رأى التفصيل بالموافقة ويكتبه شيخه
باعتقال المحل او بتكديم الاضرار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في
طرف ١٥ يوما . فتمت مضي هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بقتضى
التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اضرار مالك
العقار بالتنبيه الذي أعلن لصاحب المحل .

تعليمات : اذا كان صاحب المحل من التبعة الاجنبية يمتنع على جهة
الادارة مخاطبة القونصلاتو عنه وتكديم ما يلزم لاقناعها بان المحل معد
لارتكاب الفاحشة والحصول على موافقتها كخلة على اعتباره من بيوت
العاهرات ولذا تعدد أصحاب المحل وكناتوا من تبعيات مختلفة وجب
الحصول على اقرار من القونصلاتو التابع لها كل منهم (من المنشور
نمرة ٩٩ سنة ١٩٠٦) .

وينبغي أن تعلن مع كل قرار صورة مطبقة للأصل من اعادة التفصيلاتو
المشتتة على الرأى المتضمن الموافقة ويكتب كل قرار على ثلاث نسخ (من
الأورنيك نمرة ١١ ب) أحداها لصاحب المحل والثانية لمالكة والثالثة
تحفظ مع الأوراق (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١١ - إذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على
صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للحافظة او المديرية في ظرف ثلاثة أيام

مع تقديم شهادة من نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها في المدة المذكورة .

ويجب على كل صاحب بيت للماهرات أن يعلن للمحافظة أو المديرية في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الأشخاص للواجب درج اسمائهم في الكشف النصوص منه بالمادة (٨) مع بيان كثرة الايضاحات المقررة بذلك المادة .

تعليمات — الاعلان الذي يقدمه صاحب المحل الجديد يجب ان يكون على ورقة تلفة من فئة ٢٠ مليا ويوضح فيه اسم مقدمه ولقبه ومحل اقلية وتبعيته ونمرة قيد البيت وموقعه . وتذكر فيه شهادة السوابق المرتقة به وكذلك الاعلان الذي يقدم من تغيير في الأشخاص المدرجين بالكشف يجب ان يكون على ورقة تلفة من فئة ٢٠ مليا (من المنشور نمرة ١٦٥ لسنة ١٩٠٥) .

مادة ١٢ — ينبغي الاخطار من نقل المحل من جهة الى اخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الأقل ويمكن اجراء النقل في اليوم للسلاسل عشر ما لم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك بناء على احكام المادة الثانية من هذه اللائحة .

تعليمات — هذا الاخطار ايضا يكون على ورقة تلفة من فئة ٢٠ مليا ويشتمل على البيانات اللازمة لتعيين موقع البيت الجديد جيدا وعدد الغرف المشتمل عليها واسم ملاك العقار ولقبه ومحل اقلية وتبعيته . ويرفق معه ايصال الاخطار السابق تقديمه من المحل الأصلي (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥)

مادة ١٣ — كل شخص تابع لبيت من بيوت الماهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغاً سن الرشد القانوني .

تعليمات — سن الرشد القانوني هو بلوغ السنة الثامنة عشر من العمر فإذا علم البوليس بوجود أحداث لم يبلغوا الرشد ذكورا كانوا

أو أننا تابعين لأحد بيوت الماهرات أو مستخدمين به فعليه أن يحرر محضرا ضد صاحب المحل وضد الأحداث أيضا ويجب منع هؤلاء الأحداث من الإقامة في المحل بعد صدور الحكم ضدهم . وفيما يختص بأصحاب البيوت التابعين للحكومة المحلية تعتبر الحادثة جنحة طبق المادة (٢٣٣) عقوبات ويقدم المحضر للنسابة فلذا لم تتوفر شروط هذه المادة يصير تطبيق المادة (١٤) من اللائحة وعند ذلك تعيد النسابة المحضر لتقديمه للمحكمة المركزية . أما أصحاب بيوت الماهرات التابعين لدول أجنبية فيقدم ضدهم محضر مخالف طبق المادة (١٣) من اللائحة .

ولما الأحداث فيملكون بصفة مخالفين للمادة (١٣) المذكورة (من المنشور نبرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٤ — كل مومسة تكون موجودة في بيت الماهرات يجب أن تكون حائزة لفكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه الفكرة يجب تجديدها سنويا .

تعليقات — هذه الفكرة (أورنيك نبرة ١١) تلصق عليها صورة المومسة الحرة باسمها (من المنشور نبرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ١٥ — كل مومسة تكون موجودة في بيت للماهرات يجب أن تقدم لإجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المتوط بمكتب الكشف وإن لم يوجد بمعرفة طبيب بصرح له بذلك من طرف مصلحة الصحة .

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تترأى له منه على الفكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة . والبوليس الحق أن يجري الكشف على الماهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون إبداء عذر مقبول وله مراجعة الكشافات المرضية التي تتقدم منهن لاثبات اعتذارهن .

تعليقات — يجب أن يكون المحل المسد لمكتب الكشف في النقطة

المخصصة لبيوت العاهرات وينتخب هذا المحل بالانحداد مع منتهى الصحة وتكون أجرته على اصحاب بيوت العاهرات متى أمكن ذلك (من المنشور الصحى الرقم ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٧) .

وإذا قدمت إحدى المومسات شهادة طبية بأن تأخيرها عن الكشف كان بسبب مرض فللبوليس تحقيق ما تدون بالشهادة في حالة الشك في صحتها . وبما أن المادة (٢٢) من هذه اللائحة تخول لضباط البوليس استصحاب طبيب عند الدخول نهرا في بيوت العاهرات فيمكن تكليف الطبيب بالكشف حالا على المومسة التى تأخرت عن الحضور للكشف (من المنشور نمرة ١٦٥ سنة ٩٠٥) .

ولا يتصرح للمومسات بالانتقال من دائرة المدينة او الجهة المقربات إليها الى جهة أخرى للاقامة فيها مؤقتا أو قطعيا الا بعد الكشف عليهن بمعرفة الطبيب للتحقق من سلامتهن من الأمراض المعدية أو مدها (منشور نمرة ١٤ سنة ١٨٩٨) .

مادة ١٦ — كل مومسة يتحقق لصابتها بمرض زهرى يجب عليها الامتناع عن الاقامة في بيت من بيوت العاهرات .

مادة ١٧ — المومسات من رميا الحكومة المحلية اللاتى يتضح للطبيب اصابتهم بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن .

فاذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى اقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نظهن . أما مصاريف العلاج وقدرها أربعة قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والنساء المصابات بوجه الفضل والشهادة التى يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صلح قابل للتنفيذ لصالح الادارة وكل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة اجنبية يبلغ عنها الاتصالات التابعة لها .

تعليمات — التمساء التابعات للحكومة المحلية يرسلن للمستشفى مع شهادة الطبيب . أما الأجنيبيات فتُرسل شهادة الطبيب المختصة بهن مسورا للتفصالات التابعات إليها بواسطة المحافظة أو المديرية وعلى البوليس التحقق من عدم بقاء المريضة في بيوت العاهرات وإذا وجدن فيهما بدون أن يثبت شفاؤهن يقدم ضدهن محضر مخالفة (من المنشور نمرة ٩٩ سنة ١٩٦٠) .

مادة ١٨ — أحكام المواد الأربعة السابقة تسرى أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللاتي يزيد سنهن عن خمسين سنة فيجوز اعتقالهن من الكشف الطبي .

مادة ١٩ — لا يجوز للهومسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالنوافذ .

مادة ٢٠ — أصحاب بيوت العاهرات مسئولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ .

مادة ٢١ — لا يجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب بالملاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا واللاتسكية والواحد وثلاثين والثلاثين والأريمين والفرعون والروليت وماكينه الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعه للعب وكذلك الأشياء التي حصل للعب بها .

مادة ٢٢ — يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستنصبوا طبيبا .

ويجوز لضباط والأمنار للدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعذ أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانبين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستخانة بهم .

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبى يوجد عادة أو مرضا فى بيت من بيوت الماهرات الا فى الاحوال المنصوص عليها فى اللوائح الجارى العمل بها فيما يختص بالأجنب .

مادة ٢٣ — كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة ما عدا أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

وفى حالة ارتكاب مخالفة ثانية فى ظرف سنة أو فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المواد المذكورة فى الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس مدة لا تتجاوز اسبوعا أو بلحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٢٤ — فى حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة ٢١ يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التى تكون قد ضبطت .

مادة ٢٥ — ينهى الحكم باقتال المحل فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٦ و ٢٧ وكذلك فى حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار اذا كان صدر فى بحر الثلاث سنوات الماضية حكما فى مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعلقوا فى بحر المدة المذكورة .

ويجوز الحكم باقتال البيت فى سائر الأحوال الأخرى .

مادة ٢٦ — للحكم الصادر باقتال المحل يصير تنفيذه فى حق صاحب المحل بدون التفتل لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الاختام تأييدا لتنفيذ مفعول الاقتال والبيوت المحكوم باقتالها لا يجوز إعادة فتحها فى بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقتالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون إذن منه .

تعليمات — كل حكم صادر بالتقال بيت من بيوت الماهرات يجب أن يكون تنفيذه بمعرفة أحد الحضرين ومتى كان الأمر يختص بوطنيين فقط فيرافق المحضر ضابط بوليس يضع ختمه بالجمع الأحمر على باب البيت تأييدا لتنفيذ الأفعال ولكن إذا كانت الأحكام صادرة ضد أجانب فليجاء لمجراء الختم يكون بمعرفة المحضر .

تبقى الاختتام على الباب مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وفي حالة ما إذا كان مالك العقار يرغب إعادة فتح البيت قبل انتهاء هذه المدة يجب عليه أن يقدم من ذلك طلبا للمحافظة أو المديرية. ولذا ثبت أن المالك سليم النية وأن الغرض من فتح البيت ثانية هو السكن وليس استعماله للفاخرة فيصرح المحافظ أو المدير برفع الاختتام وفتح المحل ثانية لصالح مالكه ويتحرر من ذلك محضر يتوقع عليه من المالك ويحفظ بالملف (دوسيه) .

ومتى كانت الاختتام وضعت بمعرفة أحد الحضرين فيكون تحرير محضر رفعها بمعرفة أحد الحضرين أيضا بناء على طلب المالك (من منشور الداخلية نمرة ١٦٥ سنة ١٩٠٥) .

مادة ٢٧ — يبرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولية سنة ١٨٩٦ ويجوز أن يتقرر سريتها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويمن فيه الأخطاط التي تفتح بيوت الماهرات فيها .

وبيوت الماهرات الموجودة في الأخطاط الأخرى يجب اقتالها في الميعاد الذي يصدد في القرار المخور بحيث أن هذا الميعاد لا يجوز أن يكون أقل من شهر .

وللببوت الموجودة في الأخطاط المعينة يجب على أصحابها تبديها في بحر الثلاثين يوما التالية لنشر القرار طبقا لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه اللائحة .

• مادة ٢٨ — تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧ .

مادة ٢٩ — يسرى مفعول هذه اللائحة بعدد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

• تحريرها بالقاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ .

(مصطفى فهمي)

الحق رقم (٢)

F. O. 371 — 73464 J 4144

Copy L J A

W. B. Emery Esq., M. B. E.
British Embassy Cairo
6th May, 1949

Ds (E) Ds - P - 62

Head of S. I. M. E.

G. H. Q., MELF

J. G. Tomlinson Esq.,
British Embassy, Cairo.

D. S. O. Canal

C. X. (C)

(1) I saw (Tuba) at the Governorate on may 5th; the interview was, of necessity, being continually interrupted with a stream of visitors congratulating him on his promotion to the rank of (Miralal) which the prime Minister has bestowed on him in connection with his work against the (Ikhwan El Muslimeen).

(2) When questioned about the present position in (Ikhwan) affairs (Tuba), while admitting that the press reports are grossly exaggerated, stressed the fact once again that in his opinion the (Ikhwan) was almost completely broken. This view, as you will remember, was not entirely supported by (Trombone), but at any rate (Trombone's) views were expressed prior to the successful raid which was carried out on the 29th April; with regard to this raid, (Tuba) gave the following figures of the arms and other material siezed by the police, while they did not reach the astronomical figures that appeared in the press, they look, nevertheless, impressive. They were :

23 Sten and Vickers sub-machine guns.

11 Revolvers.

over 1,000 hand grenades.

over 10,000 pieces of gelignite and dynamite, much of which was already packed in boxes in preparation for outrages.

Large quantities of gun cotton.

8 time bombs.

More than half a million rounds of ammunition, both rifle and small arms.

A radio transmitter.

5 police uniforms, 3 for Naffar, and 2 for Constables.

(3) I questioned (Tuba) about the press report that a second raid, in which arms had been found, had taken place on May 1st; but he stated that this was not correct, no such raid had been carried out. I also asked him about the press report which appeared in the " Gazette " on May 5th; stating that one of the arrested men had Confessed that two of the terrorists gang had planned to murder (Abdel Rahman Amar Bey). (Tuba) said that this report was also exaggerated, it was true that one of the arrested men said he " thought " there was a plot to murder the Undersecretary.

(4) Discussing the position of the (Wafd), (Tuba) said that (Nahas Pasha) wished once again to boycott the forthcoming elections on the plea that a fair ballot would be impossible under Martial Law. However, Nahas was over-ruled by the majority of the Wafdist Leaders Led by (Serag El Din) who pointed out that another boycott would merely mean that the (Wafd) would be out of power for five years by which time they would be forgotten and broken up by political force.

The (Wafd), therefore, while protesting against the continuation of Martial Law, will fight in the elections.

(5) (Tuba) said that the date of the general elections was not yet fixed, but it must take place before September, with the continuation of Martial Law and the freehand that the police now had he did not anticipate any great trouble in Cairo or Alexandria, but he thought that in the provinces a certain amount of unrest must be expected.

(6) We then discussed the recent capture of forged American 20 dollars bills, and he showed me a specimen which, unfortunately, he had to keep. Nevertheless, he has promised to get me one. Examination of the specimen bore out all that (Fish) had said about them; only the most ignorant "Fellah" could be deceived by such a crude forgery. (Tuba) was amused at any idea of Russian origin and said he was convinced that the forgeries were made in the Middle East, probably in Teheran. He said he had no knowledge of any forged British notes or gold.

(7) I asked him if he supported the view that the directive of Middle East Communism had shifted from the (Lebanon) to (Iraq), and he said he "thought" it had. When questioned as to evidence of this, (Tuba) explained that liaison with Iraqi police had proved that many printed pamphlets and other literature had been made in (Baghdad) and furthermore, they suspected the movements of certain individuals between Iraq and Egypt were connected with communist activities. He said that in co-operation with the Iraqi police close watch was now being made on anyone travelling between the two countries.

(8) (Tuba) gave me a List of Soviet air arrivals which will be forwarded to you under separate Cover.

W. B. Emery

الملحق رقم (٤)

F. O. 371 — 80381 — J E 1054 - 47.

Top Secret

1. After an appointment by telephone Miralai Mohammed Imam Bey, Assistant Commandant, Cairo City Police, came to see me in my office at 12.20 today.
2. He opened the conversation by saying that he had come with a semi-official message from (Fuad Serag Al-Din Pasha), which the Minister wished me to pass verbally to the British Ambassador. The message was as follows :

" Fuad Serag Al-Din Pasha wanted the Ambassador to know that he undertook that there should be no demonstrations or actions taken against British interests which he would not at once suppress. He wished His Excellency to be assured of this fact. He begged His Excellency to take no notice whatsoever of rumours and stories which he knew were being spread in almost every circle. These rumors were started by the opposition with the intention of causing trouble. Further more, Fuad Serag Al-Din Pasha wished His Excellency to believe that he was doing all in his Power to put an end to the present difficulties between G.B. and Egypt and to bring about a peaceful solution to our troubles.

3. When he delivered the message Imam Bey went on to tell me that although the situation was difficult he felt sure that Fuad Serag Al-Din Pasha, whom he described as in reality the most powerful man in the Wafd, was undoubtedly sincere in his wishes for a solution of the Anglo-Egyptian impasse. I may say in passing that we have known for some time Imam Bey was undoubtedly high in Fuad Serag Al-Din Pasha's confidence so it is not surprising that the Minister should select him as his messenger.

November 27th, 1950

W. B. Emery

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - وثائق غير منشورة :

— Russell's private papers — Egypt political J. O. 3801-Dt. 107.
258, st. Antony's college, Oxford.

— Charles Ryder's private papers DT. 107, St. Antony's
College, Oxford.

Killearn's private papers (formerly Sir Miles Lampson — St.
Antony's College - Oxford.

— Alexander Keown Boyd's private papers. DT. 107 — 82,
St. Antony's College - Oxford.

— Milner papers — Bodlean Library - Oxford.

— F. O.	141 — 838	1942
— F. O.	371 — 8990	1923
— F. O.	371 — 69210	1948
— F. O.	371 — 69250	1948
— F. O.	371 — 73461	1949
— F. O.	371 — 73464	1949
— F. O.	371 — 73659	1949
— F. O.	371 — 73662	1949
— F. O.	371 — 80348	1950
— F. O.	371 — 86354	1950
— F. O.	371 — 90116	1951
— F. O.	371 — 90118	1951
— F. O.	371 — 90120	1951
— F. O.	371 — 90122	1951
— F. O.	371 — 90143	1951
— F. O.	371 — 90145	1951
— F. O.	371 — 96858	1951

— F. O.	371 — 96859	1952
— F. O.	371 — 96861	1952
— F. O.	371 — 96862	1952
— F. O.	407 — 194	1922

— دار المحفوظات المصوية :

- ملف خدمة اللواء سليم زكي باشا — محفظة ٥٨٩٨ — مسلسل
- ٥٩٠٣٧ — مخزن ٣٧ — أوراق ٢٧٦ ∞
- ملف خدمة البكباشي ولورد فريدريك كونليف كيف — ملف ٢٩٢٤٦
- محفظة ٥٩٤ — عين ٣ دولا ب ٦٩ .
- ملف خدمة جناب المستر كين بويد — ملف ٤٣٢٥١ — محفظة
- ٣٥٢٥ — دولا ب ٣٦٣ — رف ١ .
- ملف خدمة البكباشي أبو المجد النافذ — مسلسل ٥١٢٨٢ —
- محفظة ٥٤٥٢ — رف ٢ — دولا ب ١٨٩ .
- ملف خدمة اللواء توماس وينتورث رسل باشا — مسلسل
- ٥٥٤٤٧ — دولا ب ١٠٦ — رف ٢ — محفظة ٥٣٤٥ .

— دار الوثائق القومية :

- محفظة ٦ داخلية .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أبريل ١٩٢٩ .
- محفظة ٤ داخلية .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) أكتوبر ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣١ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٤ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) نوفمبر ١٩٢٤ — يناير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٣٠ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٠ نوفمبر ١٩٣٠ .

- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ٦ مايو ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٩ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) فبراير ١٩٢٥ .
- محفظة مجلس الوزراء (بدون رقم) ١٩٢٥ .

— الحذف القضائي :

- القضية ١١ جنبايات السيدة زينب لسنة ١٩٢٥ .
- القضية ١٠٤ كلى سنة ١٩٢٦ مصر .
- القضية ١٨٤ جنبايات مصر القديمة لسنة ١٩٥٣ .
- القضية ١٠٧١ جنبايات قصر النيل لسنة ١٩٥١ .
- القضية ٣٣٣ جنبايات محرم بك لسنة ١٩٢٤ .

ثانيا — وثائق منشورة :

- القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (جمهورية مصر) ١٩٥٥ .
- الأوامر العمومية لنظارة الداخلية لسنوات : ١٩٠١ — ٣ — ٥ — ٦ — ٧ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ — ١٣ — ١٤ .
- الأوامر العمومية لوزارة الداخلية لسنوات ١٩١٧ — ١٨ — ١٩ — ٢٠ — ٢١ — ٢٢ — ٢٣ — ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٢٧ — ٢٨ — ٢٩ — ٣٠ — ٣١ — ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٣٦ — ٣٧ — ٣٨ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦ — ٤٩ — ٥٠ — ٥١ — ٥٢ .

- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٦ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٧ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .

- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣١ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣١ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٢ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٣ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٤ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٥ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٦ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٦ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٧ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .
- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة
لسنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .

- وزارة الداخلية — بوليس مدينة القاهرة — التقرير السنوى لسنة ١٩٥٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٣ .
- وزارة الداخلية — حكمة بوليس لقتال — تقرير من أعمال بوليس القتال عن سنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية ببولاق — ١٩٣٦ .
- وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٨ .
- وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢٩ .
- وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٢٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٠ .
- وزارة الداخلية — ادارة عموم الأمن العام — تقرير عن الأمن العام فى القطر المصرى عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٣٩ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٣٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٠ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية عام ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٦ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنة ١٩٤٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٩ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن العام بالملكة المصرية من سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٠ .

- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن بالعلم بالملكة المصرية عن
سنة ١٩٥٠ قضائية — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥١ .
- وزارة الداخلية — تقرير عن حالة الأمن بالعلم بالملكة المصرية عن
سنة ١٩٥١ قضائية — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٥٢ .
- الحكومة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٢٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٢١ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٤٠ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤١ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٤٢ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٣ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٤٣ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٤ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٤٤ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٥ .
- الملكة المصرية — مكتب المخابرات العام للمواد المخدرة —
التقرير السنوى من سنة ١٩٤٥ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٦ .
- الملكة المصرية — ادارة مكلفحة المخدرات — التقرير السنوى
عن سنة ١٩٤٧ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٨ .
- الملكة المصرية — ادارة مكلفحة المخدرات — التقرير السنوى
عن سنة ١٩٤٨ — المطبعة الأميرية بالقاهرة — ١٩٤٩ .
- وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٥ — المطبعة الأميرية — سنة
١٩٣٥ .

— وزارة الداخلية — « نظم البوليس والادارة » — المطبعة الأميرية
ببولاق — سنة ١٩٣٦ .

— وزارة المالية — تقويم سنة ١٩٣٣ — المطبعة الأميرية — سنة ١٩٣٤ .

— مصلحة الإحصاء والتعداد « احصاء القطر المصرى سنة ١٩٣٧ » .

— كلية البوليس الملكية (الكتاب الذهبى ١٨٩٦ — ١٩٤٦) .

— Further Correspondence respecting Egypt and sudan-part
CXXI. Jan. — June 1837.

— Parilamentary papers 1896, Vol. XCVII 'Annual Report for
1895.

— Egypt No. 1 (1904) Report by His Majesty's Agent and
Consul-General on the finances, Administration, and Condition
of Egypt and the Souan in 1903.

— International Labour office - Governing Body - 118 th ses-
sion - Geneva, 11-14 March 1952 "Report on Enquiry by
the representative of the Director - General into conditions
in the Suez Canal area.

ثالثاً - مصادر متنوعة (أجنبية) :

- Sir Thomas Russell Pasha " Egyptian Service 1902-1946 " London, John Murray, 1949.
- Sir Sydney Smith " Mosty Murder " — George Harrap — London, 1959.
- Wilson, Buffy " A new Look at the oldest Profession " Cambridge University Press, 1978.
- Gill, Derek G., " Illegitimacy, Sexuality and the Status of Women ". Holt, Rinehart and Winston — New York, 1977.
- Jones, Thomas E., "Prostitution and the Law", Cambridge University Press, 1951.
- Vatikiotis P. J., " The History of Egypt ", Weidenfeld and Nicolson, London, 1980, Second Edition.

مصادر متنوعة (عربية) :

- ابراهيم محمد الفحام « تطور البناء التنظيمى بوزارة الداخلية — دراسة تحليلية تاريخية — معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة — ١٩٧٤ .
- أحمد مؤاد عبد المجيد مدرس التحقيق الجنائى بمدرسة البوليس والادارة — الصاغ محمد على زيوار مساعد قومندان بلوك خفر محافظة مصر — الملازم أول حسين شفيق ضابط بوليس بلوك خفر محافظة مصر « المباحث السرية فى من وظيفة البوليس السرى لرجال الأمن العلم والبوليس » — الطبعة الأولى — دار الطباعة المصرية بشارع الدواوين — ١٩٢٦ .
- أحمد عادل كمال « لنقط فوق الحروف — الاخوان المسلمون والنظام الخاص » — الزهراء للاعلام العربى — القاهرة — ١٩٨٥ .
- للشرطة والنفسال الوطنى ١٨٨١ — ١٩٨١ — وزارة الداخلية — اكااديمية الشرطة — مركز بحوث الشرطة — ١٩٨٢ .
- الاخوان والارهاب (غير معروف جهة وتاريخ النشر) .
- الصاغ حسين كامل « الاجزالم فى الريف المصرى مع نبذة تاريخية عن ادارة المباحث الجنائية فى مصر » — مطبعة صادق بالمثيا (غير معروف تاريخ النشر) .
- الصاغ خليل رضوان الديب — الصاغ محمود على عبد الرحيم — البوزيلى على شبيب — البوزيلى عبد المنعم اسماعيل — « قاتلون البوليس ونظمه وفق مناهج الدراسة بكلية البوليس الملكية » — الطبعة الأولى — مطبعة النصر — القاهرة — ١٩٤٨ .
- القاتل بكم (دوجلاس بيكر بيك) مأمور ضبط محافظة مصر — البكباشى مرقس فهمى أفندى مفتش الضبط بمحافظة مصر — الصاغ حسين

كامل انفسدى مامور قسم حلوان — اليوزياتى حسن لطفى قضاية
انفسدى بإدارة الضبط بمحافظة مصر « المباحث الجنائية على الطريقة
الانجليزية M. O. » الطبعة الأولى — يناير ١٩٢٦ — طبع فى مطبعة
المدرسة الصناعية الالهامية — للقاهرة — ١٩٢٦ .

— القاتقام مرقص نهى « اقتراحات للقائقام مرقص نهى المفتش ببوليس
مدينة مصر فى تحسين حالة الأمن العام واقلام المباحث الجنائية بالمدن
والأقاليم واصلاح حال ضبط ورجال البوليس » مايو ١٩٣٧ (غير
معروف جهة النشر) .

— اليوزياتى على حلمى بمدرسة البوليس والادارة — اليوزياتى محمود
على ببوليس مدينة القاهرة « ضبط البوليس — بحث فى حالته الحاضرة » .
— وفى اوجه الاصلاح المنشود — تقرير مرفوع لحضرة صاحب السعادة
رئيس اللجنة العليا المؤلفة لاصلاح انظمة البوليس والأمن العام ، —
الطبعة الرحمانية بمصر — القاهرة — يناير ١٩٢٨ .

— جاد محمد طه « بريطانيا والجيش المصرى ١٩٢٤ — ١٩٢٧ فى ضوء
الوثائق البريطانية » — العالمة للطبع والنشر — القاهرة — ١٩٨٠ .
— طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ » — الهيئة
المصرية العلمية للكتاب — ١٩٧٢ .

— عيفا للرحمن الراضى بك « فى أعقاب الثورة المصرية » ج ١ — الطبعة
الافتية — دار الشعب — ١٩٦٩ .

— « فى أعقاب الثورة المصرية » ج ٢ — الطبعة
الافتية — أدار القومية للطباعة والنشر — القاهرة — ١٩٦٦ .

— عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى
سنة ١٩٣٦ » — المؤسسة المصرية العلمية للتأليف والنشر — القاهرة
— ١٩٦٨ .

— عبد الفتاح حسن (الوزير السابق) « ذكريات سياسية » — دار الشعب
— القاهرة — ١٩٧٤ .

— عبد الممنى سعيد « اسرار السياسة المصرية » — للعدد (٥) — دار
الحرية — القاهرة — اكتوبر ١٩٨٥ .

— عبد الوهاب بكر « اضاء على النشاط الشيوعى فى مصر ١٩٢١ —
١٩٥٠ » الطبعة الاولى — دار المعارف — ١٩٨٣ .

— _____ « الوجود البريطانى فى الجيش المصرى » — دار
المعارف — القاهرة — ١٩٨٢ .

— على الدين هلال « السياسة والحكم فى مصر — العهد البرلمانى ١٩٢٣ —
١٩٥٢ » — مكتبة نهضة للشرق — القاهرة — ١٩٧٦ .

— ميمليب يوسف جلال « قابوس الادارة والقضاء » ج ٢ — الاسكندرية —
١٨٩٠ — ١٨٩٢ .

— جمال كيرة « محاكمات الثورة » — الكتاب الاول — المضبطة الرسمية لمحاضر
جلسات محكمة الثورة — مطبعة مصر — القاهرة — ١٩٥٤ .

— لطفى عثمان « المحكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية » — دار
النيل للطباعة — القاهرة — ١٩٤٨ .

— مارسيل كولومب « تطور مصر ١٩٢٤ — ١٩٥٠ » ترجمة زهير الشايب
— مكتبة سعيد رائت — القاهرة — ١٩٧٢ .

— محمد البابلى بك « الاجرام فى مصر — اسباب وطرق علاجه — مطبعة
دار الكتب المصرية — القاهرة — ١٩٤٧ .

— محمد عبد الهادى الجندى بك « التعليقات الجديدة على قانون لعقوبات الأهلى » — الطبعة الثانية — مطبعة على شكر أحمد بمصر — القاهرة — ١٩٢٣ .

— محمود عبد الحليم « الاخوان المسلمون ، أحداث صنعت التاريخ — رؤية من الداخل » — ج ٢ (١٩٤٨ — ١٩٥٢) — دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع — القاهرة — ١٩٨١ .

— يونان لبيب رزق « تاريخ الوزارات المصرية » مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام — القاهرة — ١٩٧٥ .

رابعاً — رسائل جامعية :

— عبد الوهاب بكر « البوليس المصري ١٨٠٥ — ١٩٢٢ » رسالة ماجستير غير منشورة — جامعة عين شمس — كلية الادب — ١٩٧٧ .

خامساً — بصوث :

— عبد الوهاب بكر « تطور جهاز الأمن السياسى فى مصر ١٩٢٢ — ١٩٥٢ » منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط — جامعة عين شمس — ١٩٨٣ .

سادساً : القوانين واللوائح :

— وزارة الداخلية — قرار بإنشاء قسم خاص بـدراسة البوليس والإدارة لتفريخ كونهتابلات — المطبعة الأميرية — ١٩٢٥ .

— قانون البوليس سنة ١٩١٤ — نظارة لداخلية .

— نظارة الداخلية — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

— لائحة بيوت العاهرات المصادرة عن نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ .

— قانون الترقية العسكرية الصادر بالأمر العلى فى ٤ نوفمبر ١٩٠٢

— نظارة الحربية — ١٩٠٤ .

— قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١١ (القانون للنظامى لمدرسة البوليس

والادارة) .

— قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٢ (القانون للنظامى لمدرسة البوليس

والادارة) .

— نظارة الداخلية ، القوانين الانبارية والجنائية — مجموعة القوانين

واللوائح الجارى العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية الكتلب الاول —
النظام الملكى والجنائى وقانون العقوبات ، الطبعة الاولى — المطبعة
الاميرية — القاهرة — ١٨٩٧ .

سلبها — الدوريات :

— الوقائع المصرية — المصح ٢٦ — ١٩٣٦/٣/١٦ .

— الوقائع المصرية — المصح ٦٨ — ١٩٢٣ .

— الوقائع المصرية — المصح ٢٥ — ٢٩ يونيو ١٩٢٥ .

— الأمن العلم — المصح ٧٩ — ١٩٨١ .

ثامنا — اللقاءات :

— لقاء مع المرحوم اللواء/ابراهيم محمد الفحام مدير الادارة العامة

للتنظيم والادارة بوزارة الداخلية — ١٩٨٢ .

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٨/٥٤٤٣

الترقيم الدولى

١٧٧ - ١٣٣ - ٠١٨ - ٥

شركة دار الاشماع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد - جنينة قهايش

السيدة زينب - القاهرة

ت : ٣٦٣.٤٦٩

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

مكتبة مذبول

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ, Tel: 756421